# الحواشي النقية

على

# كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية

تأليف

الشيخ محمد علي بن حسين المالكي

المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ

اعتنى به

إلياس قبلان

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Title** | : Al-ḥawāši al-naqiyyah ᶜalā kitāb al-Balāğah linuḫbat al-ᵓafāḍil al-ᵓAzhariyyah | الحواشي النقية على كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية | **الكتاب** : |
| **Classification:** | Rhetoric | بلاغة | **التصنيف** : |
| **Author** | : Al-šayḫ Muḥammad ᶜAli ben Ḥusayn al-Māliki | الشيخ محمد علي بن حسين المالكي | **المؤلف** : |
| **Editor** | : Ilyās Qablān | إلياس قبلان | **المحقق** : |
| **Publisher** | : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah | دار الكتب العلميـــة - بيروت | **الناشر** : |
| **Pages** | : 352 | 352 | **عدد الصفحات** : |
| **Size** | : 17*24 | 17*24 | **قياس الصفحات** : |
| **Year** | : 2012 A.D -1433 H. | 2012 م - 1433هـ | **سنة الطباعة** : |
| **Printed in** | : Lebanon | لبنـــان | **بلد الطباعة** : |
| **Edition** | : 1st | الأولى | **الطبعة** : |

**DKI**
**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah**
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290



ISBN 978-2-7451-6751-4
ISBN 2-7451-6751-0

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

الحمدُ لله على مَا أَنْعَمَ، وعَلَّمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار.

وأما بعد: فالبلاغة: فعالة مصدر بَلُغَ - بضم اللام - كفقه، وهو مشتق من بَلَغَ - بفتح اللام - بلوغاً، بمعنى وصل.

وإنما سمي هذا العلم بالبلاغة؛ لأنه بمسائلِهِ وبِمعرفتِهَا يبلغ المتكلِّم إلى الإفصاح عن جميع مراده بكلام سهل، وواضح، ومشتمل على ما يُعِينُ على قبول السامع له ونفوذِهِ في نفسه.

فلما صار هذا البلوغ المعنوي سجية يحاوَل تحصيلها بهذا العلم صاغوا له وزن فَعُلَ - بضم العين - للدلالة على السجية، فقالوا: بَلُغَ فلانٌ بَلاغةً، كما قالوا ضَخُمَ، وسَمَّوا مجموع مسائل هذا العلم بمصدر بَلُغَ، فقالوا: علم البلاغة؛ فإن المتكلِّم إذا تكلم، فإنما اهتمامه بأن ينقل ما في ضميره إلى ذهن سامعه، فهو محتاج قبل كل شيء إلى معرفة اللغة التي يريد أن يخاطب بها من مفرداتها، وكيفية تركيبها، فإذا لم يعلم ذلك لم يكد كلامه أن يُفْهَمَ.

وهذه المعرفة تحصل له من علم اللغة والنحو والصرف، فإن حاول تكلماً بدون هذه المعرفة كَانَ مَثَلُهُ كما قال الحطيئة في الشعر «يريد أن يعربه فيُعْجِمُه»، ولكنه إذا علم اللغة والنحو والصرف، فإنما يستطيع أن يعبر عن حاصل المراد، وأصل المعنى: ولا يستطيع أن يفصح عن تمام المراد، فلو أراد أن يخبرك بحضور تلميذ واحد من تلامذة درسه، وتخلُّف الباقين، فقال لك: حضر زياد لم تفهم إلا أنه أخبرك بحضور زياد لئلا تكتبه متخلفاً، ثم إذا علمت أن بقية التلامذة لم يحضروا، فقلت له: ما بَالُك

لم تخبرني بعدم حضور أنس ونافع وغيرهما؟

قال لك: ألستُ قد أخبرتك بحضور زياد، ولم أذكر لك غيره؟ فدَلَّكَ بقوله ذلك على قصوره في معرفة أداء جميع مراده على أنه لو تنبه لزيادة البيان لقال: حضر زياد لم يحضر أنس لم يحضر نافع لم يحضر زهير، وأخذ يعدد بقية التلامذة، أو استعان بحركة يديه، فقال لك: حضر زياد، ثم ضرب بيديه كالنافض لهما كأنه يشير إلى معنى فقط، فحينئذ أدى جميع مراده، لكن بعبارة غير سهلة ومع إشارة، فإذا كان قد علم الكيفية الخصوصية للتعبير عن هذا المراد، وهي أن يقول: «ما حضر إلاَّ زياد» كان قد بلغ إلى أداء جميع مراده بكلام سهل.

وكذا إذا أراد أن يخبرك عما أبلاه عنترة من الشجاعة والفتك في يوم من أيامه، فجعل يقول: «قتل فلاناً، وجرح فلاناً، وضرب الفرس، فأدماه، وهَرَبَ راكبه، وسَبى نساءهم، وحطم مشاتَهم»، فإنه قد دَلَّك على جميع مراده بعبارة غير واضحة في الدلالة على جميع المراد؛ إذ يُعْيِيه العدُّ، فإن هو قال لك: «كان عنترة يومئذ أسداً»، فقد دلَّك على جميع المراد بكلام واضح الدلالة عليه.

ولما كانت الكيفيات المذكورة لا تقع إلا في كلام خاصة أهل اللسان العربي سموها بالخصوصيات نسبة إلى الخصوص، وهو ضد العموم الذي هو بمعنى الجمهور، وتسمى بالنكت أيضاً.

فالعلم الباحث عن القواعد التي تُصَيِّرُ الكلام دالاً على جميع المراد، وواضحَ الدلالة عليه يُدْعَى علمَ البلاغة.

ثم إن هنالك محسنات للكلام متى اشتمل عليها اكتسب قبولاً عند سامعه، ولما كان حسن القبول يبعث السامع على الإقبال على الكلام بشراشره، وكان في ذلك عون على إيفاء جميع المراد جعلوا تلك المحسنات اللفظية من لواحق مسائل هذا العلم سواء كان حسنها عارضاً للفظ من جهة موقعه المعنوي كالمطابقة في قول أبي ذؤيب الْهُذَلِيّ:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَى وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى ... خَلِيلَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوعُهُمَا الذُّعْرُ

أم كان حسنُهَا عارضاً له من جهة تركيب حروفه كالجناس في قول الحريري:

سِـــــمْ سِـــــمَةً تُحْمَـــــدُ آثَارُهَـــــا وَاشْـكُرْ لِمَــنْ أَعْطَـى وَلَـوْ سِمْـسِمَه

فكلُّهَا تسمى المحسنات، وتوابع البلاغة ويلقبونها بالبديع.

فانحصر علم البلاغة لذلك في ثلاثة فنون:

1 - **فن المعاني**: وَهُوَ الْمَسَائِلُ الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يَسْتَطِيعُ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ جَمِيعِ مُرَادِهِ بِكَلاَمٍ خَاصٍّ.

وسُمِّي علم المعاني؛ لأن مسائله تُعَلِّمُكَ كيف تفيد معاني كثيرة في ألفاظ قليلة:

إما بزيادة لفظ قليل يدل على معنى حقه أن يؤدى بجمل مثل صيغة «إنما» في الحصر، وكلمة «إِنَّ» في التأكيد وردِّ الإنكار معاً.

وإما بأن لا يزيد شيئاً، ولكنه يرتب الكلام على كيفية تؤدي بذلك الترتيب معنى زائداً، مثل تقديم المفعول والظرف لإفادة الحصر في نحو: ﴿ **ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾، و ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾.

وَهَذَا الْفَنُّ هُوَ مُعْظَمُ عِلْمِ الْبَلاَغَةِ.

2 - **وفن البيان**: وَهُوَ الْمَسَائِلُ الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يُعْرَفُ وُضُوحُ الدَّلاَلَةِ عَلَى الْمُرَادِ كَقَوْلِكَ: «عنترة أسد»، و«حاتم كثير الرماد».

3 - **وفن البديع**: وَهُوَ الْمَسَائِلُ الَّتِي تَبْحَثُ عَنِ الْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، كما تقدم.

فتعريف **علم البلاغة**: هُوَ الْعِلْمُ بِالْقَوَاعِدِ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ أَدَاءُ جَمِيعِ الْمُرَادِ بِكَلاَمٍ ذِي أَسَالِيبَ خَاصَّةٍ وَاضِحَةٍ مَعَ مَا يُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ. وذلك بتوفيته خواص التَّرَاكِيبِ حقها، وإيراد أنواع الشبيه والمجاز والكناية على وجهها، وإيداع المحسنات بلا كلفة مع فصاحة الكلام.

كنت أفكر منذ زمان بعيد أن أخدم كتاب «**الحواشي النقية على كتاب البلاغة**» لنخبة الأفاضل الأزهرية، والحمد لله أكملت تحقيقه.

والله أسأل أن ينفع به المسلمين وطلاب العلم.

**إلياس قبلان**

**تركيا**

# محمد علي بن حسين المالكي

## اسمه ونسبه

هو الإمام، العلامة، التقي، الجليل، شيخ مشايخ أهل العصر، ويتيمة الدهر، الفريد الأوحد، والمدقق، والمحقق، الفهامة، الجامع بين علمي المعقول والمنقول، والحاوي لعلم الفروع، وعلم الأصول، سيبويه عصره، أعلم أهل مكة، الشيخ محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي.

## أسرته

ويرجع الشيخ محمد علي إلى أسرة علمية كبيرة، يرجع أصلها إلى قبيلة العصور بالمغرب، من أعمال طرابلس، حيث رحل جده الشيخ إبراهيم إلى القاهرة، فولد والد المترجم له، فولد سنة 1287 هـ، بمكة المكرمة، وتوفي والده سنة 1292 هـ، وعمره خمس سنوات، فقام برعايته، وكفالته أخوه الأكبر مفتي السادة المالكية الشيخ محمد بن حسين المالكي، ولكنه توفي بالطاعون سنة 1310 هـ.

## تلقيه العلم

قام بأعباء تعليمه، وتوجيهه أخوه العلامة محمد عابد مفتي السادة المالكية توفي 1341 هـ، فاهتم به، وحضر عليه، وأحضره على المشايخ بمكة المكرمة، وأخذ عنه شتى العلوم العربية، والفقه المالكي، والأصول، وبه تخرج، وإليه ينتسب.

## شيوخه وإجازاته العلمية

وكان يرحمه الله تعالى صاحب همة عالية، فلم يكتف بالأخذ عن أخيه الشيخ محمد عابد، بل قرأ على العلامة السيد أبي بكر بن محمد شطا المشهور بالسيد بكري 1310 هـ، قرأ التفسير على العلامة الشيخ عبد الحق الإله بادي مؤلف الإكليل حاشية تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل، وسمع منه حديث المسلسل بالأولية، وأجازه

في التفسير والفقه الحنفي توفي 1323 هـ، كما سمع حديث المسلسل بالأولية من الشمس محمد أبي خضير الدمياطي وأجازه.

وقد أجازه جمع من العلماء الأعلام من الحرمين الشريفين، والوافدين إليها منه:

1 - العلامة السيد أحمد بن عبد الله الزواوي المالكي المكي توفي 1316 هـ.

2 - والعلامة الشيخ علي بن ظاهر الوتري توفي 1322هـ.

3 - والعلامة الشيخ عبد الجليل براده توفي 1327 هـ.

4 - والعلامة الشيخ فالح بن محمد الظاهري المدني توفي 1328 هـ.

5 - والعلامة الشيخ محمد سعيد بابصيل الشافعي المكي توفي 1330 هـ.

6 - والعلامة السيد حسين بن محمد الحبشي الشافعي المكي توفي 1330 هـ.

7 - والعلامة الشيخ عبد الله بن صوفان بن عودة القدومي النابلسي الحنبلي ثم المدني توفي 1331 هـ.

8 - والعلامة السيد عمر بن محمد شطا الشافعي المكي توفي 1331هـ.

9 - والعلامة السيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي الشافعي المدني توفي 1335 هـ.

10 - والعلامة الشيخ محمد بن سليمان حسب الله الشافعي المكي توفي 1335 هـ.

11 - والعلامة السيد محمد بن سالم السري الشافعي التريمي توفي 1345 هـ.

12 - والعلامة الشيخ شعيب بن عبد الرحمن الصديقي الدكالي توفي 1356 هـ.

13 - والعلامة الشيخ محمد عبد الباقي اللكنوي ثم المدني توفي 1364 هـ.

14 - والعلامة السيد محمد عبد الحي الكتاني المالكي توفي 1382 هـ.

15 - والعلامة الشيخ عبد الغني بن صبح البيماوي الأندنوسي

وغيرهم من العلماء الأعلام.

## تدريسه في المسجد الحرام ومنزله

وبعدما نال إعجاب العلماء الأعلام في ذلك الوقت، أجيز بالتدريس في المسجد الحرام، فتصدى رحمه الله تعالى للتدريس، والإفادة في المسجد الحرام، بل درس بمنزله، وبمدرسة دار العلوم الدينية، فانتفع به الجم الغفير من طلبة العلم، كما تولى

إفتاء السادة المالكية، بعد وفاة أخيه العلامة محمد عابد، كما تولى مشيخة دار العلوم الدينية عقب افتتاحها مباشرةً، وقد تخرج به عدد كبير من الطلاب، الذين أصبحوا علماء فيما بعد يفد إليهم الطلاب لينالوا حظهم من العلم الشريف، درس رحمه الله تعالى الكتب المتداولة في المسجد الحرام مراراً، بالإضافة إلى المطولات التي يندر قراءتها. وقد فاق أقرانه في العربية، وله في ذلك تآليف مفيدة.

## صفاته التي اتصف بها

وكان رحمه الله تعالى يقول الحق، ولا يخشى فيه لومة لائم، بارّاً برحمه، حافظاً لحقوقهم، شديد الحب لأهل العلم، يحب صغار الطلاب، ويعطف عليهم، ويساعدهم، ولا يتأخر عن إجابة دعوتهم، شديد الحب للعترة الطاهرة.

وكان رحمه الله تعالى دمث الأخلاق، متواضعاً، لا يحب الشهرة والظهور. تلوح عليه سمات النسك والصلاح، وقال السيد أحمد بن الصديق: وهو علامة، مطلع، مستحضر، صالح ذو سمت حسن.

## أوقاته

قد كانت عامرة بالتدريس، والذكر، والمذاكرة، ولم يترك الدرس حتى بعد أن تقدم به السن، وكان مجلسه عليه الهيبة، والوقار. وقد أخبر الأستاذ عدنان عن عمه الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ جمال ابن الشيخ الأمير المالكي توفي 1417 هـ.

وأما أوقاته: فكان يقضيها بالنهار بالدرس، والتعليم، والليل تجده إما مصلياً، أو تالياً لكتاب الله تعالى، أو مصنفاً لكتاب، وقرب الفجر تجده في الحرم المكي طائفاً، وكان قليل النوم.

## عادته الجارية في شهر رمضان المبارك

وقد أخبر الشيخ زيني بويان رحمه الله تعالى بقوله: كانت للشيخ محمد علي مالكي عادة، وهي أنه كان يقرأ في شهر رمضان المبارك أحد الكتب الستة، واستمر على ذلك إلى أن رحل منها. وقد أخبر أيضاً بذلك الشيخ زكريا بيلا رحمه الله تعالى: أنه حضر عليه في شهر رمضان المبارك كتاب النسائي مع جمع من الطلاب، وقد كانت

عادة الشيخ هو الذي يقرأ الكتاب، والطلبة يستمعون إليه.

## رحلاته

وفي سنة 1343 هـ سافر إلى إندونيسيا بدعوى من بعض تلاميذته، فسافر إليها، ومكث بها نحواً من ثمانية عشر شهراً، ثم عاد إلى مكة المكرمة.

وفي سنة 1345 هـ سافر إليها مرة ثانية، وفي هذه الرحلة أقام بها نحواً من ستة أشهر، وكان موضع حفاوة العلماء الذين اهتموا به، وأنزلوه منزله، وأثناء إقامته درس، وأفاد في كل بلد ينزل فيه.

## مناصبه التي تقلدها في عهد الحكومتين التركية والهاشمية

وقد تقلب رحمه الله تعالى في عدة مناصب: ففي عهد الحكومة التركية تقلد عضوية مجلس التمييز، ورئاسة مجالس التقريرات الرسمية الأولى، وفي عهد الحكومة الهاشمية توظف في وظائف متعددة فصار أوَّلاً: عضواً في مجلس التعزيزات، ثم صار مديراً في المدرسة الخيرية، ثم تولى منصب وكالة المعارف، وعضوية مجلس الشيوخ، وعضوية مجلس شورى الخلافة، وعضواً في مجلس التدقيقات، وفي سنة 1340هـ استقال من وكالة المعارف.

## مناصبه التي تقلدها في العهد السعودي الزاهر

أما في العهد السعودي الزاهر: فقد عين عضواً في هيئة رئاسة القضاء، ولما تأسست مدرسة دار العلوم الدينية سنة 1353 هـ أسندت هيئتها إليه وظيفة مشيخة المدرسة وعضويته في الهيئة الاستشارية، فكان يباشر تدريس القسم العالي منها يوميّاً أربع حصص إلى وفاته.

## وفاته

وقد جرت عادته رحمه الله تعالى في سنواته الأخيرة أن يقضي مع أهله أيام الصيف بالطائف، ففي سنة 1367 هـ وبعد أن زار المدينة المنورة على ساكنها أفضل

الصلاة والتسليم، ذهب إلى الطائف في أوائل شهر شعبان من العام المذكور فمرض هناك، وفي صبيحة يوم الاثنين الثامن والعشرين، من شهر شعبان توفي رحمه الله تعالى، تاركاً دار الفناء، منتقلاً إلى دار البقاء، وقد شيعت جنازته عصر اليوم المذكور في جمع عظيم، ودفن في المقبرة المجاورة لسيدنا عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وتغمده برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته آمين.

## ثناء العلماء عليه

وقد أثنى عليه رحمه الله تعالى جمع من العلماء الأعلام منهم:

قال الشيخ عبد الله غازي رحمه الله تعالى: العلامة الفاضل الجليل، والفهامة النبيه النبيل، المتضلع في العلوم النقلية والعقلية، المدرس بالمسجد الحرام.

وقال السيد أبو بكر الحبشي رحمه الله تعالى: الإمام العلامة، التقي، الجليل الشيخ.

وقال عمر عبد الجبار رحمه الله تعالى: سيبويه العهد الماضي.

وقال السيد أحمد بن محمد الغماري رحمه الله تعالى: الفقيه، العلامة صاحب المؤلفات الكثيرة، مفتي المالكية بمكة.

وقال أيضاً: هو علامة، مطلع، مستحضر، صالح، ذو سمت حسن.

وقال الشيخ حسن المشاط رحمه الله تعالى: العلامة، المتفنن، الشيخ.

وقال الشيخ محمد ياسين الفاداني رحمه الله تعالى: العلامة، المدقق، الفهامة، المحقق، إمام الجهابذة الأعلام، أستاذ الأساتذة الفخام، سيبويه زمانه، وفقيه عصره وأوانه، صاحب الفضيلة.

وقال الشيخ مختار الدين فلمبان رحمه الله تعالى: محمد علي بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عابد المالكي الشهير بسيبويه العصر، هذا الشيخ أعلم أهل مكة في عصره، حيث جمع بين عدة علوم: منها: الفقه المالكي، ومشاركة في الفقه الشافعي، بالإضافة إلى تمكنه ومعرفته التامة بالعربية وفروعها، مع معرفة بأصول الفقه، وقواعده، وله في ذلك تحقيقات ومصنفات.

وقال الشيخ عبد الفتاح راوة رحمه الله تعالى: العلامة، الفقيه، المتقن، المتفنن، سيبويه زمانه.

وقال الشيخ محمود سعيد ممدوح: شيخ شيوخ أهل العصر، ويتيمة الدهر، الفريد الأوحد، الإمام، العلامة المدقق، الفهامة، الجامع بين علمي المعقول والمنقول، والحاوي لعلم الفروع، وعلم الأصول سيبويه عصره.

# نماذج من الكتاب

## الحواشي النقية

على

## كتاب البلاغة

لنخبة الافاضل الازهرية

---

تأليف العبد الفقير وكيل المعارف العربية الهاشمية

( محمد على بن حسين ) المالكى عفا الله عنه

﴿ تنبيه ﴾ قد جعل كتاب البلاغة بأعلى الصفحة

والحواشى النقية بأسفلها وفصل بينهما بجدول

طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

## البلاغة

### مقدمة فى الفصاحة والبلاغة

﴿ الفصاحة ﴾ فى اللغة تنبئ عن البيان والظهور يقال أفصح الصبي فى منطقه اذابان وظهر كلامه وتقع فى الاصطلاح وصفا للكلمة والكلام والمتكلم

---

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

أما بعد حمد الله اللهم بيان بديع المعانى لأبلغ من أوضح محجة الحقيقة والشريعة بأبلغ المبانى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وكرم فهذه حواش نقية وتقييدات جلية وفية لما انبهم على الطالبين من كتاب البلاغة لنخبة الافاضل الازهريين ولحسن وقعها وافق كمال جمعها ابتسام ثغر النهضة العربية بعهد شبيبة مجد الدولة العربية الهاشمية صاحب الشوكة والجلال والعز الابدى مولانا الملك الحسين الاول بن على

مطلب المقدمة

أدام الله سعود أمته بتأييد دولته ووفق أنجاله وعماله ووزراءه الميامين بتشييد دعائم العلم واظهار معالم الشريعة المطهرة والدين آمين آمين اللهم آمين (قوله تنبئ عن البيان والظهور) أى تدل عليه دلالة التزامية لامطابقية لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالته عليه مطابقية ولا تضمنية لان لفظ الفصاحة لم يوجد فى كتب اللغة انه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف الكلمة والكلام والمتكلم ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وأما لم يقتصر هنا على المعنى الاصطلاحى للاشارة الى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المآل وقوله والظهور عطف مرادف (قوله وصفا للكلمة والكلام والمتكلم) وأما المركب الناقص فلا يتصف بالفصاحة فى نفسه كما لا يتصف بالبلاغة واتصافه بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها فلا حاجة لادخاله فى الكلام واعتبار فصاحته فيه حتى يرد انه لم يعهد فى الكلام الا الاطلاق اصطلاحا على المركب التام ولغة على اللفظ مطلقا والثانى

## ﴿ فهرست كتاب الحواشي النقية ﴾

﴿ تمت الفهرست ﴾

# نشأة علوم البلاغة

عُرف العرب في جاهليتهم بفصاحة اللسان، وبلاغة القول، وجمال التعبير، كما اشتهروا بالإيجاز والبعد عن فضول الكلام، ولم يكن ذلك عن علم درسوه؛ ولا عن قواعد تعلموها، وإنما كان ذلك كله سليقة وطبعاً.

بيد أنهم كانت لهم ملاحظات نقدية على بعض الشعراء، تداولتها كتب الأدب والنقد فيما بعد كالذي رووه من أن النابغة الذبياني[1] كان حكم العرب في الجاهلية، وكانوا يضربون له قبة من أدم بسوق عكاظ، فتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، فيقول فيها كلمته، فتسير في الناس، ولا يستطيع أحد أن ينقضها، قالوا: وقد جلس النابغة للفصل مرة، وتقاطر عليه الشعراء ينشدون بين يديه آخر ما أحدثوه من الشعر، أو أجود ما أحدثوه، وكان فيمن أنشده: أبو بصير ميمون أعشى بن قيس، فما أن سمع قصيدته حتى قضى له، ثم جاء من بعده شعراء كثيرون فيهم حسان بن ثابت الأنصاري، فأنشدوه، وجاءت في أخريات القوم: تماضر بنت عمرو بن الشريد الخنساء، فأنشدته رائيتها التي ترثي فيها أخاها صخراً، والتي تقول فيها:

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ      كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[2]

فيروقه هذا الكلام، ويأخذ بمجامعه فيقول للخنساء: لولا أن أبا بصير أنشدني آنفاً لقلت: إنك أشعر الجن والإنس! ويسمع حسان ذلك فتأخذه الغيرة، ويذهب الغضب بتجلده، فيقول للنابغة: «أنا - والله - أشعر منها، ومنك، ومن أبيك!!».

فيقبل عليه أبو أمامة، فيسأله: حيث تقول ماذا؟ فيقول: حيث أقول:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الغُرُّ يلمعنَ بالضُّحى      وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرنَ مِنْ نجْدَةٍ دَما

---

(1) شاعر من شعراء الجاهلية، وسمي النابغة لنبوغه في الشعر، شهد له عبد الملك بن مروان بأنه أشعر العرب وكان خاصّاً بالنعمان ومن ندمائه، وكانت تنصب له قبة حمراء بسوق عكاظ فيأتي إليه الشعراء ينشدونه أشعارهم فيحكم فيها، وقد مات قبيل البعثة.

(2) العلم: الجبل، وكان العرب يوقدون ناراً بأعلى الجبال لهداية السارين.

وَلَـدْنَا بَنِـي الْعَـنْقَاءِ وَابْنَـيْ مُحَـرِّقٍ فَأَكْـرِمْ بِـنَا خَـالاً وَاكْـرِمْ بِـنَا ابْـنَمَا

فيقبل عليه النابغة، فيقول: «إنك شاعر» ولكنك أقللت حنانك وسيوفك وقلتَ: «يلمعن بالضحى» ولو قلتَ: «يبرقن بالدجى» لكان أبلغ في المديح. لأن الضيف في الليل أكثر، وقلتَ: «يقطرن من نجدة دماً» ولو قلت: «يجرين» لكان أكثر لانصباب الدم.

وهم بذلك يكونون قد نظروا إلى المقام، وما يقتضيه من كلام، كما أن لهم ملاحظات أخرى أثرت عنهم تبين أنهم قد نظروا إلى صحة الوزن وانسجامه، وإلى معنى وصوابه، بل تذكر أنهم قد نظروا إلى القصيدة بتمامها، وإلى نتاج الشاعر جميعه. كما يبدو ذلك من اختيارهم المعلقات ومن نبذهم عدي بن ربيعة بالمهلهل، لما رأوا في شعره من اختلاف واضطراب وكما يبدو من تلقيبهم شعراءهم بألقاب تدل على مدى إحسانهم، كالنابغة، والأفوه، والمرقش، والمثقب، والمنخل والمتنخل.

وانبثق فجر الإسلام، وطلعت شمس النبوة، وتوالى نزول آيات القرآن بلسان عربي مبين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم فيتلوها على أصحابه، ويتلوها أصحابه على أسماع المسلمين فيحفظونها، وتتردد على أسماعهم آناء الليل وأطراف النهار، وينبهر العرب ببلاغة القرآن، ويعجزون عن مجاراتها، ويسلمون بعجزهم عن أن يجيئوا بمثل أقصر سورة من القرآن، وصار المعاندون ممن كفروا به، وأنكروه يقولون مرة: إنه شعر، ومرة أخرى: إنه سحر، وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلوب، وقرعاً في النفوس يريبهم ويحيرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولهذا قال قائلهم: إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة.

أقبل المسلمون على القرآن الكريم، يتزودون من معينه الذي لا ينضب، ويرتشفون من رحيقه العذب، ويرتون من مائه السلسبيل حتى رق إحساسهم، وأرهفت مشاعرهم، وسلمت أذواقهم، وعرفوا من خواص التراكيب ما لم يكن يعرفون، وشهدوا من مظاهر النظم، وخصائصه ما لم يكونوا يشهدون!

وكانت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي أعطي جوامع الكلم، ولا ينطق عن الهوى تتردد على الأسماع، والخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم كانوا خطباء مفوهين، وكانت لهم ملاحظات في نقد الكلام وبلاغته.

وإلى جانب كلام الله تعالى، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وخطب الخلفاء الراشدين وملاحظاتهم، فإن أموراً أخرى جدت بالإسلام دعت إلى الاهتمام بصياغة القول، ونظم التراكيب، وتصوير المعاني صوراً رائعة جذابة كالصراع بين الأنصار والمهاجرين على الخلافة، والخلاف الذي نشب بين علي ومعاوية.

فلما كان عصر بني أمية كثرت الملاحظات البلاغية، لازدهار الخطابة وتنوعها في هذا العصر، ولأن العرب كانوا قد تحضروا، واستقروا في المدن والأمصار، وقامت الأسواق الأدبية على غرار سوق عكاظ في الجاهلية.

وقد كانت تلك الملاحظات البلاغية أساساً للدراسات البلاغية التي بدأ تدوينها في العصر العباسي، وقد كان أول علم يصنف فيه من علوم البلاغة الثلاثة:

1 - المعاني.

2 - والبيان.

3 - والبديع، هو علم البيان.

فقد صنف أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة 206 هـ كتابه «مجاز القرآن» بعد سؤال وجه إليه في مجلس الفضل بن الربيع، والي البصرة للمأمون بن هارون الرشيد عن معنى قول الله تعالى في شجرة الزقوم ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ وكيف شبه الطلع برؤوس الشياطين، وهي لم تعرف بعد، وينبغي التشبيه بشيء معروف، حتى يتبين المشبه ويتضح، فأجاب أبو عبيدة، بأنه على حد قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَال؟

فالمشبه به هنا أيضاً غير معروف، والقصد من هذا التشبيه، هو تصوير المشبه بصورة مخيفة.

ورجع أبو عبيدة من فوره، فتقصى ما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ قصد بها غير معانيها الموضوعة لها في اللغة، وضمنها كتابه «مجاز القرآن» وتابعه العلماء من بعده يكتبون في صور:

1 - التشبيه.

2 - والاستعارة.

3 - والكناية.

أما علم المعاني فإننا نجد لمسائله أثراً في كتاب سيبويه المتوفى سنة 180هـ «وفي البيان والتبيين» للجاحظ المتوفى سنة 255 هـ، وفي الصناعتين لأبي هلال العسكري المتوفى سنة 395 هـ. ولكن يأتي عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ بعقليته النادرة، وبصيرته الواعية وأسلوبه الرشيق، فيتحف البلاغة العربية بكتابيه «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» ويضمنهما نظريتيه في علمي المعاني والبيان.

وأما علم البديع: فإن أول من ألف فيه هو عبد الله بن المعتز، المتوفى سنة 296 هـ، فقد رأى الشعراء من قبله يهتمون في أشعارهم بالبديع، كبشار بن برد، ومسلم بن الوليد، وأبي تمام وغيرهم، فجمع من أنواعه سبعة عشر نوعاً، وزاد معاصره قدامة بن جعفر المتوفى سنة 337 هـ عشرين نوعاً اتفق معه في سبعة منها، فكان جملة ما زاده ثلاثة عشر، فكل ما جمعه ثلاثون نوعاً، ثم أوصلها أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» إلى خمسة وثلاثين، وجمع ابن رشيق المتوفى سنة 463 هـ في كتابه «العمدة» مثلها.

ولما جاء أبو يعقوب السكاكي المتوفى سنة 626 هـ نظم علوم البلاغة في القسم الثالث من كتابه «مفتاح العلوم» وفصل أبوابها، ورتب مسائلها، وكل من جاء بعده من البلاغيين قد اعتمدوا على ما قاله السكاكي في كتابه هذا[1].

## وجه الحاجة إلى هذه العلوم

إن أعظم فائدة تعود على المرء من دراسة علوم البلاغة والإحاطة بها: هي معرفة أسرار اللغة العربية، والإحاطة بخصائص أسلوبها، للاطلاع على أسرار إعجاز القرآن الكريم، والاستعانة بها على فهم معانيه، ومعرفة أغراضه ومقاصده.

كما أن دراسة هذه العلوم، تطلعنا على أهم جانب من جوانب النقد في اللغة العربية شعرها ونثرها، وهو الجانب البلاغي الذي يهتم بمعرفة أسرار التراكيب، وتصوير المعاني والأفكار، وعرض الأساليب في ألوان جمالية بديعة[2].

---

(1) البلاغة الصافية 5/1 - 9.

(2) البلاغة الصافية 9/1.

# أشهر رجال البلاغة ومؤلفاتهم

## أبو هلال العسكري

هو أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري.

والعسكري نسبة إلى بلد يسمى «عسكر مكرم» من نواحي خوزستان.

وقد تلقى العلم في بغداد والبصرة، وأصبهان؛ وتتلمذ على يد خاله: أبي أحمد العسكري المتوفى سنة 382 هـ، والذي يشترك معه في اسمه واسم أبيه، فكلاهما يسمى الحسن بن عبد الله.

وقد كان أبو هلال عالماً فاضلاً، وشاعراً مديداً، مقتراً عليه في الرزق، ولهذا فإنه كان يتبزز أي يبيع البز من الثياب احترازاً من الطمع والدناءة والتبذل، يقول أبو هلال:

جلوسي في سوق أبيع وأشتري ... دليل على أن الأنام قرود
ولا خير في قوم تذل كرامهم ... ويعظم فيهم نذلهم ويسودُ
وتهجوهُمُ عني رثاثة كسوَتي ... هجاء قبيحاً ما عليه مزيد

ومما ينبئ عن بؤسه وشقائه على الرغم من علمه وأدبه وفضله قوله:

إذا كان مالي مال من يلفظ العجم ... وحالي فيكم حال من حاك أو حجم
فأين انتفاعي بالأصالة والحجا ... وما ربحت كفي على العلم والحكم
ومن ذا الذي يبصر في الناس يبصر حالتي ... فلا يلعن القرطان والحبر والقلم؟!!

وقد توفي أبو هلال العسكري في عام 395 هـ.

وله مصنفات كثيرة تدل على غزارة علمه، وسمو قدره، وعلو همته، يقول فيها بعض الشعراء:

وأحسنُ ما قرأتُ على كتابٍ ... بخط العسكري أبي هلال
فلو أني جُعِلْتُ أمير جيش ... لما قاتلت إلا بالسؤال

فـإنَّ الـنـاس ينهـزمون مـنه؛ وقـد ثبـتوا لأطـراف العوالـي!

وأهم مصنفاته هو: كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر الذي اشتهر به، واقترن باسمه[1].

# كتاب الصناعتين

ذكر أبو هلال العسكري في مستهل كتابه: أن الذي دعاه إلى تصنيفه هو أنه وجد الإبانة عن حدود البلاغة، وأقسام البيان والفصاحة مبثوثة في تضاعيف كتاب «البيان والتبين» للجاحظ ضالة بين أمثلته، لا توجد إلا بالتأمل الطويل، والتصفح الكثير مع أنه أكبر الكتب المؤلفة في علم البلاغة، وأشهرها، فرأى أن يصنف كتابه هذا، مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه في صنعة الكلام ونثره ونظمه من غير تقصير وإخلال، وإسهاب وإهذار.

ولعل السر في تسميته بالصناعتين: أنه وجد لخاله أبي أحمد العسكري كتاباً بعنوان «صناعة الشعر»، فألهمه ذلك أن يصنف كتاباً، لا في صناعة الشعر فحسب، ولا في صناعة النثر فحسب، بل في «الصناعتين» معاً: الشعر والنثر على حد سواء.

وقد رسم أبو هلال في مقدمة كتابه المنهج الذي سار عليه في دراسته لصناعتي الشعر والنثر، فبين أن الكتاب عشرة أبواب اشتملت على ثلاثة وخمسين فصلاً:

**فالباب الأول**: في الإبانة عن موضوع البلاغة وحدودها، وما جاء فيها من أقوال العلماء.

**والباب الثاني**: في تمييز الكلام، جيده من رديئه، ومحموده من مذمومه.

**والباب الثالث**: في معرفة صنعة الكلام وترتيب الألفاظ.

**والباب الرابع**: في البيان عن حسن السبك وجودة الرصف.

**والباب الخامس**: في الإيجاز والإطناب.

**والباب السادس**: في حسن الأخذ وقبحه وجودته ورداءته.

**والباب السابع**: في التشبيه.

(1) البلاغة الصافية 10/1 - 11.

**والباب الثامن**: في السجع والازدواج.

**والباب التاسع**: في شرح البديع والإبانة عن وجوهه، وحصر أبوابه وفنونه.

**والباب العاشر**: في حسن مقاطع الكلام ومبادئه، والخروج من النسيب إلى المديح وغيره.

وقد استقصى أبو هلال العسكري بمنهجه هذا صور البيان والبديع التي سجلها النقاد والبلاغيون حتى عصره، وقد سلك في تأليفه طريقة صناع الكلام من الكتاب والشعراء، ونبذ سلوك مذهب المتكلمين كما يقول في أول الكتاب، ومضى على طريقة ابن المعتز يكثر من الأمثلة، والنصوص من القرآن والحديث، وكلام الصحابة والعرب، وأشعار المتقدمين والمحدثين[1].

# عبد القاهر الجرجاني

هو عبد القاهر، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني من أسرة فارسية رقيقة الحال، ولكنه نشأ ولوعاً بالعلم محبّاً للثقافة، فأقبل على الكتب يلتهمها، وبخاصة كتب النحو والأدب لاقتفائه أثر أستاذيه:

1 - أبي الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي نزيل جرجان.

2 - وأبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني.

فعلى الرغم من أن عبد القاهر لم يخرج من جرجان في طلب العلم أرسل إليه أبا الحسين هذا، وكان قد أخذ العلم عن خاله أبي علي الفارسي صاحب كتاب الإيضاح في النحو.

وأما أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، فقد كان أديباً ممتازاً، واشتهر «بالوساطة بين المتنبي وخصومه» قال: «وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه، واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه».

ولكن عبد القاهر قد تتلمذ بعد ذلك على الكتب فقرأها بفكر راع، وعقل

(1) البلاغة الصافية 11/1 - 12.

متريث، ولهذا تراه ينقل في كتبه عن سيبويه، والجاحظ وأبي علي الفارسي، وابن قتيبة، وقدامة، والآمدي، والقاضي الجرجاني، وأبي هلال العسكري، وأبي أحمد العسكري، وعبد الرحمن بن عيسي الهمذاني، والمرزباني، والزجاج.

وقد كان عبد القاهر يلقب بالنحوي، وعد من أئمة النحاة، كما أنه يعد من أئمة البلاغة، فعلى معاني النحو بنى نظريته في البلاغة والبيان، وتصدر بجرجان وذاع صيته في الآفاق، وشدت إليه الرحال، وظل مقيماً بجرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه، وقضى عمره في مدينة جرجان لم يفارقها طول حياته، وتوفي سنة 471 هـ.

وكان من تلاميذه المذكورين الواردين على العراق والمتصدرين ببغداد: علي بن زيد الفصيحي، وقد تثقف على يديه جماعة كثيرة، وأخذوا عنه ما أخذه هو من عبد القاهر.

وقد خلف عبد القاهر آثار كثيرة في النحو والصرف والبلاغة، وأهم هذه الآثار؛ وأعلاها قدراً: كتابان في البلاغة هما:

1 - دلائل الإعجاز.

2 - وأسرار البلاغة.

**دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة:** كانت المرحلة التي سبقت عبد القاهر حافلة بدراسة صور البيان، وألوان البديع، وبنظرات متفرقة عن المعاني، غير أن صور البيان كانت في حاجة إلى من ينظمها في عقد يجمعها، ويسلكها في نظرية تنتظمها، كما أن تلك النظرات المتفرقة عن علم المعاني كانت هي الأخرى في حاجة ماسة إلى نظرية واضحة المعالم، تحدد صوره، وتعدد مسائله، وتبين شواهده، وأمثلته.

ومن يمن الطالع أن يتجرد لهذه المهمة الجليلة: إمام البلاغة أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ، فيتحف اللغة العربية بمؤلفين عظيمين هما: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» مؤسساً بأولهما علم المعاني، ومستخرجاً مكنوناته، ومعدداً صوره ومجدداً مسائله، وذلك من خلال تطبيق نظرية النظم التي كانت من قبله فكرة غير واضحة المعالم، وجامعاً بثانيهما صور البيان

في إطار محدد؛ بعد أن أشبعها دراسة وبحثاً، واستشهاداً، وتمثيلاً[1] .

## دلائل الإعجاز

وقد تضمن «دلائل الإعجاز» ما يلي:

**أوَّلاً**: مقدمة، ذكر فيها الحاجة إلى علم النحو، وفضل علم البيان، وإقامة الحجة على من زهد في رواية الشعر وحفظه، ثم تناول الكلام في النحو، وتزهيد الناس فيه.

**ثانياً**: تمهيد تكلم فيه عن الفصاحة والبلاغة.

**ثالثاً**: إعجاز القرآن الكريم.

**رابعاً**: نظرية النظم.

**خامساً**: تطبيق هذه النظرية من خلال:

1 - التقديم والتأخير.

2 - الحذف.

3 - فروق في الخبر.

4 - الفصل والوصل.

5 - مزايا «إِنَّ».

6 - مسائل «إِنَّمَا».

7 - تطبيق نظرية النظم على المحسنات البديعية[2] .

## أسرار البلاغة

**أما أسرار البلاغة**: فقد ضمنه عبد القاهر أسرار بلاغة الأساليب، وهو يرى أنها كامنة في معانيها لا في ألفاظها، كما يرى أن جمال الألفاظ تابع لجمال المعاني، ولهذا فإنه يقدم لموضوعات «الأسرار» بمقدمات تؤكد هذا المعنى، وقد ذكر فيها أن السجع والحشو وغيرها ممن يظن أن الحسن والقبح فيها راجع إلى الألفاظ، إنما مرجع الحسن والقبح فيها إلى المعاني، ولهذا فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سجعاً حسناً

(1) البلاغة الصافية 12/1 - 14.

(2) البلاغة الصافية 14/1.

حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه، وكذلك الشأن في التطبيق والاستعارة ولم يكن غرضه من تلك المقدمات التي ذكرها إلا لكي يتوصل إلى أمر المعاني كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق، ويبين أجناسها، وأنواعها، ويتبع خاصها ومشاعها.

ويذكر أحوالها وقد رأى أن أول ذلك، وأحقه بأن يستوفيه ويتقصاه، هو التشبيه، والتمثيل، والاستعارة. وقد رأى أنه إذا ما تتبع الترتيب المنطقي لهذه الموضوعات، فإنه سيبدأ بالقول في الحقيقة والمجاز، ثم يتبعه القول في التشبيه والتمثيل، ثم يرتب عليها الاستعارة، غير أنه عدل عن هذا الترتيب، فبدأ بالاستعارة لأهميتها في البلاغة فبين طرفاً منها. ونبه على طريق الانقسام فيها، حتى إذا ما عرض ما يكشف، ويبين سعة مجالها، عطف عنان الشرح إلى الفصلين الآخرين فوفي حقهما، وبين فروقهما، ثم انصرف إلى استقصاء القول في الاستعارة[1].

# أبو يعقوب السكاكي

هو سراج الدين أبو يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي، إمام من أئمة العربية، وهو فقيه متكلم، متفنن في علوم شتى، سارت بذكره الركبان، واشتهر علمه في كل مكان، وفيه وفي الزمخشري يقولون: لولا الأعرجان لضاعت بلاغة القرآن.

وقد أخذ العلم عن علماء أجلاء، منهم: سديد الدين بن محمد الخياطي، ومحمود بن ساعد بن محمود الحارثي، وبرهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني، وكان يجيد اللغتين التركية والفارسية إلى جانب اللغة العربية.

ومن العلوم التي برع فيها: البلاغة، وعلم الكلام، والفقه، والكيمياء وعلم خواص الأرض وكان حنفيّاً، معتزليّاً، توفي في خوارزم سنة 626 هـ.

وصنف كتباً كثيرة في علوم شتى ومن أشهرها كتاب «مفتاح العلوم»[2].

---

(1) البلاغة الصافية 15/1.

(2) البلاغة الصافية 15/1 - 16.

## مفتاح العلوم

هو الكتاب الذي اشتهر به السكاكي، وضمنه أثنى عشر علماً من علوم العربية، وقسمه إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول**: في علم الصرف.

**والقسم الثاني**: في علم النحو.

**والقسم الثالث**: في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع.

واختتمه بما به يكمل علم المعاني: وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال وهو علم المنطق.

ثم بما به يتم الغرض من علم المعاني، وهو الكلام في الشعر، وأنهاه بخاتمة أخرى في إرشاد الضلال بدفع ما يطعنون به في كلام رب العزة.

وقد نال هذا الكتاب من عناية علماء البلاغة ما لم ينله كتاب آخر، شرحاً، وتلخيصاً للشرح، وشرحاً للتلخيص.

ومن أشهر شروحه:

1 - مفتاح المفتاح للشيرازي.

2 - وتلخيص المفتاح للخطيب القزويني.

3 - ومفتاح تلخيص المفتاح.

4 - وشرح تلخيص المفتاح للتفتازاني.

وقد اعتبروه البلاغيون من بعده: الصيغة النهائية لقواعد البلاغة، ومسائلها وأقسامها وتعريفاتها، ولهذا فإنهم قد عكفوا عليه، وأوسعوه شرحاً وإيضاحاً وتقريراً وتلخيصاً، ثم وضعوا عليه الحواشي تلو الحواشي![1]

## الإمام جار الله الزمخشري

نبغ إثر عبد القاهر أستاذ المفسرين، جار الله الزمخشري المتوفى سنة 538 هـ، وألف تفسيره «الكشاف» نحا فيه نحو الغرض المقصود من تفسير التنزيل، وهو إظهار

(1) البلاغة الصافية 16/1.

أسراره، وشرح وجه إعجازه، ببيان وفاء دلالته على المراد، وكشف خصائصه ومزاياه التي استأثر بها حتى بلغ هذه المرتبة، وحتى تحدى البشر بأنهم لن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

وغني عن البيان أنه لن يصل إلى تلك المنزلة إلا من أتاه الله فطرة سليمة، ورأياً حصيفاً، وفكراً ثاقباً، وبرهاناً ساطعاً، وقلما أطوع له من بنانه حتى يتاح له بواضح البرهان، وبديع البيان، أن يوضح خصائص التراكيب، ولطائف الأساليب التي هي من أسرار التنزيل؛ وبذا أبان في عرض كلامه كثيراً من قواعد هذه الفنون التي اتخذها من جاء بعده دستوراً للكلام في كثير من مسائلها[1] .

# الوزير ضياء الدين ابن الأثير

بينا السكاكي يؤلف كتابه «مفتاح العلوم» إذا بالوزير ضياء الدين أبي الفتح نصر بن محمد الموصلي الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة 637 هـ، وزير الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي، يصنف كتابه «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، وهو كتاب فريد في بابه يفوق أنداده وأترابه، جمع فيه فأوعى، ولم يترك شاردة ولا واردة، لهما مساس بالكتابة والقريض، إلا ذكرهما بشرح واف، يدل على طول باع، وسعة إطلاع، مع قدرة على النقد، وبدية حاضرة في إدراك خصائص البلاغة، ومن ثمة اشتمل كتابه على كثير من أبواب تلك الفنون، وطبق عليها كثيراً من آي الكتاب والسنة النبوية وتلك منقبَة امتاز بها من بين هاتيك المؤلفات في تلك العلوم.

وكان يحاكي في أسلوبه أسلوب القاضي الفاضل المتوفى سنة 596 هـ وزير صلاح الدين الأيوبي «على ما بينهما من شاسع البون» وطريقة القاضي معروفة بين المتأدبين، وهي من النوع الذي يغلب عليه السجع والجناس وغيرهما من المحسنات اللفظية، وكانت براعة الكتاب في هذا العصر وما بعده تظهر في استعمال تلك الطلاوة اللفظية، وبها يفوق كاتب كاتباً، ويبذُّ الأقران في هذا الميدان[2] .

(1) علوم البلاغة ص 9.
(2) علوم البلاغة ص 10.

# نبذة في تاريخ علوم البيان أو علوم النقد أو علوم البلاغة

## الحاجة إلى وضع قواعد البلاغة

استعلت نار الجدل صدر الدولة العباسية حتى اندلع لهيبها وتطاير شررها إلى جميع أنحاء البلاد الإسلامية ردحاً من الزمن غير قليل بين أئمة الأدب وأرباب المقالات من علماء الكلام في بيان وجه إعجاز القرآن، واختلفوا في ذلك طرائق قدداً، وتفرقوا أيدي سبًا، وتعددت نزعاتهم، وتضاربت مذاهبهم وآراؤهم كما هو مسطور في زبر المتكلمين كالمواقف لعضد الدين والمقاصد لسعد الدين التفتازاني.

وكان الرأي الآفن من بين هذه الآراء وأبعدها عن الصواب، رأي إبراهيم النظام صاحب المذهب الذي ينسب إليه «مذهب الصَّرفة» إذ قال إن القرآن ليس معجزاً بفصاحته وبلاغته، وأن العرب كانوا قادرين على أن يأتوا بمثله، لكن الله صرفهم عن ذلك تصديقاً لنبيه، وتأييداً لرسوله حتى يؤدي رسالات ربه، فانبرى للرد عليه جمٌّ غفير من العلماء من بينهم الجاحظ والباقلاني وإمام الحرمين والفخر الرازي، وناضلوا نضالهم المحمود الذي خلد لهم في بطون الأسفار، فكتبوا الفصول الممتعة مبينين خطل رأيه وفساد مذهبه، بما أملته عليهم قرائحهم الوقادة، وأفكارهم النقادة، حتى لم يبق في القوس منزع، ولا زيادة لمستزيد.

كذلك قامت سوق نافعة للحجاج والمناظرة، بين أئمة اللغة والنحو أنصار الشعر الجاهلي، الذي رأوا أن الخير كل الخير في المحافظة على أساليب العرب وأوضاعها، والأدباء والشعراء أنصار الشعر المحدَث الذين لم يحفلوا بما درج عليه أسلافهم من العرب، ورأوا أنهم في حل من كل قديم، لا يشاكل بيئة الحضارة التي غذوا بلبانها وربوا في أحضانها، ولم يكن العرب ليحلموا بها من قبل، ولو أن القدر أتاح لهم أن يروا زخارف تلك المدينة، وطرائف لطائفها، لكان لهم شأن في آدابهم. ومهيع في

أساليبهم غير شأنهم هذا.

أضف إلى تلك الضوضاء وذلك اللجب، ما شجر من الخلاف بين أئمة الأدب وأساطينه، في بيان وجوه تحسين الكلام حتى يرقى في سلم البلاغة، وينال قسطه من الفصحاة وتناقضت آراؤهم في ذلك أيما تناقض، ففريق مال إلى رصين الكلام الجامع بين العذوبة والجزالة، وفريق أولع بالمنطق الموشى المشتمل على صنعة البديع، يرشد إلى ذلك ما تراه في كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينَوري المتوفى سنة 726 هـ، حين حكم على تلك الأبيات المشهورة لكثير عزة بأنها مونقة خلابة في لفظها لكنك إذا فتشتها وبحثت عن ذات نفسها لم تحل منها بطائل، وهي:

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهاري رحالنا ... ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطي الأباطح

ثم ما تجده في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري من استحسان هذه الأبيات، ولقد حكم ابن قتيبة واتهام ذوقه، ووافقه على نقده أبو الفتح بن جني المتوفى سنة 392 هـ في كتاب الخصائص، والإمام عبد القاهر في أسرار البلاغة، وأطال الإطراء لثالثها إلى غير ذلك من مختلف الآراء مما لسنا بصدد سرده الآن.

كل أولئك لفت أنظار أئمة البلاغة إلى أن يضعوا قوانين وضوابط يتحاكمون إليها عند الاختلاف، وتكون دستوراً للناظرين في آداب العرب منثورها ومنظومها، ونشأ من ذلك البحث في علوم البيان أو علوم البلاغة[1] .

## أول من دون علوم البلاغة

لا نعلم أحداً سبق أبا عبيدة معمر بن المثنى الراوية تلميذ الخليل بن أحمد المتوفى سنة 211 هـ. فقد وضع كتاباً في علم البيان سماه «مجاز القرآن»، لكنه لم يرد بالمجاز الوصف الذي ينطبق على ما وضع من القواعد بعد، بل هو أشبه بكتاب في اللغة توخى فيه جمع الألفاظ التي أريد بها غير معانيها الوضعية، ألا تراه وقد سئل مرة

(1) علوم البلاغة ص 5 - 6.

عن قول الله عز وعلا ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾[1]، فقال: هو مجاز كقول امرئ القيس:

[أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي] وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

كما لا نعرف بالضبط أول من ألف في علم المعاني، وإنما أثر فيه نبذ عن بعض البلغاء كأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ الكناني المتوفى سنة 255 هـ، إمام الأدباء وسلطان المنشئين في عصره، والقدوة في أساليبه التي أختص بها، وتحداه فيها الأئمة من بعده.

فقد أشار إلى مسائل منه في كتابه «إعجاز القرآن» وعنى في كتابه «البيان والتبيين» بدرس بعض القواعد التي كثر ولوعَ القوم بها في عصره كبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وحسن البيان والتخلص من الخصم، وحسن الأسجاع، ثم قَفَّاه ابن قتيبة في كتابه «الشعر والشعراء» والمبرِّد في كتابه الكامل، فتعرضا لبعض نتف من هذه العلوم.

وغني عن البيان أن المتكلمين بداءة ذي بدء في أي فن من الفنون، لا يحيطون بأطرافه، ولا يتغلغلون في استقصاء مباحثه.

لكنا نعلم أن أول من دون البديع الخليفة عبد الله بن المعتز بن المتوكل العباسي المتوفى سنة 296 هـ، فقد استقى ما في الشعر من المحسنات، وألف كتاباً سماه «البديع» ذكر فيه سبعة عشر نوعاً منها الاستعارة والكناية والتورية والتجنيس والسجع إلى غير ذلك، وقال: «ما جمع قبلي فنون البديع أحد، ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف، ومن رأى أن يقتصر على ما اخترنا فيفعل، ومن رأى إضافة شيء من المحاسن إليه فله اختياره».

ومن البين أن اسم البديع بهذا الإطلاق يتناول ما سماه المتأخرون بعلم البيان، ثم ألف معاصره قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي المتوفى سنة 310 هـ كتاباً في نقد الشعر سماه «نقد قدامة»، ذكر فيه ثلاثة عشر نوعاً من البديع زيادة على ما أملاه ابن المعتز فتممها ثلاثين نوعاً.

تلا هذين العالمين أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة 295 هـ،

---

(1) الصافات:65.

وألف كتابه «الصناعتين» صناعتي النثر والنظم، جمع فيه خمسة وثلاثين نوعاً من البديع، وبحث فيه عن عدة مسائل أخرى كالفصاحة والبلاغة والإيجاز والإطناب والحشو والتطويل وعدة أبواب في نقد الشعر إلى غير ذلك من جليل المباحث.

وكتابه يعتبر أول مصنف أشير فيه إلى مسائل علوم البيان الثلاثة «المعاني والبيان والبديع»[1].

## عصور الاختصار ووضع الشروح والحواشي

طفق المؤلفون من القرن الثامن وما بعده يوسعون الشروح والحواشي على المفتاح وتلخيصه للقزويني، وصرفوا جل همتهم في تفسير ما أشكل من عبارات المؤلفين، والجمع بين ما تناقض من آرئها.

ومن أجل تلك الشروح شروح مسعود سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 791 هـ، وشرح السيد الجرجاني المتوفى سنة 816 هـ، ثم تتابعت التقارير والحواشي توضح ما انبهم من تلك التراكيب المجملة، والعبارات الغامضة، وليس علينا من غضاضة في التصريح بأن أساليب التأليف في تلك العصور قد ملكت عليها العجمة أمرها، وجلبت عليها أنواع التعقيد بخيلها ورجلها، فلم تكن هي الأساليب التي يجدر أن تكتب بها علوم البلاغة، أو بالأحرى علوم خصائص اللسان العربي المبين.

ومن ثمة لم يكن القارئ ليجعلها قدوة في أساليبها، أو نماذج في تركيبها، فهي أحرى أن تكون أساليب اصطلاحية علمية، لا لغوية أدبية، تشرح خصائص كلام العرب، وتبين مزايا أساليبه، وما زالت تتدلى وتتدهور حتى وصلت إلى ما تراه اليوم، تتضاءل في أطمارها البالية، وتنزوي أمام أهل الجيل الحاضر[2].

## تأليف معاصرينا في هذه الفنون

أنشئت المدارس العالية والثانوية بمصر في نهاية القرن الغابر، وسلكت في التربية والتعليم طريقاً سويّاً، لا مشاكلة بينه وبين ما تقدمه في معاهد العرفان؛ وكان في

(1) علوم البلاغة ص 6 - 7.

(2) علوم البلاغة ص 11.

مقدمة تلك المدارس التي شيدت، مدرسة دار العلوم من نحو أربعين سنة ونيف، فألف أساتذتها مختصرات تناسب تلك البرامج المدرسية، ويسهل على الطلبة أن يحصلوا على بغيتهم منها، فحمد لهم الناس جميل صنعهم، وأوفوهم حقهم في الثناء والتقريظ بمقدار ما كان لمؤلفاتهم من الميزة إبَّان ظهورها.

وفي الحق أن تلك الرسائل وإن اختلف ترتيبها وتنوع تبويبها، تنحو على الجملة في أسلوبها، منحى ما كتبه صاحب التلخيص وشراحه، وتسير على خطتهم وتحذو حذوهم (وقد عرفت حال هذه التآليف) فضلاً عن خلوها من الأمثلة المنوعة التي تتضح بها مجملات تلك القواعد.

وأفضل تلك المختصرات كتاب «**دروس البلاغة**» فهو على إيجازه الذي لوحظ فيه حال النشء وهم في بدء تحصيل مختلف العلوم، كفيل بتصوير القواعد في أذهانهم جهد المستطاع[1].

(1) علوم البلاغة ص 11 - 12.

# البلاغة

أما البلاغةُ فهي تأديةُ المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كلِّ كلام للموطن الذي يُقالُ فيه، والأشخاص الذين يُخاطَبون.

فليست البلاغةُ قبلَ كل شيء إلاَّ فنّاً من الفنون يَعْتمِد على صفاء الاستعداد الفِطري ودقة إدراك الجمال، وتبَين الفروق الخفية بين صنوف الأساليب. وللمرانة يدٌ لا تُجحَد في تكوين الذوق الفنِّي، وتنشيط المواهب الفاترة، ولا بد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب، والتَّملؤ من نَميره الفياض، ونقدِ الآثار الأدبية والموازنة بينها، وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسناً ويقبح ما يَعُدُّه قبيحاً.

وليس هناك من فرق بين البليغ والرَّسام إلا أنَّ هذا يتناول المسموع من الكلام، وذلك يُشاكل بين المرئي من الألوان والأشكال، أما في غير ذلك فهما سواء، فالرَّسام إذا همَّ برسم صورة فكّر في الألوان الملائمة لها، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تخْتَلِب الأبصار وتُثير الوجدان، والبليغ إذا أراد أن يُنشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكَّر في أجزائها، ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على السمع، وأكثرها اتصالاً بموضوعه، ثم أقواها أثراً في نفوس سامعيه وأروعَها جمالاً.

فعناصر البلاغة إذاً لفظٌ ومعنًى وتأليفٌ للألفاظ يَمْنَحَهَا قُوة وتأثيراً وحُسناً. ثم دقةٌ في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنَّزْعةِ النفسية التي تَتَمَلَّكهم وتُسَيْطِرُ على نفوسهم، فَرُبَّ كلمة حَسُنت في موطن ثم كانت نابية مُسْتَكْرَهَةً في غيره. وقديماً كرِهَ الأُدباء كلمة «أيضاً» وعَدُّوها من ألفاظ العلماء فلم تَجْرِ بها أقلامهم في شعر أو نثر حتى ظَهَرَ بينهم مِن قال:

رُبَّ ورقَاء هَتُوفٍ في الضُّحا ذَاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ[1]
ذَكَرَت إلْفاً ودهْراً سَالِفاً فَبَكت حُزناً فَهَاجت حَزَنِي[2]
فَبُكائي رُبَّمَا أرَّقَها وبُكاها رُبَّمَا أرَّقني[3]
ولقد تشكو فما أفهمُها ولقد أشكو فما تفهمُني
غيْرَ أنِّي بِالْجَوَى أعرِفُها وهْيَ «أيضاً» بِالْجُوَى تعرِفُني

فوَضَعَ «أيضاً» في مكان لا يتطلب سواها ولا يتقبل غيرها، وكان لها من الروعة والْحُسن في نفس الأديب ما يَعْجِزُ عنه البيان.

ورُبَّ كلام كان في نفسه حَسَناً خلاباً حتى إذا جاء في غير مكانه، وسقَطَ في غير مَسْقَطِه، خرج عن حدِّ البلاغة، وكان غَرَضاً لسهام الناقدين.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي لكافور الإخشيدي[4] في أول قصيدة مدحه بها:

كَفَى بِكَ داءً أن تَرَى الموتَ شافيا وحَسْبُ الْمَنَايا أن يَكُنَّ أَمانيا[5]

وقوله في مدحه:

وَما طَرَبي لَمَّا رأيتُك بِدعةً لقد كنتُ أَرْجُو أن أراكَ فأطْرَبُ

قال الواحدي[6]: هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنه يقول: طَرِبْتُ عند رؤيتك كما يَطْرَبُ الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جِنِّي[7]: لما قرأت على أبي الطيب هذا

(1) الورقاء: الحمامة في لونها بياض إلى سواد. والهتوف: كثيرة الصياح. والشجو: الهمم والحزن. والصدح: رفع الصوت بالغناء، والفنن: الغصن.
(2) الإلف: الأليف.
(3) الأرق: السهر، وأرقها: أسهرها.
(4) كافور الإخشيدي: هو الأمير المشهور صاحب المتنبي، وكان عبداً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312 هـ فنسب إليه وأعتقه، فترقى عنده، وما زالت همته تسمو به حتى ملك مصر سنة 355 هـ، وكان من شجاعته فطناً ذكياً حسن السياسة، وتوفي بالقاهرة سنة 357 هـ.
(5) كفى بك: أي كفاك فالباء زائدة، والمنايا: جمع منية وهي الموت، والأماني: جمع أمنية وهي الشيء الذي تتمناه؛ يخاطب أبو الطيب نفسه ويقول: كفاك داء رؤيتك الموت شافياً لك، وكفى المنية أن تكون شيئاً تتمناه.
(6) الواحدي: مفسر عالم بالأدب، مولده ووفاته بنيسابور، وكتبه البسيط والوسيط والوجيز في التفسير مخطوطة، وشرحه لديوان المتنبي مطبوع توفي سنة 468 هـ.
(7) ابن جني: هو من أئمة النحو والعربية ولد في الموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ، ومن مؤلفاته =

البيت قلتُ له: ما زِدتَ على أن جعلتَ الرجل قِرْداً، فَضَحِكَ. ونرَى أن المتنبي كان يَغْلي صَدرُه حِقداً على كافور وعلى الأيام التي ألجأَته إلى مدحه؛ فكانت تَفِر من لسانه كلماتُ لا يستطيع احتباسَها؛ وقديماً زَلَّ الشعراء لمعنى أو كلمة نَفَّرت سامعيهم، فأخرجت كلامهم عن حد البلاغة، فقد حَكَوا أن أبا النجم[1] دخل على هشام بن عبد الملك وأنشده:

صَفراءُ قد كادَت ولَمَّا تَفْعَلِ  كأَنَّها في الأفْقِ عَيْنُ الأحوَل[2]

وكان هشام أَحْوَلَ فأمر بحبسه.

ومدح جرير[3] عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها:

«أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحِ» فاستنكر عبدُ الملك هذا الابتداء وقال له: بل فؤادك أنت.

وَنَعَى علماء الأدب على البُحْتُرِي[4] أن يبدأ قَصيدةً يُنشدها أمامَ ممدوحه بقوله:

«لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُهُ».

وعابوا على المتنبي قولَهُ في رثاء أُمِّ سيف الدولة[5] :

=

الخصائص في اللغة، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني.

(1) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة، وهو من رجال الإسلام، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار طويلة، وكانت وفاته آخر دولة بني أمية.

(2) قيل: هذا البيت في وصف الشمس، والأحول: من بعينه حول، وهو ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قبل المحاق.

(3) جرير: هو ابن عطية التميمي، أحد الشعراء الثلاثة المقدمين في دولة بني أمية، وهم: الأخطل، وجرير، والفرزدق، وقد فاق صاحبيه في بعض فنون الشعر، وتوفي سنة 110 هـ.

(4) البحتري: شاعر مطبوع من شعراء الدولة العباسية، سئل أبو العلاء المعري: من أشعر الثلاثة: أبو تمام أم البحتري أم المتنبي؟ فقال: أبو تمام والمتنبي حكيمان، وإنما الشاعر البحتري. وكانت ولادته بمنبج (وهي بلدة قديمة بين حلب والفرات)، وتوفي بها سنة 284 هـ.

(5) سيف الدولة: هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان، كان ملكاً على حلب، وكان أديباً شاعراً مجيداً محباً لجيد الشعر شديد الاهتزاز له؛ قيل: لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع ببابه من الشعراء، وقد انقطع المتنبي إليه وخصه بمدائحه. وكانت ولادته سنة 303 هـ وهي سنة ولادة المتنبي، ووفاته سنة 356 هـ بعد مقتل المتنبي بسنتين.

صَـــــلاةُ اللهِ خالِقِـــــنَا حَـــــنوطٌ عَلَـى الْـوَجْهِ المكفَّـن بِالْجَمَـال[1]

قال ابنُ وَكِيع[2] : إن وصفه أمَّ الملك بجمال الوجه غيرُ مختار.

وفي الحق أن المتنبي كان جريئاً في مخطابة الملوك، ولعل لعظم نفسه وعَبْقَريَّته شأناً في هذا الشذوذ.

إذن لا بد للبليغ أوّلاً من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذاتَ قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامةِ النظر ودقة الذوق، وتنسيق المعاني وحسن ترتيبها، فإذا تم له ذلك عَمَدَ إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة، فألف بينها تأليفاً يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثرٌ لازمٌ لسلامة تأليف هذين وحُسْن انسجامهما.

# الأسلوب

وبعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغُ في ألفاظ مؤلفة على صورة تكونُ أقربَ لنَيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه، وأنواع الأساليب ثلاثة:

## الأسلوب العلمي

وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدُها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويَشرَح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوُضوح. ولا بد أن يبدوَ فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حُججه، وجَمَالهُ في سُهولة عباراته، وسلامةِ الذوق في اختيار كلماته، وحُسنِ تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام.

فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من

(1) الصلاة: الرحمة، والحنوط: طيب يخلط للميت. يدعو لها بأن تكون رحمة الله لها بمنزلة الحنوط للميت.

(2) ابن وكيع: شاعر مجيد، أصله من بغداد، ولد في تنيس بمصر، وتوفي بها سنة 393 هـ وله ديوان شعر.

الاشتراك، وأن تُؤَلّف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوباً شفّاً للمعنى المقصود، وحتى لا تصبح مثاراً للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأويل.

ويحسن التَّنَحِّي عن المجاز ومُحَسِّنَات البديع في هذا الأسلوب؛ إلا ما يجيء من ذلك عفواً من غير أن يَمَسَّ أصلاً من أصوله أو ميزة من ميزاته. أما التشبيه الذي يُقصد به تقريب الحقائق إلى الأفهام وتوضيحُها بذكر مماثلها، فهو في هذا الأسلوب حسن مقبول.

ولسنا في حاجة إلى أن نُلقي عليك أمثلة لهذا النوع، فكتُبُ الدراسة التي بين يديك تجري جميعُها على هذا النحو من الأساليب.

## الأسلوب الأدبي

والجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته، ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائع، وتصوير دقيق، وتلمُّس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنويّ.

فالمتنبي لا يَرَى الْحُمَّى الراجعةَ كما يراها الأطباء أثراً لجراثيم تَدْخُل الجسم، فترفع حرارته، وتُسبب رِعْدة وقُشَعْرِيرةً، حتى إذا فرغت نوبَتها تَصَبَّبَ الجسم عَرَقاً، ولكنه يُصَوِّرُها كما تراها في الأبيات الآتية:

وَزَائِرَتِي كَأَنَّ بهـا حَيَاءً ... فَلَيْسَ تَزُورُ إِلاَّ في الظَّلام[1]

بَذَلْتُ لَهَا الْمَطَارف وَالْحَشَايَا ... فَعَافَتها وباتَتْ في عظامِي[2]

يَضيقُ الجلدُ عَنْ نَفْسِي وعنها ... فَتُوسِعُهُ بِأَنْواعِ السَّقَام[3]

كَأَنَّ الصبحَ يطْرُدُها فتجري ... مَدَامِعُهَا بأَربعة سِجام

(1) الواو ولو رب، أي رب زائرة لي، يريد بهذه الزائرة الحمى، وكانت تأتيه ليلاً، يقول: كأنها فتاة ذات حياء؛ فهي تزورني تحت سواد الليل.

(2) المطارف: جمع مطرف كمكرم وهو رداء من خز، الحشايا: جمع حشية وهي الفراش المحشو، وعافها: أبها. يقول هذه الزائرة أي الحمى لا تبيت في الفراش، وإنما تبيت في العظام.

(3) يقول: جلدي يضيق عن أن يسع أنفاسي ويسعها، فهي تذيب جسمي وتوسع جلدي بما تصيبه به من أنواع السقام.

أُراقِبُ وقْتَها مِنْ غَيْرِ شَوْقٍ ... مُرَاقَبَةَ الْمَشُوقِ الْمُسْتَهَامِ[1]
ويَصْدُقُ وعْدُهَا وَالصِّدْقُ شَرٌّ ... إِذَا أَلْقَاكَ فِي الْكُرَبِ الْعِظَامِ[2]

والغُيُوم لا يراها ابنُ الخياط[3] كما يراها العالمُ بخاراً مُتَرَاكِماً يَحُولُ إلى ماء إذا صادف في الجوّ طبقة باردة ولكنه يراها:

كَأَنَّ الْغُيومَ جُيُوشٌ تَسُومُ ... من العدْل في كلِّ أَرض صلاحا[4]
إِذَا قاتل المحل فيها الغَمامُ ... بِصوْبِ الرِّهام أَجَادَ الكفاحا[5]
يُقَرْطِسُ بالطَّلِّ فيه السِّهَامِ ... وَيُشْرِعُ بالوَبْلِ فيه الرِّمَاحا[6]
وسَلَّ عليه سُيوفَ البُروقِ ... فَأَثْخَنَ بالضربِ فيه الجراحا[7]
تُرَى أَلْسُنُ النور تُثنى عليه ... فَاَعْجَبُ منهن خُرْساً فِصَاحا[8]

وقد يتظاهر الأَديب بإِنكار أَسباب حقائق العلم، ويتَلمس لها من خياله أَسباباً تُثبت دَعواه الأَدبية وتُقوِّي الغرض الذي يَنْشدُهُ، فَكَلَفُ البدر الذي يَظهر في وجهه ليس ناشئاً عما فيه من جبال وقيعان جافة كما يقول العلماء، لأن الْمَعرِّي[9] يرى لذلك سبباً آخر فيقول في الرثاء:

---

(1) يقول: إنه يراقب وقت زيارتها خوفاً لا شوقاً.
(2) يريد بوعدها وقت زيارتها، ويقول: إنها صادقة الوعد؛ لأنها لا تتخلف عن ميقاتها، وذلك الصدق شر، لأنها تصدق فيما يضر.
(3) ابن الخياط: شاعر من أهل دمشق، طاف بالبلاد يمتدح الناس، وعظمت شهرته، وله ديوان شعر مشهور، توفي بدمشق سنة 517 هـ.
(4) تسوم من العدل في كل أرض صلاحاً، أي تولي كل أرض صلاحاً بالخصب والنماء.
(5) المحل: الجدب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ، والصواب: نزول المطر، والرهام: جمع رهمة وهي المطر الضعيف الدائم، والكفاح: القتال والمدافعة.
(6) القرطاس: الغرض أو الهدف، ويقال: قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض، فهو يقول: إن الغمام يسدد السهام إلى المحل فيقضي عليه، ومعنى يشرع الرماح يسددها، والوبل: المطر الشديد الضخم القطر.
(7) أثخن بالضرب فيه الجراح: بالغ الجراحة فيه.
(8) النور: الزهر.
(9) المعري: هو أبو العلاء المعري اللغوي الفيلسوف الشاعر المشهور، ولد بالمعرة وهي بلد صغير بالشام، وعمي من الجدري وهو في الرابعة من عمره، وتوفي بالمعرة سنة 449 هـ.

ومـــا كلْفـــةُ الـــبَدْر الْمُنيـــر قَدِيمـــةً ولكـــنها فـــي وجْهـــهِ أَثَـــرُ اللَّطـــم[1]

ولا بد في هذا الأُسلوب من الوضوح والقوة؛ فقول المتنبي:

قِفي تَغْرَم الأُولى من اللَّحْظِ مُهجتي بثانـــية والْمُـــتْلِفُ الـــشيءَ غارمُـــه[2]

غير بليغ؛ لأنه يريد أنه نظر إليها نظرة أتلفت مهجته، فيقول لها قِفي لأنظرك نظرة أخرى ترد إلَيَّ مهجتي وتُحييها، فإن فعلتِ كانت النظرة غرْماً لِمَا أَتلفته النظرة الأُولى.

فانظر كيف عانينا طويلاً في شرح هذا الكلام الموجز الذي سبَّبَ ما فيه من حذف وسوء تأليف شِدةَ خفائه وبُعْدَه عن الأذهان، مع أَن معناه جميل بديع، وفكرته مُؤيَّدة بالدليل.

وإذا أردت أن تَعرف كيف تَظْهر القوةُ في هذا الأُسلوب، فأقرأ قول المتنبي في الرثاء:

مَـا كُـنْتُ آمُـلُ قَـبلَ نَعْـشك أَن أَرى رضْـوَى علـى أَيْـدِي الـرجالِ يَـسيرُ[3]

ثم اقرأ قول ابن المعتز[4]:

قَـد ذَهَـبَ الـناسُ ومـاتَ الكمـالْ وصـاح صَـرْفُ الدّهْـر أَيـن الـرجالْ؟

هَـذَا أَبُـو العَـبَّاس فـي نَعْـشِه قُومُـوا انْظُـرُوا كـيف تَـسيرُ الجـبالْ

تجد أن الأسلوب الأول هادئ مطمئن، وأن الثاني شديدُ الْمِرَّة عظيم القوة وربما كانت نهايةُ قوته في قوله؛ «وصاح صرْفُ الدّهْر أَين الرجال»، ثم في قوله: «قوموا انظروا كيف تسير الجبال».

وجملة القول أن هذا الأُسلوب يجب أن يكون جميلاً رائعاً بديع الخيال، ثم واضحاً قويّاً. ويظن الناشئون في صناعة الأَدب أنه كلما كثر المجاز، وكثرت التشبيهات والأخيلة في هذا الأسلوب زاد حسنه، وهذا خطأ بَيّن، فإنه لا يذهب بجمال هذا

(1) الكلفة: حمرة كدرة تعلو الوجه.

(2) غرم ما أتلفه: لزمه أداؤه، وتغرم جواب قفي وفاعله الأول، ومن اللحظ بيان للأولى، ومهجتي مفعول تغرم.

(3) رضوى: اسم جبل بالمدينة، شبه المرثي به لعظمته وفخامة قدره.

(4) ابن المعتز: هو عبد الله بن المعتز العباسي، أحد الخلفاء العباسيين، منزلته في الشعر والنثر رفيعة. ويشهر بتشبيهاته الرائعة، وهو أول من كتب في البديع، توفي سنة 296 هـ.

الأُسلوب أَكثر من التكلف، ولا يُفْسِده شرٌّ من تَعمُّد الصناعة، ونَعْتقد أنه لا يُعْجبك قول الشاعر:

فأَمْطَرَت لُؤْلُؤاً مِن نَرْجِس وسقتْ ورْداً وعضَّتْ على العُنَّاب بالبَرَدِ[1]

وهذا ومن السهل عليك أن تَعْرِف أَن الشعر والنثر الفني هما مَوْطِنا هذا الأسلوب ففيهما يزْدهِر وفيهما يبلغ قُنَّة الفنة والجمال.

# الأسلوب الخطابي

هنا تَبْرُزُ قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخصيب، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه لإثارة عزائمهم واستنهاض هممهم، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأن كبير في تأثيره ووصوله إلى قرارة النفوس، ومما يزيد في تأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوةُ عارضته، وسطوعُ حجته، ونَبَرَات صوته، وحسنُ إلقائه، ومُحْكَم إشارته.

ومن أَظهر مميزات هذا الأسلوب التكرارُ، واستعمال المترادفات، وضربُ الأمثال، واختيار الكلمات الجزلة ذات الرنين، ويحسن فيه أن تتعاقب ضروب التعبير من إخبار إلى استفهام إلى تعجب إلى استنكار، وأن تكون مواطن الوقف فيه قويةً شافية للنفس. ومن خير الأمثلة لهذا الأسلوب خطبة علي بن أبي طالب[2] رضي الله عنه لَمَّا أَغار سُفيانُ بنُ عوفٍ الأسدِي[3] على الأنبار[4] وقتل عامله عليها:

«هذا أُخُو غامدٍ قد بَلغتْ خيْله الأَنْبار وقَتَلَ حَسَّانَ البَكريّ[5]، وأزال خَيْلَكمْ عنْ مَسَالِحِها[6] وقتل منكم رجالاً صالحين.

(1) العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان.
(2) علي بن أبي طالب: هو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وقد اشتهر ببلاغته وشجاعته، توفي سنة 40 هـ.
(3) سُفيان بن عوف الأسدي: هو أحد بني غامد، وهي قبيلة باليمن، وقد بعثه معاوية لشن الغارة على أطراف العراق.
(4) الأنبار: بلدة على الشاطي الشرقي للفرات.
(5) حسان البكري: هو عامل علي رضي الله عنه على الأنبار.
(6) المسالح: جمع مسلحة بالفتح، وهي الثغر حيث يخشى طروق العدو.

وقد بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُل منهُمْ كان يَدْخُلُ على المرأَةِ الْمُسْلِمَةِ والأُخْرى الْمعاهِدة[1]، فَيَنْزِعُ حِجْلَهَا[2]، وقُلْبَهَا[3]، ورِعاثَها[4]، ثم انصَرَفُوا وَافِرِين[5] ما نال رجلاً منهم كَلمٌ[6]، ولا أُرِيقَ لهم دَمٌ، فلو أن رجلاً مُسلماً مات من بَعْدِ هذا أَسَفاً، ما كان به ملُوماً، بل كان عِنْدِي جديراً.

فَوَا عَجَباً مِنْ جِدِّ هؤلاء في باطِلِهم، وفَشَلِكُمْ عن حقِّكُمْ. فَقُبْحاً لكم حِينَ صِرْتُمْ غَرَضاً يُرمَى[7]، يُغارُ عليكم ولا تُغِيرُون، وتُغْزَوْن ولا تعزونَ، ويُعْصى الله وتَرْضَوْن».

فانظر كيف تدرج ابن أبي طالب في إثارة شعور سامعيه حتى وصل إلى القمَّةِ فإنه أخبرهم بغَزْو الأَنبار أَوَّلاً، ثم بقتل عامله، وأنَّ ذلك لم يكْفِ سُفيان بن عوف فأَغْمد سيوفه في نحور كثيرٍ من رجالهم وأهليهم.

ثم توجه في الفقرة الثانية إلى مكان الحميَّةِ فيهم، ومثار العزيمة والنخوة من نفس كل عربي كريم، أَلا وهو المرأَة، فإن العرب تبذل أَرواحها رخيصة في الذود عنها، والدفاع عن خِدْرها. فقال: إنهم استباحوا حِمَاها، وانصرفوا آمِنين.

وفي الفقرة الثالثة أظهر الدَّهَش والْحَيْرَة من تمسك أَعْدائه بالباطل ومناصرته، وفَشَل قومه عن الحق وخِذْلانه. ثم بلغ الغيظ منه مبلغه فَعَيَّرهم بالْجُبْن وَالْخَوَر.

هذا مثال من أمثلة الأسلوب الخطابي نكتفي به في هذه العُجالة، ونرجو أن نكون قد وُفقنا إلى بيان أسرار البلاغة في الكلام وأنواع أساليبه، حتى يكون الطالب خبيراً بأَفانين القول، ومواطن استعمالها، وشرائط تأديتها، والله الموفق[8].

---

(1) المعاهدة: الذمية.

(2) الحجل: الخلخال.

(3) القلب بالضم: السوار.

(4) الرعاث: جمع رعثة، القرط.

(5) وافرين: تامين على كثرتهم لم ينقص عددهم.

(6) الكلم بالفتح: الجرح.

(7) الغرض: ما ينصب ليرمى بالسهام ونحوها.

(8) البلاغة الواضحة ص 5 - 17.

# الفصاحة

الفصاحة: الظهور والبيان، تقول: أَفْصَحَ الصُّبْحُ إِذَا ظَهَرَ. والكلامُ الفصيحُ ما كان واضحَ المعنى، سَهلَ اللفظِ، جَيِّدَ السَّبَك. ولهذا وجَب أن تكون كلُّ كلمةٍ فيه جارية على القياس الصرفي، بينةً في معناها، مفهومةً عَذْبَةً سَلِسَة.

وإنما تكونُ الكلمة كذلك إذا كانت مألوفَةَ الاستعمال بين النابهين من الكتاب والشعراء؛ لأنها لم تَتَداولها ألسنتُهم، ولم تَجْرِ بها أَقلامهم، إلا لمكانها من الْحُسن باستكمالها جميعَ ما تقدمَ من نعوت الجودة وصفات الجمال.

والذوقُ السليمُ هو العمدَةُ في معرفةِ حُسن الكلمات وسَلاستِها، وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه؛ لأن الألفاظَ أصواتٌ، فالذي يطْرَبُ لصَوْت البُلبُل، ويَنْفِر من أصوات البُومِ والغِرْبَان، يَنْبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة مُتَنَافِرَة الحروف. ألا ترى أن كلمتي «الْمُزنة» و«الدِّيمة» للسحابة الْمُمْطِرة، كلتاهما سَهلَة عذْبَةٌ يسكن إليها السمع، بخلاف كلمة «البُعَاق» التي في معناها؛ فإنها قبيحة تَصُك الآذان. وأمثال ذلك كثير في مُفردات اللغة تستطيع أن تُدْركه بذَوْقِك.

ويشترط في فصاحة التركيب فوقَ جَرَيَانِ كلماته على القياس الصحيح وسهولتِها أن يسلم من ضَعفِ التأليفِ، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردَة كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في قول سيدنا حَسانَ رضي الله عنه.

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً     مِنَ الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

فإن الضمير في «مجده» راجع إلى «مُطعما» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، وفي الرتبة؛ لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

ويشترك أن يسلم التركيب من تنافر الكلامات، فلا يكون اتصالَ بعضها ببعض مما يُسبِّب ثِقَلها على السمع، وصُعوبَةَ أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وقَبْرُ حَربٍ بِمكانٍ قَفْرُ     ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَربٍ قَبْرُ

قيل: إن هذا البيتَ لا يَتَهَيَّأُ لأحد لأن يُنْشدَهُ ثلاثَ مراتٍ متواليات دونَ أن يَتَتَعْتَعَ، لأن اجتماعَ كلماته وقُربَ مخارج حروفها، يُحْدِثَانِ ثِقَلاً ظاهراً، مع أن كل كلمة

منه لو أُخذت وحدها كانت غير مُسْتَكْرَهةٍ ولا ثقيلة.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خَفِيَّ الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات، التي يجب أن تتجاوزَ ويتصلَ بعضها ببعض، فإذا قلت: «ما قرأ إلا واحداً محمدٌ مع كتاباً أخيه» كان هذا الكلام غيرَ فصيح لضعفِ تأليفه، إذ أصله «ما قرأ محمدٌ مع أخيه إلا كتاباً واحداً»، فقُدِّمت الصفة على الموصوف، وفُصل بين المتلازمين، وهما أداةُ الاستثناء والمستثنى، والمضافُ والمضافُ إليه. ويشبه ذلك قول أبي الطِّيب المتنبي:

أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ آدمٌ ... وَأَبُوكَ وَالثَّقَلانِ أَنْتَ مُحمدُ؟

والوضع الصحيح أن يقول: كيف يكون آدم أبا البرية، وأبوك محمد، وأنت الثقلان؟ يعني أنه قد جَمَعَ ما في الخليقة من الفضل والكمال، فقد فَصَلَ بين المبتدأ والخبر، وهما «أبوك محمد»، وقَدَّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في قوله «والثقلان أنت»؛ على أنه بعد التعسف لم يسلم كلامُه من سُخف وهَذَر.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي، وهو أن يَعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلماتٍ في غير معانيها الحقيقية، فيُسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يُريده، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع. مثال ذلك أن كلمة اللسان تُطلق أحياناً ويُراد بها اللغة، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ أي ناطقاً بلغة قومه، وهذا استعمال صحيح فصيح، فإذا استَعْمَلَ إنسانٌ هذه الكلمةَ في الجاسوس، وقال: «بَثَّ الحاكم ألسنته في المدينة» كان مخطئاً، وكان في كلامه تعقيدٌ معنوي، ومن ذلك قول امرئ القيس في وَصْفِ فرَس:

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيفانةً ... كَسَا وَجْهَهَا سَعَف مُنتشر

الْخَيفانةُ في الأصل الجرادة، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من ضعف. أما وصف هذه الفرس بأن شَعر ناصيتها طويلٌ كَسَعف النخل يُغَطِّي وجهه، فغير مقبول؛ لأن المعروف عند العرب أن

شعرَ الناصية إذا غَطَّى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة. ومن العقيد المعنوي قول أبي تَمَّام:

جَـذَبْتُ نَـدَاهُ غـدوةَ الـسَّبْتِ جَذْبَـةً    فخـر صَـرِيعاً بـينَ أَيْـدِي القـصائد

فإنه ما سكتَ حتى جعل كرم ممدوحة يَخرُّ صريعاً وهذا من أقبح الكلام[1].

(1) البلاغة الواضحة ص 5 - 8.

# علم المعاني

أما **حده** على ما في التلخيص: فَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظُ الْعَرَبِيُّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ اللَّفْظُ مُقْتَضَى الْحَالِ.

قال في المطول: بعد قوله: علم «أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية. ويقال لها: الصناعة أيضاً.

بيان ذلك: أن واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء، تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها، وتفصيلها متى أريد وهي العلم؛ ولذا قالوا: وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي إدراك.

ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله حاضرة عنده في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية، هي مبدأ لتفاصيل مسائله، بها يتمكن من استحضارها.

ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليها» انتهى.

**فقوله:** «يقتدر بها» أي: العلم يطلق على الملكة المخصوصة الموصوفة بهذه الصفة لا أنه معتبر في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله: يعرف به.

والمراد بالإدراكات الجزئية: الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل، نص عليه في التلويح.

**وقوله:** «مستنبطة إلى آخره» ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن من الاستحضار، فإذا مارس المسائل المستنبطة، والتفت إليها مرة بعد أخرى تمكن من استحضارها، وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالماً لعلم المعاني بهذا المعنى.

**وقوله:** «بها يتمكن من استحضارها» إشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة، هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة، والتمكن من استحضارها

ما بقي ليس بمعتبر فيه؛ لأن هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحضار، ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقي لزادت المراتب على الأربع، ولأن العلم الذي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن من استحصال ما بقي.

**وقوله:** «وتفصيلها» أي: العلم بها مفصلة مسألة مسألة.

**وقوله:** «ولذا» أي لكون العلم هو الملكة لا الإدراك ولا المسائل.

**وقوله:** «جهتي إدراك» فإن جهة الإدراك، وسببه هي الملكة لا الإدراك؛ إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل؛ لأنها متعلق الإدراك لا سببه.

**وقوله:** «ألا ترى إلى آخره» استشهاداً آخر على أن العلم هو الملكة.

**وقوله:** «فلان يعلم النحو إلى آخره» مآله أن يعلم عنده علم، أي ملكة النحو، أي مسائله؛ إذ لو أريد الإدراك لَتَعَذَّرَ لِتَعَذُّرِ إدراك الجميع، ولو أريد القواعد لتعذر أيضاً حصول الجميع.

**وقوله:** «ولأنه كثيراً ما إلى آخره» أشار به إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح، فحمل اللفظ عليه أولى، ولذا قال: ويجوز وأيضاً حمله على القواعد يحوج إلى تقدير مضاف في قوله «يعرف به» أي يعلمه.

وأيضاً هو لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول الملكة، فسببيته بعيدة بالنسبة إلى الملكة، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الإدراك أيضاً.

قال السيد قدس سره: إذا أريد بالعلم الملكة، أو نفس القواعد لم يحتج إلى تقدير متعلق للعلم، لكن إن أريد به الإدراك، فلا بد من تقديره؛ لأن الإضافة إلى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الإدراك؛ لأنه صفة ذات تعلق، أو نفس التعلق، أو حصول صورة الشيء.

والتفصيل: أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة.

وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما:

1 - إما حقيقة عرفية.

2 - أو اصطلاحية.

3 - أو مجازاً مشهوراً.

وقد اختار الشارح حمله على أحد هذين المعنيين، وحمله على الإدراك جائزاً أيضاً، والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق، أو من التوصيف بقوله: «يعرف إلى آخره»، فإن المعرفة مسببة للتصديق انتهى بزيادة.

وجرى في التعريف على استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات، ولذا قال: «يعرف» دون «يعلم»، فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال، كذا في المطول.

**وقوله:** «بمعنى أن أي فرد إلى آخره» أي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل.

**وقوله:** «أمكننا إلى آخره» بمعنى أن كل فرد ورد عليه عرفه، فيحدث له إمكان معرفة أي فرد يوجد.

**وقوله:** «لأن وجود ما لا نهاية له» أي ما لا ينقطع، وهو أحوال اللفظ العربي؛ لأن اللفظ العربي لا انقطاع له لتحققه في الدار الآخرة أيضاً.

والمراد بأحوال اللفظ العربي الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والتعريف، والتنكير، وغير ذلك.

ووصف الأحوال بقوله: «التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغام والرفع والنصف، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى؛ إذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته.

وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة، وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير مثلاً، وهذا أوضح لزوماً وفساداً.

وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً، أو كناية مثلاً، وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه، أو استعارة، أو كناية، أو نحو ذلك، كذا في المطول.

**وقوله**: «قرينة خفية» يخطر بالبال أن وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مُشعِراً بقيد الحيثية ما ذكره الشيخ من: أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك القيد، كذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء، أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه، انتهى.

فإنه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله: «يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال»: هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وهو معنى اعتبار الحيثية، وإنما كانت القرينة خفية؛ لأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، ويكون التقييد للتوضيح، ولأن ذلك إنما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف.

وأما ما قيل: إن التعليق بالمشتق يشعر بالعلية، ففيه أن التعليق بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية، وفيما نحن فيه ليس كذلك.

وإن الحيثية المعتبرة تقييدية لا تعليلية، انتهى عبد الحكيم.

قال في المطول: «فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال، كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول: الحالة المقتضية للتأكيد، أو الذكر، أو الحذف إلى غير ذلك، فكيف يصح قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، - فإنه يقتضي أن يكون سبب المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق - وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها؟

قلت: قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد، أو الذكر، أو الحذف ونحو ذلك، بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال، وإلا فمقتضى الحال عند

التحقيق كلام مؤكد، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف، وعلى هذا القياس.

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال: أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيّاً من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً يصدق على: «إن زيداً قائم» أنه كلام مؤكد، وعلى «زيد قائم» أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا: «الهلال والله» إنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق، فافهم.

وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ العربي، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد إصطلاح؛ لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي».

فليس للاحتراز عن العجمي؛ إذ يعرف بها أحواله أيضاً، بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما أن المقصود الأصلي معرفة إعجاز القرآن، انتهى بزيادة.

**وقوله:** «أحوال الإسناد إلى آخره» دفع لما يتوهم من أن أحوال الإسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقليين ليست من أحوال اللفظ مع أنه يبحث عنها في هذا العلم.

ثم قال في المطول: «والأوضح في تعريف علم المعاني: أَنَّهُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ تَطْبِيقِ الْكَلاَمِ الْعَرَبِيّ لِمُقْتَضَى الْحَالِ».

قال السيد قدس سره: «وإنما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الحيثية؛ إذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف»[1].

# {موضوع علم المعاني}

**وموضوعه:** اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني الثواني؛ إذ يبحث فيه عن الأحوال العارضة للفظ من حيث هذه الإفادة كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير إلى غير ذلك.

والمراد بالمعاني الثواني: الأغراض التي يصاغ لها الكلام كدفع الإنكار ونحوه

(1) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ص 59 - 64.

مما تدخل عليه اللام في نحو قولهم: أما تقديم المسند إليه مثلاً فلكذا.

فإن قلتَ: أحوال اللفظ العربي التي يبحث عنها في هذا الفن ليست من أعراضه الذاتية المصطلح عليها، وهي ما يلحق الشيء لذاته، أو لجزئه الأعم، أو الأخص، أو الخارج المساوي على ما تقدم.

وهذه الأحوال ليست كذلك، بل هي أمور لفظية مقارنة للفظ العربي؛ لأن التأكيد عبارة عن اللفظ المفيد للتقوية، وليس عرضاً فضلاً عن كونه ذاتيّاً، وعلى تسليم كونها أعراضاً بناء على أنها أمور معنوية، وهو التحقيق فهي من الأعراض الغريبة؛ لأنها لاحقة للفظ العربي بواسطة أنه لفظ لوجودها في غير العربي؟

قلتُ: رعاية كون أحوال الموضوع للعلم أعراضاً ذاتية ونحوه ككون التعريف مساوياً للمعرف، إنما هي في علوم الحكماء كالمنطق.

وأما الفنون الأدبية التي منها هذا العلم فلا يظهر فيها ذلك؛ لأن الفن الأدبي عبارة عن عدة قواعد موضوعة مصطلح عليها لبيان أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة كالنحو، فإنه عبارة عن قواعد يحصل بها بيان أحوال الكلمات من الإعراب والبناء سواء كانت تلك الأحوال ذاتية أو عرضية على أنه يصح اعتبار كونها أعراضاً ذاتية كأن يراد بالتأكيد كون اللفظ مذكوراً فيه ما يدل على تقرير النسبة كـ«أن»، فلا تكون أعم من الموضوع، انتهى.

وهو حسن لكن قوله «بواسطة أنه لفظ إلى آخره» فيه أن اللفظ جزء أعم للكلام.

وقد قدم أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية.

ثم قال: فإن قلت: إن الإسناد من أجزاء الكلام العربي الذي هو موضوع الفن، وقد وقع موضوعاً لمسائل الفن كما في قوله فيما سيأتي.

«الإسناد منه حقيقة إلى آخره» وموضوع مسائل الفن: إما موضوع الفن، أو نوع منه، أو عرض ذاتي له، أو مركب، ولا يكون موضوع المسائل جزءاً من الموضوع؟

قلت: أحوال الإسناد منخرطة في سلك أحوال الكلام، فموضوع المسألة في الحقيقة هو الكلام، لكن باعتبار الإسناد.

هذا وقد صرح الإمام الطوسي بأن موضوع المسألة يجوز أن يكون جزءاً من موضوع الفن كالإسناد هنا، فلا حاجة لهذا التكلف بالنسبة إليه، انتهى غنيمي

بتصرف وتأمله.

وينحصر المقصود من علم المعاني على ما في التلخيص: «في ثمانية أبواب:

**الأول**: أحوال الإسناد الخبري.

**الثاني**: أحوال المسند إليه.

**الثالث**: أحوال المسند.

**الرابع**: أحوال متعلقات الفعل.

**الخامس**: القصر.

**السادس**: الإنشاء.

**السابع**: الفصل والوصل.

**الثامن**: الإيجاز والإطناب والمساواة»[1].

وإنما انحصر في هذه الأبواب الثمانية؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلا فإنشاء.

والخبر لا بد له من مسند ومسند إليه وإسناد، فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من هذه الأربعة من باب على حدة.

فحصل لها أبواب أربعة.

والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه، فلا بد لبيان أحواله من باب خامس تمييزاً بين الفضلة والعمدة التي هي المسند والمسند إليه.

وكل من الإسناد والتعلق: إما تقصر أو بغيره، فلا بد للقصر من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر.

وكل جملة قرنت بأخرى: إما معطوفة عليها، أو غير معطوفة، فلا بد من باب سابع؛ لأنه حال الكلام بالقياس إلى كلام آخر.

وما سبق أحوال لها نفسها.

والكلام البليغ إما زائد على أمل المراد لفائدة أو غير زائد: إما باعتبار ذاته أو

---

(1) ص 10.

باعتبار مفرد من مفرداته، فلا اختصاص له بشيء مما ذكر، فلا بد له من باب ثامن.

وإنما كان المنحصر في الأبواب الثمانية هو المقصود من الفن لا جميعه؛ لأن منه التعريف، وبيان الانحصار والتنبيه والتعريف من مقدمات الشروع.

وكذا الانحصار إذا توقف عليهما الشروع على زيادة البصيرة.

وأما التنبيه فانساق إليه الكلام في بيان الانحصار.

وأما المقدمة التي بدأ بها صاحب التلخيص فليست مختصة بعلم من العلوم الثلاثة المبينة فيه، بل هي عامة لها؛ إذ بين في آخرها غاية كل منها، وإذ علمت أن هذا الفن باحث عن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال[1].

# أثر علم المعاني في بلاغة الكلام

نستطيع هنا بعد الدراسة السابقة أن نلخص لك مباحث علم المعاني في أمرين اثنين:

**الأول**: أنه يبين لك وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواطن التي يقال فيها، ويريك أن القول لا يكون بليغاً كيفما كانت صورته حتى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السامع الذي ألقي عليه، وقديماً قال العرب: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

فقد يؤكد الخبر أحياناً كما علمت، وقد يلقى بغير توكيد، على حسب حال السامع من جهل بمضمون الخبر أو تردد أو إنكار.

ومناهضة هذا الأصل بلا داع نشوز عما رسم من قواعد البلاغة. انظر إلى قوله تعالى في شأن رسل عيسى عليه السلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكية:

﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (يس: 13 - 16).

فإن الرسل حين أحسوا إنكارهم في المرة الأولى اكتفوا بتأكيد الخبر بـ«إن»،

(1) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ص 64 - 66.

فقالوا: ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ (يس:14)، فلما تزايد إنكارهم وجحودهم قالوا: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ (يس:16) أكدوا بالقسم و«إن» واللام.

وقد تَخْفَى هذه الدقائق على غير أهل اللغة، روي أن الكندي ركب إلى أبي العباس المبرد، وقال له: «إني أجد في كلام العرب حشوا!».

فقال أبوالعباس: أين وجدتَ ذلك؟ فقال: وجدتهم يقولون: «عبد الله قائم» ثم يقولون: «إن عبد الله قائم»، ثم يقولون: «إن عبد الله لقائم» فالألفاظ مكررة والمعنى واحد؛ فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة:

فالأول: إخبار عن قيامه.

والثاني: جواب عن السؤال.

والثالث: رد على منكر.

كذلك يوجب علم المعاني أن يخاطب كل إنسان على قدر استعداده في الفهم ونصيبه من اللغة والأدب، فلا يجيز أن يخاطب العامي بما يخاطب به الأديب الْمُلِمُّ بلغة العرب وأسرارها.

قال بعضهم لبشار بن برد: إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت؛ قال: وما ذاك؟

قال: بينما تثير النقع وتخلع القلوب بقولك:

إذا ما غضبنا غضبة مضرية ... هتكنا حجاب الشمس أو قطرت الدما

إذا ما أعرنا سيدا من قبيلة ... ذرا منبر صلى علينا وسلما

نراك تقول:

ربابة ربه البيت ... تصب الخل في الزيت

لها عشر دجاجات ... وديك حسن الصوت

فقال بشار: لكل وجه وموضع، فالقول الأول جِدٌّ، والثاني قلته في ربابة جاريتي، وأنا لا آكل البيض من السوق، وربابة لها عشر دجاجات وديك فهي تجمع لي البيض، فهذا القول عندها أحسن من:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، عندك!

وكثيراً ما تجد الشاعر يسهل أحياناً ويلين حتى يشبه شعره لغة الخطاب، ويخشن

آونة، ويصلب حتى كأنه يقذفك بالجلمد، كل ذلك على حسب موضوعه الذي يقول فيه والطبقة التي ينشدها شعره. ومن خير الأمثلة لهذا النوع أبونواس، فإنه في خمرياته غيره في مدائحه ووصفه.

واعتبر هذا الأصل بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لما أراد أن يكتب إلى ملك فارس اختار أسهل الألفاظ وأوضحها فقال:

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أدعوك بدعاية الله فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة لينذر من كان حيّاً ويحق القول على الكافرين أسلم تسلم فإن أبيت فإثم المجوس عليك».

وحين أراد أن يكتب إلى أكيدر صاحب دومة الجندل فخم الألفاظ وأتى بالجزل النادر فقال:

«من محمد رسول الله لأكيدر حين أجاب إلى الإسلام وخلع الأنداد والأصنام مع خالد بن الوليد سيف الله في دومة الجندل وأكنافها، إن لنا الضاحية من الضحل والبور والمعامي وأغفال الأرض والحلقة والسلاح والحافر والحصن ولكم الضامنة من النخل والمعين من المعمور لا تعدل سارحتكم ولا تعد فاردتكم ولا يحظر عليكم النبات تقيمون الصلاة لوقتها، وتؤتون الزكاة بحقها، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه».

وتكون مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضاً، فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب. فللإيجاز مواطنه، وللإطناب مواقعه، كل ذلك على حسب حال السامع، وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب.

وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأعراب أوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مُخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ

وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ ﴾ (الحج:73).

وقلما تجد خطاباً لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطول، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب، فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزَّلهم منزلة قصار العقول، فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بما في أسفارهم.

وللإيجاز مواطن يحسن فيها، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، وللإطناب مواضع كالتهنئة والصلح بين فريقين والقصص والخطابة في أمر من الأمور العامة، وللذوق السليم القول الفصل في هذه الشئون.

**أما الأمر الثاني**: الذي يبحث فيه علم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعونة القرائن، فإنه يريك أن الكلام يفيد بأصل وضعه معنى، ولكنه قد يودي إليك معنى جديداً يفهم من السياق، وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لك: إن الخبر قد يفيد التحسر، والأمر قد يفيد التعجيز، والنهي قد يفيد الدعاء، والاستفهام قد يفيد النفي، إلى غير ذلك مما رأيته مفصلاً في هذا الكتاب.

ويقول لك: إن الخبر قد يلقى مؤكدا لخالي الذهن، وقد يلقى غير مؤكد للمنكر الجاحد، لغرض بلاغي بديع، أراده المتكلم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام.

ويرشدك علمُ المعاني إلى أن القصر قد ينحو فيه الأديب مناحي شتى، كأن يتجه إلى القصر الإضافي رغبةً في المبالغة، فيقول المتفائل:

وما الدنيا سوى حلم لذيذ ... تنبهه تباشير الصباح

ويقول المتشائم:

هل الدهر إلا ليلة طال سهدها ... تنفس عن يوم أحم عصيب

وقد يكون من مرامي القصر التعريض كقوله تعالى: ﴿ ۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ﴾ (الرعد:19)، إذ ليس الغرض من الآية الكريمة أن يعم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالمشركين وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من لا عقل له.

ويهديك علم المعاني إلى أن من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقرير المعنى

وتثبيته في ذهن السامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

ولعل في هذه الكلمة الموجزة مقنعاً في بيان ما لعلم المعاني من الأثر في بلاغة الكلام، وما يمده به الناشئ في الأدب من أساليب، وما يرسم له من طريق لحسن تأليفها في اختيار الأحوال والمواطن التي تقال فيها[1] .

(1) البلاغة الواضحة ص 258 - 262.

# مبادئ علم البيان

**حده:** على ما في التلخيص: «هو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحِدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليهِ»[1].

قال في المطول: «أراد بالعلم:

1 - الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية.

2 - أو نفس الأصول والقواعد على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد، أي إدراكها.

3 - أو الاعتقاد بها على ما توهموا»[2]، انتهى.

**وقوله:** «أراد بالعلم إلى آخره» العلم حقيقة هو الإدراك.

وقد يطلق على متعلقه، وهو المعلوم:

1 - إما مجازاً مشهوراً.

2 - أو حقيقة عرفية.

3 - أو اصطلاحية، وعلى ما هو تابع له في الحصول، ووسيلة إليه في البقاء، وهو الملكة كذلك.

والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على أحد المعنيين الأخيرين لعد احتياجه إلى تقدير متعلق.

وما قيل: إنهم لم يقصدوا تقدير المضاف إليه، بل بيان حاصل المعنى، فإن لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد، بل على إدراكها فليس بشيء؛ لأن ذلك الإطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم.

قال السيد في حواشي شرح المفتاح: النحو:

---

(1) ص 61.

(2) ص 506.

1 - يطلق على القواعد المخصوصة.

2 - وعلى إدراكها.

3 - وعلى الملكة التابعة لإدراكها.

وكذا لفظ العلم يطلق:

1 - على المعلوم.

2 - وعلى إدراكه.

3 - وعلى ملكة استحضاره.

ثم المراد الإدراك:

1 - الحاصل عن الدلائل.

2 - أو المسائل المعلومة عن الأدلة.

3 - أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليداً لا علماً.

فلا يرد علم الواجب تعالى، وعلم جبريل على التقديرين الأولين، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث، انتهى، عبد الحكيم.

**وقوله:** «على إدراكات جزئية» أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية، لكن بقي هنا بحث، وهو أنه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة، هنا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة، وذلك لا يجوز.

وجوابه: أن محل المنع إذا أريد أحد معانيه فقط.

وأما إذا صح أن يراد به كل معنى، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من المشترك. وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف، أو أن محله: إذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام.

وأما إذا كان بينهما ذلك، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية، والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات.

**والقاعدة:** قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها، فقد استلزم كل منهما الآخر، فكانا بمنزلة

الشيء الواحد، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد، فكأنه لا اشتراك، وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود حصول البصيرة بالمعرف، وقد وجد.

وفي المطول: «وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال»[1] ، انتهى.

قال السيد قدس سره: «وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال.

والسبب في ذلك: أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصودية؛ لأن المقصود إفادة المعاني التي روعي فيها المطابقة؛ لأنها اعتبرت لأجله، وتلك فرع وتتمة لها.

فالأولى أن تراعى المطابقة أوَّلاً، ثم وضوح الدلالة ثانياً، وإن لم يكن هذا أمراً لازماً.

وكذلك علم البيان نفسه سواء أريد به:

1 - الملكة.

2 - أو القواعد.

3 - أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني، لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد، والشعبة من الأصل، فلذلك أخر عن علم المعاني»، انتهى بزيادة.

**وقوله** قدس سره: «عن إفادة التراكيب لخواصها»، أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني الأول لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الإفادة على الخواص.

قال العلامة في شرح قوله: «إيراد المعنى الواحد إلى آخره وهو ما يقتضيه الحال

---

(1) ص 506.

بحسب المقامات كاقتضائها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضيافاً جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة، أو أوضح، أو خفية، أو أخفى، نحو: «إن زيداً لمضياف»، أو «لكثير الرماد»، أو «لمهزول الفصيل»، أو «لجبان الكلب».

وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنايات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة، وذلك مما يبحث عنه في البيان؛ لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة، ومرجع البلاغة منحصر في العلمين، بل نقول: لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة التمثيلية في الخواص»، انتهى عبد الحكيم.

ثم إن اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، وأراد بالطرق التراكيب فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب، بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل إلى المقصود، واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية، وأراد بالدلالة الدلالة العقلية.

قال في الأطول: «وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال، و(تأنيثاً)[1] للدخيل في الفن قبل الاستهلال»[2].

وجمع الطرق نظراً إلى أن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة، فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح كما قال عبد الحكيم، أو نظراً إلى أن له مسنداً أو مسنداً إليه، ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز.

فيحصل له طرق ثلاث، فتقييد الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه كما في الأطول[3].

ومحصل التعريف: أن علم البيان ملكة، أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض.

(1) وفي الكتاب: تأنيساً.
(2) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم 105/2.
(3) ص 105.

فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان، كذا في المطول.

وفي عبد الحكيم قوله: «على إيراد إلى آخره، أي على معرفة إيراد بدليل قوله: «فلو عرف من ليس له هذه الملكة إلى آخره»، وفيه إشارة إلى أن معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون بالفعل، بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول إلى القاعدة التي كانت حاصلة عنده»، انتهى.

«وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ، والعبارة دون الوضوح والخفاء، مثل: أن يورد بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان»[1]، انتهى مطول.

**وقوله:** «بألفاظ مترادفة» أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ مترادفة.

**وقوله:** «لا يكون ذلك إلى آخره»؛ لأن تلك التراكيب بعد العلم بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الألف ببعض الألفاظ، وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع.

وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير في تعريف المراد لا في الفهم، انتهى، عبد الحكيم.

«ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها: لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة، وبعضها أوضح.

فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث

(1) المطول ص 506.

والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية»[1]، انتهى مطول.

«ودلالة اللفظ»:

1 - إما على ما وضع له.

2 - أو على جزئه.

3 - أو على خارج عنه.

وتسمى الأولى: «وضعية».

وكل من الأخيرتين «عقلية»، وتقييد الأولى «بالمطابقة»، والثانية «بالتضمن»، والثالثة «بالالتزام»، وشرطه اللزوم الذهني، ولو اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بما ذكر لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: «خده يشبه الورد».

فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا: «خده يشبه الورد»، أو أخفى؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت.

وإن لم يكن عالماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً.

وإنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمنية والالتزامية كما بين في موضعه.

## {موضوع علم البيان}

**وأما موضوعه:** فاللفظ العربي من حيث إنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث إنها مختلفة في مراتب

---

(1) ص 507.

الوضوح حذراً من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد، وهو باطل لما تقرر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي، ولأن علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية، وهما من قبيل الألفاظ، والاختلاف بالحيثية كافٍ في تمايز الموضوعات.

## {غاية علم البيان}

**وأما غايته:** فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد، ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة.

## {فضل علم البيان}

**وأما فضله:** فهو من أشرف العلوم؛ إذ به يستعان على فهم الكتاب والسنة وكلام البلغاء، وناهيك به شرفاً.

## {واضع علم البيان}

**وأما واضعه:** فقيل: الشيخ عبد القاهر.

وفيه أن هذا العلم كان موجوداً قبله.

فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن.

وصنف فيه أبو هلال العسكري كتاباً سماه الصناعتين، يعني صناعة النظم والنثر.

وصنف فيه قدامة كتاباً سماه نقد الشعر.

نعم الشيخ عبد القاهر نظم منثور لآليه في عقد التصنيف، فلعل نسبته إليه لذلك، والله أعلم.

## {استمداد علم البيان}

**وأما استمداده:**

1 - فمن الكتاب.

2 - والسنة.

3 - وكلام العرب الموثوق بعربيتهم.

وينحصر المقصود منه في ثلاثة مباحث:

1 - التشبيه.

2 - والمجاز.

3 - والكناية.

لأن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة إن قامت قرينة تمنع من إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية.

ثم من المجاز ما ينبني على التشبيه، وهو الاستعارة، فتعين التعرض له فانحصر المقصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة.

وإنما لم يجعل التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وفوائده، فاستحق أن يعقد له مبحث على حدته.

ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه، فإنه كثيراً ما يطلق عليه.

ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بأنه الدلالة على تشريك أمر إلى آخره أن البحث عما يتعلق به من الطرفين، ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه من مقاصده.

قال السيد قدس سره في حواشي شرح التلخيص: «الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن، وفيه من النكت واللطائف ما لا يخفى، وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع أن دلالته مطابقة، وحينئذ يضمحل ما ذهب إليه يعني صاحب التلخيص مع أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية، أي المطابقة»، انتهى.

وذكر بعضهم عن ابن يعقوب: أن التشبيه يختلف بالوضوح والخفاء، فيقال: «زيد كالبحر في السخاء»، و«زيد كالبحر»، و«زيد بحر».

وأوضحها الأول.

وأخفاها الأخير.

أما **التشبيه** اصطلاحاً: فهو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بنحو الكاف، ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك.

والغرض منه أمور:

**منها**: بيان أن المشبه ممكن، نحو قوله:

فَــإِنْ تَفُــقِ الأَنَــامَ وَأَنْــتَ مِــنْهُمْ فَــإِنَّ الْمِــسْكَ بَعْــضُ دَمِ الْغَــزَالِ

فلما ادعى فوقان الممدوح على غيره، حتى صار وحده جنساً، ورأى أن ذلك محتاج إلى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضمنياً في أن كلاً منهما فاق أصله لما اشتمل عليه من المزايا.

**ومنها**: بيان حال المشبه: كما في تشبيه ثوب بآخر في البياض، وقد يعود الغرض على المشبه به كما في التشبيه المقلوب لإيهام أن المشبه به فيه أتم من المشبه، وكما في الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر استدارة وإشراقاً بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب.

وينقسم باعتبار وجهه:

1 - إلى مقبول: وهو ما وفي بالغرض.

2 - وإلى مردود: وهو بخلافه.

وباعتبار أركانه إلى:

1 - قوي.

2 - وضعيف.

فما حذفت منه الأداة والوجه فهو: قوي لما فيه من دعوى الاتحاد ظاهراً، وما ذُكِرَا فيه معاً فهو ضعيف إلى غير ذلك من الأقسام.

وأما المجاز فينقسم إلى عقلي ولغوي.

فالعقلي: إسناد الشيء لغير ما هو له لعلاقة مع قرينة لفظية، نحو: هزم الأمير الجند، وهو في بيته، أو معنوية، نحو: «سرتني سلامتك من المكروه».

واللغوي: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادته.

وينقسم باعتبار العلاقة إلى استعارة وغيرها.

والثاني: يسمى مجازاً مرسلاً إن كان مفرداً، ولا يسمى باسم يخصه إن كان مركباً.

وعلاقاته: تسع عشرة على ما ذكره الصبان في رسالته منها:

1 - السببية.

2 - والمسببية.

3 - والكلية.

4 - والجزئية.

5 - واللازمية.

6 - والملزومية.

7 - والحالية.

8 - والمحلية.

9 - واعتبار ما كان، وما يكون.

وينقسم إلى:

1 - أصلي: نحو: «أمطرت السماء نباتاً».

2 - وإلى تبعي: نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[1].

ويكون مرشحاً، ومجرداً، ومطلقاً باعتبار اقترانه بما زاد على القرينة وعدمه.

تنقسم الاستعارة:

1 - إلى **تصريحية**: وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به.

2 - وإلى **مكنية**: وهي تبعاً للجمهور لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه.

وعلى ما ذهب إليه السكاكي: لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه.

وعلى ما ذهب إليه الخطيب: التشبيه المضمر في النفس.

3 - وإلى **تخيلية**: وهي تبعاً للجمهور، وإثبات لازم المشبه به للمشبه.

وعلى ما ذهب إليه السكاكي: لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه به المتوهم.

وتنقسم أيضاً:

1 - إلى **أصلية**: وهي ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق.

(1) النحل:98.

2 - وإلى **تبعية**: وهي ما كان المستعار فيها مشتقّاً أو حرفاً.

3 - وإلى **مرشحة**: وهي ما اقترنت بملائم المشبه به.

4 - **ومجردة**: وهي ما اقترنت بملائم المشبه.

5 - **ومطلقة**: وهي ما لم تقترن بشيء.

وباعتبار تركيب المستعار وإفراده إلى تمثيلية وغير تمثيلية.

## بلاغة التشبيه وبعض ما أُثر منه عن العرب والْمُحدثين[1]

تَنشأُ بلاغة التشبيه من أنه ينتقل بك من الشيء نفسه إلى شيء طريف يشبهه، أو صورة بارعة تمثِّله. وكلما كان هذا الانتقال بعيداً قليل الخطورة بالبال، أو ممتزجاً بقليل أو كثير من الخيال، كان التشبيه أروع للنفس وأدعى إلى إعجابها واهتزازها.

فإذا قلت: فلان يُشبه فلاناً في الطول، أو إنَّ الأرض تشبه الكرة في الشكل، أو إنَّ الجزر البريطانية تشبه بلاد اليابان، لم يكن لهذه التشبيهات أثر للبلاغة؛ لظهور المشابهة وعدم احتياج العثور عليها إلى براعة وجهد أدبي، ولخلوها من الخيال.

وهذا الضرب من التشبيه يُقْصَد به البيان والإيضاح وتقريب الشيء إلى الأفهام، وأكثر ما يستعمل في العلوم والفنون.

ولكنك تأخذك رَوْعة التشبيه حينما تسمع قول المعري يَصِف نجماً:

يُسرعُ اللمح في احمرارٍ كما تُسـ ... رِعُ في اللمح مُقلةُ الغضبان[2].

فإن تشبيه لمحات النجم وتألقه مع إحمرار ضوئه بسرعة لمحة الغضبان من التشبيهات النادرة التي لا تنقاد إلا لأديب. ومن ذلك قول الشاعر:

وكأن النجوم بين دُجاها ... سُنن لاح بينهن ابتداع

فإن جمال هذا التشبيه جاء من شعورك ببراعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين حالتين ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما حالة النجوم في رُقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة. ولهذا التشبيه روعة أُخرى جاءت من

(1) المحدث في اللغة: المتأخر، والمراد به هنا من جاء بعد عهد العرب الذين يحتج بكلامهم في اللغة.

(2) لمح البرق والنجم: لمعانهما، ولمح البصر: اختلاس النظر.

أن الشاعر تخيّل أن السنن مضيئة لماعة، وأن البدع مظلمة قاتمة.

ومن أبدع التشبيهات قول المتنبي:

بليتُ بِلى الأَطلالِ إن لم أقفْ بِهَا وقُوف شَحيحٍ ضاع في التُّرْبِ خاتَمُه

يدعو على نفسه بالبِلى والفناء إذا هو لم يقف بالأطلال ليذكر عهد من كانوا بها، ثم أراد أن يصور لك هيئة وقوفه فقال: كما يقف شحيح فقد خاتمه في التراب؛ من كان يُوفق إلى تصوير حال الذاهل المتحير المحزون المطرق برأسه المنتقل من مكان إلى مكان في اضطراب ودهشة بحال شحيح فقد في التراب خاتماً ثميناً؟ ولو أردنا أن نورد لك أمثلة من هذا النوع لطال الكلام.

هذه هي بلاغة التشبيه من حيث مبلغ طرافته وبُعد مرماه ومقدار ما فيه من خيال. أما بلاغته من حيث الصورة الكلامية التي يوضع فيها أيضاً. فأقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانه جميعها. لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداء ووجه الشبه معاً يحولان دون هذا الإدعاء، فإذا حذفت الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية. أما أبلغ أنواع التشبيه فالتشبيه البليغ، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

هذا وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالسيف، والعالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والأماني الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافين باللجَيْنِ، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالريح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأسنان بالبرد واللؤلؤ، والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار ولمع السيوف، وغُرَّةِ الفرس بالهلال. ويشبهون الجبان بالنعامة والذبابة، واللئيم بالثعلب، والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والصخر، والبليد بالحمار، والبخيل بالأرض المجدبة.

وقد اشتهر رجال من العرب بخصال محمودة فصاروا فيها أعلاماً فجرى التشبيه

بهم. فيشبه الوفي بالسموءل[1]، والكريم بحاتم، والعادل بعُمر[2]، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقُسٍّ، والشجاع بعمرو بن معد يكرب، والحكيم بلقمان[3]، والذكي بإياس.

واشتهر آخرون بصفات ذميمة فجرى التشبيه بهم أيضاً، فيشبه العي بباقل[4]، والأحمق بهبنقة[5]، والنادم بالكسعي[6]، والبخيل بمارد[7]، الهجاء بالحطيئة[8]، والقاسي بالحجاج[9].[10]

# الاستعارة

هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت تريد به الشجاع، مدعياً أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول:

(1) هو السموءل بن حيان اليهودي، يضرب به المثل في الوفاء، وهو من شعراء الجاهلية، توفي سنة 62 ق.هـ

(2) هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين وأحد السابقين إلى الإسلام والأولين، اشتهر بعدله وتواضعه وزهده، وقد نصر الله به الإسلام وأعزه.

(3) حكيم مشهور آتاه الله الحكمة أي الإصابة في القول والعمل.

(4) رجل اشتهر بالعي، اشترى غزالاً مرة بأحد عشر درهماً فسُئل عن ثمنه فمد أصابع كفيه يريد عشرة وأخرج لسانه ليكملها أحد عشر، ففر الغزال، فضرب به المثل في العي.

(5) هو لقب أبي الودعاء يزيد بن ثروان القيسي، ويضرب به المثل في الحمق.

(6) هو غامد بن الحرث، خرج مرة للصيد فأصاب خمسة حمر بخمسة أسهم، وكان يظن كل مرة أنه مخطئ، فغضب وكسر قوسه، ولما أصبح رأى الحمر مصروعة والأسهم مخضبة بالدم، فندم على كسر قوسه، وعض على إبهامه فقطعها.

(7) لقب رجل من بني هلال اسمه مخارق، وكان مشهوراً بالبخل واللؤم.

(8) شاعر مخضرم كان هجاء مراً، ولم يكد يسلم من لسانه أحد، هجا أمه وأباه ونفسه، وله ديوان شعر، وتوفي سنة 30هـ.

(9) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، كان عاملاً على العراق وخراسان لعبد الملك بن مروان، ثم الوليد من بعده، وهو أحد جبابرة العرب، وله في القتل والعقوبات غرائب لم يسمع بمثلها، توفي بمدينة واسط سنة 97 هـ.

(10) البلاغة الواضحة ص 65 - 68.

«إن المنية أنشبت أظفارها» وأنت تريد بالمنية: السبع، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهو الأظفار. وسمي هذا النوع من المجاز استعارة، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة.

وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخلاً في حقيقة المشبه به، فرداً من أفرادها، برز فيما صادف من جانب المشبه به، سواء كان اسم جنسه وحقيقته، أو لازماً من لوازمها، في معرض نفس المشبه به نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى، فالشجاع حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة الأسد يكتسي اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه نظراً إلى الدعوى والمنية، حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع، إذا أثبت لها مخلب أو ناب، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبغي، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب مع المنية المدعى أنها سبع، تبرز في تسميتها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظراً إلى الدعوى.

وهذا شأن العارية، فإن المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه، لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عنها مالك والآخر ليس كذلك.

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه، واسمه مستعاراً، والمشبه به مستعاراً له. والذي قرع سمعك من أن الاستعارة تعتمد إدخال المستعار له في جنس المستعار منه، هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام، اللهم إلا إذا تضمنت نوع وصفية لسبب خارج، تضمن اسم «حاتم الجود» و«مادر البخل» وما جرى مجراهما.

وأما عد هذا النوع لغوياً فعلى أحد القولين، وهو المنصور، فإن لهم فيه قولين:

**أحدهما**: أنه لغوي نظراً إلى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق، فإنا وإن ادعينا للشجاع الأسدية، فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد، وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وأنيابه وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار. ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثة، وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه، جمع.

ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسماً، ولكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولما ضرب بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة، ولانقلب المطلوب بنصب القرائن، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له على إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.

**وثانيهما**: أنه ليس بلغوي بل عقلي نظراً إلى الدعوى، فإن كونه لغويّاً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادعاء الأسدية للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس، وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما أن يكون إطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعتراف بأنه رجل أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمي لقدح ذلك في الدعوى. وقل لي: مع اعتراف بأنه آدمي غير شمس وغير قمر في الحقيقة أن يكون موضع تعجب.

قوله:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِن الشمس ... نفسٌ أعزُّ عليّ من نَفْسِي
قامت تظللني ومن عَجَب ... شَمْسٌ تظللني مِنَ الشمسِ

أو موضع نهي عن التعجب، قوله:

لا تعجبوا من بِلَى غِلالَتِهِ ... قد زَرّ أزراره على القمر

وقوله:

ترى الثياب من الكتان يلمحها ... نور من البدر أحياناً فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجِزُها ... والبدرُ في كل وقتٍ طَالعٌ فيها؟

ومع الإصرار على دعوى أنه أسد، وأنه شمس، وأنه قمر يمتنع أن يقال: لما تستعمل كلمة فيما هي موضوعة له، ومدار ترديد الإمام عبد القاهر قدس الله روحه لهذا النوع بين اللغوي تارة، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين جزاء الله أفضل الجزاء، فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره، لا يألو تعليماً وإرشاداً لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الأسدية للرجل، وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص

مصدقة عنده كشف لك الغطاء.

اعلم أن وجه التوفيق هو أن تُبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل:

متعارف: وهو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة.

وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير حين قال:

نحن قوم ملجن في زي ناس ... فوق طير لها شخوصُ الجمال

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة من نحو حكمهم إذا رأوا أسداً هرب عن ذئب «أنه ليس بأسد»، وإذا رأوا إنساناً لا يقاومه أحدٌ «أنه ليس بإنسان»، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان، وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق على الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه، ومن البناء على هذا التنويع قوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

وقولهم: «عتابك السيف»، وقوله عز وعلا: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ (الشعراء:88 - 89)، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول[1].

(1) مفتاح العلوم ص 477 - 481 بتصرف.

# الفرق بين الاستعارة والتشبيه

اعلم أن الاستعارة: لفظ المشبه به فيها مستعمل في المشبه، ومراد به غير معناه الموضوع له.

وأما التشبيه: فلفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له ومراد به معناه لا غير معناه، ولذا قال بعض المحققين نقلاً عن أئمة البلاغة:

إذا ذكر اسم المشبه به وكان في الكلام قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين:

**الأول:** ألا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً ولا منوياً بأن يكون اسم المشبه به مستعملاً في معنى المشبه بحيث لو حذف المشبه به ووضع المشبه مكانه لصح الكلام إلا أنه تفوت المبالغة، فهذا استعارة حتماً، وليس تشبيهاً مثل: «لقيت شمساً في الطريق»، وأنت تريد وجهاً جميلاً.

**الثاني:** أن يذكر المشبه أو يقدر أو ينوي، فهذا متى كان المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر كأن يكون خبراً لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولاً ثانياً لـ«علمت» أو حالاً أو صفة وكذلك إذا بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، فإن الفجر وهو المشبه قد ذكر بياناً للمشبه به، وهو الخيط الأبيض، وهو يرشد إلى تقدير مبين للخيط الأسود، فيكون هكذا «من الفجر ومن سواد الليل» وكذا إذا أضيف المشبه به للمشبه كما في «**لجين الماء**» كان من قبيل التشبيه على الأصح، وليس من الاستعارة.

وتوضيح هذا أنك متى جعلت المشبه به كالأسد خبراً عن المشبه، فإن المعنى بحسب ما تعرفه، وهو أن المبتدأ عين الخبر أن معنى الأسد وهو الحيوان المفترس ثابت لزيد بحسب ظاهر الأخبار والحمل، وهذا ممتنع بحسب الواقع؛ لأنه يقتضي أن زيداً حيوان مفترس، فليحمل على إثبات شبه من الأسد لزيد، ويكون هذا جديراً باسم التشبيه لتصحيح الحمل والأخبار، فتكون دعوى الأسدية لزيد ظاهراً فقط.

وأما مثل «لقيت أسداً يرمي» حيث لا يكون خبراً، ولا في حكم الخبر، فإن صوغ الكلام، ومجيء أسد فيه واقعاً عليه الفعل يقتضي أن دعوى كون المشبه من

جنس المشبه به مفروغ منها بدليل جريان اسمه عليه، وإيقاع الفعل على لفظه على أنه هو المشبه تماماً، ولا اعتراف بالمشبه؛ لأنه قد اندرج في حقيقة المشبه به، واستعير له اسمه فلفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه، وفي الاستعارة مستعمل في غير معناه، وهذا رأي المحققين.

وقد ذهب بعضهم إلى أن مثل أسد في «**زيد أسد**» لا مانع من أن يكون استعارة لا تشبيهاً؛ لأن دعوى كونه تشبيهاً قد بنيت على أن الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهذا قد جمع فيه بينهما.

وعلى أن لفظ المشبه به مستعمل في معناه الموضوع له، وهذان الأمران ممنوعان.

أما منع الأمر الثاني: فلأنه لا مانع من أن يكون أسد في التركيب مستعملاً في غير معناه، ومستعاراً للرجل الشجاع، فنكون قد شبهنا ذاتاً موصوفة بالشجاعة بالأسد، واستعرنا الأسد لها، وبذلك تحصل المبالغة، ويحمل لفظ الأسد الذي هو استعارة على زيد، فتسري له المبالغة بوساطة الأخبار بالاستعارة عنه، فيكون في التركيب مبالغتان، فلفظ أسد استعار مستعمل في غير معناه.

وأما منع الأمر الأول: فإن زيداً ليس مشبهاً؛ إذ المشبه الذات الموصوفة بالشجاعة التي استعير لها لفظ الأسد، فلا جمع بين المشبه والمشبه به؛ لأن زيداً في التركيب ليس مشبهاً ولا مستعاراً له لفظ أسد، والدليل على أن لفظ أسد استعار وليس تشبيهاً أن الجار والمجرور كثيراً ما يتعلق به أي بالمشبه به كما في قوله: «أسد عليّ وفي الحروب نعامة»؛ لأن «**أسد**» حيث كان استعارة صار مراداً به ذات موصوفة بالجرأة وملحوظ اتصافها بالجرأة قصداً لا تبعاً. وأما حينما يكون الأسد مشبهاً به لا استعارة، فتكون الجرأة ملحوظة تبعاً لا قصداً، والمشبه به ليس في معنى المشتق، فلا يصح تعلق الجار والمجرور به، والحق أن هذا تكلف ومناف لما قاله الأئمة من الفصل بين أساليب التشبيه وأساليب الاستعارة وعدم الجمع بين المشبه والمشبه به في تركيب واحد، وجعل زيد غير مشبه مع حمل أسد عليه بعيد.

ومما تفترق به الاستعارة عن التشبيه أن التشبيه يذكر فيه الوجه، والاستعارة لا

يذكر فيها الوجه، فمثل «زيد أسد في الشجاعة، وأسد في الشجاعة» تشبيه[1].

# مفارقة الاستعارة للكذب

الاستعارة تفارق الكذب بما فيها من دعوى دخول المشبه في المشبه به بوساطة التأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف.

وتفارق الكذب أيضاً بنصب القرينة التي تصرف عن الظاهر، وتمنع من إرادة الموضوع له، وتجعل السامع يتطلب باللفظ غير الموضوع له.

وأما في الكذب فلا تأويل ولا نصب قرينة تصرف عن الظاهر؛ لأن الكاذب يروج دعواه بقدر المستطاع.

وخلاصة هذا أن الاستعارة تفارق الكذب بالتأويل ونصب القرينة[2].

# الاستعارة في العلم

الاستعارة تقتضي التأويل حتى يمكن إدراج المشبه في المشبه به، وعلم الشخص متحد لا يمكن فيه ذلك ما دام معناه متحداً ومانعاً من الشركة فيه، فلا تتأتى فيه الاستعارة ما دام كذلك إلا أن علم الشخص إذا اشتهر بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي دال على كثيرين أمكنت فيه الاستعارة. ومثال ذلك: حاتم المشتهر بالجود، ومادر المشتهر بالبخل، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وإذاً يصح أن يشبه شخص كريم بحاتم في الكرم، وآخر بخيل بمادر في البخل، وآخر شجاع بعنترة في الشجاعة، ثم تستعير العلم للمشبه.

وحاصل ما يعتبر عند ما يراد الاستعارة في العلم أربعة أعمال:

**الأول**: التأويل وهو أن يلاحظ اشتهار العلم بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي قوة قريبة من الفعل حتى كأنه بذلك يطلق على كل من له الصفة المذكورة كالجود والبخل والشجاعة. فحاتم مثلاً كأنه موضوع لكل شخص بالغ الغاية في الجود مع الشهرة، ومادر كأنه موضوع لكل بالغ الغاية في البخل مع الشهرة وعنترة كذلك.

---

(1) المعتمد في علم البيان ص 59 - 60.

(2) المعتمد في علم البيان ص 63.

**العمل الثاني**: أن يشبه من له الوصف كالجود من غير شهرة بمن له الوصف مع الشهرة.

**العمل الثالث**: أن يتناسى التشبيه ويدعى دخول المشبه في جنس المشبه به بوساطة جعل أفراده قسمين:

قسماً متعارفاً هو من له الوصف مع الشهرة.

وقسماً له الوصف من غير شهرة، وهو غير المتعارف.

**العمل الرابع**: أن يؤخذ اللفظ أي لفظ العلم ممن له الوصف مع الاشتهار ويعطى لمن له الوصف من غير اشتهار هذا هو إجراء الاستعارة في العلم.

أما في غيره فيقتصر على الأعمال الثلاثة الأخيرة.

وحاصلها: أنك إذا أردت أن تستعير الأسد للرجل الشجاع:

1 - أن تشبه الرجل الشجاع بالأسد.

2 - ثم تتناسى التشبيه وتدعي أن الرجل الشجاع صار من أفراد الأسد بوساطة جعل الأفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف.

3 - ثم تستعير الأسد للرجل الشجاع[1].

## قرينة الاستعارة

القرينة ما يفصح عن المراد من غير أن يكون مستعملاً فيه، ثم هي إما لفظية كيرمي في قولك: «رأيت أسداً يرمي»، وقد تكون حالية كـ«جاء أسد» والجائي شجاع مشاهد.

ولا بد فيها من أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فلا يجوز عند البيانيين الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، فإذا كانت القرينة معينة، فهي مانعة وزيادة، ثم هي إما أمر واحد كما في المثال السابق، وإما أمران معتبر كل منهما على حدة كما في قوله:

وأن تعافوا العدل والأيمانا فإن في أيماننا نيرانا

(1) المعتمد في علم البيان ص 63 - 64.

فقد استعار النيران للسيوف لضيائها وضررها وجعل وقوع الفعل وهو تعافوا على العدل والأيمان قرينة على أن المراد السيوف؛ لأن كاره العدل والأيمان يحارب بالسيف بحكم الشرع، والشاعر مسلم آخذ بالشريعة، فالقرينة أمران قد نظر لكل واحد على حدة، وقد تكون القرينة عدة أمور نظر إليها على أنها معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض، ولم ينظر لكل واحد على حدة، ومثال ذلك قول البحتري:

وصاعقة من نصله تنكفي بها    وعلى أرؤس الأقران خمس سحائب

الصاعقة قصفة رعد هائل تنقض منها نار مهلكة، والنصل حد السيف، والمعنى رب نار من حد سيفه تنقلب بها على رؤوس أقرانه يده ذات الأنامل الخمس.

والشاهد في البيت: أنه استعار السحائب للأنامل وجعل المعاني السابقة مجتمعة قرينة على إرادة الأنامل بالسحائب، فذكر أن هناك صاعقة من نصل سيفه، وأنها على أرؤس الأقران، وأن المنكفى بها خمس، فهذا كله ملتئماً دليل على أن المراد بالسحائب الأنامل، ولا يعقل كل من هذه الأمور منفصلاً عن الآخر[1].

# شرائط الاستعارة صحة وحسناً

للاستعارة شرائط صحة وشرائط حسن.

فمن شرائط الصحة والحسن معاً في الاستعارة تمثيلية أو غير تمثيلية: أن يكون الوجه موجوداً في الطرفين شاملاً لهما، فإذا لم يوجد في أحدهما لم تكن الاستعارة موجودة، ومثلها التشبيه، فإذا وجد في الطرفين، وكان فيه شبه انتفى الحسن.

ومن شرائط الصحة: عدم أشمام رائحة التشبيه، فإن أشمت رائحة التشبيه بأن ذكر الوجه مثل «رأيت أسداً في الشجاعة» أو بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ كان الكلام تشبيهاً، وكذا إذا ذكر المشبه صريحاً كـ«محمد بدر».

وأما إذا ذكر على وجه لا يشعر بالتشبيه، فإن الحسن ينتفي فقط كما في قوله «قد زر أزراره على القمر».

---

(1) المعتمد في علم البيان ص 64 - 65.

واعلم أنه مع اعتبار شرط عدم الإشمام، فإنه يجب أن يكون وجه الشبه بين الطرفين في الاستعارة التصريحية جليّاً لا خفاء فيه حتى لا تكون الاستعارة إلغازاً وتعمية كأن تستعير الأسد للأعز لا للشجاع هذا مثال ما يقتضي الخفاء في غير التمثيلية ومثال ما يقتضيه في التمثيلية «رأيت إبلاً مائة»، وأنت تريد رأيت كثيرين يعز وجود المرضى المنتخب بينهم، ولذا جاء هذا المثال تشبيهاً في قول سيد الفصحاء: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»، والراحلة ما يرتحل عليه جملاً أو ناقة، ثم شرط جلاء الوجه لا يقتضي بأن يكون مبتذلاً.

فالجلاء المطلوب لا يقتضي الابتذال، ومن هذا وهو اشتراط الجلاء بحيث لا تصير الاستعارة إلغازاً وتعمية.

ظهر أن التشبيه أعم عموماً مطلقاً من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة، ولا هي عليه لتباين حقيقتيهما، وإنما المقصود بهذا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه، ولو لم يحسن كما في صورة ما إذا قوي الشبه بين الطرفين، فإن التشبيه يتأتى ولا يحسن، وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة لجواز أن يكون وجه الشبه خفيّاً، فيتأتى التشبيه، ولا تتأتى الاستعارة بحسب اعتبار البلغاء، وإن كانت تصح، فهذا هو المقصود بالأعمية، فهي باعتبار التحقق والوجود لا باعتبار الصدق.

ومثال ما يتأتى فيه التشبيه ولم يحسن ما إذا قوي وجه الشبه بين الطرفين كما بين العلم والنور، فإنه لا يحسن التشبيه، وتتعين الاستعارة، فتقول: حصل في قلبي نور، ولا يحسن علم كالنور، وكذلك إذا وقع في قلبك شبهة، فإنك تقول: «وقعت في قلبي ظلمة»، ولا تقول: «وقعت في قلبي شبهة كالظلمة».

واعلم أن ترشيح المصرحة وقرينة المكنية لا يعتبران مبعدين لحسن الاستعارة؛ لأنهما ليس فيهما إشمام رائحة التشبيه؛ إذ هما يرشدان إلى الوجه لا إلى التشبيه.

وأيضاً هما من قبيل ذكر خواص المشبه به، وهذا مبعد للتشبيه لا مقرب له، فيزداد الحسن.

ومن شرائط الحسن لا الصحة: وفاء التشبيه بالغرض، وسلامته من الابتذال.

والمكنية تحسن برعاية جهات حسن التشبيه فقط، ولا يشترط فيها عدم

الإشمام؛ لأن من لوازمها ذكر خواص المشبه به، فالإشمام موجود فيها قطعاً.

وأما التخييلية: فليست استعارة عند الجمهور حتى تحسن أو تقبح، فحسنها بحسن المكنية التابعة لها، وليس لها حسن في نفسها[1].

## تنبيهات في الاستعارة

**التنبيه الأول:** كلُّ تبعيةٍ قرينتُها مكنيّة.

**التنبيه الثاني:** إذا أُجريتِ الاستعارةُ في واحدةٍ من الاستعارة التَّصريحيّة، أو منَ الاستعارة المكنيَّة، امتنعَ إجراؤها في الأخرى.

**التنبيه الثالث:** تقسيمُ الاستعارة إلى أصلية وتبعية عامٌّ في كلًّ من الاستعارة التصريحية والمكنية.

**التنبيه الرابع:** تَبَيَّن أنَّ الاستعارةَ هي اللفظُّ الْمُستعملُ في غير ما وُضع له، لعلاقةِ الْمُشابهة، مع قرينة مانعةٍ من إرادة المعنى الوضعي[2] أو هي مجازٌ لُغويٌّ علاقتُه الْمُشابهة، كقول زُهير:

لَـدى أَسَـدٍ شـاكِي الـسِّلاحِ مُقَـذَّفٍ ... لَـهُ لِـبَدٌ أظفـارُهُ لـم تُقَلَّـمِ[3]

فقد استعارَ الأسدَ للرَّجل الشجاع لتَشابههما في الجرَاءة، والمُستعار له هنا: لفظُ رجل مُحقَّقٌ حسّاً.

وكقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾، فقد استعار الصراط المستقيم للدين الحق، لتشابُههما في أن كلاً يوصل إلى المطلوب.

---

(1) المعتمد في علم البيان ص 85 - 86.

(2) قد يراد بالاستعارة المعنى المصدري، أي استعمال اللفظ في غير ما وضع له، فيكون اللفظ مستعاراً، والمشبه به مستعاراً منه، والمشبهُ مستعاراً له.

(3) شاكي السلاح: سلاحه شائكة حديدية. وأراد شائك، فقلب الياء من عين الفعل إلى لامه، ويجوز حذف الياء، فيقال شاك. وقوله: لدى أسد يريد الجيش. المقذَّف الغليظ الكثير اللحم. اللبد: جمع لبدة، وهي الشعر المتراكب بين كتفي الأسد إذا أسنَّ. الأظفار هنا: السلاح. يريد أن سلاحه كامل تام حديد.

وكقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ أي من الضلال إلى الهُدى، فقد استعير لفظ الظلمات للضلال لتشابُههما في عدم اهتداء صاحبيهما، وكذلك استُعير لفظُ النور للإيمان لتشابهها في الهداية.

والمستعار له وهو الضلال والإيمان، كل منهما مُحقق عقلاً. وتُسمى هذه الاستعارات تصريحية وتسمى تحقيقية. وأما قول أبي ذؤيب الهُذلي:

وإذا الْمَنــــيَّةُ أنـــشبَتْ أظفارَهــــا ألْفَـــيْتَ كـــلَّ تمـــيمةٍ لا تَـــنفَعُ

فشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولم يذكر لفظ المشبه به، بل ذكر بعض لوازمه، وهو أظفارها التي لا يكمل الاغتيال في السبع إلا بها، تنبيهاً على المشبه به المحذوف. فهو استعارة مكنية. وكقوله:

ولـئن نطقــتُ بــشكرِ بِــرِّك مُفْــصحاً فلـــسانُ حالـــي بالـــشَّكايةِ أنطَـــقُ

فشبه الحال بإنسان ناطق في الدلالة على المقصود، ولم يصرحْ بلفظِ المشبه به، بل ذكرَ لازمه، وهو اللسان الذي لا تقومُ الدلالةُ الكلاميةُ إلا به، تنبيهاً به عليه. فهو أيضاً استعارة مكنية. وقد أثبت للمشبه لازمٌ من لوازم المشبه به، لا يكونُ إلا بِه كماله أو قوامهُ في وجه الشبه، كالأظفار التي لا يكمل الافتراس إلا بها، كما في المثال الأول، واللسان الذي لا تقوم الدلالة الكلامية في الإنسان إلا به، كما في المثال الثاني. وليس للمنية شيء كالأظفار نُقل إليه هذا اللفظُ، ولا للحال شيءٌ كاللسانِ نُقل إليه لفظُ اللسان. وما كان هذا حالَهُ يُعتبرُ طبعاً تخييلاً أو استعارة تخييلية.

**التنبيه الخامس**: تقدم أن الاستعارة التصريحية، أو المصرحة هي ما صُرِّحَ فيها بلفظِ المشبه به. وإنَّ المَكنيَّةَ هي ما حُذف فيها لفظُ المشبهِ بهِ، استغناءً ببعض لوازمه التي بها كمالهُ، أو قِوامُه في وجه الشبه[1]. وأنَّ إثبات ذلك اللازم تخييل، أو استعارة تخييلية غير أنهم اختلفوا في تعريف كل من المكنية والتخييلية.

فمذهب السلف أن المكنية اسم المشبه به، المستعار في النفس للمشبه، وأن

(1) إذا لم يكن اللازم كذلك أعتبر ترشيحاً.

فالفرق بين الترشيح والتخييل:

1 - أن الترشيح يكون في المصرحة والمكنية، والتخييل إنما يكون في المكنية.

2 - أن التخييل به كمال المشبه به، أو قوامه في وجه الشبه، ولا يكون إلا كذلك.

إثبات لازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية[1]. فكل من الأظفار في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»، واللسان في قوله: «فلسان حالي بالشكاية أنطق» حقيقة، لأنه مستعمل فيما وضع له.

ومذهب الخطيب القزويني أن المكنية هي التشبيه المضمر في النفس، المرموز إليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهذا الإثبات هو الاستعارة التخييلية[2].

ومذهب السكاكي أن المكنية لفظ المشبه مُراداً به المشبه به[3]. فالمراد بالمنية في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها» هو السبع بادعاء السبعية لها. وإنكار أن تكون

---

(1) وعلى مذهبهم لا تكون التخييلية مجازاً لعوياً؛ لأنها فعل من أفعال النفس، وهو الإثبات، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ. وعلى مذهبهم أيضاً تتلازم المكنية والتخييلية، إلا أن أحدهم وهو الزمخشري انفرد من بينهم بأن قال: إن قرينة المكنية قد تكون تحقيقية إذا كان للمشبه لازم يشبه لازم المشبه به نحو: ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾، فقد شبه العهد بالحبل بجامع أن كلاً يصل بين شيئين ويربطهما؛ فالعهد يربط المتعاهدين كما يُربط الشيئان بالحبل. ثم حُذف لفظ المشبه به، وهو الحبل، واستعير النقض، وهو فك طاقات الحبل لإبطال العهد بجامع الإفساد في كل استعارة أصلية تحقيقية. ثم اشتق من النقض «ينقضون» بمعنى يُبطلون، على سبيل الاستعارة التحقيقية التبعية. فالزمخشري يجمع بين المكنية والتحقيقية أحياناً على أن التحقيقية ليست مقصودة لذاتها، وإنما جاءت تبعاً للمكنية للدلالة عليها، فلا تلازم عنده بين المكنية والتخييلية، إلا أن يدعي أن القرينة تصريحية باعتبار المعنى المقصود في الحالة الراهنة تخييلية باعتبار الإشعار بالأصل. أما غيره من السلف فيقول: شُبه العهد بالحبل، وحُذف لفظ الحبل، ورُمز إليه بلازمه، وهو النقض وإثبات النقض للعهد تخييل.

(2) من هذا التعريف نفهم **أوّلاً**: أن القزويني يخالف السلف في تعريف المكنية، ويتفقُ معهم في قرينتها. ونفهمُ **ثانياً**: أن المكنية والتخييلية عند القزويني فعلان من أفعال النفس، هما التشبيه والإثبات. فليسا من المجاز اللغوي، لأنه من عوارض الألفاظ. وتكون التخييلية عند القزويني والقوم مجازاً عقلياً، لما فيها من إثبات الشيء لغير ما هو له، وإنما سموها استعارة لما فيها من نقل اللازم من ملائمة الأصلي، وهو المشبه به إلى المشبه، وسموها تخييلية؛ لأن اللازم لما نُقل من المشبه به إلى المشبه صار السامع يخيل إليه أن المشبه من جنس المشبه به. ونفهم **ثالثاً**: أن لفظ اللازم في المكنية حقيقة عند القزويني.

(3) تقرير الاستعارة على مذهب السكاكي أن يقال: شبهنا المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفراده، وأن للسبع فردين؛ فرداً متعارفاً وهو الحيوان المفترس، وفرداً غير متعارف، وهو الموت الذي أدعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه وهو المنية بمعنى ذلك الفرد غير المتعارف، أعني الموت الذي أدعيت له السبعية. فصح بهذا أنه قد أطلق اسم المشبه، وهو المنية وأريد به المشبه به، وهو السبع.

شيئاً غير السبع، بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها. والتخييلية عنده ما لا تحقق لمعناه لا حسّاً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة، كالأظفار في ذلك المثال. فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال، أخذ الوهم يصورها بصورته، ويخترع لها لوازمه، فاخترع لها صورة كصورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار. فيكون لفظ الأظفار استعارة تصريحية تخييلية.

أما أنها تصريحية: فلأنه صُرح فيها بلفظ المشبه به، وهو اللازم الذي أُطلق على صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة.

وأما أنها تخييلية: فلأن المستعار له غير محقق لا حسّاً ولا عقلاً. والقرينة على نقل الأظفار من معناها الحقيقي إلى المعنى المتخيل إضافتها إلى المنية[1] .

هذا ومذهب السكاكي في المكنية مردود عليه بأنَّ لفظ المشبه فيها مُسْتعملٌ فيما وُضع له تحقيقاً، للقطع بأنَّ المراد بالمنية الموت لا غير، فليس مُستعاراً.

**التنبيه السادس**: الاستعارة صفة للفظ على المشهور. والحق أن المعنى يُعار أوّلاً، ثم يكون اللفظ دليلاً على الاستعارة. وذلك:

1 - لأنه إذا لم يكن نقلُ الاسم تابعاً لنقل المعنى تقديراً لم يكن ذلك استعارة، مثل الأعلام المنقولة[2] . فأنت إذا سميت إنساناً بأسدٍ، أو نمر، أو كلب لا يقال: إن هذه الأسماء مستعارة، لأن نقلها لم يتبع نقل معانيها تقديراً.

2 - ولأن البُلغاء: جزموا بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، فإن لم يكن نقل الاسم تابعاً لنقل المعنى لم يكن فيه مُبالغة؛ إذ لا مُبالغة في إطلاق الاسم المجرد عن معناه.

**التنبيه السابع**: ظهر أنَّ الاستعارة باعتبار اللفظ نوعان: أصلية وتبعية.

---

(1) يرى السكاكي أن التخييلية توجد من غير المكنية كقولهم: أظفار المنية التي كالسبع نَشبت بفلان. ففي أظفار استعارة تخييلية وُجدت مع تشبيه صريح، ولكن هذا بعيد؛ إذ لم يوجد له نظير في الكلام العربي. فالفرق بين السكاكي وغيره: أن السكاكي يرى أن كلّ مكنية معها تخييلية ولا عكس، وغيره إلا الزمخشري يقول: إنهما متلازمان.

(2) العلم المنقول: ما لم يُستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً، ثم نُقل إلى العلمية. ويكون العلم المنقول منقولاً عن اسم نحو: أسد، أو عن صفة نحو: كريم، أو فعل نحو: يزيد، أو حرف نحو: ليت، أو جملة نحو تأبط شرّاً.

فالأصلية: ما كان فيها المستعار اسم جنس غير مشتق، سواء أكان اسم ذات، كأسد للرجل الشجاع، أم اسم معنى، كقتل للإذلال، وسواء أكان اسم جنس حقيقة كأسد وقتل، أم تأويلاً، كما في الأعلام المشهورة بنوع من الوصف، كحاتم في قولك: رأيتُ اليوم حاتماً، تُريدُ رجلاً كامل الجود. فاعتبر لفظ حاتم في قوة الموضوع لمفهوم كلي، حتى كاد يغلب استعماله في كل من له وصف حاتم، فكما أن أسداً يتناول الحيوان المفترس والرجل الشجاع ادعاء، كذلك حاتم يتناول الطائي وغيره ادعاء، ويكون استعماله في الطائي حقيقة، وفي غيره مجازاً، لأن الاستعارة مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. فلا بد أن يكون المشبه به كليّاً ذا أفراد. والمراد باسم الجنس غير المشتق: ما صلح لأن يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة.

وليس العلم الشخصي واسم الإشارة والضمير والموصول من الكليات، فلا يصح أن تجري فيها الاستعارة الأصلية.

أما المشتق فالصفة جُزء من مدلوله وضعاً، لأنه موضوع لذات متصفة بصفة. فـ«كريم» موضوع لذات متصفة بالكرم، و«قتيل» موضوع لذات متصفة بوقوع القتل عليها.

وقد اعتبرت الأعلام التي تتضمن معنى الوصف اسم جنس تأويلاً. ولم تُعتبر من قبيل المشتق؛ لأن الوصف ليس جُزءاً من معناها وضعاً، بل هو لازم له، غير داخل في مفهومه، فحاتم لم يوضع للدلالة على الجود ولا على ذات مُتصفة به، ولكن الجود عرض له، ولزمه فيما بعد.

**التنبيه الثامن:** التبعية[1] ما كان فيها المستعار مُشتقاً. ويدخل في هذا: الفعل،

(1) كذلك يدخل فيه الاسم المبهم؛ فقد جعل بعضهم استعارة الإشارة والضمير والموصول من التبعية، لأن كلاً من هذه المبهمات ليس من اسم الجنس لا تحقيقاً ولا تأويلاً؛ إذ إنّ معانيها جزئية. والأصلية مختصة باسم الجنس. فإذا قلت: هذا رأي حسن، فقد استعرت اسم الإشارة من المحسوس للمعقول. ويقال: شبهُ المعقول مطلقاً بالمحسوس مطلقاً في قبول التمييز والتعبير. فسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاستعير لفظ هذا من جزئي المشبه به لجزئي المشبه استعارة تبعية لقصد المبالغة في بيان تعيين المعقول. وإذا قلت لنسوة: إني منتظركم، فقد شبهت مطلق مخاطبة فيها عظمة، بمطلق مخاطب فيه عظمة، بجامع العظمة في كل. فسرى =

والاسم المشتق، والحرف.

فاستعارة الفعل[1] نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾ ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ ﴾.

1 - يقال: شبه زيادة الماء زيادة مفسدة بالطغيان بجامع مجاوزة الحد في كل، وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. ثم استعير المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، ثم اشتق من الطغيان بمعنى الزيادة طغى بمعنى زاد وعلا، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

هذا، وقد يستعمل لفظ الماضي موضع المضارع، بناءً على تشبيه المستقبل المحقق بالماضي الواقع بجامع تحقق الوقوع في كل. ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ﴾.

وقد يعبر بالمضارع عن الماضي بناءً على تشبيه غير الحاضر بالحاضر في استحضار صور الماضية لنوع غرابة فيها. نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ ﴾.

=

التشبيه من الكليين إلى الجزئيات. فاستعير ضمير جماعة الذكور من جزئي المشبه به لجزئي المشبه استعارة تبعية. وكذا إذا استعملت في المؤنث ما وُضع من أسماء الموصول في المذكر.

وإذا عاد الضمير أو اسم الإشارة على مجاز، نحو: زارني هذا الأسد فأكرمته، فليس فيهما تجوز بناء على أن وضعهما أن يعودا على ما يراد بهما منن حقيقة أو مجاز. وقيل: فيهما تجوز تبعاً لما يرجعان إليه ويكونان مستعارين بناءً على التشبيه والاستعارة في مرجعهما. فيدخلان في التبعية.

(1) لو دخلت أن المصدرية على فعل مستعار، نحو: يسوؤني أن يطغى الماء على قريتي. فالحق أنها تبعية، وأن المستعار هو الفعل وحده وهو الذي حل محل يكثر أو يعلو، والعبرة باللفظ، والمصدر غير ملفوظ به، وأن إنما هي آلة في السبك أتى بها لغرض هو تأويل مدخولها بمصدر. فإذا أدى بها هذا الغرض طُرحت كما تُطرح الآلة إثر إتمام العمل الذي يؤدى بها. وقال بعضهم: إنها أصلية نظراً للمصدر المؤول.

**التنبيه التاسع**: استعارة المشتق إما صفة[1]، وإما اسم زمان، أو مكان أو آلة. فالصفة، نحو: حُكم على قاتلك بالسجن. من القتل بمعنى الضرب الشديد، مجازاً، ونحو: إنما أُصادقُ الأصم عن الخنى[2]، وأُجاورُ الأعمى عن العورات. ونحو:

ولئن نطقتُ بشكرِ بِرّكَ مفْصِحا　　　فلسانُ حالي بالشكاية أنطقُ

أي: أدل، ونحو قوله تعالى: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا ﴾ ونحو: جئت بمقتالك[3]: أي: بالآلة التي أضربك بها ضرباً شديداً.

**التنبيه العاشر**: مدار قرينة التبعية في الفعل والمشتق على ما يأتي:

1 - على الفاعل: نحو: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾ ونطقت الحال بكذا[4].

2 - أو على نائبه: نحو: ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ ﴾[5].

3 - أو على المفعول به، نحو:

---

(1) يراد بالصفة: اسم الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبهة واسمُ التفضيل ويلحق بها المصغر والمنسوب كرجيل إذا أريد به رجل كبير يتعاطى ما لا يليق به. وكقرشي لمصري يتخلق بأخلاق القرشيين. فإن استعارتهما تابعة لاستعارة مصدرين لمشتقين، يؤدي هذان اللفظان معناهما وهما صغير ومنتسب إلى قريش. شبه فعل ما لا يليق بالصغر بجامع أن كلاً يسقط الهيبة، واستعير لفظ الصغر لفعل ما لا يليق، ثم اشتق منه صغير بمعنى فاعل ما لا يليق. ثم عُبر عن فاعل ما لا يليق بلفظ رُجيل. أو شبه رجيل، أو شبه مطلق فعل ما لا يليق بمطلق الصغر، فسرى التشبيه إلى فردي المشبه والمشبه به، وهما فاعله ما لا يليق ورجيل، ثم استعير بناءً على التشبيه الحاصل بالسريان رجيل للكبير الذي يفعل فعل الصغير. وشبه التخلق بأخلاق قريش بالانتساب إليهم، واستعير الانتساب للتخلق واشتق منه المنتسب بمعنى المتخلق بأخلاقهم، ثم عُبر عن هذا بلفظ يؤديه وهو قرشي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

(2) الخنى: الفحش في الكلام.

(3) شُبه الضربُ بالقتل بجامع شدة الإيذاء في كل. ثم استعير للضرب الشديد على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، ثم اشتق منه مقتال بمعنى آلة الضرب على سبيل الاستعارة التبعية. وشُبه الإعراض عن سوء القول وعدم سمعه بالصمم بجامع عدم تأثر النفس بالقول في كل. وكذلك شبه الإغضاء عن العورات بالعمى بجامع عدم تأثر النفس بالمرئي في كل.

(4) لأن كلاً من الطغيان والنُطق من شأن الإنسان.

(5) لأن الضرب من شأن الخيام، لا من شأن الذلة التي هي أمر معنوي.

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ قَتَلَ البُخلَ وَأحْيا السَّماحا[1]

4 - أو على المفعول به الثاني، نحو:

صَبَحْنا الخزرجيّة مُرْهَفاتٍ أبادَ ذَوِي أُرومَتِها ذَوُوها[2]

5 - أو على الفاعل والمفعولين، كقول الشاعر:

تَقرِي الرِّياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزهرةً إذا سَرى النومُ في الأجفان إيقاظا[3]

6 - أو على المفعولين، كقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾.

7 - أو على المجرور، نحو: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [4] ونحو: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ونحو: ﴿ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾. هذا، وقد تكون قرينة التبعية غير ذلك، نحو: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾؛ إذ القرينة في هذه الآية كونه من كلام الموتى، مع قوله: ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾.

**التنبيه العاشر**: استعارة الحرف[5] نحو: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

---

(1) لأن القتل والإحياء لا يقعان إلا على ذي روح، والبخل والسماح معنويان لا روح فيها. فدل هذا على أن المراد بالقتل الإزالة، وبالإحياء الإكثار. شبه الإزالة بالقتل بجامع ما يترتب على كل من العدم والإكثار بالإحياء بجامع إظهار المتعلق في كل.

(2) القرينة تعلق الفعل صبح بمرهفات وهي مفعول به ثان. يقال: صبحه كقطع: سقاه الصبوح، وهو شراب الغداة. ومرهفات، أي: سيوفاً مرهفات؛ يقال: أرهب السيف إذا حدده ورققه. وأباده: أهلكه. والأرومة: الأصل. والضمير في أرومتها للخزرجية. وفي ذووها للمرهفات. يقول: أبدنا أصول هذه القبيلة بسيوفنا المرهفات. ونزل التضاد منزلة التناسب، فشبه الإساءة إلى الخزرجية صباحاً بالإحسان إليهم، وتقديم الصبوح لهم، بجامع إدخال السرور على النفس في كل، وإن كان ادعائياً في المشبه. ثم استعار لفظ المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية العنادية التهكمية. ثم اشتق من الصبوح بمعنى الضرب بالمرهفات صبح بمعنى ضرب بها على سبيل الاستعارة التبعية.

(3) تقري: تضيف. الحزن: ما غلظ من الأرض، وقلما يكون إلا مرتفعاً. سرى: سار ليلاً.

(4) قوله: بعذاب، قرينة على أن بشر مستعار؛ لأن التبشير بما يسر، فلا يناسب تعلقه بالعذاب. وقوله: بما تؤمر كذلك لأنه معنوي. والصدع للمحسوس. كما أن الحق معنوي أيضاً. فكل منها كان صارفاً عن المعنى الأصلي للفعل إلى المعنى المجازي.

(5) إيضاح مثل الابتداء والظرفية والاستعارة معان كلية، يصح أن تكون مستقلة بالفهم، يُحكم بها =

عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾. فقد شبه مطلق ترتب علة واقعية على فعل[1] بمطلق ترتب علة غائية على فعل[2] بجامع مطلق الترتب في كل[3]، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، ثم استعمل في جُزئي المشبه[4] اللام الموضوعة لجزئي المشبه به[5] على سبيل الاستعارة التبعية، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [6]، ونحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾. ونحو: زيد في نعمة[7].

ومن هذه الأمثلة السابقة تتبين أنه لا يُشترط أن يكون للمشبه حرف موضوع له يدل عليه.

واختار السكاكي تقليلاً لأقسام الاستعارة أن يُستغنى عن التبعية في الفعل، والمشتق، والحرف بأن يجعل قرينة التبعية استعارة مكنية، وأن يجعل التبعية قرينة

---

=

وعليها، وتكون مقصودة لذاتها. ولكن لابتداء المفهوم من لفظ من ابتداء مخصوص لم يُقصد لذاته، بل الغرض منه الربط بين معنيين مستقلين بالفهم، هما السير والبصرة في قولك: سرت من البصرة. ولذا كان جزئيّاً بالنسبة للابتداء الأول، وما قيل في الابتداء يقال نظيره في الظرفية والعلة الغائبة والاستعلاء، وغيرها من المعاني التي تستفاد من الحروف نحو: في، واللام، وعلى. فأي معنى يستفاد من الحرف في جملة ما يعتبر جزئيّاً من كلية غير مقصود لذاته، بل للربط بين معنيين مستقلين. وتعتبر الحروف حينئذ روابط بين المعاني المقصودة.

(1) العداوة والحزن علة واقعية للالتقاط.

(2) العلة الغائية لفعل هي التي تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله كتبني فرعون لموسى، ومحبة موسى إياه، لأن فرعون وآله إنما كفلوه بعد التقاطه لذلك.

(3) إلى أن الترتب في الغائية رجائي أو تقديري وفي العداوة والحزن واقعي.

(4) جزئي المشبه هنا هو ترتب العداوة والحزن الخاصين المتعلقين بموسى.

(5) جزئي المشبه به هنا هو ترتب علة الالتقاط الخاصة، وهي تبني موسى والمحبة، لأنهما متقدمان على كفالته بعد الالتقاط، ومرتبان عليه في الخارج.

(6) شبه مطلق ارتباط بين مستعل ومستعلي عليه، بمطلق ارتباط بين ظرف ومظروف، بجامع التمكن، أو مطلق الارتباط في كل فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات. فاستعير لفظ في من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه استعارة تبعية.

(7) شبه مطلق ملابسة الإنسان للنعمة بمطلق ملابسة بين ظرف ومظروف بجامع مطلق الملابسة في كل، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، فاستعير لفظ في من جزئيات المشبه به لجزئي من من جزئيات المشبه استعارة تبعية.

للمكنية. ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾ ﴾ يجعل القوم الطغيان مستعاراً للكثرة المفسدة.

ويقول السكاكي: في لفظ الماء استعارة مكنية، ونسبة الطغيان إليه قرينة[1].

# بلاغة الاستعارة

سبق لك أن بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين:

**الأولى**: تأليف ألفاظه.

**والثانية**: ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان، لا يجول إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرُّف وجوه الشبه. الدقيقة بين الأشياء، وأودعه قدرةً على ربط المعاني وتوليدِ بعضها من بعض إلى مدى بعيدٍ لا يكاد ينتهي.

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها يدل على تناسي التشبيه، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور.

انظر إلى قول البحتري في الفتح بن خاقان:

يسموا بكف على العافين حانِيَةٍ    تَهْمِي وطرفٍ إلى العلياءِ طمَّاحِ[2]

ألست ترى كفه وقد تمثلت في صورة سحابة هتانة تصب وبلها على العافين السائلين، وأن هذه الصورة قد تملكت عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه؟

وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة:

صريعٌ تقاضاهُ الليالِي حُشاشةً    يجود بها والموتُ حُمْرٌ أظافِره[3]

---

(1) الجواهر البلاغة ص 341 - 351.

(2) العافين: سائل المعروف، وحانية: عاطفة شفيقة، وتهمي: تسيل، والطرف: البصر، والطماح: الذي يغالي في طلب المعالي والسعي وراءها.

(3) الصريع: المطروح على الأرض، وتقاضاه أصله تتقاضاه حذفت إحدى التاءين؛ وهو من قولهم تقاضى الدائن دينه إذا قبضه، والحشاشة: بقية الروح في المريض والجريح؛ يصفه بأنه ملقى على الأرض يلفظ النفس الأخير من حياته.

فهل تستطيع أن تُبعِد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت، وهي صورة حيوان مفترس ضرّجت أظافره بدماء قتلاه؟

لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ؛ لأنه وإن بنى على ادعاء أن المشبه والمشبه به سواءٌ لا يزال فيه التشبيه منوِيّاً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها مِنْسِيٌّ مجحُودٌ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغُ من المطلقةِ، وأن المطلقة أبلغ من المجردة.

أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال، وما تحدثه من أثر في نفوس سامعيها، فمجالٌ فسيحٌ للإبداع، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام.

انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ ﴾[1] [2]؟ ترتسم أمامك النار في صورة مخلوقٍ ضخمٍ بطاشٍ مكفهر الوجه عابِسٍ يغلي صدرُه حقداً وغيظاً.

ثم انظر إلى قول أبي العتاهية في تهنئة المهدي بالخلافة:

أَتَتْهُ الخِلاَفَةُ مُنْقادة ... إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالها

تجد أن الخلافة غادة هيفاءُ مُدَلَّلَةٌ ملولٌ فُتن الناس بها جميعاً، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إِعراضاً، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخَفراً.

هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان.

ثم اسمع قول البارودي:

إذا استلَّ مِنَّا سيِّدٌ غَرْبَ سَيْفِهِ ... تفزَّعتِ الأَفلاكُ والتفتَ الدَّهْر[3]

وخبرني عما تحس وعما ينتابك من هول مما تسمع. وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرتعِد فَزَعاً ووَهَلاً، وكيف

---

(1) تتميز غيظاً: تتقطع غضباً على الكفرة، وهو تمثيل لشدة اشتعالها بهم، والفوج: الجماعة، والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (الملك:8) ؟ للتوبيخ.

(2) الملك:8.

(3) غرب السيف: حده، وتفزعت: ذعرت أي أصابها الذعر وهو الخوف.

تصورتَ الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً؟

ثم اسمع قوله في منفاه وهو نهبُ اليأس والأمل:

اسـمع فـي نفـسي دبـيب المنـى وألمـح الـشبهة فـي خاطـري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحسّاً يسمعه بإذنه. وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارعة من الثر في هذا الإبداع؟

ثم انظر قول الشريف الرضي في الوداع:

نـسرق الدمـع فـي الجـيوب حـياء وبـنا مـا بـنا مـن الأشـواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع، وقد كان يستطيع أن يقول: «نستر الدمع في الجيوب حياء»؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء. ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة، ولكنا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغَناء[1].

# بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي

إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيتَ أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصودَ بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائدُ الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهرٌ آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأُذن على سريع التأثر بالوشاية، والخُف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سببه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة تُوجِبُ أن يختار السبب القويُّ

(1) البلاغة الواضحة ص 105 - 107.

والمكان والزمان المختصان.

وإذا دققت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أنافي[1]. قوله: «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه».[2]

# {الكناية}

وأما **الكناية**: فهي لفظ ذكر، وأريد به لازم معناه لقرينة غير مانعة عن إرادة المعنى الأصلي.

وأقسامها ثلاثة:

1 - كناية يراد بها صفة كـ«طويل النجاد» المراد به «طول القامة».

2 - والكناية التي يراد بها نسبة أمر لأمر إثباتاً أو نفياً، نحو: «المجد بين ثوبيه».

3 - والكناية التي لا يراد به واحد منهما، نحو: «جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار» كناية عن الإنسان[3].

# بلاغة الكناية

الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعُه وصفت قريحته، والسرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعْطِيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحتري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا ... لهم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للمدوح وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن

(1) الأنافي: عظيم الأنف.

(2) البلاغة الواضحة ص 122.

(3) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ص 77 - 85.

الصفة والنسبة.

ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسات، ولا شك أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بَهرَك وجَعَلَك ترى ما كنت تَعْجزُ عن التعبير عنه واضحاً ملموساً.

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاج، وقول البحتري:

أَوَمَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقى رَحْلهُ ... في آل طَلْحةَ ثم لَمْ يَتَحَوَّلِ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يُبْرِزُ لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسُك إليها.

ومن خواص الكناية أنها تمكّنك من أن تَشْفِيَ غُلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تَخْدِشَ وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة:

رحلتُ فكَمْ باكٍ بأَجْفانِ شَادِنٍ ... عَلَيَّ وكم باكٍ بأجفان ضَيْغَمِ[1]

وما ربة القرط المليح مكانه ... بأجزع من رب الحسام المصمم[2]

فلو كان ما بي من حبيب مُقنع ... عذرت ولكن من حبيب مُعمم

رمى واتقى رمي ومن دون ما اتقى ... هوى كاسر كفي وقوسي وأسهمي

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ... وصدق ما يعتاده من توهم

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعمم، ثم وصفه بالغدر الذي يدَّعي أنه من شيمة النساء، ثم لامه على مبادهته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسِر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيء الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليظن أن

(1) الشادن: ولد الغزال، والضيغم: الأسد، أراد بالباكي بأجفان الشادن المرأة الحسنان، وبالباكي بأجفان الضيغم، الرجل الشجاع، يقول كم من نساء ورجال بكوا على فراقي وجزعوا لارتحالي.

(2) القرط: ما يعلق في شحمة الأذن، والحسام: السيف القاطع، والمصمم: الذي يصيب المفاصل ويقطعها، يقول: لم تكن المرأة الحسناء بأجزع على فراقي من الرجل الشجاع.

الناس جميعاً مثله في سوء الفعل وضعف الوفاء. فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً.

هذا، ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بما تسِيغُ الآذان سماعَه، وأمثلة ذلك كثيرة جدّاً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبّرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة.

ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام[1]

فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها.

ولعل هذا المقدار كاف في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال[2].

# أثر علم البيان في تأدية المعاني

يظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحداً يستطاع أداؤه بأساليب عدة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية.

فقد يصف الشاعر إنساناً بالكرم فيقوم:

يريد الملوك مدى جعفر ... ولا يصنعون كما يصنع

وليس بأوسعهم في الغنى ... ولكن معروفه أوسع

وهذا كلام بليغ جدّاً مع أنه لم يقصد فيه إلى شبيه أو مجاز، وقد وصف الشاعر فيه ممدوحه بالكرم وأن الملوك يريدون أن يبلغوا منزلته، ولكنهم لا يشترون الحمد بالمال كما يفعل، مع أنه ليس بأغنى منهم ولا بأكثر مالاً.

وقد يعمِد الشاعر عند الوصف بالكرم إلى أسلوب آخر فيقول:

كالبحر يقذف للقريب جواهراً ... جوداً ويبعث للبعيد سحائبا

(1) ذات عرق: موضع بالبادية وهو مكان إحرام أهل العراق.
(2) البلاغة الواضحة ص 131 - 132.

فيشبه الممدوح بالبحر، ويدفع بخيالك إلى أن يضاهي بين الممدوح والبحر الذي يقذف الدرر للقريب ويرسل السحائب للبعيد.

أو يقول:

هو البحر من أي النواحي أتيته فلجته المعروف والجود ساحله

فيدعي أنه البحر نفسه وينكر التشبيه نُكراناً يدل على المبالغة وادعاء المماثلة الكاملة.

أو يقول:

علا فما يستقر المال في يده وكيف تمسك ماء قُنه الجبل

فيرسل إليك التشبيه من طريق خفي ليرتفع الكلام إلى مرتبة أعلى في البلاغة، وليجعل لك من التشبيه الضمني دليلاً على دعواه، فإنه ادعى أنه لعلو منزلته ينحدر المال من يديه، وأقام على ذلك برهاناً فقال: «وكيف تمسك ماء قُنة الجبل؟».

أو يقول:

جرى النهر حتى خلته منك أنعماً تساق بلا ظن وتعطي بلا من[1]

فيقلب التشبيه زيادة في المبالغة وافتناناً في أساليب الإجادة، ويشبه ماء النهر بنعم الممدوح بعد أن كان المألوف أن تُشبه النعم بالنهر الفياض.

أو يقول:

كأنه حين يُعطي المال مبتسماً صوب الغمامة تهمي وهي تأتلق[2]

فيعمد إلى التشبيه المركب، ويعطيك صورة رائعة تمثل لك حالة الممدوح وهو يجود، وابتسامة السرور تعلو شفتيه.

أو يقول:

جادت يد الفتح والأنواء باخلة وذاب نائلة والغيث قد جمدا

فيضاهي بين جود الممدوح والمطر، ويدعي أن كرم ممدوحه لا ينقطع إذا

(1) الضن: البخل، والمن: الامتنان بتعداد الصنائع.
(2) تهمي: تسيل، وتألق: تلمع.

انقطعت الأنواء أو جمد القطر.

أو يقول:

قــد قلــت للغــيم الــركام ولــج فــي إبـــراقه وألـــح فـــي إرعـــاده[1]

لا تعرضـــن لجعفـــر متـــشبهاً بـــندى يديـــه فلـــست مـــن أنـــداده

فيصرح لك في جلاء وفي غير خشية بتفضيل جود صاحبه على جود الغيم، ولا يكتفي بهذا بل تراه ينهي السحاب في صورة تهديد أن يحاول التشبه بممدوحه لأنه ليس من أمثاله ونظرائه.

أو يقول:

وأقـبل يمـشي فـي البـساط فمـا درى إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقي

يصف حال رسول الروم داخلاً على سيف الدولة فينزع في وصف الممدوح بالكرم إلى الاستعارة التصريحية، والاستعارة كما علمت مبنية على تناسي التشبيه والمبالغة فيها أعظم وأثرها في النفوس أبلغ.

أو يقول:

دعـــوت نـــداه دعـــوة فأجابنـــي وعلمنـــي إحـــسانه كـــيف آملـــه

فيشبه ندى ممدوحه وإحسانه بإنسان، ثم يحذف المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه، وهذا ضرب آخر من ضروب المبالغة التي تساق الاستعارة لأجلها.

أو يقول:

«وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَاقِيا»

فيرسل العبارة كأنها مثل، ويصور لك أن من قصد ممدوحه استغنى عمن هو دونه، كما أن قاصد البحر لا يأبه للجداول فيعطيك استعارة تمثيلية لها روعة وفيها جمال، وهي فوق ذلك تحمل برهاناً على صدق دعواه وتؤيد الحال التي يدعيها.

أو يقول:

مــا زلــت تتــبع مــا تولــي يــداً بــيد حتــى ظنــنت حياتــي مــن أياديكــا

---

(1) الغيم الركام: المتراكم، ولج وألح: كلاهما بمعنى استمر.

فيعدِل عن التشبيه والاستعارة إلى المجاز المرسل، ويطلق كلمة «يد» ويريد بها النعمة لأن اليد آلة النعم وسببها.

أو يقول:

أعاد يومك أيامي لنضرتها    واقتص جودك من فقري وإعساري

فيسند الفعل إلى اليوم وإلى الجود على طريقة المجاز العقلي.

أو يقول:

فما جازه جود ولا حل دونه    ولكن يسير الجود حيث يسير

فيأتي بكناية عن نسبة الكرم إليه بادعاء أن الجود يسير معه دائماً، لأنه بدل أن يحكم بأنه كريم ادعى أن الكرم يسير معه أينما سار.

ولهذه الكناية من البلاغة والتأثير في النفس وحسن تصوير المعنى، فوق ما يجده السامع في غيرها من بعض ضروب الكلام.

فأنت ترى أنه من المستطاع التعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوباً، كل له جماله وحسنه وبراعته، ولو نشأ لأتينا بأساليب كثيرة أخرى في هذا المعنى، فإن للشعراء ورجال الأدب افتناناً وتوليداً للأساليب والمعاني لا يكاد ينتهي إلى حد، ولو أردنا لأوردنا لك ما يقال من الأساليب المختلفة المناحي في صفات أخرى كالشجاعة والإباء والحزم وغيرها، ولكنا لم نقصِد إلى الإطالة، ونعتقد أنك عند قراءتك الشعر العربي والآثار الأدبية ستجد بنفسك هذا ظاهراً، وستدهش للمدى البعيد الذي وصل إليه العقل الإنساني في التصوير البلاغي والإبداع في صوغ الأساليب.

هذه الأساليب المختلفة التي يؤدي بها المعنى الواحد هي موضع بحث علم البيان، ولا أظنك تفهم أن القدرة على صوغ هذه الأساليب البديعة موقوفة على علم البيان؛ لأن الافتنان في التعبير لا يتوقف على درس قواعد البلاغة، وإنما يصبح المرء كاتباً مجيداً، أو شاعراً مبدِعاً أو خطيباً مؤثراً، بكثرة القراءة في كتب الأدب وحفظ آثار العرب، وبنقد الشعر وتفهمه، ودراسة النثر الفني وتذوق أسراره، بهذا ترسخ فيه ملكة تدفعه دفعاً إلى الإحسان والإجادة، ولا بد أن يعاضد هذه الملكة طبع سليم وفطرة حساسة تكون معينة لهذه الملكة وظهيرة لها.

ولكنا بعد كل هذا لا نستطيع أن نجحد فائدة علم البيان والإلمام بقوانينه، فإنه بما يفصل من الفروق بين الأساليب ميزان صحيح لتعرُّف أنواعها، ودراسة أدبية للفحص عن كل أسلوب وتبين سر البلاغة فيه[1].

(1) البلاغة الواضحة ص 133 - 136.

# مبادئ علم البديع

أما **حده**: فهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة.

والمراد بالمعرفة: تصور معاني الوجوه التي تورث الكلام حسناً عرضيّاً، وعلم أعدادها، وتفاصيلها بقدر الطاقة.

فليس المراد بالعلم في التعريف الملكة، ولا التصديق بالمسائل، ولا نفس المسائل.

وليس المراد بالمعرفة إدراك الجزئي الذي يحصل من استنباط الفروع من القواعد الكلية، كما في تعريف علم المعاني والبيان؛ إذ ليس في علم البديع إلا تصورات المحسنات العرضية، وأقسامها، وأعدادها، وليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستنبط منه فروع.

ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان، ولم يجعله علماً برأسه.

فالمعرفة بمعنى الإدراك التصوري كما أن العلم قد يطلق على الإدراك التصديقي مناسباً لما نسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، والعلم إلى مفعولين.

وما قالوا: من أن لكل علم مسائل، فإنما هو في العلوم الحكمية.

وأما العلوم الشرعية والأدبية: فلا يتأتى في جميعها ذلك، فإن اللغة ليس إلا ذكر الألفاظ ومفهومها.

وكذا التفسير والحديث، انتهى، عبد الحكيم.

قال شيخنا خاتمة المحققين شيخ الإسلام شمس الدين الفاضل الأنبابي حفظه الله بعد نقله ما لعبد الحكيم: «ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر، والحق أن هذا العلم مسائل كلية».

**فقوله:** يعني: صاحب التلخيص.

ومنها: المطابقة في قوة كل مطابق محسن معنوي، وإن كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية، ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة؛ إذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصوداً أيضاً.

وكذا يقال في الباقي، فهذا العلم كالمعلمين السابقين.

ولا نسلم أيضاً أن جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية، بل لأن التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي، فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصورها من حيث إنها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك، فتصور المطابقة مثلاً ليس من حيث ذاتها، بل من حيث أنها وجوه التحسين فتدبر.

**وقوله:** «بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة» أي بالخلو عن التعقيد المعنوي ظرف لـ«تحسين»، وفيه تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، وإلا لكان كتعليق الدر على أعناق الخنازير.

## {موضوع علم البديع}

وأما **موضوعه:** فاللفظ العربي من حيث يبحث فيه عن وجوه التحسين.

## {فائدة علم البديع}

وأما **فائدته:** فمعرفة أحوال كلام الله ورسوله وكلام البلغاء.

## {واضع علم البديع}

وأما **واضعه:** فعبد الله بن المعتز العباسي، وهو أول من سماه بهذا الاسم، وتلاه قدامة بن جعفر الكاتب، وأبو هلال العسكري وخلائق.

## {أقسام علم البديع}

وهو ضربان:

1 - **لفظي:** وهو ما مداره بالأصالة على تحسين اللفظ، وإن تبعه تحسين المعنى.

2 - **ومعنوي**: وهو ما مداره بالأصالة على تحسين المعنى، وإن تبعه تحسين اللفظ.

فمن المعنوي: **التورية**: وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية.

وهي **مجردة**: إن لم تقترن بما يلائم القريب، نحو: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾[1]، أي استولى لا جلس، فإنها لم تقترن بما يناسب الجلوس.

**ومرشحة**: إن اقترنت بما يلائمه، نحو: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾[2]، أي بقدرة لا بالجارحة المخصوصة، وقد قرنت بالبناء المناسب للجارحة.

ومن اللفظي **الانسجام**: وهو سلامة الألفاظ، وسهولة المعاني مع جزالتهما، وتناسبهما، وأخذ الألفاظ بعضها عجز بعض بحيث تكون كاللآلئ المتناسقة في سمط لائق بها نحو:

أدركـــوا العلـــم وصـــونوا أهلـــه ... مـــن جهـــول حـــاد عـــن تبجـــيله
إنمـــا يعـــرف قـــدر العلـــم مـــن ... ســـهرت عيـــناه فـــي تحـــصيله[3]

(1) طه:5.
(2) الذاريات:47.
(3) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ص 85 - 87.

# كتاب البلاغة

تأليف

الشيخ محمد علي بن حسين المالكي

المتوفى سنة ١٣٦٧هـ

اعتنى به

إلياس بلكا

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

# البلاغة

## مقدمة في الفصاحة والبلاغة

الفَصَاحَةُ فِي اللغةِ: تُنْبِئُ عَنِ الْبَيَانِ وَالظُّهُورِ.

يُقَالُ: أَفْصَحَ الصَّبِيُّ فِي مَنْطِقِهِ إِذَا بَانَ وَظَهَرَ كَلاَمُهُ.

وَتَقَعُ فِي الاصْطِلاَحِ وَصْفاً لِلْكَلِمَةِ، وَالْكَلاَمِ، وَالْمُتَكَلِّمِ.

فَفَصَاحَةُ الْكَلِمَةِ:

1 - سَلاَمَتُهَا مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ.

2 - وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ.

3 - وَالْغَرَابَةِ.

فَتَنَافُرُ الْحُرُوفِ: وَصْفٌ فِي الْكَلِمَةِ يُوجِبُ ثِقَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهَا.

نَحْوُ: الظَّشُّ: الْمَوْضِعُ الْخَشِنُ.

وَالْهُعْخُعُ[1] : لِنَبَاتٍ تَرْعَاهُ الإِبِلُ.

وَالنُّقَاخُ[2] : لِلْمَاءِ الْعَذْبِ الصَّافِي.

وَالْمُسْتَشْزِرُ[3] : لِلْمَفْتُولِ.

---

(1) الهعخع بالخاء المعجمة والعين المهملة، وهو نبت أسود.

(2) كلمة «النُّقاخ» يقال لغة: ماءٌ نُقَاخٌ، إذا كان ماءً عذباً.

النُقاخ: الماء العذب الذي يَنْقَخُ الفؤادَ ببرده.

النُّقاخُ كغُرابِ الماءُ البارِدُ العَذْبُ الصافي، والخالِصُ، والنَّوْمُ في العافِيَةِ والأَمْنِ، ونَقَخَ، كمَنَعَ ضَرَبَ، ودِماغَه كَسَرَه.

كلمة النُّقاخ يقال لغة: ماءٌ نُقَاخٌ، إذا كان ماءً عذباً.

(3) مُسْتَشْزِرَات أي: مُنْفَتِلاَتٌ، يقالُ: اسْتَشْزَرَ الحبلُ، إذا انْفتَل.

وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْقَانُونِ الْصَرْفِيّ كَجَمْع بُوقٍ عَلَى بُوقَاتٍ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

فَـإِنْ يَـكُ بَعْـضُ الـنَّاسِ سَـيْفاً لِدَوْلَـةٍ ... فَفِــي الــنَّاسِ بُــوقَاتٌ لَهَــا وَطَــبُولُ

إِذْ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ لِلْقِلَّةِ أَبْوَاقٌ وَكَمَوْدِدَةٍ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ بَنِــــيَّ لَلِــــئَامٌ زَهَــــدَهْ ... مَــا لِــيَ فِــي صُــدُورِهِمْ مِــنْ مَــوْدِدَهْ

وَالْقِيَاسُ مَوَدَّةٌ بِالإِدْغَامِ.

وَالْغَرَابَةُ: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى.

نَحْوُ: تَكَأْكَأَ: بِمَعْنَى اجْتَمَعَ.

وَافْرَنْقَعَ: بِمَعْنَى انْصَرَفَ.

وَاطْلَخَمَّ: بِمَعْنَى اشْتَدَّ.

وَفَصَاحَةُ الْكَلاَمِ:

1 - سَلاَمَتُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ مُجْتَمِعَةً.

2 - وَمِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ.

3 - وَمِنَ التَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَةِ كَلِمَاتِهِ.

فَالتَّنَافُرُ: وَصْفٌ فِي الْكَلاَمِ يُوجِبُ ثِقَلَهُ عَلَى اللِّسَانِ وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهِ.

نَحْوُ:

فِي رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مِثْلُكَ يَشْرَعُ

[وَقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكَــانٍ قَفْــرٌ] ... وَلَــيْسَ قُــرْبَ قَبْــرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ(1)

كَــرِيمٌ مَتَــى أَمْدَحْــهُ أَمْدَحْــهُ والْــوَرَى ... مَعِــي وَإِذَا مَــا لُمْــتُهُ لُمْــتُهُ وَحْــدِي(2)

وَضَعْفُ التَّأْلِيفِ: كَوْنُ الْكَلاَمِ غَيْرَ جَارٍ عَلَى الْقَانُونِ النَّحْوِيّ الْمَشْهُورِ كَالإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظاً وَرُتْبَةً فِي قَوْلِهِ:

جَــزَى بَــنُوهُ أَبَــا الْغَــيْلاَنِ عَــنْ كِبَــرٍ ... وَحُــسْنِ فِعْــلٍ كَمَــا يُجْــزَى سِــنمَّارُ

(1) رُفع لفظ «قَفْر» مع أنه نعتٌ للفظ «مكانٍ» لضرورة الشعر، وخرّجوه على أنّه من قبيل الصفة المقطوعة عن موصوفها.

وقد جاء الثقل من تكرار الراء والباء في البيت.

(2) وقد جاء ثِقَلُهُ من تكرير لفظ «أَمْدَحْهُ» بِمَا فيه من حاء وهاء.

وَالتَّعْقِيدُ: أَنْ يَكُونَ الْكَلاَمُ خَفِيَّ الدَّلاَلَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

وَالْخَفَاءُ: إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ بِسَبَبِ تَقْدِيمٍ، أَوْ تَأْخِيرٍ، أَوْ فَصْلٍ.

وَيُسَمَّى تَعْقِيداً لَفْظِيّاً، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

جَفَخَتْ وَهُمْ لاَ يَجْفَخُونَ بِهَا بِهِم ... شِيَمٌ عَلَى الْحَسَبِ الأَغَرِّ دَلاَئِلُ

فإن تقديره: جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغر، وهم لا يجفخون بها.

وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكِنَايَاتٍ لاَ يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهَا، وَيُسَمَّى تَعْقِيداً مَعْنَوِيّاً.

نَحْوُ قَوْلِكِ: «نَشَرَ الْمَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ» مُرِيداً جَوَاسِيسَهُ، وَالصَّوَابُ: نَشَرَ عُيُونَهُ.

وَقَوْلِهِ:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[1]

حَيْثُ كَنَى بِالْجُمُودِ عَنِ السُّرُورِ مَعَ أَنَّ الْجُمُودَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْبُخْلِ بِالدُّمُوعِ وَقْتَ الْبُكَاءِ.

وَفَصَاحَةُ الْمُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلاَمٍ فَصِيحٍ فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ.

## {البلاغة}

الْبَلاَغَةُ فِي اللُّغَةِ: الْوُصُولُ وَالانْتِهَاءُ.

يُقَالُ: بَلَغَ فُلاَنٌ مُرَادَهُ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ، وَبَلَغَ الرَّكْبُ الْمَدِينَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا.

وَتَقَعُ فِي الاصْطِلاَحِ وَصْفاً لِلْكَلاَمِ وَالْمُتَكَلِّمِ.

فَبَلاَغَةُ الْكَلاَمِ: مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ.

---

(1) أي: سأطْلُبُ بُعْدَ الدّار عنكم، وأتحمَّلُ آلامَ الفراق، وأصْبِرُ عليه، لأنّ عاقبة الألَم والصبر الفرجُ، وحين يأتي الفرجُ يكون قُرْبٌ دائم، ووصلٌ مستمرٌّ مصحوبٌ بسرور لا ينقطع، وقد أبعد في هذه الكناية لكثرة لوازمها الذهنية التي لا تُدْرَكُ إلاّ بإجْهادٍ ذهْنِي، على أنّ هذا المعنى حَسنٌ طرقَهُ الشعراء والأدباء وأهل الفكر، منه ما أجاب به الربيع بن خيثم، وقد صلّى ليلةً حَتّى أصْبَح، إذْ قيل له: أتْعَبْتَ نفْسَكَ. فقال: راحتَهَا أطْلُبُ، أي: أطلبُ راحتَها الدائمة يوم الدين بإتْعَابِها في العبادة في الدنيا.

وَالْحَالُ وَيُسَمَّى بِالْمَقَامِ: هُوَ الأَمْرُ الْحَامِلُ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى أَنْ يُورِدَ عِبَارَتَهُ عَلَى صُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَالْمُقْتَضَى: وَيُسَمَّى الاعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ هُوَ الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي تُورَدُ عَلَيْهَا الْعِبَارَةُ مَثَلاً الْمَدْحُ حَالٌ يَدْعُو لإِيرَادِ الْعِبَارَةِ عَلَى صُورَةِ الإِطْنَابِ.

وَذَكَاءُ الْمُخَاطَبِ حَالٌ يَدْعُو لإِيرَادِهَا عَلَى صُورَةِ الإِيجَازِ.

فَكُلٌّ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّكَاءِ حَالٌ.

وَكُلٌّ مِنَ الإِطْنَابِ وَالإِيجَازِ مُقْتَضًى.

وَإِيرَادُ الْكَلاَمِ عَلَى صُورَةِ الإِطْنَابِ وَالإِيجَازِ مُطَابَقَةٌ لِلْمُقْتَضَى.

وَبَلاَغَةُ الْمُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلاَمٍ بَلِيغٍ فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ.

وَيُعْرَفُ التَّنَافُرُ:

1 - بِالذَّوْقِ.

2 - وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ بِالصَّرْفِ.

3 - وَضَعْفِ التَّأْلِيفِ.

4 - وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ بِالنَّحْوِ.

5 - وَالْغَرَابَةِ بِكَثْرَةِ الاطِّلاَعِ عَلَى كَلاَمِ الْعَرَبِ.

6 - وَالتَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْبَيَانِ.

7 - وَالأَحْوَالِ.

8 - وَمُقْتَضَيَاتِهَا بِالْمَعَانِي.

فَوَجَبَ عَلَى طَالِبِ الْبَلاَغَةِ مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ، وَالصَّرْفِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ مَعَ كَوْنِهِ سَلِيمَ الذَّوْقِ، كَثِيرَ الاطِّلاَعِ عَلَى كَلاَمِ الْعَرَبِ.

# علم المعاني

هُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ.

فَتَخْتَلِفُ صُوَرُ الْكَلاَمِ لاخْتِلاَفِ الأَحْوَالِ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ

رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾[1].

فَإِنَّ مَا قَبْلَ «أَمْ» صُورَةٌ مِنَ الْكَلاَمِ تُخَالِفُ صُورَةَ مَا بَعْدَهَا؛ لأَنَّ الأُولَى فِيهَا: فِعْلُ الإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالثَّانِيَةَ فِيهَا: فِعْلُ الإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ، وَالْحَالُ الدَّاعِي لِذَلِكَ نِسْبَةُ الْخَيْرِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْعُ نِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَيْهِ فِي الأُولَى.

وَيَنْحَصِرُ الْكَلاَمُ هُنَا عَلَى هَذَا الْعِلْمِ فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ.

# الباب الأول الخبر والإنشاء

كُلُّ كَلاَمٍ: فَهُوَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ.

وَالْخَبَرُ: مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ كَـ«سَافَرَ مُحَمَّدٌ» وَ«عَلِيٌّ مُقِيمٌ».

وَالإِنْشَاءُ: مَا لاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ ذَلِكَ: كَـ«سَافِرْ يَا مُحَمَّدُ» وَ«أَقِمْ يَا عَلِيُّ».

وَالْمُرَادُ بِصِدْقِ الْخَبَرِ: مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَبِكَذْبِهِ: عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لَهُ.

فَجُمْلَةُ «عَلِيٌّ مُقِيمٌ» إِنْ كَانَتِ النِّسْبَةُ الْمَفْهُومَةُ مِنْهَا مُطَابَقَةً لِمَا فِي الْخَارِجِ فَصِدْقٌ وَإِلاَّ فَكَذِبٌ.

وَلِكُلِّ جُمْلَةٍ رُكْنَانِ:

1 - مَحْكُومٌ عَلَيْهِ.

2 - وَمَحْكُومٌ بِهِ.

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُسْنَداً إِلَيْهِ كَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ وَالْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ.

وَيُسَمَّى الثَّانِي مُسْنَداً كَالْفِعْلِ وَالْمُبْتَدَأِ الْمُكْتَفَى بِمَرْفُوعِهِ.

## الكلام على الخبر

الْخَبَرُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً.

فَالأُولَى: مَوْضُوعَةٌ لإِفَادَةِ الْحُدُوثِ فِي زَمَنٍ مَخْصُوصٍ مَعَ الاخْتِصَارِ.

وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِمْرَارَ التَّجَدُّدِيَّ بِالْقَرَائِنِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً كَقَوْلِ طَرِيفٍ:

---

(1) الجن:10.

أَوَ كُلَّمَـــا وَرَدَتْ عُكَـــاظَ[1] قَبِــيلَةٌ     بَعَـــثُوا إِلَـــيَّ عَـــرِيفَهُمْ[2] يَتَوَسَّـــمُ[3]

وَالثَّانِيَةُ: مَوْضُوعَةٌ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

نَحْوُ: «الشَّمْسُ مُضِيئَةٌ».

وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِمْرَارَ بِالْقَرَائِنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خَبَرِهَا فِعْلٌ.

نَحْوُ: «الْعِلْمُ نَافِعٌ».

وَالأَصْلُ فِي الْخَبَرِ: أَنْ يُلْقَى لإِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ كَمَا فِي قَوْلِنَا: حَضَرَ الأَمِيرُ أَوْ لإِفَادَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِهِ.

نَحْوُ: «أَنْتَ حَضَرْتَ أَمْسِ».

وَيُسَمَّى الْحُكْمُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ، وَكَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ عَالِماً بِهِ لاَزِمَ الْفَائِدَةِ.

## {أضرب الخبر}

أَضْرُبُ الْخَبَرِ حَيْثُ كَانَ قَصْدُ الْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْكَلاَمِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ حَذْراً مِنَ اللَّغْوِ:

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ أُلْقِيَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ مُجَرَّداً عَنِ التَّأْكِيدِ.

نَحْوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ».

وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّداً فِيهِ طَالِباً لِمَعْرِفَتِهِ حَسُنَ تَأْكِيدُهُ.

نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ».

وَإِنْ كَانَ مُنْكِراً لَهُ وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِمُؤَكِّدٍ أَوْ مُؤَكِّدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ حَسَبَ دَرَجَةِ الإِنْكَارِ.

نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ»، أَوْ «إِنَّهُ لَقَادِمٌ»، أَوْ «وَاللهِ إِنَّهُ لَقَادِمٌ».

فَالْخَبَرُ بِالنِّسْبَةِ لِخُلَوِّهِ مِنَ التَّوْكِيدِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ثَلاَثَةُ أَضْرُبٍ كَمَا رَأَيْتَ.

وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيّاً.

وَالثَّانِي: طَلَبِيّاً.

---

(1) وعكاظ: سوق من أسواق العرب قريبة من عرفات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذي القعدة إلى هلال ذي الحجة.

(2) والعَرِيْفُ: الذي يَعْرِفُ أصحابه.

(3) ويتوسم: يتفرس.

وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيّاً.

وَيَكُونُ التَّوْكِيدُ بِـ«إِنْ»، وَأَنَّ، وَلاَمِ الابْتِدَاءِ، وَأَحْرُفِ التَّنْبِيهِ، وَالْقَسَمِ، وَنُونَي التَّوْكِيدِ، وَالْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ، وَالتَّكْرِيرِ، وَقَدْ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةِ.

# الكلام على الإنشاء

الإِنْشَاءُ: إِمَّا طَلَبِيٌّ أَوْ غَيْرُ طَلَبِيّ.

فَالطَّلَبِيُّ: مَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ.

وَغَيْرُ الطَّلَبِيّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالأَوَّلُ يَكُونُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

1 - الأَمْرُ.

2 - وَالنَّهْيُ.

3 - وَالاسْتِفْهَامُ.

4 - وَالتَّمَنِّي.

5 - وَالنِّدَاءُ.

## {الأمر}

أَمَّا الأَمْرُ: فَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.

وَلَهُ أَرْبَعُ صِيَغٍ:

1 - فِعْلُ الأَمْرِ: نَحْوُ: ﴿ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾ [1] .

2 - وَالْمُضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِاللاَّمِ: نَحْوُ: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [2] .

3 - وَاسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ: نَحْوُ: حَيَّ عَلَى الْفَلاَحِ.

4 - وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ: نَحْوُ: سَعْياً فِي الْخَيْرِ.

وَقَدْ تَخْرُجُ صِيَغُ الأَمْرِ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ وَقَرَائِنِ الأَحْوَالِ:

---

(1) مريم:12.

(2) الطلاق:7.

1 - كَالدُّعَاءِ: نَحْوُ: ﴿ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ﴾[1].

2 - وَالالْتِمَاسِ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: أَعْطِنِي الْكِتَابَ.

3 - وَالتَّمَنِّي: نَحْوُ:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[2]

4 - وَالتَّهْدِيدُ: نَحْوُ: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾[3].

5 - وَالتَّعْجِيزُ: نَحْوُ:

يَا لَبَكْرٍ انْشروا لِي كُلَيْباً ... يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

6 - وَالتَّسْوِيَةُ: نَحْوُ: ﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ ﴾[4].

# {النهي}

وَأَمَّا النَّهْيُ: فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.

وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لاَ» النَّاهِيَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾[5].

وَقَدْ تَخْرُجُ صِيغَتُهُ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ وَالسِّيَاقِ:

1 - كَالدُّعَاءِ: نَحْوُ: «لاَ تَشْمِتْ بِي الأَعْدَاءَ».

2 - وَالالْتِمَاسِ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «لاَ تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ».

3 - وَالتَّمَنِّي: نَحْوُ «لاَ تَطْلَعْ» فِي قَوْلِهِ:

يَا لَيْلُ طُلْ يَا نَوْمُ زَلْ ... يَا صُبْحُ قِفْ لاَ تَطْلَعْ

4 - وَالتَّهْدِيدِ: كَقَوْلِكَ لِخَادِمِكَ: «لاَ تُطِعْ أَمْرِي».

---

(1) النمل:19؛ الأحقاف: 15.

(2) أي: وليس الإصباح بأفضل حالاً منك ما دام لا يأتي بالمحبوب، وأداة النداء محذوفة مقدرة، أي: ألاَ يَا أيُّها اللّيل.

(3) فصلت:40.

(4) الطور:16.

(5) الأعراف:56، 85.

# {الاستفهام}

وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ: فَهُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ.

وَأَدَوَاتُهُ: الْهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَأَنَّى، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَأَيُّ.

فَالْهَمْزَةُ: لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ أَوِ التَّصْدِيقِ.

وَالتَّصَوُّرُ: هُوَ إِدْرَاكُ الْمُفْرَدِ، كَقَوْلِكَ: «أَعَلِيٌّ مُسَافِرٌ أَمْ خَالِدٌ؟» تَعْتَقِدُ أَنَّ السَّفَرَ حَصَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَكِنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ، وَلِذَا يُجَابُ بِالتَّعْيِينِ، فَيُقَالُ: عَلِيٌّ مَثَلاً.

وَالتَّصْدِيقُ: هُوَ إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ، نَحْوُ: «أَسَافَرَ عَلِيٌّ؟» تُسْتَفْهَمُ عَنْ حُصُولِ السَّفَرِ وَعَدَمِهِ، وَلِذَا يُجَابُ بِـ«نَعَمْ» أَوْ «لاَ».

وَالْمَسْؤُولُ عَنْهُ فِي التَّصَوُّرِ: مَا يَلِي الْهَمْزَةَ، وَيَكُونُ لَهُ مُعَادِلٌ يُذْكَرُ بَعْدَ أَمْ، وَتُسَمَّى مُتَّصِلَةً، فَتَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ[1] :

1 - الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ: «أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا أَمْ يُوسُفَ؟».

2 - وَعَنِ الْمُسْنَدِ: «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأَمْرِ أَمْ رَاغِبٌ فِيهِ؟».

3 - وَعَنِ الْمَفْعُولِ: «أَإِيَّايَ تَقْصُدُ أَمْ خَالِداً؟».

4 - وَعَنِ الْحَالِ: «أَرَاكِباً جِئْتَ أَمْ مَاشِياً؟».

5 - وَعَنِ الظَّرْفِ: «أَيَوْمَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ أَمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟»، وَهَكَذَا.

وَقَدْ لاَ يُذْكَرُ الْمُعَادِلُ، نَحْوُ: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴾[2] ، «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأَمْرِ؟»، «أَإِيَّايَ تَقْصُدُ؟»، «أَرَاكِباً جِئْتَ؟». «أَيَوْمَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ؟».

وَالْمَسْؤُولُ عَنْهِ فِي التَّصْدِيقِ: النِّسْبَةُ، وَلاَ يُكُونُ لَهَا مُعَادِلٌ، فَإِذَا جَاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا قُدِّرَتْ مُنْقَطِعَةً، وَتَكُونُ بِمَعْنَى «بَلْ».

وَهَلْ: لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْ، نَحْوُ: «هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ؟».

وَالْجَوَابُ: «نَعَمْ» أَوْ «لاَ»، وَلِذَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ الْمُعَادِلِ، فَلاَ يُقَالُ: «هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ أَمْ عَدُوُّكَ؟».

وَ«هَلْ» تُسَمَّى:

---

(1) قوله: (الْمُنَاسِبُ عَنْ) هكذا وجد، ولعل نسخته فيها «على»، وإلا فالموجود بنسختنا «عن».

(2) الأنبياء:62.

بَسِيطَةً: إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ، نَحْوُ: «هَلِ الْعَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ؟».
وَمُرَكَّبَةً: إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، نَحْوُ: «هَلْ تَبِيضُ الْعَنْقَاءُ وَتَفْرَخُ؟».

وَمَا:

1 - يُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الاسْمِ.

نَحْوُ: «مَا الْعَسْجَدُ أَوِ اللُّجَيْنُ؟».

2 - أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى.

نَحْوُ: «مَا الإِنْسَانُ؟».

3 - أَوْ حَالُ الْمَذْكُورِ مَعَهَا، كَقَوْلِكَ لِقَادِمٍ عَلَيْكَ: «مَا أَنْتَ؟».

وَمَنْ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلاَءِ، كَقَوْلِكَ: «مَنْ فَتَحَ مِصْرَ؟».

وَمَتَى: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ مَاضِياً كَانَ، أَوْ مُسْتَقْبَلاً.

نَحْوُ: «مَتَى جِئْتَ؟» وَ«مَتَى تَذْهَبُ؟».

وَأَيَّانَ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً.

وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝٦﴾ [1].

وَكَيْفَ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ.

نَحْوُ: «كَيْفَ أَنْتَ؟».

نَحْوُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [2]

وَبِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ».

نَحْوُ: ﴿يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [3].

وَبِمَعْنَى مَتَى.

نَحْوُ: «أَنَّى تَكُونُ زِيَادَةُ النِّيلِ؟».

---

(1) القيامة:6.
(2) البقرة:259.
(3) آل عمران:37.

وَكَمْ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ عَدَدٍ مُبْهَمٍ.

نَحْوُ: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [1].

وَأَيُّ: يُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ أَحَدِ الْمُتَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا.

نَحْوُ: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [2].

وَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْحَالِ، وَالْعَدَدِ، وَالْعَاقِلِ، وَغَيْرِهِ حَسَبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ.

1 - كَالتَّسْوِيَةِ.

نَحْوُ: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [3].

2 - وَالنَّفْيِ.

نَحْوُ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠ ﴾ [4].

3 - وَالإِنْكَارِ.

نَحْوُ: ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [5]، ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [6].

4 - وَالأَمْرِ.

نَحْوُ: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [7]، وَنَحْوُ: ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [8]، أي انتهوا وأسلموا.

5 - وَالنَّهْيِ.

(1) الكهف:19.
(2) مريم:73.
(3) البقرة:6.
(4) الرحمن:60.
(5) الأنعام:40.
(6) الزمر:36.
(7) المائدة:91.
(8) آل عمران:20.

نَحْوُ: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ [1].

6 - وَالتَّشْوِيق.

نَحْوُ: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [2].

7 - وَالتَّعْظِيم.

نَحْوُ: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [3].

8 - وَالتَّحْقِير.

نَحْوُ: «أَهَذَا الَّذِي مَدَحْتَهُ كَثِيراً؟».

## {التمني}

وَأَمَّا التَّمَنِّي: فَهُوَ طَلَبُ شَيْءٍ مَحْبُوبٍ لاَ يُرْجَى حُصُولُهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلاً، أَوْ بَعِيدَ الْوُقُوعِ كَقَوْلِهِ:

أَلاَ لَـيْتَ الـشَّبَابَ يَعُـودُ يَـوْماً ... فَأُخْبِـرَهُ بِمَـا فَعَـلَ الْمَـشِيبُ

وَقَوْلُ الْمُعْسِرِ: «لَيْتَ لِي أَلْفُ دِينَارٍ».

وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ مُتَوَقَّعَ الْحُصُولِ: فَإِنْ تَرَقُّبَهُ يُسَمَّى تَرَجِّياً، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ«عَسَى» وَ«لَعَلَّ».

نحو: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [4].

وَلِلتَّمَنِّي أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ: وَاحِدَةٌ:

1 - أَصْلِيَّةٌ: وَهِيَ لَيْتَ.

2 - وَثَلاَثٌ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ: وَهِيَ «هَلْ».

نَحْوُ: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [5].

---

(1) التوبة:13.

(2) الصف:10.

(3) البقرة:255.

(4) الطلاق:1.

(5) الأعراف:53.

وَلَوْ: نَحْوُ: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

وَلَعَلَّ: نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وَلاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الأَدَوَاتِ فِي التَّمَنِّي يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ الْوَاقِعُ فِي جَوَابِهَا.

## {النداء}

وَأَمَّا النِّدَاءُ: فَهُوَ طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو».

وَأَدَوَاتُهُ ثَمَانٍ: يَا، وَالْهَمْزَةُ، وَأَيْ، وَآ، وَآيْ، وَأَيَا، وَهَيَا، وَوَا.

فَالْهَمْزَةُ وَأَيْ: لِلْقَرِيبِ، وَغَيْرُهُمَا لِلْبَعِيدِ.

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ، فَيُنَادَى بِالْهَمْزَةِ وَ«أَيْ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لِشِدَّةِ اسْتِحْضَارِهِ فِي ذِهْنِ الْمُتَكَلِّمِ صَارَ كَالْحَاضِرِ مَعَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ[2]

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ: فَيُنَادَى بِأَحَدِ الْحُرُوفِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُنَادَى عَظِيمُ الشَّأْنِ رَفِيعُ الْمَرْتَبَةِ حَتَّى كَانَ بُعْدُ دَرَجَتِهِ فِي الْعِظَمِ عَنْ دَرَجَةِ الْمُتَكَلِّمِ بُعْدٌ فِي الْمَسَافَةِ، كَقَوْلِكَ: «أَيَا مَوْلاَيَ» وَأَنْتَ مَعَهُ.

أَوْ إِشَارَةً إِلَى انْحِطَاطِ دَرَجَتِهِ، كَقَوْلِكَ: «أَيَا هَذَا» لِمَنْ هُوَ مَعَكَ.

أَوْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ السَّامِعَ غَافِلٌ لِنَحْوِ نَوْمٍ أَوْ ذُهُولٍ، كَأَنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ كَقَوْلِكَ لِلسَّاهِي: أَيَا فُلاَنُ.

وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ يَكُونُ بِالتَّعَجُّبِ وَالْقَسَمِ وَصِيَغِ الْعُقُودِ كَـ«بِعْتُ» وَ«اشْتَرَيْتُ»، وَيَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَنْوَاعُ الإِنْشَاءِ غَيْرُ الطَّلَبِيِّ لَيْسَتْ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْمَعَانِي، فَلِذَا ضَرَبْنَا صَفْحاً عَنْهَا.

---

(1) الشعراء:102.

(2) نعمان الأراك: موضع في بلاد العرب.
والربع: المنزل.

# الباب الثاني في الذكر والحذف

إِذَا أُرِيدَ إِفَادَةُ السَّامِعِ حُكْماً:

فَأَيُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِيهِ: فَالأَصْلُ ذِكْرُهُ.

وَأَيُّ لَفْظٍ عُلِمَ مِنَ الْكَلاَمِ لِدَلاَلَةٍ بَاقِيَةٍ عَلَيْهِ: فَالأَصْلُ حَذْفُهُ.

وَإِذَا تَعَارَضَ هَذَانِ الأَصْلاَنِ: فَلاَ يُعْدَلُ عَنْ مُقْتَضَى أَحَدِهِمَا إِلَى مُقْتَضَى الآخَرِ إِلاَّ لِدَاعٍ.

فَمِنْ دَوَاعِي الذِّكْرِ:

1 - زِيَادَةُ التَّقْرِيرِ وَالإِيضَاحِ: نَحْوُ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝ ﴾ [1].

2 - وَالتَّسْجِيلُ عَلَى السَّامِعِ حَتَّى لاَ يَتَأَتَّى لَهُ الإِنْكَارُ كَمَا إِذَا قَالَ الْحَاكِمُ لِشَاهِدٍ: «هَلْ أَقَرَّ زَيْدٌ هَذَا بِأَنَّ عَلَيْهِ كَذَا؟».

فَيَقُولُ الشَّاهِدُ: «نَعَمْ، زَيْدٌ هَذَا أَقَرَّ بِأَنَّ عَلَيْهِ كَذَا».

وَمِنْ دَوَاعِي الْحَذْفِ:

1 - إِخْفَاءُ الأَمْرِ عَنْ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «أَقْبَلَ» تُرِيدُ عَلِيّاً مَثَلاً.

2 - وَضِيقُ الْمَقَامِ:

إِمَّا لِتَوَجُّعٍ نَحْوُ:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ[2]

وَإِمَّا لِخَوْفِ فَوَاتِ فُرْصَةٍ، نَحْوُ قَوْلِ الصَّيَّادِ: «غَزَالٌ».

3 - وَالتَّعْمِيمُ بِاخْتِصَارٍ، نَحْوُ: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [3]، أَيْ جَمِيعُ عِبَادِهِ؛ لأَنَّ حَذْفَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِالْعُمُومِ.

---

(1) البقرة:5؛ لقمان: 5.

(2) فجملة «سَهَرٌ دائم» جلمةٌ استئنافية جاءت بدون عطف بالواو، إذْ وقَعَت جواب سؤالٍ تُثِيرُه جملة «أنا عَلِيل»؛ لأن من طبيعة الْمُتَلَقِّي أن تتحرّك نفسه بسؤالٍ مضمونه: ما سبَبُ كَوْنِكَ عليلاً؟ وأسْرَعَ المتكلم، فأجاب على السؤال دون أن يُطرَحَ عليه، أي: أنا عاشقٌ بعيد عن محبوبه.

(3) يونس:25.

4 - وَتَنْزِيلُ الْمُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللاَّزِمِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِالْمَعْمُولِ، نَحْوُ: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [1].

وَيُعَدُّ مِنَ الْحَذْفِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَيُقَالُ: حَذْفُ الْفَاعِلِ لِلْخَوْفِ مِنْهُ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَوِ الْجَهْلِ.

نَحْوُ: «سُرِقَ الْمَتَاعُ»، ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [2].

# الباب الثالث في التقديم والتأخير

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ النُّطْقُ بِأَجْزَاءِ الْكَلاَمِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، بَلْ لاَ بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الأَجْزَاءِ وَتَأْخِيرِ الْبَعْضِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي نَفْسِهِ أَوْلَى بِالتَّقَدُّمِ مِنَ الآخَرِ لاشْتِرَاكِ جَمِيعِ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَلْفَاظٌ فِي دَرَجَةِ الاعْتِبَارِ، فَلاَ بُدَّ لِتَقْدِيمِ هَذَا عَلَى ذَاكَ مِنْ دَاعٍ يُوجِبُهُ.

فَمِنَ الدَّوَاعِي:

1 - التَّشْوِيقُ إِلَى الْمُتَأَخِّرِ إِذَا كَانَ الْمُتَقَدِّمُ مُشْعِراً بِغَرَابَةٍ، نَحْوُ:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

2 - وَتَعْجِيلُ الْمَسَرَّةِ أَوِ الْمَسَاءَةِ.

نَحْوُ: الْعَفْوُ عَنْكَ صَدَرَ بِهِ الأَمْرُ أَوِ الْقِصَاصُ حَكَمَ بِهِ الْقَاضِي.

3 - وَكَوْنُ الْمُتَقَدِّمِ مَحَطَّ الإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ.

نَحْوُ: «أَبَعْدَ طُولِ التَّجْرِبَةِ تَنْخَدِعُ بِهَذِهِ الزَّخَارِفِ».

4 - وَالنَّصُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ أَوْ سَلْبِ الْعُمُومِ.

فَالأَوَّلُ: يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْعُمُومِ عَلَى أَدَاةِ النَّفْيِ.

نَحْوُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، أَيْ لَمْ يَقَعْ هَذَا وَلاَ ذَاكَ.

وَالثَّانِي: يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ النَّفْيِ عَلَى أَدَاةِ الْعُمُومِ.

نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ كُلُّ ذَلِكَ»، أَيْ لَمْ يَقَعِ الْمَجْمُوعُ.

---

(1) الزمر:9.

(2) النساء:28.

فَيَحْتَمِلُ ثُبُوتُ الْبَعْضِ، وَيَحْتَمِلُ نَفْيُ كُلِّ فَرْدٍ.

5 - وَالتَّخْصِيصُ.

نَحْوُ: «مَا أَنَا قُلْتُ: وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ».

وَلَمْ يُذْكَرْ لِكُلٍّ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ دَوَاعٍ خَاصَّةٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُ رُكْنَي الْجُمْلَةِ تَأَخَّرَ الآخَرُ فَهُمَا مُتَلاَزِمَانِ.

# الباب الرابع في القصر

الْقَصْرُ: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَإِضَافِيٍّ.

فَالْحَقِيقِيُّ: مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ لاَ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.

نَحْوُ: «لاَ كَاتِبَ فِي الْمَدِينَةِ إِلاَّ عَلِيٌّ» إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فِيهَا مِنَ الْكُتَّابِ.

وَالإِضَافِيُّ: مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ.

نَحْوُ: «مَا عَلِيٌّ إِلاَّ قَائِمٌ»، أي إن له صفة القيام لا صفة القعود، وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى:

1 - قَصْرِ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ.

نَحْوُ: «لاَ فَارِسَ إِلاَّ عَلِيٌّ».

2 - وَقَصْرِ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ.

نَحْوُ: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ»، فَيَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ.

وَالْقَصْرُ الإِضَافِيُّ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُخَاطَبِ إِلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

1 - قَصْرُ إِفْرَادٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ الشّرْكَةَ.

2 - وَقَصْرُ قَلْبٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْعَكْسَ.

3 - وَقَصْرُ تَعْيِينٍ: إِذَا اعْتَقَدَ وَاحِداً غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ:

مِنْهَا: النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءُ.

نَحْوُ: ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[1].

وَمِنْهَا: «إِنَّمَا».

نَحْوُ: إِنَّمَا الْفَاهِمُ عَلِيٌّ.

وَمِنْهَا: الْعَطْفُ بِـ«لاَ»، أَوْ «بَلْ»، أَوْ «لَكِنَّ».

نَحْوُ: «أَنَا نَاثِرٌ لاَ نَاظِمٌ»، وَ«مَا أَنَا حَاسِبٌ بَلْ كَاتِبٌ».

وَمِنْهَا: تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ.

نَحْوُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2].

# الباب الخامس في الوصل والفصل

الْوَصْلُ: عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى أُخْرَى.

وَالْفَصْلُ: تَرْكُهُ.

وَالْكَلاَمُ هُنَا قَاصِرٌ عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ؛ لأَنَّ الْعَطْفَ بِغَيْرِهَا لاَ يَقَعُ فِيهِ اشْتِبَاهٌ، وَلَكِنْ مِنَ الْوَصْلِ بِهَا.

وَالْفَصْلُ مَوَاضِعُ.

# مواضع الوصل بالواو

يَجِبُ الْوَصْلُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأَوَّلُ: إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً، وَكَانَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ أَيْ مُنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ مِنَ الْعَطْفِ.

نَحْوُ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤ ﴾[3].

وَنَحْوُ: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾[4].

الثَّانِيَةُ: إِذَا أُوهِمَ تَرْكُ الْعَطْفِ خِلاَفَ الْمَقْصُودِ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «لاَ وَشَفَاهُ اللهُ»

---

(1) يوسف:31.

(2) الفاتحة:5.

(3) الانفطار:13 - 14.

(4) التوبة:82.

جَواباً لِمَنْ يَسْأَلُكَ: «هَلْ بَرِئَ عَلِيٌّ مِنَ الْمَرَضِ؟».
فَتَرْكُ الْوَاوِ يُوهِمُ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ، وَغَرَضُكَ الدُّعَاءُ لَهُ.

# مواضع الفصل

يَجِبُ الْفَصْلُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:
الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ تَامٌّ بِأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنَ الأُولَى.
نَحْوُ: ﴿ ...أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ (1) .
أَوْ بِأَنْ تَكُونَ بَيَاناً لَهَا.
نَحْوُ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ ﴾ (2) .
أَوْ بِأَنْ تَكُونَ مُؤَكِّدَةً لَهَا.
نَحْوُ: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ (3) .
وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الاتِّصَالِ.
الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ تَامٌّ بِأَنْ يَخْتَلِفَا خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً، كَقَوْلِهِ:

لاَ تَسْأَلِ الْمَرْءَ عَنْ خَلاَئِقِهِ ... فِي وَجْهِهِ شَاهِدٌ مِنَ الْخَبَرِ

وَكَقَوْلِ الآخَرِ:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَحَتْفُ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أَوْ بِأَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: «عَلِيٌّ كَاتِبٌ، الْحَمامُ طَائِرٌ»، فَإِنَّهُ لاَ مُنَاسَبَةَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ كِتَابَةِ عَلِيٍّ وَطَيَرَانِ الْحَمامِ.
وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالَ الانْقِطَاعِ.
الثَّالِثُ: كَوْنُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ نَشَأَ مِنَ الْجُمْلَةِ الأُولَى، كَقَوْلِهِ:

جَزَى اللهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ ... عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي

وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ.

---

(1) الشعراء:132 - 133.
(2) طه:120.
(3) الطارق:17.

الرَّابِعُ: أَنْ تَسْبِقَ جُمْلَةٌ بِجُمْلَتَيْنِ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى إِحْدَاهُمَا لِوُجُودِ الْمُنَاسَبَةِ، وَفِي عَطْفِهَا عَلَى الأُخْرَى فَسَادٌ، فَيُتْرَكُ الْعَطْفُ دَفْعاً لِلْوَهْمِ، كَقَوْلِهِ:

وتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أَرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيمُ

فَجُمْلَةُ «أَرَاهَا» يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى «تَظُنُّ» لَكِنْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا تَوَهُّمُ الْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةِ «أَبْغِي بِهَا»، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ مِنْ مَظْنُونَاتِ «سَلْمَى» مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَاداً.

وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ.

الْخَامِسُ: أَنْ لاَ يُقْصَدَ تَشْرِيكُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْحُكْمِ لِقِيَامِ مَانِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1].

فَجُمْلَةُ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2] لاَ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِهِمْ، وَلاَ عَلَى جُمْلَةِ ﴿قَالُوٓاْ﴾ لاقْتِضَائِهِ إِنَّ اسْتِهْزَاءَ اللهِ بِهِمْ مُقَيَّدٌ بِحَالِ خُلُوِّهِمْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ.

وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: تَوَسُّطٌ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ.

## الباب السادس في الإيجاز والإطناب والمساواة

كُلُّ مَا يَجُولُ فِي الصَّدْرِ مِنَ الْمَعَانِي يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِثَلاَثِ طُرُقٍ:

1 - الْمُسَاوَاةُ: وَهِيَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِعِبَارَةٍ مُسَاوِيَةٍ لَهُ بِأَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي جَرَى بِهِ عُرْفُ أَوْسَاطِ النَّاسِ، وَهُمُ الَّذِينَ لَمْ يَرْتَقُوا إِلَى دَرَجَةِ الْبَلاَغَةِ، وَلَمْ يَنْحَطُّوا إِلَى دَرَجَةِ الْفَهَاهَةِ.

نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾[3].

2 - وَالإِيجَازُ: وَهُوَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ نَاقِصَةٍ عَنْهُ مَعَ وَفَائِهَا بِالْغَرَضِ.

نَحْوُ:

---

(1) البقرة:14 - 15.

(2) البقرة: 15.

(3) الأنعام:68.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[1]]

فَإِذَا لَمْ تَفِ بِالْغَرَضِ سُمِّيَ إِخْلاَلاً، كَقَوْلِهِ:

[عِشْ بِجَدٍّ لاَ يَضِرْكَ النَّوْكُ مَا أُولِيتَ جَدّا]

والْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلاَ لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدّا[2]

مراده: أَنَّ الْعَيْشَ الرَّغَدَ فِي ظِلاَلِ الْحُمْقِ خَيْرٌ مِنَ الْعَيْشِ الشَّاقِّ فِي ظِلاَلِ الْعَقْلِ.

3 - وَالإِطْنَابُ: وَهُوَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ زَائِدَةٍ عَنْهُ مَعَ الْفَائِدَةِ.

نَحْوُ: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[3]، أَيْ كَبُرَتْ.

فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ سُمِّيَ تَطْوِيلاً إِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مُتَعَيِّنَةٍ، وَحَشْواً إِنْ تَعَيَّنَتْ.

فَالتَّطْوِيلُ: نَحْوُ:

[وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيهِ] وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

وَالْحَشْوُ: نَحْوُ:

---

(1) قفا: أمر للاثنين بالوقوف.
الذكرى: التذكر.
وسقط اللوى والدخول وحومل مواضع يقول لرفيقه: قفا وأعيناني بالبكاء لتذكر حبيب فارقته ومنزل خرجت منه، وهذا المنزل بين هذه المواضع.

(2) بِجَدٍّ: أي: بحظٍّ من الدنيا، كالنعمة والسّعة.
لاَ يَضِرْكَ: أي: لا يُنْزِلْ بكَ ضَرَراً، من «ضارَهُ يَضِيرُهُ».
النَّوْكُ: الحماقة من قلة العقل.
قال في البيت الأول: إذَا كان لك حظٌّ من الدّنيا يُسْعِدُك وكُنْتَ أحْمَق فَعِشْ بحظِّكَ، فإنّ حماقَتَك لا تَضِيرُكَ.
وقال في البيت الثاني: والعيشُ مع الحظّ السعيد في ظلال النَّوْك (=الحمق) خَيْرٌ ممن عَاشَ عَيْشاً كدّاً مُضْنياً بعَقْلٍ ورُشْدٍ دُونَ أن يكون محظوظاً بما يُسْعِده في دُنْيا.
لكنّ هذا المعنى الذي أراده لا تدلُّ عليه عبارات البيت الثاني مَهْما تكلّفْنَا في استخراج اللّوازم الذهنيّة، لكثرة المحاذيف فيه، مع عدم وجود قرائن تدلُّ عليها، ولولا البيت الأوّل لصَعُبَ جدّاً إدْراكُ مُرادِه، فهُو من الإيجاز المخلّ.
ولدى إبراز المحاذيف نقول: والعيْشُ بِجَدٍّ في ظلال النَّوْكِ خيرٌ ممن عاش عيشاً كدّاً غير محظوظٍ في ظلال العقل والرُّشد.

(3) مريم:4.

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ الْـيَوْمِ وَالأَمْـسِ قَـبْلَهُ [وَلَكِنَّنِي عَـنْ عِلْـمِ مَـا فِـي غَـدٍ عَمِـي]

وَمِنْ دَوَاعِي الإِيجَازِ:

1 - تَسْهِيلُ الْحِفْظِ.

2 - وَقَرِيبُ الْفَهْمِ.

3 - وَضِيقُ الْمَقَامِ.

4 - وَالإِخْفَاءُ.

5 - وَسَآمَةُ الْمُحَادَثَةِ.

وَمِنْ دَوَاعِي الإِطْنَابِ:

1 - تَثْبِيتُ الْمَعْنَى.

2 - وَتَوْضِيحُ الْمُرَادِ.

3 - وَالتَّوْكِيدُ.

4 - وَرَفْعُ الإِيهَامِ.

# أقسام الإيجاز

الإِيجَازُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَضَمُّنِ الْعِبَارَةِ الْقَصِيرَةِ مَعَانِيَ كَثِيرَةً، وَهُوَ مَرْكَزُ عِنَايَةِ الْبُلَغَاءِ، وَبِهِ تَتَفَاوَتُ أَقْدَارُهُمْ، وَيُسَمَّى إِيجَازَ قِصَرٍ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [1] .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَذْفِ كَلِمَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ مَعَ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمَحْذُوفَ، وَيُسَمَّى إِيجَازَ حَذْفٍ، فَحَذْفُ الْكَلِمَةِ كَحَذْفِ «لاَ» فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْـتُ يَمِـينَ اللَّـهِ أَبْـرَحُ قَاعِـداً وَلَـوْ قَطَعُـوا رَأْسِـي لَـدَيْكِ وَأَوْصَـالِي

وَحَذْفُ الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [2] ، أي فتأس واصبر.

(1) البقرة:179.

(2) فاطر:4.

وَحَذْفُ الأَكْثَرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾[1] ، أَيْ أَرْسِلُونِي إِلَى يُوسُفَ لأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَفَعَلُوا، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: يَا يُوسُفُ.

# أقسام الإطناب

الإِطْنَابُ يَكُونُ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ:

مِنْهَا: ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ.

نَحْوُ: اجْتَهِدُوا فِي دُرُوسِكُمْ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَفَائِدَتُهُ: التَّنْبِيهُ عَلَى فَضْلِ الْخَاصِّ، كَأَنَّهُ لِرِفْعَتِهِ جِنْسٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ.

وَمِنْهَا: ذِكْرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ.

كَقَوْلِهِ: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[2] .

وَمِنْهَا: الإِيضَاحُ بَعْدَ الإِبْهَامِ.

نَحْوُ: ﴿ ...أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾[3] .

وَمِنْهَا: التَّكْرِيرُ لِغَرَضٍ كَطُولِ الْفَصْلِ فِي قَوْلِهِ:

وَإِنَّ امْرَأً دَامَتْ مَوَاثِيقُ عَهْدِهِ ... عَلَى كُلِّ مَا لاَقَيْتُهُ لَكَرِيمُ

وَكَزِيَادَةِ التَّرْغِيبِ فِي الْعَفْوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[4] .

وَكَتَأْكِيدِ الإِنْذَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾[5] .

وَمِنْهَا: الاعْتِرَاضُ: وَهُوَ تَوَسُّطُ لَفْظٍ بَيْنَ أَجْزَاءِ جُمْلَةٍ أَوْ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُرْتَبِطَتَيْنِ

(1) يوسف:45 - 46.
(2) نوح:28.
(3) الشعراء:132 - 133.
(4) التغابن:14.
(5) التكاثر:3 - 4.

مَعْنًى لِغَرَضٍ.

نَحْوُ:

إِنَّ الثَّمَانِينَ، وَبُلِّغْتَهَا      قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانْ[1]

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧ ﴾[2].

وَمِنْهَا: التَّذْيِيلُ: وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِأُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا تَأْكِيداً لَهَا.

وَهُوَ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَارِياً مَجْرَى الْمَثَلِ لاسْتِقْلاَلِ مَعْنَاهُ وَاسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝٨١ ﴾[3].

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ لِعَدَمِ اسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ۝١٧ ﴾[4].

وَمِنْهَا: الاحْتِرَاسُ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلاَمٍ يُوهِمُ خِلاَفَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ.

نَحْوُ:

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا      صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[5]

# علم البيان

الْبَيَانُ: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ، وَالْمَجَازِ، وَالْكِنَايَةِ.

## التشبيه

التَّشْبِيهُ: إِلْحَاقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ فِي وَصْفٍ بِأَدَاةٍ لِغَرَضٍ.

---

(1) فجملة: «وَبُلِّغْتَها» جملةٌ اعتراضيةٌ دُعَائية، استغلت فيها المناسبة استغلالاً حسناً ليدعو لمن يخاطبه بطول العمر.

(2) النحل:57.

(3) الإسراء:81.

(4) سبأ:17.

(5) الصوب: المطر بقدر ما ينفع ولا يؤذي.
الديمة: المطر يدوم زمانهُ في سكون.
تَهْمِي: تسيل.

وَالأَمْرُ الأَوَّلُ: يُسَمَّى الْمُشَبَّهَ.

وَالثَّانِي: الْمُشَبَّهَ بِهِ.

وَالْوَصْفُ: وَجْهُ الشَّبَهِ.

وَالأَدَاةُ: الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا.

نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُّورِ فِي الْهِدَايَةِ».

فَالْعِلْمُ: مُشَبَّهٌ.

وَالنُّورُ: مُشَبَّهٌ بِهِ.

وَالْهِدَايَةُ: وَجْهُ الشَّبَهِ.

وَالْكَافُ: أَدَاةُ التَّشْبِيهِ.

وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشْبِيهِ ثَلاَثَةُ مَبَاحِثَ.

وَالأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِهِ.

وَالثَّانِي: فِي أَقْسَامِهِ.

وَالثَّالِثُ: فِي الْغَرَضِ مِنْهُ.

## المبحث الأول في أركان التشبيه

أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ:

1 - الْمُشَبَّهُ.

2 - وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَيُسَمِّيَانِ طَرَفَي التَّشْبِيهِ.

3 - وَوَجْهُ الشَّبَهِ.

4 - وَالأَدَاةُ.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ: هُوَ الْوَصْفُ الْخَاصُّ الَّذِي قُصِدَ اشْتِرَاكُ الطَّرَفَيْنِ فِيهِ كَالْهِدَايَةِ فِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ.

وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: هِيَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمُشَابَهَةِ كَالْكَافِ وَكَأَنَّ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا.

وَالْكَافُ يَلِيهَا الْمُشَبَّهُ بِهِ بِخِلاَفِ «كَأَنَّ» فَيَلِيهَا الْمُشَبَّهَ.

نَحْوُ:

كَــأَنَّ الثُّــرَيَّا رَاحَــةٌ تَــشْبُرُ الدُّجَــى ... لِتَنْظُـرَ طَـالَ اللَّـيْلُ لِـي أَمْ قَـدْ تَعَرَّضَـا

وَكَأَنَّ: تُفِيدُ التَّشْبِيهَ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا جَامِداً؛ وَالشَّكَّ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مُشْتَقّاً.

نَحْوُ: «كَأَنَّكَ فَاهِمٌ».

وَقَدْ يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّشْبِيهِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾[1].

وَإِذَا حُذِفَتْ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ وَوَجْهُهُ سُمِّيَ تَشْبِيهاً بَلِيغاً.

نَحْوُ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝ ﴾[2]، أَيْ كَاللِّبَاسِ فِي السَّتْرِ.

# المبحث الثاني في أقسام التشبيه

يَنْقَسِمُ التَّشْبِيهُ بِاعْتِبَارِ وَجْهِ الشَّبَهِ: إِلَى تَمْثِيلٍ وَغَيْرِ تَمْثِيلٍ.

فَالتَّمْثِيلُ: مَا كَانَ وَجْهُهُ مُنْتَزَعاً مِنْ مُتَعَدِّدٍ كَتَشْبِيهِ الثُّرَيَّا بِعَنْقُودِ الْعِنَبِ الْمُنَوَّرِ.

وَغَيْرُ التَّمْثِيلِ: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَتَشْبِيهِ النَّجْمِ بِالدِّرْهَمِ.

وَيَنْقَسِمُ بِهَذَا الاعْتِبَارِ أَيْضاً إِلَى مُفَصَّلٍ وَمُجْمَلٍ.

فَالأَوَّلُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ.

نَحْوُ:

وَثَغْــــرُهُ فِـــــي صَـــــفَاءٍ ... وَأَدْمُعِـــــي كَاللَّآلِـــــي

وَالثَّانِي: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

نَحْوُ: النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ.

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِلَى:

مُؤَكَّدٍ: وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ.

نَحْوُ: هُوَ بَحْرٌ فِي الْجَوْدِ.

وَمُرْسَلٍ: وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

---

(1) الإنسان:19.

(2) النبأ:10.

نَحْوُ: هُوَ كَالْبَحْرِ كَرَماً.

وَمِنَ الْمُؤَكَّدِ: مَا أُضِيفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ.

نَحْوُ:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ... ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ[1].

## المبحث الثالث في أغراض التشبيه

الْغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ:

1 - إِمَّا بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ.

نَحْوُ:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فَإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ الْمَمْدُوحَ مُبَايِنٌ لأَصْلِهِ بِخَصَائِصَ جَعَلَتْهُ حَقِيقَةً مُنْفَرِدَةً احْتَجَّ عَلَى إِمْكَانِ دَعْوَاهُ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمِسْكِ الَّذِي أَصْلُهُ: دَمُ الْغَزَالِ.

2 - وَإِمَّا بَيَانُ حَالِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ ... إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

3 - وَإِمَّا بَيَانُ مِقْدَارِ حَالِهِ.

نَحْوُ:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ

شُبِّهَ النُّوقُ السُّودَ بِخَافِيَةِ الْغُرَابِ بَيَاناً لِمِقْدَارِ سَوَادِهَا.

4 - وَإِمَّا تَقْرِيرُ حَالِهِ.

نَحْوُ:

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَ وَدُّهَا ... مِثْلُ الزُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لاَ يُجْبَرُ

شُبِّهَ تَنَافُرُ الْقُلُوبِ بِكَسْرِ الزُّجَاجَةِ تَثْبِيتاً لِتَعَذُّرِ عَوْدَتِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوَدَّةِ.

5 - وَإِمَّا تَزْيِينُهُ.

(1) أي وقد جرَى شُعاع الأصيل الذي يُشْبِه الذهب، على الماء الذي يشبه اللّجين، وهي الفضة.

نَحْوُ:

سَـــــوْدَاءُ وَاضِـــــحَةُ الْجَبِـــــيـ ... نِ كَمُقْلَـــــةِ الظَّبْـــــيِ الْغَرِيـــــرِ

شُبِّهَ سَوَادُهَا بِسَوَادِ مُقْلَةِ الظَّبْيِ تَحْسِيناً لَهَا.

6 - وَإِمَّا تَقْبِيحُهُ.

نَحْوُ:

وَإِذَا أَشَـــــارَ مُحَـــــدِّثاً فَكَأَنَّـــــهُ ... قِـــــرْدٌ يُقَهْقِـــــهُ أَوْ عَجُـــــوزٌ تَلْطِـــــمُ

وَقَدْ يَعُودُ الْغَرَضُ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ إِذَا عَكَسَ طَرَفَا التَّشْبِيهِ.

نَحْوُ:

وَبَـــــدَا الـــــصَّبَاحُ كَـــــأَنَّ غُـــــرَّتَهُ ... وَجْـــــهُ الْخَلِـــــيفَةِ حِـــــينَ يُمْـــــتَدَحُ

وَمِثْلُ هَذَا يُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ.

## المجاز

هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَة الْمَعْنَى السَّابِقِ.

كَالدُّرَرِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ فِي قَوْلِكَ: «فُلاَنٌ يَتَكَلَّمُ بِالدُّرَرِ»، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ، وَقَدْ وُضِعَتْ فِي الأَصْلِ لِلآلِئِ الْحَقِيقِيَّةِ، ثُمَّ نُقِلَتْ إِلَى الْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ لِعَلاَقَةِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُسْنِ، وَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ قَرِينَةٌ يَتَكَلَّمُ.

وَكَالأَصَـــابِعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الأَنَـامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾[1] ، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلاَقَةٍ أَنَّ الأَنْمُلَةَ جُزْءٌ مِنَ الأُصْبُعِ، فَاسْتُعْمِلَ الْكُلُّ فِي الْجُزْءِ، وَقَرِينَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ جَعْلُ الأَصَابِعِ بِتَمَامِهَا فِي الآذَانِ.

وَالْمَجَازُ: إِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ وَالْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ كَمَا فِي الْمِثَالِ الأَوَّلِ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً، وَإِلاَّ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ، كَمَا فِي الْمِثَالِ الثَّانِي.

---

(1) البقرة:19.

# الاستعارة

الاسْتِعَارَةُ: هِيَ مَجَازٌ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ (1)، أَيْ مِنَ الضَّلاَلِ إِلَى الْهُدَى.

قَدِ اسْتُعْمِلَتِ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ.

وَالْعَلاَقَةُ: الْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الضَّلاَلِ وَالظَّلاَمِ وَالْهُدَى وَالنُّورِ.

وَالْقَرِينَةُ مَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَأَصْلُ الاسْتِعَارَةِ تَشْبِيهُ حَذْفِ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَوَجْهِ شِبْهِهِ وَأَدَاتِهِ.

وَالْمُشَبَّهُ: يُسَمَّى مُسْتَعَاراً لَهُ.

وَالْمُشَبَّهُ بِهِ: مُسْتَعَاراً مِنْهُ.

فَفِي هَذَا الْمِثَالِ الْمُسْتَعَارُ لَهُ: الضَّلاَلُ وَالْهُدَى.

وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ هُوَ مَعْنَى الظَّلاَمِ وَالنُّورِ، وَلَفْظُ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ يُسَمَّى مُسْتَعَاراً.

وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:

1 - إِلَى مُصَرَّحَةٍ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤاً مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ ... وَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَّابِ بِالْبَرَدِ(2)

فَقَدِ اسْتَعَارَ اللُّؤْلُؤَ وَالنَّرْجِسَ وَالْوَرْدَ وَالْعُنَّابَ وَالْبَرْدِ لِلدُّمُوعِ وَالْعُيُونِ وَالْخُدُودِ وَالأَنَامِلِ وَالأَسْنَانِ.

2 - وَإِلَى مَكْنِيَةٍ: وَهِيَ مَا حُذِفَ فِيهَا الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ (3)، فَقَدِ اسْتَعَارَ الطَّائِرَ لِلذُّلِّ، ثُمَّ حَذَفَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ الْجُنَاحُ، وَإِثْبَاتُ الْجُنَاحِ لِلذُّلِّ يُسَمُّونَهُ اسْتِعَارَةً

---

(1) إبراهيم:1.

(2) العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان. وهذا البيت وجد عليه من الحسن والرونق ما لا خفاء به، وهو من باب الاستعارة، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث، وذاك أنا نقول: فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس وسقت خداً كالورد وعضت على أنامل مخضوبةٍ كالعناب بأسنان كالبرد، وفرق بين هذين الكلامين للمتأمل واسع.

(3) الإسراء:24.

تَخْيِيلِيَّةً.

وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:

1 - إِلَى أَصْلِيَّةٍ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا الْمُسْتَعَارُ اسماً غَيْرَ مُشْتَقٍّ كَاسْتِعَارَةِ الظَّلاَمِ لِلضَّلاَلِ، وَالنُّورِ لِلْهُدَى.

2 - وَإِلَى تَبَعِيَّةٍ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا الْمُسْتَعَارُ فِعْلاً، أَوْ حَرْفاً، أَوْ اسماً مُشْتَقّاً.

نَحْوُ: «رَكِبَ فُلاَنٌ كَتِفَي غَرِيمِهِ»، أَيْ لاَزَمَهُ مُلاَزَمَةً شَدِيدَةً.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [1]، أَيْ تَمَكَّنُوا مِنَ الْحُصُولِ عَلَى الْهِدَايَةِ التَّامَّةِ.

وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً     فَلِسَانُ حَالِي فِي الشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

أَيْ أَدَلُّ.

وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:

إِلَى مُرَشَّحَةٍ: وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

نَحْوُ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [2]، فَالاشْتِرَاءُ: مُسْتَعَارٌ لِلاسْتِبْدَالِ، وَذِكْرُ الرِّبْحِ وَالتِّجَارَةِ تَرْشِيحٌ.

وَإِلَى مُجَرَّدَةٍ: وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ.

نَحْوُ: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ [3]، اسْتُعِيرَ اللِّبَاسُ لِمَا غَشِيَ الإِنْسَانَ عَنِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ، وَالإِذَاقَةُ تَجْرِيدٌ لِذَلِكَ.

وَإِلَى مُطْلَقَةٍ: وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهَا مُلاَئِمٌ.

نَحْوُ: ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [4].

وَلاَ يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ وَالتَّجْرِيدُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ بِالْقَرِينَةِ.

---

(1) البقرة:5؛ لقمان: 5.

(2) البقرة:16.

(3) النحل:112.

(4) البقرة:27؛ الرعد: 25.

# المجاز المرسل

هُوَ مَجَازٌ عَلاَقَتُهُ غَيْرُ الْمُشَابَهَةِ:

1 - كَالسَّبَبِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: «عَظُمَتْ يَدُ فُلاَنٍ عِنْدِي»، أَيْ نِعْمَتُهُ الَّتِي سَبَبُهَا الْيَدُ.

2 - وَالْمُسَبَّبِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: «أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتاً»، أَيْ مَطَراً يَتَسَبَّبُ عَنْهُ النَّبَاتُ.

3 - وَالْجُزْئِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: أَرْسَلَتِ الْعُيُونَ لِتَطَّلِعَ عَلَى أَحْوَالِ الْعَدُوِّ، أَيْ الْجَوَاسِيسَ.

4 - وَالْكُلِّيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾[1]، أَيْ أَنَامِلَهُمْ.

5 - وَاعْتِبَارِ مَا كَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾[2]، أَيْ الْبَالِغِينَ.

6 - وَاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[3]، أَيْ عِنَباً.

7 - وَالْمَحَلِّيَةِ فِي قَوْلِكَ: «قَرَّرَ الْمَجْلِسُ ذَلِكَ»، أَيْ أَهْلُهُ.

8 - وَالْحَالِّيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[4]، أَيْ جَنَّتُهُ.

# المجاز المركب

الْمُرَكَّبُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازاً مُرَكَّباً كَالْجُمَلِ الْخَبَرِيَّةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الإِنْشَاءِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ　　　جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ الإِخْبَارَ، بَلْ إِظْهَارَ التَّحَزُّنِ وَالتَّحَسُّرِ.

وَإِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ: أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى.

---

(1) البقرة:19.

(2) النساء:2.

(3) يوسف:36.

(4) آل عمران:107.

# المجاز العقلي

هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ لِعَلاَقَةٍ.

نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ      كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيّ

فَإِنَّ إِسْنَادَ الإِشَابَةِ وَالإِفْنَاءِ إِلَى كَرِّ الْغَدَاةِ وَمُرُورِ الْعَشِيِّ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ؛ إِذْ الْمَشِيبُ وَالْمَنْفِيُّ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

وَمِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ: إِسْنَادُ مَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

نَحْوُ: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1].

وَعَكْسُهُ، نَحْوُ: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ».

وَالإِسْنَادُ إِلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «جَدُّ جَدِّهِ».

وَإِلَى الزَّمَانِ، نَحْوُ: «نَهَارُهُ صَائِمٌ».

وَإِلَى الْمَكَانِ، نَحْوُ: «نَهْرٌ جارٍ».

وَإِلَى السَّبَبِ، نَحْوُ: «بَنَى الأَمِيرُ الْمَدِينَةَ».

وَيُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمَجَازَ اللُّغَوِيَّ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَجَازَ الْعَقْلِيَّ يَكُونُ فِي الإِسْنَادِ.

# الكناية

هِيَ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لاَزِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

نَحْوُ: «طَوِيلُ النِّجَادِ»، أَيْ طَوِيلُ الْقَامَةِ.

وَتَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ إِلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا صِفَةً، كَقَوْلِ الْخَنْسَاءِ:

طَوِيلُ النِّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ      كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

تُرِيدُ أَنَّهُ طَوِيلُ الْقَامَةِ سَيِّدٌ كَرِيمٌ.

وَالثَّانِي: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا نِسْبَةً.

---

(1) الحاقة: 21؛ القارعة: 7.

نَحْوُ: «الْمَجْدُ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ وَالْكَرَمُ تَحْتَ رِدَائِهِ»، تُرِيدُ نِسْبَةَ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ إِلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا غَيْرَ صِفَةٍ وَلاَ نِسْبَةٍ، كَقَوْلِهِ:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مخْذَمٍ  وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

فَإِنَّهُ كَنَى بِمَجَامِعِ الأَضْغَانِ عَنِ الْقُلُوبِ.

وَالْكِنَايَةُ:

1 - إِنْ كَثُرَتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ سُمِّيَتْ تَلْوِيحاً.

نَحْوُ: «هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، أَيْ كَرِيمٌ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الرَّمَادِ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الإِحْرَاقِ، وَكَثْرَةَ الإِحْرَاقِ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الطَّبْخِ وَالْخُبْزِ، وَكَثْرَتُهُمَا تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الآكِلِينَ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الضِّيفَانِ، وَكَثْرَةَ الضِّيفَانِ تَسْتَلْزِمُ الْكَرَمَ.

2 - وَإِنْ قَلَّتْ وَخَفِيَتْ سُمِّيَتْ رَمْزاً.

نَحْوُ: هُوَ سَمِينٌ رَخْوٌ، أَيْ غَبِيٌّ بَلِيدٌ.

3 - وَإِنْ قَلَّتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَوَضُحَتْ سُمِّيَتْ إِيمَاءً وَإِشَارَةً.

نَحْوُ:

أَوَ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ  فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِمْ أَمْجَاداً.

وَهُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ يَعْتَمِدُ فِي فَهْمِهِ عَلَى السِّيَاقِ يُسَمَّى تَعْرِيضاً، وَهُوَ إِمَالَةُ الْكَلاَمِ إِلَى عُرْضٍ أَيْ نَاحِيَةٍ، كَقَوْلِكَ لِشَخْصٍ: «يَضُرُّ النَّاسَ خَيْرَ النَّاسِ مَنْ يَنْفَعُهُمْ».

# علم البديع

الْبَدِيعُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلاَمِ الْمُطَابِقِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ.

وَهَذِهِ الْوُجُوهُ:

1 - مَا يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى تَحْسِينِ الْمَعْنَى يُسَمَّى بِالْمُحَسِّنَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ.

2 - وَمَا يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى تَحْسِينِ اللَّفْظِ يُسَمَّى بِالْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ.

# مُحَسنات معنوية

## {التورية}

1 - التَّوْرِيَةُ: أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَيَانِ: قَرِيبٌ: يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَعِيدٌ: هُوَ الْمُرَادُ بِالإِفَادَةِ لِقَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ.

نَحْوُ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾ (1)، أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «جَرَحْتُمْ» مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ، وَهُوَ ارْتِكَابُ الذُّنُوبِ.

وَكَقَوْلِهِ:

يَا سَيِّداً حَازَ لُطْفاً ... لَهُ الْبَرَايَا عَبِيدُ
أَنْتَ الْحُسَيْنُ وَلَكِنْ ... جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ

مَعْنَى «يَزِيدُ» الْقَرِيبُ أَنَّهُ عِلْمٌ، وَمَعْنَاهُ الْبَعِيدُ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مِنْ زَادَ.

## {الطباق}

2 - الطِّبَاقُ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ (2)، ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (3).

## {المقابلة}

3 - وِمِنَ الطِّبَاقِ: الْمُقَابَلَةُ: وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يُؤْتَى بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ (4).

---

(1) الأنعام:60.
(2) الكهف:18.
(3) الروم:6 - 7.
(4) التوبة:82.

## {مراعاة النظير}

4 - مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ: وَهِيَ جَمْعُ أَمْرٍ، وَمَا يُنَاسِبُهُ لاَ بِالتَّضَادِّ كَقَوْلِهِ:

وَالطَّلُّ فِي سِلْكِ الْغُصُونِ كَلُؤْلُؤٍ رَطْبٍ يُصَافِحُهُ النَّسِيمُ فَيَسْقُطُ
وَالطَّيْرُ يَقْرَأُ وَالْغَدِيرُ صَحِيفَةٌ وَالرِّيحُ تَكْتُبُ وَالْغَمَامُ يَنَقِّطُ

## {الاستخدام}

5 - الاسْتِخْدَامُ: هُوَ ذِكْرُ اللَّفْظِ بِمَعْنًى وَإِعَادَةُ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ بِمَعْنًى آخَرَ أَوْ إِعَادَةُ ضَمِيرَيْنِ تُرِيدُ بِثَانِيهِمَا غَيْرَ مَا أَرَدْتَهُ بِأَوَّلِهِمَا.

فَالأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [1] ، أَرَادَ بِالشَّهْرِ الْهِلاَلَ، وَبِضَمِيرِهِ الزَّمَانَ الْمَعْلُومَ.

وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ:

فَسَقَى الْغَضَى وِالسَّاكِنِيهِ وَإِن هُمُو شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

الْغَضَى: شَجَرٌ بِالْبَادِيَةِ، وَضَمِيرُ سَاكِنِيهِ يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى مَكَانِهِ، وَضَمِيرُ شَبُّوهُ يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى نَارِهِ.

## {الجمع}

6 - الْجَمْعُ: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَه مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَه[2]

## {التفريق}

7 - التَّفْرِيقُ: هُوَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ كَنَوَالِ الأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ

---

(1) البقرة:185.

(2) الْجِدَة: السّعة في امتلاك المال، مصدر «وَجَدَ» وُجْداً وجِدَةً إذا صار ذا مالٍ.
فاجتمعت هذه الثلاثة في كونها مَفْسَدَةً، فأعطيت في بديع القول حكماً واحداً.

فَـــنَوَالُ الأَمِيـــرِ بَـــدْرَةُ عَـــيْنٍ ... وَنَـــوَالُ الْغَمَـــامِ قَطْـــرَةُ مَـــاءِ

# {التقسيم}

8 - التَّقْسِيمُ: هُوَ:

1 - إِمَّا اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ الْـيَوْمِ وَالأَمْـسِ قَـبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَـنْ عِلْـمِ مَـا فِـي غَـدٍ عَمِـي

2 - وَإِمَّا ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ وَإِرْجَاعُ مَا لِكُلٍّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ، كَقَوْلِهِ:

وَلاَ يُقِـيمُ عَلَـى ضَـيْمٍ يُـرَادُ بِـهِ ... إِلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْـرُ الْحَـيِّ والْـوَتِدُ

هَـذَا عَلَـى الْخَـسْفِ مَـرْبُوطٌ بِـرُمَّتِهِ ... وَذَا يُـشَجُّ فَـلاَ يَرْثِـي لَـهُ أَحَـدُ

3 - وَإِمَّا ذِكْرُ أَحْوَالِ الشَّيْءِ مُضَافاً إِلَى كُلٍّ مِنْهُمَا مَا يَلِيقُ بِهِ، كَقَوْلِهِ:

سَـأَطْلُبُ حَقِّـي بِالْقَـنَا وَمَـشَايِخٍ ... كَـأَنَّهُمْ مِـنْ طُـولِ مَـا الْتَـثَمُوا مُـرْدُ

ثِقَـالٍ إِذَا لاَقَـوا خِفَـافٍ إِذَا دُعُـوا ... كَثِيـرٍ إِذَا شَـدُّوا قَلِـيلٍ إِذَا عُـدُّوا[1]

# {تأكيد المدح بما يشبه الذم}

9 - تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ صِفَةِ مَدْحٍ عَلَى تَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ:

وَلاَ عَـيْبَ فِـيهِمْ غَيْـرَ أَنَّ سُـيُوفَهُمْ ... بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الْكَـتَائِبِ

ثَانِيهِمَا: أَنْ يَثْبُتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ، وَيُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى، كَقَوْلِهِ:

فَتَـى كَمُلَـتْ أَوْصَـافُهُ غَيْـرَ أَنَّـهُ ... جَـوَادٌ فَمَـا يَبْقَـى عَلَـى الْمَـالِ بَاقِـيَا

# {حسن التعليل}

10 - حُسْنُ التَّعْلِيلِ: هُوَ أَنْ يَدَّعِي لِوَصْفٍ عِلَّةً غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ فِيهَا غَرَابَةٌ، كَقَوْلِهِ:

---

(1) الْتَثَمُوا: أي: وَضَعُوا اللّثَامَ على وجُوههم، فيظهرون كأَنَّهُمْ مُرْد.
إِذَا دُعوا: أي: إذا دُعُوا لمناصرته في قتال.
إذا شَدُّوا: أي: أقبلوا محاربين مقاتلين، يقال شَدَّ في الحرب، إذا أقبل بقوة.

لَـوْ لَـمْ تكُـنْ نِـيَّةُ الْجَـوْزَاءِ خِدْمَـتَهُ ... لَمَـا رَأَيْـتَ عَلَـيْها عِقْـدَ مُنْـتَطَقِ

# {ائتلاف اللفظ مع المعنى}

11 - ائْتِلاَفُ اللَّفْظِ مَعَ الْمَعْنَى: هُوَ أَنْ تَكُونَ الأَلْفَاظُ مُوَافِقَةً لِلْمَعَانِي، فَتَخْتَارُ الأَلْفَاظُ الْجَزْلَةُ وَالْعِبَارَاتُ الشَّدِيدَةُ لِلْفَخْرِ وَالْحَمَاسَةِ، وَالْكَلِمَاتُ الرَّقِيقَةُ وَالْعِبَارَاتُ اللَّيِّنَةُ لِلْغَزَلِ وَنَحْوِهِ كَقَوْلِهِ:

إِذَا مَـا غَـضِبْنَا غَـضْبَةً مُـضَرِيَّةً ... هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

إِذَا مَـا أَعَـرْنَا سَـيِّداً مِـنْ قَبِـيلَةٍ ... ذُرَى مِنْبَـرٍ صَـلَّى عَلَيْـنَا وَسَـلَّمَا

وَقَوْلُهُ:

لَـمْ يَطُـلْ لَيْلِـي، وَلَكِـنْ لَـمْ أَنَـمْ ... وَنَفَـى عَنِّـي الْكَـرَى طَـيفٌ أَلَـمّ

# {أسلوب الحكيم}

12 - أُسْلُوبُ الْحَكِيمِ: وَهُوَ تَلَقِّي الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَطْلُبُهُ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى بِالْقَصْدِ.

فَالأَوَّلُ: يَكُونُ بِحَمْلِ الْكَلاَمِ عَلَى خِلاَفِ مُرَادِ قَائِلِهِ كَقَوْلِ الْقَبَعْثَرِي لِلْحَجَّاجِ وَقَدْ تَوَعَّدَهُ بِقَوْلِهِ: لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَمِ مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَالأَشْهَبِ، فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: أَرَدْتُ الْحَدِيدَ.

فَقَالَ الْقَبَعْثَرِي: لأَنْ يَكُونَ حَدِيداً خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَلِيداً أَرَادَ الْحَجَّاجَ بِالأَدْهَمِ الْقَيْدَ، وَبِالْحَدِيدِ الْمَعْدَنَ الْمَخْصُوصَ، وَحَمَلَهُمَا الْقَبَعْثَرِي عَلَى الْفَرَسِ الأَدْهَمِ الَّذِي لَيْسَ بَلِيداً.

وَالثَّانِي: يَكُونُ بِتَنْزِيلِ السُّؤَالِ مَنْزِلَةَ سُؤَالٍ آخَرَ مُنَاسِبٌ لِحَالِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [1].

سَأَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا بَالُ الْهِلاَلِ يَبْدُو دَقِيقاً، ثُمَّ يَتَزَايَدُ حَتَّى يَصِيرُ بَدْراً، ثُمَّ يَتَنَاقَصُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا بَدَأَ؟

فَجَاءَ الْجَوَابُ عَنِ الْحِكْمَةِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّهَا أَهَمُّ الْمَسَائِلِ، فَنَزَلَ سُؤَالُهُمْ

(1) البقرة:189.

عَنْ سَبَبِ الاخْتِلاَفِ مَنْزِلَةَ السُّؤَالِ عَنْ حِكْمَتِهِ.

# مُحَسنات لفظية

## {الجناس}

13 - الْجِنَاسُ: هُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُّطْقِ لاَ فِي الْمَعْنَى.

وَيَكُونُ تَامّاً وَغَيْرَ تَامٍّ.

فَالتَّامُّ: مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ فِي الْهَيْئَةِ وَالنَّوْعِ وَالْعَدَدِ وَالتَّرْتِيبِ، نَحْوُ:

لَمْ نَلْقَ غَيْرَكَ إِنْسَاناً يُلاَذُ بِهِ ... فَلاَ بَرِحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانَا

وَنَحْوُ:

فَدَارُهُمْ مَا دَامَتْ فِي دَارِهِمْ ... وَأَرْضُهُمْ مَا دَامَتْ فِي أَرْضِهِمْ

وَغَيْرُ التَّامِ، نَحْوُ:

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ... تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ[1]

## {السجع}

14 - السَّجْعُ: هُوَ تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ نَثْراً فِي الْحَرْفِ الأَخِيرِ.

نَحْوُ: الإِنْسَانُ بِآدَابِهِ لاَ بَزِيِّهِ وَثِيَابِهِ.

وَنَحْوُ: «يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ، ويَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ».

## {الاقتباس}

15 - الاقْتِبَاسُ: هُوَ أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلاَمُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ لاَ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ:

لاَ تَكُنْ ظَالِماً وَلاَ تَرْضَ بِالظُّلْمِ ... وَأَنْكِرْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ

يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ مَا لِظَلُومٍ ... مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ

---

(1) عَوَاصٍ: جَمْعُ «عاصِيَة» من: «عَصَاهُ» إذا ضرَبَهُ بالعصا فَهُوَ عَاصٍ، وهي عَاصِيَة.
عَوَاصِم: جمع «عاصِمة» وهي الحافظة الحامية.
قواضٍ: جمع «قاضية» من «قضى عليه» إذا قتله.
قواضِب: جمع «قاضِبَة» من «قَضَب» بمعنى «قطع» أي: قواطع.

وَقَوْلِهِ:

لاَ تُعَـادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ ... قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الْوَطَنِ

وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشاً بَيْنَهُمْ ... خَالِقِ النَّاسَ بِخُلْقٍ حَسَنِ

وَلاَ بَأْسَ بِتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ.

نَحْوُ:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا ... إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

وَالتِّلاَوَةُ: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [1].

# خاتِمة

## {حسن الابتداء}

16 - حُسْنُ الابْتِدَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ مَبْدَأَ كَلاَمِهِ عَذْبَ اللَّفْظِ حُسْنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى، فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ إِلَى الْمَقْصُودِ سُمِّيَ بَرَاعَةَ الاسْتِهْلاَلِ، كَقَوْلِهِ فِي تَهْنِئَةٍ بِزَوَالِ مَرَضٍ:

الْمَجْدُ عُوفِيَ إِذْ عُوفِيتَ وَالْكَرَمُ ... وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السَّقَمُ

وَكَقَوْلِ الآخَرِ فِي التَّهْنِئَةِ بِبِنَاءِ قَصْرٍ:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلاَمُ ... خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ

## {حسن الانتهاء}

17 - حُسْنُ الانْتِهَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ الْكَلاَمِ عَذْبَ اللَّفْظِ حُسْنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى.

فَإِنِ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِالانْتِهَاءِ سُمِّيَ بَرَاعَةَ الْمَقْطَعِ، كَقَوْلِهِ:

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ... وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

---

(1) البقرة:156.

# الحواشي النقية

على

# كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية

تأليف

الشيخ محمد علي بن حسين المالكي

المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ

اعتنى به

إلياس كلي قبلان

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد: حمد الله الْمُلْهِم بيان بديع المعاني لأبلغ من أوضح محجة الحقيقة والشريعة بأبلغ المباني صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وكرم.

فهذه حواشٍ نقيةٌ وتقييداتٍ جليةٌ وفيّةٌ لما انبهم على الطالبين من **كتاب البلاغة** لنخبة الأفاضل الأزهريين، ولحسن وقعها وَافَقَ كمال جمعها ابتسام ثغر النهضة العربية بمعيد شبيبة مجد الدولة العربية الهاشمية صاحب الشوكة والجلال والعز الأبدي مولانا الملك الحسين الأول ابن علي أدام الله سعود أمته بتأييد دولته، ووفق أنجاله وعماله ووزراءه الميامين بتشييد دعائم العلم، وإظهار معالم الشريعة المطهرة والدين آمين آمين اللهم آمين.

# مقدمة في الفصاحة والبلاغة

| |
|---|
| **الفَصَاحَةُ فِي اللغةِ: تُنْبِئُ عَنِ الْبَيَانِ وَالظُّهُورِ.** |

**قوله: (تُنْبِئُ عَنِ الْبَيَانِ وَالظُّهُورِ)** أي تدل عليه دلالة التزامية[1] لا مطابقية[2]؛ لأن لفظ «**الفصاحة**» لم يوضع للظهور، حتى تكون دلالته عليه مطابقية. ولا تضمنية؛ لأن لفظ «**الفصاحة**» لم يوجد في كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره، حتى تكون دلالته عليه تضمنية.

---

(1) الدلالة الالتزامية: هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له، كدلالة لفظ «الإنسان» على الضحك أو على قبول التعلم.

(2) الدلالة المطابقية: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له، كدلالة لفظ «الإنسان» على الحيوان الناطق.

ثم إن الفصاحة نُقِلَتْ عُرْفاً إلى وصف الكلمة والكلام والمتكلم، ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور، وإنما لم يقتصر هنا على المعنى الاصطلاحي للإشارة إلى أن بَيْنَ المعنى اللغوي والاصطلاحي مناسبة، والمناسبة تحصل ولو بِحَسَبِ الْمَآلِ.

وقوله: «والظهور» عطف مرادف.

**يُقَالُ: أَفْصَحَ الصَّبِيُّ فِي مَنْطِقِهِ إِذَا بَانَ وَظَهَرَ كَلامُهُ.**
**وَتَقَعُ فِي الاصْطِلاحِ وَصْفاً لِلْكَلِمَةِ، وَالْكَلامِ، وَالْمُتَكَلِّمِ.**

**قوله: (وَصْفاً لِلْكَلِمَةِ، وَالْكَلامِ، وَالْمُتَكَلِّمِ)**

وأما المركب الناقص: فلا يتصف بالفصاحة في نفسه، كما لا يتصف بالبلاغة، واتصافه بالفصاحة في قولهم: مركب فصيح، إنما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها، فلا حاجة لإدخاله في الكلام، واعتبار فصاحته فيه، حتى يرد أنه لم يعهد في الكلام إلا الإطلاق اصطلاحاً على المركب التام، ولغة على اللفظ مطلقاً، والثاني لا يناسب مقابلته بالكلمة، فتعين الأول. وأنه يقتضي اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المؤلف بعد:

وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلام والمتكلم وهو باطل؛ إذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كما دونوا عوارض المركب التام، ولا حاجة أيضاً لإدخاله في الكلمة، واعتبار فصاحتها فيه حتى يرد أن نحو إن كان:

[وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ     وَلَيْسَ] قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ونحو: «إن ضرب غلامها هند»، أو نحو أن:

[سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا]     وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فصيح.

وإن اشتمل:

**الأول**: على تنافر الكلمات.

**والثاني**: على ضعف التأليف.

**والثالث**: على التعقيد نظراً لسلامة ذلك من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة

القياس، وأنه يلزم صيرورة ما ذكر من المركبات غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه، كقولك في المثال الأول: رحم، وفي الثاني: أساء، وفي الثالث: بلغت المنى؛ لأن كُلاًّ قبل الضم من قبيل المفرد، ولم يشترط في فصاحته السلامة مما ذكر، وبعد الضم من قبيل الكلام، والسلامة مما ذكر شرط في فصاحته، والحال أنه لم يسلم.

ولا شك أن صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه بعيد جدّاً، وأبعد منه أن نحو: «زيد الذي ضرب غلامه عمراً في داره» إذا جعل «الذي» وصفاً لـ«زيد» كان مركباً ناقصاً، فيكون فصيحاً لدخوله في الكلمة، وإن جعل «الذي» خبراً عن «زيد» كان كلاماً، فيكون غير فصيح، لعدم سلامته من ضعف التأليف.

وقيل: إن المركب الناقص، وإن خرج عن كل من الكلمة والكلام إلا أن حكم فصاحته معلوم بطريق المقايسة على المركب التام؛ لأنه معلوم قطعاً أن القيود المعتبرة في فصاحة الكلام إنما اعتبرت لاشتماله على التركيب، ولا دخل للإسناد في هذا المعنى، فالطرق في المركب الناقص أربعة:

**الأول**: لعبد الحكيم.

**والثاني**: للخلخالي ومن وافقه.

**والثالث**: للسعد.

**والرابع**: لبعضهم، فافهم.

**فَفَصَاحَةُ الْكَلِمَةِ:**

**1 - سَلاَمَتُهَا مِنْ تَنَافرِ الْحُرُوفِ.**

**2 - وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ.**

**3 - وَالْغَرَابَةِ.**

**قوله: (سَلاَمَتُهَا مِنْ تَنَافرِ الْحُرُوفِ إلى آخره)** أي عدم الاتصاف بكل واحد من الثلاثة، فحيثما وُجِدَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلاَثَةِ في الكلمةِ كانت غيرَ فصيحةٍ.

**فَتَنَافُرُ الْحُرُوفِ: وَصْفٌ فِي الْكَلِمَةِ يُوجِبُ ثِقَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهَا.**

نَحْوُ: الظَّشُّ: الْمَوْضِعُ الْخَشِنُ.
وَالْهُعْخُعُ[1]: لِنَبَاتٍ تَرْعَاهُ الإِبِلُ.
وَالنُّقَاخُ[2]: لِلْمَاءِ الْعَذْبِ الصَّافِي.
وَالْمُسْتَشْزِرُ[3]: لِلْمَفْتُولِ.
وَمُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْقَانُونِ الْصَرْفِيّ كَجَمْعِ بُوقٍ عَلَى بُوقَاتٍ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ ... فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ

قوله: (غَيْرَ جَارِيَةٍ عَلَى الْقَانُونِ الْصَرْفِيّ) أي قانون مفردات الألفاظ الموضوعة بأن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع، ولم يهجر سواء كان موافقاً للقياس التصريفي كـ«قام» ومدّاً ومخالفاً كـ«ماء» و«آل» و«عور» و«قطط».

وبالجملة: أن الموافق لما ثبت عن الواضع، ولم يهجر فصيح، ولو خالف القياس التصريفي، والمخالف لما ثبت عنه، ولم يهجر غير فصيح كبوقات ومودة، والله أعلم.

إِذْ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ لِلْقِلَّةِ أَبْوَاقٌ وَكَمَوْدِدَةٍ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ بَنِيَّ لِلِئَامٌ زَهَدَهْ ... مَا لِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدِدَهْ

وَالْقِيَاسُ مَوَدَّةٌ بِالإِدْغَامِ.
وَالْغَرَابَةُ: كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى.

---

(1) الهعخع بالخاء المعجمة والعين المهملة، وهو نبت أسود.

(2) كلمة «النُّقاخ» يقال لغة: ماءٌ نُقَاخٌ، إذا كان ماءً عذباً.
النُّقاخُ: الماء العذب الذي يَنْقَخُ الفؤادَ ببرده.
النُّقاخُ كغُرابٍ الماءُ البارِدُ العَذْبُ الصافي، والخالِصُ، والنَّوْمُ في العافِيَةِ والأَمْنِ، ونَقَخَ، كمَنَعَ ضَرَبَ، ودِماغَه كَسَرَه.
كلمة النُّقاخ يقال لغة: ماءٌ نُقَاخٌ، إذا كان ماءً عذباً.

(3) مُسْتَشْزِرَات أي: مُنْفَتِلاتٌ، يقالُ: اسْتَشْزَرَ الحبلُ، إذا انْفتَل.

نَحْوُ: تَكَأْكَأَ: بِمَعْنَى اجْتَمَعَ.
وَافْرَنْقَعَ: بِمَعْنَى انْصَرَفَ.
وَاطْلَخَمَّ: بِمَعْنَى اشْتَدَّ.

قوله: (غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى) فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة المبسوطة.

وبقي قسم ثانٍ: وهو كون الكلمة غير مألوفة الاستعمال عند العرب العرباء، فتحتاج معرفتها إلى تخريج لها على معنى بعيد، نحو: مسرج في قول العجاج:

[وَمُقْلَــةً وَحَاجِــباً مُــزَجَّجَا ... وَفَاحِمـــاً وَمُرْسِـــناً مـــسرَّجا]

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله: «مسرجاً» حتى اختلف في تخريجه:

فقيل: هو من قولهم في السيوف سريجية منسوبة إلى قين، أي حداد، يقال له: سريج يريد أنه في الدقة والاستواء كالسيف السريجي.

وقيل: من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج.

وَفَصَاحَةُ الْكَلاَمِ:

1 - سَلاَمَتُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ مُجْتَمِعَةً.

2 - وَمِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ.

3 - وَمِنَ التَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَةِ كَلِمَاتِهِ.

فَالتَّنَافُرُ: وَصْفٌ فِي الْكَلاَمِ يُوجِبُ ثِقَلَهُ عَلَى اللِّسَانِ وَعُسْرَ النُّطْقِ بِهِ.

نَحْوُ:

فِي رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مِثْلُكَ يَشْرَعُ

[وَقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكَــانٍ قَفْــرُ ... وَلَــيْسَ قُــرْبَ قَبْــرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ][1]

(1) رُفع لفظ «قَفْر» مع أنه نعتٌ للفظ «مكانٍ» لضرورة الشعر، وخرّجوه على أنّه من قبيل الصفة المقطوعة عن موصوفها.
وقد جاء الثقل من تكرار الراء والباء في البيت.

كَـرِيمٌ مَتَـى أَمْدَحْـهُ أَمْدَحْـهُ والْـوَرَى مَعِـي وَإِذَا مَـا لُمْـتُهُ لُمْـتُهُ وَحْـدِي[1]

**وَضَعْفُ التَّأْلِيفِ: كَوْنُ الْكَلاَمِ غَيْرَ جَارٍ عَلَى الْقَانُونِ النَّحْوِيّ الْمَشْهُورِ كَالإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفظاً وَرُتْبَةً فِي قَوْلِهِ:**

جَـزَى بَـنُوهُ أَبَـا الْغَـيْلاَنِ عَـنْ كِبَـرٍ وَحُـسْنِ فِعْـلٍ كَمَـا يُجْـزَى سِـنِمَّارُ

**قوله:** (**عَلَى الْقَانُونِ النَّحْوِيّ الْمَشْهُورِ**) أي فضعف التأليف إنما ينشأ من العدول عن المشهور إلى قول له صحة عند بعض أولى النظر.

وأما إذا خالف تأليف الكلام القانون المجمع عليه كجر الفاعل، ورفع المفعول، وتقديم المسند المحصور فيه بـ«إِنَّمَا» ففاسد غير معتبر، والكلام في تركيب له صحة واعتبار.

**قوله:** (**كَالإِضْمَارِ إِلَى آخِرِهِ**) أدخل بالكاف العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل، كقوله:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

ومحل منع الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة في غير المواضع الستة المتفق على جواز ذلك فيها لأجل ملاحظة النكتة فيها، وهي البيان بعد الإجمال، فإنه أوقع في النفس، وتلك المواضع هي المجموعة في قول بعضهم:

وَمَـرْجِعُ الـضَّمِيرِ قَـدْ تَأَخَّـرَا لَفْظـاً وَرُتْـبَةً وَهَـذَا حـصرا
فِـي بَـابِ نِعْـمَ وتـنازع العمـل ومـضمر الـشأن ورب والـبدل
ومبـتدأ مفـسر بالخبـر وبـاب فاعـل بخلـف فاخبـر

**فالأول:** نحو: نِعْمَ رَجُلاً زيد[2].

**والثاني:** نحو قاما وقعد الزيدان[3].

**والثالث:** نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[4] (الإخلاص:1).

(1) وقد جاء ثِقَلُهُ من تكرير لفظ «أَمْدَحْهُ» بِمَا فيه من حاء وهاء.

(2) مثال لباب نعم.

(3) مثال التنازع.

(4) مثال ضمير الشأن.

**والرابع:** نحو: ربه رجلاً يكون عوناً لأخيه[1].

**والخامس:** نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم[2].

**والسادس:** نحو: ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[3] (الأنعام:29).

وأما في باب الفاعل: فلا يجوز ذلك في القول المشهور، ويجوز على مقابله.

**وَالتَّعْقِيدُ: أَنْ يَكُونَ الْكَلاَمُ خَفِيَّ الدَّلاَلَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.**

**وَالْخَفَاءُ: إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ بِسَبَبِ تَقْدِيمٍ، أَوْ تَأْخِيرٍ، أَوْ فَصْلٍ.**

**وَيُسَمَّى تَعْقِيداً لَفْظِيّاً، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:**

جَفَخَتْ وَهُمْ لاَ يَجْفَخُونَ بِهَا بِهِم ... شِيَمٌ عَلَى الْحَسَبِ الأَغَرِّ دَلاَئِلُ

**فإن تقديره: جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغر، وهم لا يجفخون بها.**

**قوله:** (جَفَخَتْ) أي تكبرت وافتخرت، كما في القاموس.

**وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ مَجَازَاتٍ وَكِنَايَاتٍ لاَ يُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهَا، وَيُسَمَّى تَعْقِيداً مَعْنَوِيّاً.**

**نَحْوُ قَوْلِكَ: «نَشَرَ الْمَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ» مُرِيداً جَوَاسِيسَهُ، وَالصَّوَابُ: نَشَرَ عُيُونَهُ.**

**وَقَوْلِهِ:**

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[4]

---

(1) مثال رب.

(2) مثال البدل.

(3) مثال المبتدأ المفسر بالخبر.

(4) أي: سأطْلُبُ بُعْدَ الدّار عنكم، وأتحمَّلُ آلاَمَ الفراق، وأصْبِرُ عليه، لأنّ عاقبة الألَم والصبر الفرجُ، وحين يأتي الفرجُ يكون قُرْبٌ دائم، ووصلٌ مستمرٌّ مصحوبٌ بسرور لا ينقطع، وقد أبعد في هذِه الكناية لكثرة لوازمها الذهنية التي لا تُدْرَكُ إلاّ بإجْهادٍ ذهْنِي، على أنّ هذا المعنى حَسنٌ طرقَهُ =

حَيْثُ كَنَى بِالْجُمُودِ عَنِ السُّرُورِ مَعَ أَنَّ الْجُمُودَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْبُخْلِ بِالدُّمُوعِ وَقْتَ الْبُكَاءِ.

3 - وَفَصَاحَةُ الْمُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلَامٍ فَصِيحٍ فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ.

**قوله:** (**مَلَكَةٌ إِلَى آخِرِهِ**) الملكة: هِيَ الْكَيْفِيَّةُ الرَّاسِخَةُ فِي النَّفْسِ.

**فالكيفية:** جنس تشمل أقسام الكيف الأربعة:

1 - الكيفيات المحسوسة: أي المدركة بإحدى الحواس الخمسة راسخة كانت كحلاوة العسل، أو غير راسخة كحمرة الخجل.

2 - والكيفيات المختصة بالكميات: كالزوجية والفردية في الكم المنفصل، والاستقامة، والانحناء في المتصل.

3 - والكيفيات النفسانية: أي المختصة بذوات الأنفس سواء رسخت في النفس كملكة العلم والكتابة أم لا، كالمرض والفرح.

4 - والكيفيات الاستعدادية: أي المقتضية استعداداً وانفعالاً وتهيؤاً لقبول أثر ما بسهولة كاللين، وتسمى اللاقوة أو بصعوبة كالصلابة، وتسمى القوة.

وقوله: «**الراسخة**» فصل أول مخرج للحال، وهو كيفية غير راسخة سواء كان من شأنها الرسوخ، ولكنها لم ترسخ كالكيفية التي يدرك بها العلم أول أمرها أم لا، كالمرض والفرح.

وقوله: «**في النفس**» فصل ثانٍ مخرج للراسخة في الجسم كالبياض.

## {البلاغة}

الْبَلاَغَةُ فِي اللُّغَةِ: الْوُصُولُ وَالانْتِهَاءُ.

=

الشعراء والأدباء وأهل الفكر، منه ما أجاب به الربيع بن خيثم، وقد صلّى ليلةً حَتّى أصْبَح، إذْ قيل له: أتْعَبْتَ نفْسَكَ. فقال: راحَتَهَا أطْلُبُ، أي: أطلبُ راحتَها الدائمة يوم الدين بإتْعَابِها في العبادة في الدنيا.

**يُقَالُ: بَلَغَ فُلاَنٌ مُرَادَهُ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ، وَبَلَغَ الرَّكْبُ الْمَدِينَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا.**

**وَتَقَعُ فِي الاصْطِلاَحِ وَصْفاً لِلْكَلاَمِ وَالْمُتَكَلِّمِ.**

**1 - فَبَلاَغَةُ الْكَلاَمِ: مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ.**

**وَالْحَالُ وَيُسَمَّى بِالْمَقَامِ: هُوَ الأَمْرُ الْحَامِلُ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى أَنْ يُورِدَ عِبَارَتَهُ عَلَى صُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ.**

**قوله: (وَيُسَمَّى بِالْمَقَامِ)** أي وبقرينة السياق عند علماء المعاني، وعند الفقهاء بالبساط.

**وَالْمُقْتَضَى: وَيُسَمَّى الاعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ هُوَ الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي تُورَدُ عَلَيْهَا الْعِبَارَةُ مَثَلاً الْمَدْحُ حَالٌ يَدْعُو لإِيرَادِ الْعِبَارَةِ عَلَى صُورَةِ الإِطْنَابِ.**

**وَذَكَاءُ الْمُخَاطَبِ حَالٌ يَدْعُو لإِيرَادِهَا عَلَى صُورَةِ الإِيجَازِ.**

**فَكُلٌّ مِنَ الْمَدْحِ وَالذَّكَاءِ حَالٌ.**

**وَكُلٌّ مِنَ الإِطْنَابِ وَالإِيجَازِ مُقْتَضًى.**

**وَإِيرَادُ الْكَلاَمِ عَلَى صُورَةِ الإِطْنَابِ وَالإِيجَازِ مُطَابَقَةٌ لِلْمُقْتَضَى.**

**قوله: (هُوَ الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ)** هذا جرى على خلاف ما حققه العلامة السعد، والذي حققه العلامة السعد: أن مقتضى الحال: هو الكلام الكلي الذي هو موصوف تلك الصورة المخصوصة.

ووجه كل من السعد وغيره ما ادعاه، انظر الصبان.

**قوله: (مُطَابَقَةٌ لِلْمُقْتَضَى)** بمعنى أن صورة الإطناب أو الإيجاز الجزئية التي اشتمل الكلام عليها فرد من أفراد صور الإطناب أو الإيجاز الكلية التي هي مقتضى الحال، فالمطابقة هنا عكس مطابقة الكلي لجزئياته؛ إذ هي صدق الكلي على كل واحد منها.

وَبلاَغَةُ الْمُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِكَلاَمٍ بَلِيغ فِي أَيِّ غَرَضٍ كَانَ.

وَيُعْرَفُ التَّنَافُرُ:

1 - بِالذَّوْقِ.

2 - وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ بِالصَّرْفِ.

3 - وَضَعْفِ التَّأْلِيفِ.

4 - وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ بِالنَّحْوِ.

5 - وَالْغَرَابَةِ بِكَثْرَةِ الاطِّلاَعِ عَلَى كَلاَمِ الْعَرَبِ.

6 - وَالتَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْبَيَانِ.

7 - وَالأَحْوَالِ.

8 - وَمُقْتَضَيَاتِهَا بِالْمَعَانِي.

فَوَجَبَ عَلَى طَالِبِ الْبَلاَغَةِ مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ، وَالصَّرْفِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ مَعَ كَوْنِهِ سَلِيمَ الذَّوْقِ، كَثِيرَ الاطِّلاَعِ عَلَى كَلاَمِ الْعَرَبِ.

قوله: (التَّنَافُرُ) أي بنوعيه: تنافر الحروف وتنافر الكلمات.

# علم المعاني

هُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يُطَابَقُ مُقْتَضَى الْحَالِ.

فَتَخْتَلِفُ صُوَرُ الْكَلاَمِ لاخْتِلاَفِ الأَحْوَالِ.

قوله: (أَحْوَالُ اللَّفْظِ) أي صوره المخصوصة الجزئية كالتأكيد وعدمه، والإطناب، والإيجاز، وحذف المسند إليه، وذكره.

فهو جمع حال بمعنى الصورة، لا بمعنى الأمر الحامل للمتكلم إلى آخره، كما مر، فافهم.

قوله: (لاخْتِلاَفِ الأَحْوَالِ) جمع حال، بمعنى الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة، كما مر، لا بمعنى الصورة، كما لا يخفى.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ ﴾[1].

فَإِنَّ مَا قَبْلَ «أَمْ» صُورَةٌ مِنَ الْكَلاَمِ تُخَالِفُ صُورَةَ مَا بَعْدَهَا؛ لأَنَّ الأُولَى فِيهَا: فِعْلُ الإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالثَّانِيَةَ فِيهَا: فِعْلُ الإِرَادَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ، وَالْحَالُ الدَّاعِي لِذَلِكَ نِسْبَةُ الْخَيْرِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْعُ نِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَيْهِ فِي الأُولَى.

وَيَنْحَصِرُ الْكَلاَمُ هُنَا عَلَى هَذَا الْعِلْمِ فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ.

قوله: (مِثَالُ ذَلِكَ) أي الاختلاف المذكور.

# الباب الأول الخبر والإنشاء

كُلُّ كَلاَمٍ: فَهُوَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ.

وَالْخَبَرُ: مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ كَـ«سَافَرَ مُحَمَّدٌ» وَ«عَلِيٌّ مُقِيمٌ».

وَالإِنْشَاءُ: مَا لاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ ذَلِكَ: كَـ«سَافِرْ يَا مُحَمَّدُ» وَ«أَقِمْ يَا عَلِيُّ».

وَالْمُرَادُ بِصِدْقِ الْخَبَرِ: مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَبِكَذِبِهِ: عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لَهُ.

قوله: (مُطَابَقَتُهُ) أي موافقة نسبته الكلامية للواقع، أي لنسبته الخارجية في الإثبات، أو في النفي.

فَجُمْلَةُ «عَلِيٌّ مُقِيمٌ» إِنْ كَانَتِ النِّسْبَةُ الْمَفْهُومَةُ مِنْهَا مُطَابِقَةً لِمَا فِي الْخَارِجِ فَصِدْقٌ وَإِلاَّ فَكَذِبٌ.

وَلِكُلِّ جُمْلَةٍ رُكْنَانِ:

---

(1) الجن:10.

**1 - مَحْكُومٌ عَلَيْهِ.**
**2 - وَمَحْكُومٌ بِهِ.**
**وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُسْنَداً إِلَيْهِ كَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ وَالْمُبْتَدَإِ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ.**
**وَيُسَمَّى الثَّانِي مُسْنَداً كَالْفِعْلِ وَالْمُبْتَدَإِ الْمُكْتَفَى بِمَرْفُوعِهِ.**

قوله: (**رُكْنَانِ: مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَمَحْكُومٌ بِهِ**) وما زاد على ذلك غير المضاف إليه، والصلة فهو قيد.

# الكلام على الخبر

**الْخَبَرُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً.**
**فَالأُولَى: مَوْضُوعَةٌ لإِفَادَةِ الْحُدُوثِ فِي زَمَنٍ مَخْصُوصٍ مَعَ الاخْتِصَارِ.**
**وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِمْرَارَ التَّجَدُّدِيَّ بِالْقَرَائِنِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً كَقَوْلِ طَرِيفٍ:**

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ[1] قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ[2] يَتَوَسَّمُ[3]

**وَالثَّانِيَةُ: مَوْضُوعَةٌ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.**
**نَحْوُ: «الشَّمْسُ مُضِيئَةٌ».**
**وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِمْرَارَ بِالْقَرَائِنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خَبَرِهَا فِعْلٌ.**
**نَحْوُ: «الْعِلْمُ نَافِعٌ».**
**وَالأَصْلُ فِي الْخَبَرِ: أَنْ يُلْقَى لإِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ كَمَا فِي قَوْلِنَا: حَضَرَ الأَمِيرُ أَوْ لإِفَادَةِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِهِ.**
**نَحْوُ: «أَنْتَ حَضَرْتَ أَمْسِ».**

---

(1) وعكاظ: سوق من أسواق العرب قريبة من عرفات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذي القعدة إلى هلال ذي الحجة.
(2) والعَرِيْفُ: الذي يَعْرِفُ أصحابه.
(3) ويتوسم: يتفرس.

**قوله: (وَالأَصْلُ فِي الْخَبَرِ: أَنْ يُلْقَى لإِفَادَةِ إِلَى آخِرِهِ)** وقد يلقى لأغراض أخرى:

1 - كالاسترحام في قول موسى عليه السلام: ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص:24).

2 - وإظهار الضعف في قول زكريا عليه السلام: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ (مريم:4).

3 - وإظهار التحسر في قول امرأة عمران: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [1].

**قوله: (الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ)** المراد به: النسبة بين الطرفين المحكوم بها أي التي هي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، أو انتفاؤه عنه في الواقع، كما هو المتعارف بين أرباب العربية. وهذا هو المعنى بوقوع النسبة أو لا وقوعها، أي النسبة الواقعة، أي المتحققة في الخارج، أو غير المتحققة فيه، وليس المراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع الذي هو عبارة عن إذعان النسبة، أي إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، وإن كان هو الذي عليه الأكثر لأمرين:

**الأول**: أن الإيقاع والانتزاع وإن كان مدلول الخبر على قول الأكثر إلا أنه ليس مقصوداً بالإفادة، بل وسيلة لما قصد إفادته، وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها، وذلك لأن المخاطب يستفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر، ثم ينتقل إلى متعلقه الذي هو المقصود بالإعلام، وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها.

ويدل لذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لا دلالة لها في نفسها على ما في الخارج، بل دلالتها على الصور الذهنية أوّلاً بالذات وبواسطتها على ما في الخارج لما بينهما من الارتباط.

**والثاني**: أنه ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة، أي أدرك أنها مطابقة للواقع أوّلاً، ولا أنه عالم بأنه أوقعها؛ لأن الإدراك من أوصاف الشخص، فلو أريد لما كان

---

(1) آل عمران:36.

لإنكار الحكم معنى؛ إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم: أنت لم توقع النسبة، انتهى ملخصاً من الدسوقي.

وَيُسَمَّى الْحُكْمُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ، وَكَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ عَالِماً بِهِ لاَزِمَ الْفَائِدَةِ.

## {أضرب الخبر}

أَضْرُبُ الْخَبَرِ حَيْثُ كَانَ قَصْدُ الْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْكَلاَمِ عَلَى قَدرِ الْحَاجَةِ حَذْراً مِنَ اللَّغْوِ:

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ أُلْقِيَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ مُجَرَّداً عَنِ التَّأْكِيدِ.

نَحْوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ».

وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّداً فِيهِ طَالِباً لِمَعْرِفَتِهِ حَسُنَ تَأْكِيدُهُ.

نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ».

وَإِنْ كَانَ مُنْكِراً لَهُ وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِمُؤَكِّدٍ أَوْ مُؤَكِّدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ حَسَبَ دَرَجَةِ الإِنْكَارِ.

نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ»، أَوْ «إِنَّهُ لَقَادِمٌ»، أَوْ «وَاللهِ إِنَّهُ لَقَادِمٌ».

**قوله: (حَسُنَ تَأْكِيدُهُ وقوله: وَجَبَ تَوْكِيدُهُ)** الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند البلغاء واجب أن يقال: إن ترك المستحسن يلام عليه لوم أخف من اللوم على ترك الواجب، كما في حاشية الدسوقي عن تقرير شيخه العدوي.

قلت: ومعنى كون اللوم أخف على ترك المستحسن أنه لا يخل بالبلاغة، وإنما ينقص به قدر البليغ، وحيثية كلامه، كما صرح به الدسوقي بعد، فتنبه.

فَالْخَبَرُ بِالنِّسْبَةِ لِخُلُوِّهِ مِنَ التَّوْكِيدِ وَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ثَلاَثَةُ أَضْرُبٍ كَمَا رَأَيْتَ.

**وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيّاً.**
**وَالثَّانِي: طَلَبِيّاً.**
**وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيّاً.**

قوله: (**فَالْخَبَرُ إِلَى آخِرِهِ**) أي سواء كان مثبتاً أو منفيّاً، وإن كانت الأمثلة المذكورة هنا لأضرب المثبت.

ومثال الابتدائي في النفي: «ما زيد قائماً».

ومثال الطلبي فيه: «ما زيد بقائم».

ومثال الإنكاري فيه: «أما ما زيد بقائم» و«أما والله ما زيد بقائم».

قوله: (**ثَلاثَةُ أَضْرُبٍ كَمَا رَأَيْتَ**) قد تتحقق هذه الثلاثة في شخص واحد كأن يكون غير مستحضر قيام زيد، ومتردداً في قيام عمرو، ومنكراً قيام بكر، فيكون الخطاب له ابتدائيّاً، وطلبيّاً، وإنكاريّاً، وحينئذ فيغلب جانب الإنكار، ويقال: «إن زيداً وعمراً وبكراً قائمون»، وذلك لأن تأكيد الابتدائي لا بدع فيه بخلاف ترك تأكيد الإنكاري، فإنه لا يجوز، كما في عروس الأفراح.

**وَيَكُونُ التَّوْكِيدُ بِـ«إِنْ»، وَأَنَّ، وَلامِ الابْتِدَاءِ، وَأَحْرُفِ التَّنْبِيهِ، وَالْقَسَمِ، وَنُونَي التَّوْكِيدِ، وَالْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ، وَالتَّكْرِيرِ، وَقَدْ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةِ.**

قوله: (**وَيَكُونُ التَّوْكِيدُ بِإِنْ إِلَى آخِرِهِ**) أي في الإثبات.

وأما في النفي: فيكون:

1 - بـ«إن» الزائدة: نحو: «إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ».

2 - و«كان»: نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

3 - ولام الجحود: نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ».

4 - والباء: نحو: «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ».

5 - واليمين: نحو: «وَاللهِ مَا زَيْدٌ قَائِماً».

## الكلام على الإنشاء

**الإِنْشَاءُ: إِمَّا طَلَبِيٌّ أَوْ غَيْرُ طَلَبِيّ.**

فَالطَّلَبِيُّ: مَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ.
وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.
وَالأَوَّلُ يَكُونُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ:
1 - الأَمْرُ.
2 - وَالنَّهْيُ.
3 - وَالاسْتِفْهَامُ.
4 - وَالتَّمَنِّي.
5 - وَالنِّدَاءُ.

# {الأمر}

أَمَّا الأَمْرُ: فَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.
وَلَهُ أَرْبَعُ صِيَغٍ:
1 - فِعْلُ الأَمْرِ: نَحْوُ: ﴿ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾[1].
2 - وَالْمُضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِاللاَّمِ: نَحْوُ: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٍ ﴾[2].
3 - وَاسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ: نَحْوُ: حَيَّ عَلَى الْفَلاَحِ.
4 - وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ: نَحْوُ: سَعْياً فِي الْخَيْرِ.
وَقَدْ تَخْرُجُ صِيَغُ الأَمْرِ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ وَقَرَائِنِ الأَحْوَالِ:
1 - كَالدُّعَاءِ: نَحْوُ: ﴿ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ﴾[3].

---

(1) مريم:12.
(2) الطلاق:7.
(3) النمل:19؛ الأحقاف: 15.

**2 - وَالالْتِمَاسُ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: أَعْطِنِي الْكِتَابَ.**

**3 - وَالتَّمَنِّي: نَحْوُ:**

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[1]

**4 - وَالتَّهْدِيدُ: نَحْوُ: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾[2].**

**قوله: (كَالدُّعَاءِ)** العلاقة بينه وبين الأمر: الإطلاق والتقييد، وكذا يقال في الالتماس، انتهى، دسوقي.

**قوله: (وَالتَّمَنِّي)** العلاقة بينه وبين الأمر:

أما الإطلاق والتقييد؛ لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء، فأطلق عن قيده، ثم قيد بالمحبوب الذي لا طماعية فيه.

وأما السببية؛ لأن طلب وجود الشيء الذي لا إمكان له سبب في تمنيه، انتهى، دسوقي.

**قوله: (وَالتَّهْدِيدُ)** العلاقة بينه وبين الأمر: إما شبه التضاد باعتبار المتعلق، وذلك لأن المأمور به: إما واجب أو مندوب.

والمهدد عليه: إما حرام أو مكروه.

وإما السببية لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته.

وإما المشابهة بجامع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك، انتهى، دسوقي.

**5 - وَالتَّعْجِيزُ: نَحْوُ:**

يَا لَبَكْرٍ انشروا لِي كُلَيْباً ... يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

**6 - وَالتَّسْوِيَةُ: نَحْوُ: ﴿ ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ ﴾[3].**

---

(1) أي: وليس الإصباح بأفضل حالاً منك ما دام لا يأتي بالمحبوب، وأداة النداء محذوفة مقدرة، أي: ألاَ يا أيُّها اللّيل.

(2) فصلت:40.

(3) الطور:16.

**قوله:** (وَالتَّعْجِيزُ) العلاقة بينه وبين الأمر: إما شبه التضاد في متعلقهما، فإن التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات.

وإما السببية لأن إيجاب شيء لا قدرة عليه يلزم العجز عنه، انتهى دسوقي.

**قوله:** (وَالتَّسْوِيَةُ) العلاقة بينها وبين الأمر: التضاد؛ لأن التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما، انتهى، دسوقي.

## {النهي}

**وَأَمَّا النَّهْيُ: فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلاَءِ.**

**وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْمُضَارِعُ مَعَ «لاَ» النَّاهِيَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِى ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا ﴾**[1].

**وَقَدْ تَخْرُجُ صِيغَتُهُ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ وَالسِّيَاقِ:**

**1 - كَالدُّعَاءِ: نَحْوُ: «لاَ تُشْمِتْ بِي الأَعْدَاءَ».**

**2 - وَالالْتِمَاسِ: كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «لاَ تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ».**

**3 - وَالتَّمَنِّي: نَحْوُ «لاَ تَطْلَعْ» فِي قَوْلِهِ:**

يَا لَيْلُ طُلْ يَا نَوْمُ زَلْ    يَا صُبْحُ قِفْ لاَ تَطْلَعْ

**4 - وَالتَّهْدِيدِ: كَقَوْلِكَ لِخَادِمِكَ: «لاَ تُطِعْ أَمْرِي».**

**قوله:** (كَالدُّعَاءِ وَالالْتِمَاسِ) العلاقة بينهما وبين النهي: الإطلاق والتقييد؛ لأن النهي موضوع تطلب الكف على وجه الاستعلاء، فاستعمل في مطلق طلب الكف على جهة المجاز المرسل، انتهى دسوقي.

**قوله:** (وَالتَّمَنِّي) العلاقة بينه وبين النهي: الإطلاق والتقييد؛ لأن النهي طلب

---

(1) الأعراف:56، 85.

الكف على وجه الاستعلاء، فأطلق عن قيده، ثم قيد بالمحبوب الذي لا طماعية فيه.

**قوله:** (**وَالتَّهْدِيدِ**) العلاقة بينه وبين النهي: السببية؛ لأن النهي عن الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته، انتهى، دسوقي.

# {الاستفهام}

**وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ: فَهُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ.**
**وَأَدَوَاتُهُ: الْهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَأَنَّى، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَأَيٌّ.**
**فَالْهَمْزَةُ: لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ أَوِ التَّصْدِيقِ.**
**وَالتَّصَوُّرُ: هُوَ إِدْرَاكُ الْمُفْرَدِ، كَقَوْلِكَ: «أَعَلِيٌّ مُسَافِرٌ أَمْ خَالِدٌ؟» تَعْتَقِدُ أَنَّ السَّفَرَ حَصَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَكِنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ، وَلِذَا يُجَابُ بِالتَّعْيِينِ، فَيُقَالُ: عَلِيٌّ مَثَلاً.**

**قوله:** (**هُوَ إِدْرَاكُ الْمُفْرَدِ**) المراد بالمفرد: ما ليس وقوع النسبة، فيشمل:

1 - إدراك المسند إليه.

2 - وإدراك المسند.

3 - وإدراك النسبة.

4 - وإدراك الاثنين من الثلاثة، وإدراك الثلاثة.

وقوله: «هو إدراك النسبة» فيه مضاف محذوف، أي: هو إدراك وقوع النسبة.

**وَالتَّصْدِيقُ: هُوَ إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ، نَحْوُ: «أَسَافَرَ عَلِيٌّ؟» تُسْتَفْهَمُ عَنْ حُصُولِ السَّفَرِ وَعَدَمِهِ، وَلِذَا يُجَابُ بِـ«نَعَمْ» أَوْ «لاَ».**

**قوله:** (**هُوَ إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ**) أي إدراك وقوع نسبة تامة بين شيئين، أو اللاوقوعها، أي إدراك موافقتها لما في الواقع، أو عدم موافقتها، وذلك الإدراك كما يسمى تصديقاً يسمى حكماً، وإسناداً، وإيقاعاً، وانتزاعاً، وإيجاباً، وسلباً.

وَالْمَسْؤُولُ عَنْهُ فِي التَّصَوُّرِ: مَا يَلِي الْهَمْزَةَ، وَيَكُونُ لَهُ مُعَادِلٌ يُذْكَرُ بَعْدَ أَمْ، وَتُسَمَّى مُتَّصِلَةً، فَتَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ[1]:

1 - الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ: «أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا أَمْ يُوسُفُ؟».

2 - وَعَنِ الْمُسْنَدِ: «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأَمْرِ أَمْ رَاغِبٌ فِيهِ؟».

3 - وَعَنِ الْمَفْعُولِ: «أَإِيَّايَ تَقْصُدُ أَمْ خَالِداً؟».

4 - وَعَنِ الْحَالِ: «أَرَاكِباً جِئْتَ أَمْ مَاشِياً؟».

5 - وَعَنِ الظَّرْفِ: «أَيَوْمَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ أَمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟»، وَهَكَذَا.

وَقَدْ لاَ يُذْكَرُ الْمُعَادِلُ، نَحْوُ: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴾[2]، «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأَمْرِ؟»، «أَإِيَّايَ تَقْصُدُ؟»، «أَرَاكِباً جِئْتَ؟». «أَيَوْمَ الْخَمِيسِ قَدِمْتَ؟».

وَالْمَسْؤُولُ عَنْهِ فِي التَّصْدِيقِ: النِّسْبَةُ، وَلاَ يَكُونُ لَهَا مُعَادِلٌ، فَإِذَا جَاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا قُدِّرَتْ مُنْقَطِعَةً، وَتَكُونُ بِمَعْنَى «بَلْ».

قوله: (عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) المناسب «عن» بدل «على» تنبه.

قوله: (وَالْمَسْؤُولُ عَنْهِ فِي التَّصْدِيقِ: النِّسْبَةُ) أي وقوعها أو عدم وقوعها.

وَهَلْ: لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْ، نَحْوُ: «هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ؟».

وَالْجَوَابُ: «نَعَمْ» أَوْ «لاَ»، وَلِذَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ الْمُعَادِلِ، فَلاَ يُقَالُ: «هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ أَمْ عَدُوُّكَ؟».

قوله: (وَلِذَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا إِلَى آخِرِهِ) قال الشمني: أي في الفصيح الشائع حيث تكون «هل» لطلب التصديق.

وقد تخرج لطلب التصور، فيؤتى لها بمعادل، كقوله صلى الله عليه وسلم لجابر: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟»، ولكنه نادر.

قوله: (فَلاَ يُقَالُ إِلَى آخِرِهِ) أي إذا أريد بـ«أم» المتصلة لا إن أريد «أم»

---

(1) قوله: (الْمُنَاسِبُ عَنْ) هكذا وجد، ولعل نسخته فيها «على»، وإلا فالموجود بنسختنا «عن».

(2) الأنبياء:62.

المنقطعة، وقدر ما بعدها جملة، انتهى، مغني وأمير.

**وَ«هَلْ» تُسَمَّى:**

**بَسِيطَةً: إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ، نَحْوُ: «هَلِ الْعَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ؟».**

**وَمُرَكَّبَةً: إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، نَحْوُ: «هَلْ تَبِيضُ الْعَنْقَاءُ وَتُفْرِخُ؟».**

**قوله: (إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا)** أي بـ«هل» عن وجود شيء، هو الموضوع كالعنقاء في نفسه، وذلك لأنه استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده، وهما كالشيء الواحد؛ لأن الوجود عين الموجود على ما فيه.

**قوله: (وَمُرَكَّبَةً: إِنِ اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ)** أي ثبوت محمول لموضوع كالعنقاء والتفريخ.

فهذه قد استفهم بها عن ثبوت مركب، والأولى عن ثبوت بسيط.

والحاصل: أن كلاً من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء:

1 - **الموضوع.**

2 - **والمحمول:** كالعنقاء وتفريخها في الثانية، والعنقاء ووجودها في الأولى.

3 - **والنسبة:** وهي وجود المحمول للموضوع، أي ثبوته له كثبوت التفريخ للعنقاء في مثال المركبة، وثبوت الوجود، أي التحقق في الخارج للعنقاء في مثال البسيطة.

ولما كان المحمول غير الموضوع في مثال المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركباً.

ولما كان الوجود الواقع محمولاً عين الوجود الواقع موضوعاً في مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسيطاً.

فإذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في المثالين كان المعتبر في أولهما شيئاً واحداً هو العنقاء، وفي ثانيهما: شيئين هما العنقاء وتفريخها، وإن اعتبر الوجود الواقع

رابطة في المثالين كان المعتبر في الأول شيئين، وفي الثاني ثلاثة.

وعلى كل حال: فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعتبر وكثرته، لا بمعنى ما لا جزء له وما له جزء، فافهم.

**وَمَا:**

**1 - يُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الاسْمِ.**

**نَحْوُ: «مَا الْعَسْجَدُ أَوِ اللُّجَيْنُ؟».**

**2 - أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى.**

**نَحْوُ: «مَا الإِنْسَانُ؟».**

**3 - أَوْ حَالُ الْمَذْكُورِ مَعَهَا، كَقَوْلِكَ لِقَادِمٍ عَلَيْكَ: «مَا أَنْتَ؟».**

**وَمَنْ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلاَءِ، كَقَوْلِكَ: «مَنْ فَتَحَ مِصْرَ؟».**

**قوله:** (وَمَنْ: **يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلاَءِ**) أي جنسهم الصادق بالواحد والمتعدد.

فجواب قولك: «من عندك؟»: «إما زيد»، أو «زيد وعمرو»، أو «زيد وعمرو وبكر»، وعلى هذا إلى أن يستغرق، ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جواباً صحيحاً، بل الجواب المطابق ما لا يزيد ولا ينقص، كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً مانعاً.

ويكون هذا الجواب مفرداً لا مركباً.

ولا يقدر له خبر، ولا مبتدأ بمنزلة قولك: «حيوان ناطق» جواباً لـ«ما الإنسان؟»، فهو ذكر حد يفيد التصور فقط، وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص أو الأشخاص، وهي أخص من النسبة التي تضمنها قولك: «من عندك؟» الحاصلة للمتكلم أو لا؛ لأنها نسبة الاسم، فمن هنا جاء الجواب مفرداً في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ (1).

(1) الزخرف:87.

وأما قوله في الآية الأخرى: ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [1] ، فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب، وليس اقتصاراً على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها، ومن هنا غلط بعض الناس، فظن أن المطلوب بها التصديق.

ومن هنا يعلم أن المسؤول عنه بـ«من» ماهية من عنده أعم من القليل والكثير، وبه تعلم أن «من» الاستفهامية ليست للعموم في الأفراد، بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم، فإن أرادوا العموم الذي ذكرناه فصحيح، وإن أرادوا أنها تدل على الأفراد فممنوع، كذا في عروس الأفراح للسبكي نقلاً عن والده.

**وَمَتَى: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ مَاضِياً كَانَ، أَوْ مُسْتَقْبَلاً.**

**نَحْوُ: «مَتَى جِئْتَ؟» وَ«مَتَى تَذْهَبُ؟».**

**وَأَيَّانَ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً.**

**وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ.**

**كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝٦ ﴾ [2] .

**وَكَيْفَ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ.**

**نَحْوُ: «كَيْفَ أَنْتَ؟».**

**نَحْوُ:** ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [3]

**وَبِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ».**

**نَحْوُ:** ﴿ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾ [4] .

**وَبِمَعْنَى مَتَى.**

**نَحْوُ: «أَنَّى تَكُونُ زِيَادَةُ النِّيلِ؟».**

---

(1) الزخرف:9.

(2) القيامة:6.

(3) البقرة:259.

(4) آل عمران:37.

وَكَمْ: يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ عَدَدٍ مُبْهَمٍ.

نَحْوُ: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾[1].

وَأَيٌّ: يُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ أَحَدِ الْمُتَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا.

نَحْوُ: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾[2].

وَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْحَالِ، وَالْعَدَدِ، وَالْعَاقِلِ، وَغَيْرِهِ حَسَبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعْنَاهَا الأَصْلِيّ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلاَمِ.

قوله: (وَقَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ إِلَى آخِرِهِ) استظهر العلامة الأمير: أن معنى الخروج مفارقة الأصل الغالب، وأنها حقيقة في الكل بدليل أن المتكلم بالتسوية ونحوها، قد لا يخطر بباله الاستفهام الحقيقي، ولا يبنى عليه بعلاقة ما والمجاز ولو مشهوراً يستلزم اعتبار الحقيقة والقول بأنه صار حقيقة عرفية تكلف لا دليل عليه.

ومفاد السعد: أن معنى الخروج مفارقة المعنى الحقيقي، وأن ما يخرج إليه معنى مجازي.

وتكلف السيد له علاقات، فجعل العلاقة في التسوية المسببية بواسطة؛ لأن التسوية بين الشيء وغيره تقتضي عدم الاحتفال به، وهو يقتضي جهله، وهو يقتضي الاستفهام عنه.

وفي النفي كذلك: لأن نفي الشيء جهل لوجوده، وهو يقتضي الاستفهام.

وفي الإنكار كذلك: لأنه سبب في عدمه، وعدمه سبب في جهله، وهو سبب في الاستفهام.

وفي الأمر أو النهي: التقييد والإطلاق بنقلها من طلب الجواب إلى مطلق طلب، ثم منه إلى طلب الفعل أو الترك.

---

(1) الكهف:19.

(2) مريم:73.

وفي التشويق: المشابهة في التسبب عن الجهل.

وفي التعظيم: المسببية؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به، والجهل به مسبب عن كونه هائلاً عظيماً؛ لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء.

وفي التحقير: اللازمية بوسائط؛ لأن الاستفهام يستلزم الجهل، وهو يستلزم عدم الاعتناء بالمجهول، وهو يستلزم استحقاره.

وفي التعجب: نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [1] المشابهة في التسبب عن لجهل، ثم هو من حضرة الحق تعالى بمعنى تعجيب المخاطب، وهو في الآية من الهمزة مع ضميمة كيف بعدها وقس على ذلك، انتهى، أمير على المغني ودسوقي على المختصر من مواضع، فتنبه.

**1 - كَالتَّسْوِيَةِ.**

**نَحْوُ:** ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [2] .

**2 - وَالنَّفْيِ.**

**نَحْوُ:** ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ۝ ﴾ [3] .

**3 - وَالإِنْكَارِ.**

**نَحْوُ:** ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [4] ، ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [5] .

**4 - وَالأَمْرِ.**

**نَحْوُ:** ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۝ ﴾ [6] ، **وَنَحْوُ:** ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [7] ، **أي انتهوا**

---

(1) الفرقان:45.
(2) البقرة:6.
(3) الرحمن:60.
(4) الأنعام:40.
(5) الزمر:36.
(6) المائدة:91.
(7) آل عمران:20.

وأسلموا.

5 - وَالنَّهْي.

نَحْوُ: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾[1].

6 - وَالتَّشْوِيق.

نَحْوُ: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2].

7 - وَالتَّعْظِيم.

نَحْوُ: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[3].

8 - وَالتَّحْقِير.

نَحْوُ: «أَهَذَا الَّذِي مَدَحْتَهُ كَثِيراً؟».

## {التمني}

وَأَمَّا التَّمَنِّي: فَهُوَ طَلَبُ شَيْءٍ مَحْبُوبٍ لاَ يُرْجَى حُصُولُهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلاً، أَوْ بَعِيدَ الْوُقُوعِ كَقَوْلِهِ:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وَقَوْلُ الْمُعْسِرِ: «لَيْتَ لِي أَلْفُ دِينَارٍ».

وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ مُتَوَقَّعَ الْحُصُولِ: فَإِنْ تَرَقُّبَهُ يُسَمَّى تَرَجِّياً، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ«عَسَى» وَ«لَعَلَّ».

نحو: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[4].

وَلِلتَّمَنِّي أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ: وَاحِدَةٌ:

(1) التوبة:13.

(2) الصف:10.

(3) البقرة:255.

(4) الطلاق:1.

**1 - أَصْلِيَّةٌ: وَهِيَ لَيْتَ.**

**قوله: (أَصْلِيَّةٌ)** أي حقيقية لكونها وضعت له.

**2 - وَثَلاَثٌ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ: وَهِيَ «هَلْ».**

**نَحْوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾**[1].

**قوله: (غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ)** أي غير حقيقية.

أما «**هل**»: فتدل عليه مجازاً:

إما بالاستعارة التبعية بتشبيه التمني المطلق بمطلق استفهام بجامع مطلق الطلب في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت «هل» الموضوعة للاستفهام الجزئي للتمني الجزئي.

وإما مرسل تبعي بنقل «**هل**» من طلب الفهم إلى مطلق الطلب، واستعمالها في طلب حصول الشيء المحبوب.

إما من حيث اندراجه تحت مطلق الطلب.

وإما من حيث خصوصه لعلاقة التقييد، أو التقييد والإطلاق.

وأما «**لو**»: فكذلك على طريق التجوز؛ لأن أصل وضعها الشرطية، والتجوز فيها مثله في «هل».

والنكتة في التمني بـ«هل»: والعدول عن «ليت» هو إبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه.

وفي التمني بـ«لو»: والعدول عن «ليت» الإشعار بعزة المتمنى حيث أبرز في صورة ما لم يوجد؛ لأن «لو» في الأصل حرف امتناع لامتناع.

وأما «لعل»: فالتمني فيها من مستتبعات التركيب، وليس معنى مجازياً لها، وذلك لأنها مستعملة في مرجو بعيد الحصول كالطيران، فيشبه المحال، وما لا طمع في وقوعه من الممكن بجامع البعد، وعدم الحصول في كل، فيتولد من ذلك الشبه تمنيه، دسوقي.

---

(1) الأعراف:53.

وَلَوْ: نَحْوُ: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[1].

وَلَعَلَّ: نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وَلاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الأَدَوَاتِ فِي التَّمَنِّي يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ الْوَاقِعُ فِي جَوَابِهَا.

قوله: (وَلاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الأَدَوَاتِ) أي «هل»، و«لو»، و«لعل».

قوله: (يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ إِلَى آخِرِهِ) هذا ظاهر في «لو»؛ إذ لا ينصب بعدها لو كانت على أصلها لكونه إنما ينصب بـ«أن» مضمرة بعد الأشياء الستة، أعني:

1 - الاستفهام.

2 - والتمني.

3 - والعرض.

4 - والأمر.

5 - والنهي.

6 - والنفي.

ويدخل في العرض التحضيض، وفي الأمر الدعاء، وكذا في «لعل»؛ لأنه لا ينصب في جواب الترجي عند البصريين، بل عند الكوفيين، فنصبه بعدها لا يدل على أنها مستعملة في التمني إلا على مذهب البصريين.

وأما «هل»: فنصب المضارع بعدها ثابت مطلقاً، ولو بقيت على أصلها، كما لا يخفى، فافهم.

## {النداء}

وَأَمَّا النِّدَاءُ: فَهُوَ طَلَبُ الإِقْبَالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو».

---

(1) الشعراء:102.

وَأَدَوَاتُهُ ثَمَانٍ: يَا، وَالْهَمْزَةُ، وَأَيْ، وَآ، وَآيْ، وَأَيَا، وَهَيَا، وَوَا.
فَالْهَمْزَةُ وَأَيْ: لِلْقَرِيبِ، وَغَيْرُهُمَا لِلْبَعِيدِ.
وَقَدْ يُنَزَّلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ، فَيُنَادَى بِالْهَمْزَةِ وَ«أَيْ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لِشِدَّةِ اسْتِحْضَارِهِ فِي ذِهْنِ الْمُتَكَلِّمِ صَارَ كَالْحَاضِرِ مَعَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا ... بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ[1]

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ: فَيُنَادَى بِأَحَدِ الْحُرُوفِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُنَادَى عَظِيمُ الشَّأْنِ رَفِيعُ الْمَرْتَبَةِ حَتَّى كَانَ بُعْدُ دَرَجَتِهِ فِي الْعَظْمِ عَنْ دَرَجَةِ الْمُتَكَلِّمِ بُعْدٌ فِي الْمَسَافَةِ، كَقَوْلِكَ: «أَيَا مَوْلاَيَ» وَأَنْتَ مَعَهُ.
أَوْ إِشَارَةً إِلَى انْحِطَاطِ دَرَجَتِهِ، كَقَوْلِكَ: «أَيَا هَذَا» لِمَنْ هُوَ مَعَكَ.
أَوْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ السَّامِعَ غَافِلٌ لِنَحْوِ نَوْمٍ أَوْ ذُهُولٍ، كَأَنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ كَقَوْلِكَ لِلسَّاهِي: أَيَا فُلاَنُ.
وَغَيْرُ الطَّلَبِيّ يَكُونُ بِالتَّعَجُّبِ وَالْقَسَمِ وَصِيَغِ الْعُقُودِ كَـ«بِعْتُ» وَ«اشْتَرَيْتُ»، وَيَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

قوله: (وَصِيَغِ الْعُقُودِ) أي والفسوخ مثل: طلقت وأقلت.

قوله: (وَيَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ) أي كبعض أفعال المقاربة، وهي: عسى وحرى واخلولق.

وأفعال المدح والذم: كـ«نعم» و«بئس».

وَأَنْوَاعُ الإِنْشَاءِ غَيْرُ الطَّلَبِيّ لَيْسَتْ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْمَعَانِي، فَلِذَا ضَرَبْنَا صَفْحاً عَنْهَا.

قوله: (لَيْسَتْ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْمَعَانِي) أي لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها بسبب قلة دورها على الألسنة، ولأن أكثرها، وهو ما عدا أفعال الترجي والقسم في

(1) نعمان الأراك: موضع في بلاد العرب.
والربع: المنزل.

الأصل أخبار نُقِلَتْ إلى مَعْنَى الإِنْشَاءِ، وحينئذ فيستغنى بأداتها الخبرية عن الإنشائية؛ لأنها تنقل مستصحبة لما يرتكب فيها في الخبرية.

# الباب الثاني في الذكر والحذف

إِذَا أُرِيدَ إِفَادَةُ السَّامِعِ حُكْماً:

فَأَيُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِيهِ: فَالأَصْلُ ذِكْرُهُ.

وَأَيُّ لَفْظٍ عُلِمَ مِنَ الْكَلاَمِ لِدَلاَلَةٍ بَاقِيَةٍ عَلَيْهِ: فَالأَصْلُ حَذْفُهُ.

وَإِذَا تَعَارَضَ هَـذَانِ الأَصْـلاَنِ: فَـلاَ يُعْـدَلُ عَـنْ مُقْتَـضَى أَحَـدِهِمَا إِلَـى مُقْتَضَى الآخَرِ إِلاَّ لِدَاعٍ.

فَمِنْ دَوَاعِي الذِّكْرِ:

1 - زِيَادَةُ التَّقْرِيرِ وَالإِيضَاحِ: نَحْوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾[1].

2 - وَالتَّسْجِيلُ عَلَى السَّامِعِ حَتَّى لاَ يَتَأَتَّى لَـهُ الإِنْكَـارُ كَمَـا إِذَا قَـالَ الْحَاكِمُ لِشَاهِدٍ: «هَلْ أَقَرَّ زَيْدٌ هَذَا بِأَنَّ عَلَيْهِ كَذَا؟».

فَيَقُولُ الشَّاهِدُ: «نَعَمْ، زَيْدٌ هَذَا أَقَرَّ بِأَنَّ عَلَيْهِ كَذَا».

وَمِنْ دَوَاعِي الْحَذْفِ:

1 - إِخْفَاءُ الأَمْرِ عَنْ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «أَقْبَلَ» تُرِيدُ عَلِيّاً مَثَلاً.

**قوله: (نَحْوُ: «أَقْبَلَ»)** في جعل هذا ونحوه من حذف المسند إليه نظر ظاهر، فإن فاعل «أقبل» ضمير مستتر، تقديره: هو دلت على مرجعه قرينة السياق.

والفرق بين الاستتار والحذف: مقرر في محله، فتنبه.

2 - وَضِيقُ الْمَقَامِ:

إِمَّا لِتَوَجُّعٍ نَحْوُ:

(1) البقرة:5؛ لقمان: 5.

قَـالَ لِـي: كَـيْفَ أَنْـتَ؟ قُلْـتُ: عَلِـيلٌ سَــــهَرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَـــوِيلُ[1]

**وَإِمَّا لِخَوْفِ فَوَاتِ فُرْصَةٍ، نَحْوُ قَوْلِ الصَّيَّادِ: «غَزَالٌ».**

**3 - وَالتَّعْمِيمُ بِاخْتِصَارٍ، نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[2]، أَيْ جَمِيعُ عِبَادِهِ؛ لأَنَّ حَذْفَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِالْعُمُومِ.**

**4 - وَتَنْزِيلُ الْمُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللاَّزِمِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِالْمَعْمُولِ، نَحْوُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3].**

**وَيُعَدُّ مِنَ الْحَذْفِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَيُقَالُ: حَذْفُ الْفَاعِلِ لِلْخَوْفِ مِنْهُ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَوِ الْجَهْلِ.**

**نَحْوُ: «سُرِقَ الْمَتَاعُ»، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[4].**

# الباب الثالث في التقديم والتأخير

**مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ النُّطْقُ بِأَجْزَاءِ الْكَلاَمِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، بَلْ لاَ بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الأَجْزَاءِ وَتَأْخِيرِ الْبَعْضِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي نَفْسِهِ أَوْلَى بِالتَّقَدُّمِ مِنَ الآخَرِ لاشْتِرَاكِ جَمِيعِ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَلْفَاظٌ فِي دَرَجَةِ الاعْتِبَارِ، فَلاَ بُدَّ لِتَقْدِيمِ هَذَا عَلَى ذَاكَ مِنْ دَاعٍ يُوجِبُهُ.**

قوله: (**أَوْلَى بِالتَّقَدُّمِ مِنَ الآخَرِ**) هذا بعد مراعاة ما تجب له الصدارة كألفاظ الشرط وألفاظ الاستفهام.

**فَمِنَ الدَّوَاعِي:**

(1) فجملة «سَهَرٌ دائم» جلمةٌ استئنافية جاءت بدون عطف بالواو، إذْ وقَعَت جواب سؤالٍ تُثِيرُه جملة «أنا عَلِيل»؛ لأن من طبيعة الْمُتَلَقِّي أن تتحرّك نفسه بسؤالٍ مضمونه: ما سبَبُ كَوْنِكَ عليلاً؟ وأَسْرَعَ المتكلم، فأجاب على السؤال دون أن يُطرَحَ عليه، أي: أنا عاشقٌ بعيد عن محبوبه.

(2) يونس:25.

(3) الزمر:9.

(4) النساء:28.

**1 - التَّشْوِيقُ إِلَى الْمُتَأَخِّرِ إِذَا كَانَ الْمُتَقَدِّمُ مُشْعِراً بِغَرَابَةٍ، نَحْوُ:**

وَالَّــــذِي حَـــارَتِ البَـــرِيَّةُ فِـــيهِ    حَـــيَوَانٌ مُـــسْتَحْدَثٌ مِـــنْ جَمَـــادِ

**قوله: (حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ)** أي اختلفت الخلائق في أنه يعاد أوّلاً يعاد بدليل ما قبله، وهو:

بَـــانَ أَمْـــرُ الإِلَـــهِ وَاخْـــتَلَفَ الـــنَّا    ـــسُ فَـــدَاعٍ إِلَـــى ضَـــلاَلٍ وَهَـــادِي

**قوله: (حَيَوَانٌ)** أي معاد حيوان.

**قوله: (مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ)** أراد بالجماد:

إما النطفة بناء على أنه ما ليس بحيوان، وإن انفصل عنه.

وإما طينة آدم الذي هو أصله بناء على أنه ما ليس بحيوان، ولا منفصل عنه.

وإما التراب الذي تنبت منه الأجسام الخارجة من القبور.

**2 - وَتَعْجِيلُ الْمَسَرَّةِ أَوِ الْمَسَاءَةِ.**

**نَحْوُ: الْعَفْوُ عَنْكَ صَدَرَ بِهِ الأَمْرُ أَوِ الْقِصَاصُ حَكَمَ بِهِ الْقَاضِي.**

**3 - وَكَوْنُ الْمُتَقَدِّمِ مَحطَّ الإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ.**

**نَحْوُ: «أَبَعْدَ طُولِ التَّجْرِبَةِ تَنْخَدِعُ بِهَذِهِ الزَّخَارِفِ».**

**4 - وَالنَّصُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ أَوْ سَلْبِ الْعُمُومِ.**

**فَالأَوَّلُ: يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْعُمُومِ عَلَى أَدَاةِ النَّفْيِ.**

**نَحْوُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، أَيْ لَمْ يَقَعْ هَذَا وَلاَ ذَاكَ.**

**وَالثَّانِي: يَكُونُ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ النَّفْيِ عَلَى أَدَاةِ الْعُمُومِ.**

**نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ كُلُّ ذَلِكَ»، أَيْ لَمْ يَقَعِ الْمَجْمُوعُ.**

**فَيَحْتَمِلُ ثُبُوتُ الْبَعْضِ، وَيَحْتَمِلُ نَفْيُ كُلِّ فَرْدٍ.**

**5 - وَالتَّخْصِيصُ.**

**نَحْوُ: «مَا أَنَا قُلْتُ: وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ».**

**وَلَمْ يُذْكَرْ لِكُلٍّ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ دَوَاعٍ خَاصَّةٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُ**

رُكْنَي الْجُمْلَةِ تَأَخَّرَ الآخَرُ فَهُمَا مُتَلاَزِمَانِ.

# الباب الرابع في القصر

الْقَصْرُ: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ.

**قوله: (الْقَصْرُ: تَخْصِيصُ إِلَى آخِرِهِ):**

1 - أي وَيَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

نحو: «ما زيد إلا في الدار»، و«ما في الدار إلا زيد»: فيكون قصر موصوف على صفة، وقصر صفة على موصوف.

2 - وَبَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ.

نحو: «ما قام إلا زيد»: فيكون قصر صفة على موصوف.

ولا يتوهم إمكان عكسه؛ إذ الفعل لا يؤخر عن الفاعل ما دام فاعلاً، فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر.

3 - وَبَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

نحو: «ضرب زيدٌ إلا عمراً»، و«ما ضرب عمراً إلا زيد».

4 - وَبَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ.

نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً»، و«ما أعطيت درهماً إلا زيداً»، وغير ذلك من المتعلقات.

ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً: قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، أو قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول.

والمعنى على الأول: «ما مضروب زيد إلا عمرو»، فيرجع لقصر الصفة على الموصوف حقيقيّاً: إن أريد دون كل ما هو غير عمرو.

وإضافيّاً: إن أريد دون خالد.

والمعنى على الثاني: «ما زيد إلا ضارب عمرو»، فيرجع لقصر الموصوف على الصفة حقيقيّاً: إن أريد دون كل ما هو غير ضارب عمرو.

وإضافيّاً: إن أريد دون ضارب خالد، وعلى هذا قياس البواقي، فافهم.

**قوله: (شَيْءٍ بِشَيْءٍ)** أي موصوف بصفة، أو صفة بموصوف.

**قوله: (بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ)** أي من الطرق الأربعة الآتية أو الستة التي هي الأربعة الآتية، وضمير الفصل، وتعريف المسند، أو المسند إليه بـ«أل» الجنسية، فالتخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص، وما في حكمه، والتأكيد الغير الشمولي، نحو: «جاء زيد نفسه لا غيره»، لا يعد من طرق القصر اصطلاحاً، وإن كان قصراً بالمعنى اللغوي.

**وَيَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيّ وَإِضَافِيّ.**

**فَالْحَقِيقِيُّ: مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ لاَ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.**

**نَحْوُ: «لاَ كَاتِبَ فِي الْمَدِينَةِ إِلاَّ عَلِيٌّ» إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فِيهَا مِنَ الْكُتَّابِ.**

**وَالإِضَافِيُّ: مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ.**

**نَحْوُ: «مَا عَلِيٌّ إِلاَّ قَائِمٌ»، أي إن له صفة القيام لا صفة القعود، وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام.**

**قوله: (وَيَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَإِضَافِيٍّ)** وقد يقصد بكل منهما المبالغة، فأقسام القصر أربعة:

1 - قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ.

2 - وَقَصْرٌ حَقِيقِيٌّ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ.

فإن نحو: «ما في الدار إلا زيد» إذا قلته مريداً لا غيره، وكان فيها غيره، ونزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيّاً ادعائيّاً.

3 - وَقَصْرٌ إِضَافِيٌّ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ.

4 - وَقَصْرٌ إِضَافِيٌّ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ.

فإن نحو: «ما في الدار إلا زيد» إذا قصد أنه لا يتجاوزه إلى عمرو، وجعل حصول عمرو فيها منزلة العدم كان قصراً إضافيّاً ادعائيّاً.

**قوله: (لاَ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ)** أي لا بحسب ملاحظة حال المخاطب من تردد، أو اعتقاد خلاف، أو شركة.

قوله: (**وَالإِضَافِيُّ: مَا كَانَ الاخْتِصَاصُ فِيهِ إِلَى آخِرِهِ**) أي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق.

ومن ثم صرحوا بأن قصر الإفراد، وقصر القلب، وقصر التعيين أقسام للقصر الإضافي لا الحقيقي.

فكل من الحقيقي والإضافي حقيقة للقصر اصطلاحاً إلا أن كمال الحقيقة في الأول بسبب كونه هو الذي ينافي المشاركة أوجب مناسبة تسميته حقيقيّاً، وعدم كمال الحقيقة في الثاني بسبب صحة وجود مشاركة أخرى فيه أوجب أن يسمى إضافيّاً، وأن لا يتخذ حقيقة للتخصيص، وإن شمله مطلق التخصيص.

**وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى:**

**1 - قَصْرِ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ.**

**نَحْوُ: «لاَ فَارِسَ إِلاَّ عَلِيٌّ».**

**2 - وَقَصْرِ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ.**

**نَحْوُ: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ»، فَيَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ.**

**وَالْقَصْرُ الإِضَافِيُّ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُخَاطَبِ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:**

**1 - قَصْرُ إِفْرَادٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ الشِّرْكَةَ.**

**2 - وَقَصْرُ قَلْبٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْعَكْسَ.**

**3 - وَقَصْرُ تَعْيِينٍ: إِذَا اعْتَقَدَ وَاحِداً غَيْرَ مُعَيَّنٍ.**

**وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ:**

**مِنْهَا: النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءُ.**

**نَحْوُ:** ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝﴾[1].

**وَمِنْهَا: «إِنَّمَا».**

**نَحْوُ: إِنَّمَا الْفَاهِمُ عَلِيٌّ.**

(1) يوسف:31.

**وَمِنْهَا: الْعَطْفُ بِـ«لاَ»، أَوْ «بَلْ»، أَوْ «لَكِنَّ».**
**نَحْوُ: «أَنَا نَاثِرٌ لاَ نَاظِمٌ»، وَ«مَا أَنَا حَاسِبٌ بَلْ كَاتِبٌ».**
**وَمِنْهَا: تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ.**
**نَحْوُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[1].**

**قوله: (وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ)** هي تختلف بعد اشتراكها في إفادة القصر من وجوه:

**منها:** أن التقديم يدل على القصر بمفهوم الكلام، أي بما يفهم في عرف البلغاء من الأسرار ودلالة الثلاثة الباقية عليه بالوضع:

إما بمعنى أنها موضوعة له إلا أن أحواله من كونه إفراداً، أو قلباً، أو تعييناً إنما يستفاد من هذه الثلاثة بمعونة المقام، وهي المقصودة من فن المعاني.

وإما بمعنى أن الوَاضِعَ وَضَعَهَا لِمَعَانٍ تُفِيدُ الْقَصْرَ، وهي إثبات المذكور، ونفي ما سواه.

**ومنها:** أن الأصل في طريق العطف النص على المثبت والمنفي، فلا يترك النص عليهما بأن يقال: «زيد يعلم النحو لا غير» في رد الإثبات في قول القائل: «زيد يعلم النحو والتصريف والعروض»، أو قوله: «زيد يعلم النحو وعمرو وبكر»، والأصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت دون المنفي، فلا تدل عليه الثلاثة إلا ضمناً.

**قوله: (مِنْهَا: النَّفْيُ وَالاسْتِثْنَاءُ إِلَى آخِرِهِ)** أي النفي بأداة من أدواته كـ«ليس» و«ما» و«إن» والاستثناء بـ«إلا» أو إحدى أخواتها سواء ذكر المستثنى منه، نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد» أم لا، نحو: «ما جاءني إلا زيد»، فإن الغرض منه النفي، ثم الإثبات المحققان للقصر، وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط، وإلا لقيل: «جاءني زيد».

وأما الاستثناء من الإثبات: نحو: «جاء القوم إلا زيداً»، فلا يفيد القصر؛ لأن الغرض منه الإثبات، والاستثناء قيد مصحح له، فكأنك قلت: «جاء القوم المغايرون لزيد».

(1) الفاتحة:5.

فلو أفاد الاستثناء من الإثبات القصر لإفادته الصفة في نحو: «جاء الناس الصالحون»، ولا قائل به، والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم، ولذلك يستعمل النفي.

ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ثم الاستثناء.

وفي هذا الطريق يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء سواء كانت «إلا» أو غيرها بأن يكون المقصور مقدماً على الأداة، وهي مقدمة على المقصور عليه.

قال النوبي: والسر في تأخير المقصور عليه: أن القصر أثر عن الحرف الذي هو «إلا»، ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده، انتهى.

واختلفوا في جواز تقديم المقصور عليه الواقع بعد أداة الاستثناء معها على قلة على المقصور بناء على قول أكثر النحويين: أنه لا يجوز أن يستثنى بـ«إلا» إلا شيء واحد لضعفها؛ لأن أصلها «لا» النافية، وهي لا تنفي إلا شيئاً واحداً، فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها، وعدم جواز ذلك التقديم حيث قصد الحصر فيما وإلى «إلا» فقط لا بقلة، ولا بغيرها بناء على جواز أن يستثنى بها شيئان بلا عطف؛ لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر في مواليها، وفيما بعده، والمقصود القصر في مواليها فقط، فلا يجوز على هذا ولو بقلة أن يقال في: «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً زيد ما ضرب إلا عمراً زيدٌ» برفع «زيد»، ونصب «عمرو»؛ لأنه لما جوزنا استثناء شيئين: يتوهم أن المعنى: «ما ضرب أحداً أحد إلا عمراً ضربه زيد»، وبعضهم جوز استثناء شيئين بها إذا صرح بالمستثنى منه كأن يقال: «ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً»، فـ«إلا زيد» مستثنى من الأحد الأول، و«عمراً» مستثنى من الأحد الثاني، ويبنى على جواز استثناء شيئين بها بلا عطف وعدم جوازه قول أبي البقاء أن ملعونين في قوله تعالى: ﴿ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلاً ۝ ﴾ [1] «ملعونين» حال من فاعل ﴿ يُجَاوِرُونَكَ ﴾ [2]، وقول غيره أن ﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ [3] مفعول

(1) الأحزاب:60.
(2) الأحزاب:60.
(3) الأحزاب:61.

لمحذوف، أي أذم، ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ﴾ [1] إلى آخره لا حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ [2]، وإلا لزم استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف.

وكذا يقال في بادئ الرأي في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ [3] أنه منصوب بـ﴿ ٱتَّبَعَكَ﴾ على الأول، وبمحذوف أي اتبعوك في بادي الرأي على الثاني، فتنبه.

**قوله: (إِنَّمَا)** أي المركب من «إن» التي هي لتأكيد النسبة، و«ما» الكافة لتضمنها معنى «ما» وإلا بشهادة صحة انفصال الضمير معها في قول الفرزدق:

[أَنَـا الْقَائِـدُ الْحَامِـي الـذِّمَارَ] وَإِنَّمَـا ... يُدَافِـعُ عَـنْ أَحْـسَابِهِمْ أَنَـا أَوْ مِثْلِـي [4]

ولقول النحاة: «إنما» لإثبات ما يذكر بعدها، ونفي ما سواه، ودلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى «ما» التي هي للنفي، و«إلا» التي هي للإثبات، ولقول المفسرين: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [5] بنصب «الميتة»، وكون «حَرَّمَ» للفاعل معناه: «ما حرم عليكم إلا الميتة» لتطابق هذه القراءة قراءتي الرفع لـ«لميتة» مع كون «حَرَّمَ» للفاعل، أو المفعول المفيدين للقصر بتعريف المسند فافهم، ومن حيث إن الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم المقصور على المقصور عليه مع كون «إنما» لا تقع إلا في صدر الكلام تعين أن يكون في طريق القصر بـ«إنما» أن يذكر المقصور بعدها، ويذكر بعده المقصور عليه، تقول: «إنما ضرب زيد عمراً»، أو «إنما ضرب عمراً زيد»، فيكون ما أخر من فاعل أو مفعول بمنزلة الواقع بعد «إلا»، فيكون هو المقصور عليه، ولا يجوز تقديمه على غيره للإلباس.

**قوله: (وَمِنْهَا: تَقْدِيمُ إِلَى آخِرِهِ)** هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل

(1) الأحزاب:61.
(2) الأحزاب:60.
(3) هود:27.
(4) الذمارُ: ما تجب حمايته، كالأهل والعِرْض.
الأحْسَاب: مَا يَعُدُّهُ المرءُ من مَناقبِ وشَرفِ الآباء.
(5) البقرة:173؛ النحل: 115.

على بعضٍ كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل مع أن المرجح فيه عدم إفادته القصر.

**قوله: (مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ)** أي كالخبر على المبتدأ ما لم يكن المبتدأ نكرة، والمعمولات على الفعل.

واحترز بهذا عما وجب تقديمه لصدارته كـ«أين» و«متى»، انتهى، دسوقي.

# الباب الخامس في الوصل والفصل

**الْوَصْلُ: عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى أُخْرَى.**

**وَالْفَصْلُ: تَرْكُهُ.**

**وَالْكَلاَمُ هُنَا قَاصِرٌ عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ؛ لأَنَّ الْعَطْفَ بِغَيْرِهَا لاَ يَقَعُ فِيهِ اشْتِبَاهٌ، وَلَكِنْ مِنَ الْوَصْلِ بِهَا.**

**وَالْفَصْلُ مَوَاضِعُ.**

**قوله: (عَطْفُ إلى آخره)** ليس هذا تعريفاً لحقيقة الوصل والفصل مطلقاً، بل لنوع من الوصل والفصل، وهو الواقع في الجمل.

فلا يرد أنهما لا يختصان بالجمل، بل كذلك يجريان في المفردات، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما بالواو، كما إذا كان بينهما تقابل، نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[1]، فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما، ونفي التناقض، أو شبه تماثل، كما في قوله:

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ[2]

وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾[3]، نعم، لا

(1) الحديد:3.
(2) البيت لمحمد بن وهيب، من البسيط يمدح المعتصم، وأبو إسحاق: كنيته، واسمه محمد.
(3) الحشر:23.

يجب العطف في المفردات، متى قصد التشريك، بل قد يستحسن فقط عند إيهام التضاد، كما في المثال الأول.

وأما الجمل: فَمَتَى قُصِدَ التَّشْرِيكُ وَجَبَ الْعَطْفُ.

والفرق: أن الصفات المفردة كالشيء الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل، فإنها لاستقلالها لا يدل على تعلقها بما قبلها إلا العطف، فافهم، دسوقي.

**قوله: (قَاصِرٌ عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ)** أي في الجمل التي لا موضع لها من الإعراب؛ لأن العطف على ما لها موضع من الإعراب لا يقع فيه اشتباه؛ إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب إلا إذا كانت واقعة موقع مفرد، فيجري العطف عليها مجرى العطف عليه في ظهور المشترك فيه، وهو الأمر الموجب للإعراب، فيصح أن يقال: اشترك الجملتان أو المفردان في الخبرية أو في الحالية مثلاً، وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بالواو فائدة، ولا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد بين طرفي كل من الأولى، والثانية كالمفردين عقلي أو وهمي أو خيالي بخلاف التي لا محل لها من الإعراب، فإن العطف عليها بالواو، كما يفتقر إلى جامع عقلي أو وهمي أو خيالي بين طرفي كل من الأولى والثانية، كذلك يفتقر إلى جامع آخر بين نسبة الأولى ونسبة الثانية؛ لأن المقصود من العطف في هذه الحالة النص على اجتماع الجملتين في الواقع، ولا يحسن ذلك إلا إذا كان بين الجملتين جامع مخصوص، واستخراج هذا الجامع يتوقف على معرفة. هل بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام أو بدونه أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما، أو التوسط بين الكمالين، فإذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام وصل لوجود الجامع بينهما، وإلا فلا، ولهذا خصصوا التفصيل المذكور بالجملتين اللتين لا محل لهما، فلو كان ذلك التفصيل جارياً فيما لهما محل من الإعراب لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل لهما من الإعراب.

فإذا قلت: «زيد يكتب ويشعر»، أو «زيد يعطي ويمنع»، أو «مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح» كنت قد أشركت الثانية في هذه الأمثلة في حكم الأولى، وهو الخبرية في المثال الأول والثاني، والوصفية في الثالث، ولم تحتج إلا إلى جامع واحد

بين كل من المسند إليها والمسندين في كل من الجملتين في الْمُثُلِ المذكورة، وهو التناسب بين المسندين في المثال الأول؛ لأن المراد بالكتابة هنا إنشاء النثر، كما أن الشعر إنشاء النظم، والتضاد بينهما، في كل من المثال الثاني والثالث، والاتحاد بين المسند إليهما في كل من الأمثلة المذكورة، وليس في معرفة هذا الجامع اشتباه.

قال الشيخ عبد القاهر: ونظائر ذلك تكثر، والأمر فيها يسهل، وبالجملة: فكون الجملة لها محل مما يقرب الجامع بخلاف ما إذا لم يكن لها محل، نعم.

قال في عروس الأفراح: ليس ما ذكر على إطلاقه، فربما كانت الجملة لا محل لها، والجامع أقرب منه حيث لها محل كالجملة الموصول بها إذا عطف عليها، كقولك: «رأيت الذي يُعْطِي ويَمْنَعُ»، فإنها وإن كانت لا محل لها إلا أن استدعاء الموصول لتمام صلته أتم من استدعاء الإعراب للجملة المعطوفة.

**قوله: (لاَ يَقَعُ فِيهِ اشْتِبَاهٌ)** أي لأن غيرها يفيد مع الاشتراك معاني مثل الترتيب بلا تراخ للفاء، والترتيب مع التراخي لـ«ثم»، والشك، والإبهام، والتخيير، والتقسيم، والإباحة لـ«أو».

وأما مع الواو وتلك المعاني تكفي في حسن الكلام وانتظامه، فلا يطلب فيه شيء آخر بشهادة الاستعمال والذوق بخلاف الواو، فإنها لا تفيد أكثر من الاشتراك بين شيئين، ولا يتصور الاشتراك بينهما حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشتراك فيه، وإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن في قولنا: «زيد قائم، وعمرو قاعد» معنى تزعم أن الواو أشركت فيه بين هاتين الجملتين كانت الدقة وثبت الغموض.

وحاصل المقال في فصل الجملتين ووصلهما: أن الأولى حيث كان لها محل من الإعراب، فإن قصد تشريك الثانية لها في حكمه وجب عطفها عليها ليدل العطف على الاشتراك المذكور، لكن إن كان بعاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققاً ومقصوداً حسن العطف، وإن لم توجد جهة جامعة، وإن كان بالواو قبل إن كان بين كل من طرفي الجملتين جهة جامعة عقلية، وهي الاتحاد، أو التضايف، أو التماثل في نحو: «زيد يكتب وعمرو يشعر» حيث شارك عمرو زيداً في صفة الكرم مثلاً، أو وهمية وهي شبه التماثل، أو شبه التضاد، أو التضاد في نحو: «زيد يعطي ويمنع»، أو خيالية كقولك للكاتب: «زيد بري القلم وحبر الدواة»، ولم يحتج هنا إلى جهة جامعة

أخرى بين نسبتي الجملتين، كما احتيج لذلك في العطف بالواو على ما لا محل لها من الإعراب حتى يحتاج هنا إلى معرفة الأحوال الستة الآتية كما احتيج لها هناك، وذلك لأن الجملتين اللتين لهما محل من الإعراب في معنى المفرد، فلا تراعى فيهما النسبة.

ألا ترى أنه قد صح العطف في المحكيتين مع وجود كمال الانقطاع فيهما باعتبار أصلهما كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[1] ، وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها وجب فصل الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[2] لم يعطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[3] على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[4] ؛ لأنه ليس من مقولهم.

وأما إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب، فإنه يتحقق لها مع الثانية أحوال ستة:

**الأول:** كَمَالُ الانْقِطَاعِ بِلاَ إِيهَامٍ.

**الثاني:** كَمَالُ الاتِّصَالِ.

**الثالث:** شبه كمال الانقطاع.

**الرابع:** شبه كمال الاتصال.

**الخامس:** كمال الانقطاع مع الإيهام.

**السادس:** التوسط بين الكمالين.

فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما إذا أخبر بجملة، ثم تركت في زوايا الإهْمال، فأخبر بأخرى، كقولك: «زيد قائم»، ثم أضربت عنها، فقلت: «بل عمرو قاعد».

---

(1) آل عمران:173.

(2) البقرة:14 - 15.

(3) البقرة: 15.

(4) البقرة:14.

فالفصل متعين في الأحوال الستة.

وإن قصد ربطها بها: فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققاً ومقصوداً وجب العطف بذلك الغير في الأحوال الستة، وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية، فالفصل متعين في الأحوال الستة، وإن لم يكن للأولى قيد أصلاً، أو لها قيد، وقصد إعطاؤه للثانية.

فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة، فباقتضائه المغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه.

والوصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام، أو التوسط بين الكمالين لوجود الداعي إلى الوصل، وهو رفع الإيهام في كمال الانقطاع، وعدم المانع الذي هو أحد الأربعة السابقة في التوسط بين الكمالين، وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعدد هذه الصورة، بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل، أعني كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين.

## مواضع الوصل بالواو

**يَجِبُ الْوَصْلُ فِي مَوْضِعَيْنِ:**

**الأَوَّلُ: إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً، وَكَانَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ أَيْ مُنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ مِنَ الْعَطْفِ.**

**نَحْوُ:** ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤ ﴾[1].

**وَنَحْوُ:** ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾[2].

**قوله: (يَجِبُ الْوَصْلُ فِي مَوْضِعَيْنِ)** في عروس الأفراح: حيث قلنا في هذا الباب: يجب الوصل، أو قلنا: يجب الفصل نريد به الوجوب بحسب البلاغة، وتطبيق

(1) الانفطار:13 - 14.

(2) التوبة:82.

الكلام على مقتضى الحال، ولا نعني الوجوب بحسب اللغة إلا في مواضع يسيرة ننبه عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى، انتهى.

ثم قال بعد: واعلم أن الخبر والإنشاء المتمحضين لا يعطف أحدهم على الآخر، فيجب الفصل بلاغة.

وأما لغة: فاختلفوا فيه؟

فالجمهور: على أنه لا يجوز.

واختاره ابن عصفور في شرح الإيضاح، وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل، وجوزه الصفار وطائفة.

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه: جواز عطف المختلفين بالاستفهام والخبر مثل «هذا زيد، ومن عمرو؟».

وقد تكلفوا على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[1].

وحاصله: أن أهل هذا الفن متفقون على منعه، وظاهر كلام النحاة جوازه، ولا خلاف بين الفريقين؛ لأنه عند من جوزه يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة، انتهى، وسيأتي ما فيه.

**قوله:** (**إِذَا اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً**) أي معنى ولفظاً، كما في مثالي الكتاب.

وذلك أن الجملتين في نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾[2] إلى آخره خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم.

والجملتان في نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟﴾[3] إلى آخره إنشائيتان لفظاً ومعنى، والجامع الاتحاد بين المسند إليهما، وهي الواو التي هي ضمير المخاطبين، وشبه التضاد بين

(1) الأنعام:121.
(2) الانفطار:13.
(3) التوبة:82.

المسندين أو معنى فقط بأن كانتا إنشائيتين معنى ولفظهما خبر، نحو: «الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله»، أو لفظ الأولى خبر، ولفظ الثانية إنشاء، أو بالعكس، أو كانتا خبريتين معنى ولفظهما إنشاء، نحو: «ألم آمرك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم»، أو لفظ الأولى إنشاء ولفظ الثانية خبراً وبالعكس، ويسمى الاتفاق المذكور توسطاً بين الكمالين، وإنما تعين الوصل بالواو هنا لعدم المانع الذي هو وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع ووجود شبه أحدهما.

وقوله: وكان بينهما: أي بين طرفي كل من الجملتين جهة جامعة:

1 - إما **عقلية**: وهي ثلاثة أقسام:

**أحدها**: الاتحاد في التصور: أي في متصور من متصورات الجملة، وذلك إذا كان المسند إليه في الجملة الثانية هو عين المسند إليه في الجملة الأولى، نحو: «زيد كاتب وهو شاعر».

**والثاني**: التماثل: بمعنى الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعهما في المفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة لا مجرد اشتراكهما في الحقيقة، كما إذا كان بين زيد وعمرو اشتراك في الكرم، وقلت: «زيد شاعر وعمرو كاتب».

**والثالث**: التضايف: وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر كالتضايف الذي بين مفهوم العلة، وهو كون الشيء سبباً، وبين مفهوم المعلول، وهو كون الشيء مسبباً عن ذلك الشيء كأن يقال: العلة أصل أو موجودة، والمعلول فرع، أو موجود، أو بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول، كأن يقال: حركة الخاتم موجودة أو معلولة، وحركة الأصبع موجودة، أو علة، أو النار محرقة، والحطب محرق.

2 - وإما **وهمية**: وهي ثلاثة أقسام أيضاً:

**أحدها**: شبه التماثل: أي الاتحاد في النوع، وذلك بأن يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر كَلَوْنَيْنِ هما بياض وصفرة، فيصح العطف في نحو: «بياض الفضة يذهب الغم، وصفرة الذهب تذهب الهم».

**والثاني**: التضاد: وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد، فمن المحسوسات السواد والبياض، فيقال: ذهب السواد، وجاء البياض أو السواد لون قبيح، والبياض لون حسن.

ومن المعقولات: الإيمان والكفر بناء على أن الكفر إنكار شيء مما علم مجيء النبي صلى الله عليه وسلم به بالضرورة، نحو: «ذهب الكفر وجاء الإيمان»، أو «الإيمان حسن والكفر قبيح»، وكذا الذوات المتصفة بالمذكورات، فيقال: «الأسود ذهب»، و«الأبيض جاء»، و«المؤمن حضر»، و«الكافر غاب».

ومنه: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴾[1] إلى آخره.

**والثالث**: شبه التضاد بأن لا يكون أحد الشيئين ضدّاً للآخر، ولا موصوفاً بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر، وهو قسمان:

1 - ما يكون في المحسوسات كالسماء والأرض.

2 - وما يكون في المحسوسات والمعقولات كالأولى والثاني، فيقال: «السماء مرفوعة لنا» و«الأرض موضوعة لنا»، والأول سابق، والثاني لاحق.

ومن الجمع يشبه التضاد: ﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾[2]، فافهم.

3 - وإما **خيالية**: بأن يكون بين الشيئين تقارن في الخيال لأجل أسباب مؤدية إلى ذلك التقارن وتلك الأسباب، وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور المقترنة في الخيال، بمعنى أن تلك المخالطة مآل تلك الأسباب ومنشؤها إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة، فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلاً إذا كان المخاطب صنعته الكتابة، فإنها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس، فتقترن صور المذكورات بخياله، فيصح أن يعطف بعضها على بعض، فيقول: «القلم عندي، والدواة عندك»، وإذا كان من أهل التعيش بالإبل مثلاً أوجب له ذلك مخالطتها، وأمورها من رعيها في خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الإيواء بها إلى

(1) الانفطار:13.
(2) التوبة:82.

محل الرعي والحفظ كالجبال، ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلباً للكلأ، فتقترن صور الإبل والسماء والجبال والأرض في خيال البدوي بحيث لو فتش فيه لوجدت صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، فتجتمع كذلك عند المفكرة كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ ﴾[1]، فإذا عكس ترتيبها كأن وقع العطف في غير القرآن بذكر الأرض أوّلاً، ثم الجبال، ثم السماء، ثم الإبل لم يحسن؛ لأن صور المذكورات لم تقترن في خيال أصحابِها على هذا الوجه، فلم تتضح فيها كذلك كما لا تقترن صورها لا مع الترتيب المذكور، ولا مع عدمه في خيال الحضري، فإذا تلا الآية المذكورة قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيباً، والمعتبر خيال السامع؛ لأنه الذي يراعي حاله في غالب الخطاب لا خيال المتكلم، وبالجملة فالجامع العقلي عبارة عن أمر، وهو الاتحاد والتماثل والتضايف بسببه تجمع القوة العاقلة بين الشيئين في المفكرة، فتتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تتصرف به سواء كان ذلك الأمر مدركاً بالعقل لكونه كليّاً أو مضافاً لكلي، أو مدركاً بالوهم بأن كان جزئيّاً لكونه مضافاً لجزئي، وإنما سمي جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليّاً؛ لأَنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ الأُمُورَ عَلَى حَقَائِقِهَا، ويثبتها على مقتضاها، والجمع بهذه محقق في نفس الأمر لا يبطله التأمل، فنسب للعقل، والجامع الوهمي عبارة عن أمر، وهو شبه التماثل، وشبه التضاد، والتضاد بسببه يتخيل الوهم في اجتماع الشيئين عند المفكرة، وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سبباً لاجتماعهما، وليس في الواقع سبباً له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم كشبه التماثل وشبه التضاد وتضاد الجزئيات، أو لا يدركه الوهم ككلياتها، والجامع الخيالي عبارة عن أمر، وهو التقارن في الخيال عند التذكر والإحضار بسببه يقتضي الخيال، أي يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال اجتماع الشيئين في المفكرة، ولو كان ذلك الأمر عقليّاً أو وهميّاً في أصله، فافهم.

وقوله: أي مناسبة تامة، أي ظاهرة قريبة لا مطلق مناسبة، فلذا عيب على أبي

(1) الغاشية:17 - 20.

تمام قوله:

لاَ وَالَّــذِي هُــوَ عَــالِمٌ أَنَّ الــنَّوَى صَــبِرٌ وَأَنَّ أَبَــا الْحُــسَيْنِ كَــرِيمُ

وذلك أن كرم أبي الحسين ومرارة النوى وإن كان بينهما مناسبة خفية بعيدة، وهي:

إما الجامع الخيالي لتقارنهما في خيال أبي تمام.

وإما الوهمي: وهو ما بينهما من شبه التضاد؛ لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حلو، ويدفع بسببه ألَم احتياج السائل، والصبر مر، ويدفع به بعض الآلام.

وإما عقلي: وهو ما بينهما من التماثل؛ لأن كلاًّ دواء، فَالصَّبْرُ دَوَاءُ الْعَلِيلِ، وَالْكَرَمُ دَوَاءُ الْفَقِيرِ، لكن لما كان المعتبر إنما هو المناسبة الظاهرة القريبة، وهي غير موجودة هنا كان العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد، كما هو الظاهر من أن تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين.

**قوله:** (**وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ مِنَ الْعَطْفِ**) أي كاقتضائه خلاف المراد مما سيتضح لك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[1] الآية.

**الثَّانِيَةُ: إِذَا أُوهِمَ تَرْكُ الْعَطْفِ خِلاَفَ الْمَقْصُودِ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «لاَ وَشَفَاهُ اللهُ» جَوَاباً لِمَنْ يَسْأَلُكَ: «هَلْ بَرِئَ عَلِيٌّ مِنَ الْمَرَضِ؟».**

**فَتَرْكُ الْوَاوِ يُوهِمُ الدُّعَاءَ عَلَيْهِ، وَغَرَضُكَ الدُّعَاءُ لَهُ.**

**قوله:** (**إِذَا أُوهِمَ تَرْكُ الْعَطْفِ إِلَى آخِرِهِ**) أي في كمال الانقطاع فقط لما ذكره العلامة عبد الحكيم من تعين الفصل في كمال الاتصال، وإن كان فيه إيهام خلاف المقصود، مثل إذا سئلت: «هل تشرب خمراً؟»، فقلت: لا، تركت شربه تريد تأكيد النفي السابق بقولك: تركت شربه لا تعلق النفي بالترك، ومثل قولك أيضاً لمن قال: «ما مدحت لا مدحت»، فإن «لا» لنفي نفي المدح، فتفيد إثباته، فتكون جملة «مدحت» تأكيداً للنفي السابق، فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالمدح، وإن المراد الدعاء

(1) البقرة:14.

بنفي المدح بمعنى «لا جعلت ممدوحاً» مع أن الغرض إثباته، وذلك لأنه في كمال الاتصال قد انتفى مصحح العطف، وهو المغايرة.

ويمكن دفع الإيهام بطريق آخر غير العطف بأن يقال: في لا تركت شربه مثلاً، لا قد تركت شربه بخلاف كمال الانقطاع، فإن المصحح للعطف، وهو المغايرة متحقق فيه، والتباين بينهما المنافي لكون العطف مقبولاً بالواو مقبول لدفع الإيهام، انتهى.

وقيل: الوجه في كمال الاتصال مع الإيهام العطف مثل كمال الانقطاع مع الإيهام.

وإن مواضع الوصل ثلاثة:

1 - كمال الانقطاع مع الإيهام.

2 - وكمال الاتصال كذلك.

3 - والتوسط بين الكمالين، وليس بشيء، وإنما تعين الوصل بالواو هنا لوجود الداعي إلى الوصل، وهو رفع الإيهام.

## مواضع الفصل

**يَجِبُ الْفَصْلُ فِي خَمْسَةَ مَوَاضِعَ:**

**الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ تَامٌّ بِأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنَ الأُولَى.**

نَحْوُ: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾[1].

أَوْ بِأَنْ تَكُونَ بَيَاناً لَهَا.

نَحْوُ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ ﴾[2].

**أَوْ بِأَنْ تَكُونَ مُؤَكِّدَةً لَهَا.**

نَحْوُ: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾[3].

(1) الشعراء:132 - 133.
(2) طه:120.
(3) الطارق:17.

وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الاتِّصَالِ.

**قوله: (أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ اتِّحَادٌ تَامٌّ)** أي بأن تكون الثانية بدلاً، أو بياناً، أو توكيداً معنويّاً أو لفظيّاً من الأولى.

وأما **النعت**: فلما لم يتميز عن عطف البيان في المفردات إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته.

والبيان يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ الْمَتْبُوعِ لاَ عَلَى وَصْفٍ فِيهِ، والدلالة على بعض أحوال المتبوع مما لا تحقق له في الجمل؛ لأَنَّ الْجُمْلَةَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى النِّسْبَةِ، ولا يتأتى أن تكون نسبة في جملة دالة على وصف شيء في جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت.

وقد تكون النسبة في جملة موضحة لنسبة جملة أخرى، فلذا نزلت الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان من المبين.

والاتحاد التام يمنع من العطف بالواو، ولا يمنع من العطف بغير الواو كما هو المفهوم من كلام صاحب التلخيص، ومنعه من العطف بها؛ لأنه كعطف الشيء على نفسه لاقتضائه شدة المناسبة بين الجملتين، ولا معنى لعطف الشيء على نفسه ضرورة لحصول التنافي بين ما يقتضيه العطف بالواو من المغايرة، وبين الاتحاد التام الواقع بين الجملتين.

وكذا يقال: في شبه كمال الاتصال؛ لأنه شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، لا يقال: إن هذا يقتضي أنه لا يصح، أو لا يحسن العطف التفسيري بالواو، في المفرد مع أنه شائع حسن؛ لأنا نقول: حسنه ممنوع عند البلغاء، وشيوعه إنما هو في عبارات المصنفين لا في كلام البلغاء، أو يقال: إن الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف، بل هي مستعارة لمعنى حرف التفسير هذا. ودعوى الاتحاد التام في غير البدل مسلمة.

وأما في بدل البعض والاشتمال: فمبنية على قول بعضهم: إن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد، وهو لا يتم مع كون المبدل كالمعدوم؛ إذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو، والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله، فالمناسب أن يوجه منع العطف في بدل البعض والاشتمال بأن

المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي، فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر، فافهم.

وتردد العلامة الدسوقي في كون كل من البدل والبيان والتأكيد المعنوي واللفظي الواقع في الجمل اصطلاحيّاً من جملة التوابع، أو كالبدل والبيان والتأكيد المعنوي واللفظي في حصول كل ما يحصل من كل قيل، ومما يدل على الثاني قول صاحب التلخيص في كل منها، فوزانه وزان إلى آخره، وقد تمنع تلك الدلالة، وكلام الفنري ربما كان مفيداً للأول حيث قال: ولا يقال: إن كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جملة التوابع، والتابع هو الثاني المعرب بإعراب سابقه الحاصل أو المتجدد، وحينئذ فلا بد أن يكون للمتبوع إعراب لفظي، أو تقديري، أو محلي مع أن الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنا نقول: المراد من قولهم هو الثاني المعرب بإعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه إعراب، أو المراد بإعراب سابقه نفياً أو إثباتاً، أو أن هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب، وهو ما إذا كان للسابق إعراب، انتهى كلامه، وعليه فلا مانع من أن يقال: إن ما كان بالألفاظ المعلومة تأكيد معنوي بالنسبة للمفردات.

وأما التوكيد المعنوي بالنسبة للجمل: فهو الجملة الثانية من المتخالفتين مفهوماً بحيث يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، مثل: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[1] من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[2]، تأمل، دسوقي.

**قوله: (بِأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنَ الأُولَى)** أي بدل بعض، نحو: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾[3] إلى آخره، فإن المراد من هذا الخطاب التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناءً واهتماماً بشأن ذلك التنبيه لكونه مطلوباً في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر، وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة.

وقوله: ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾[4]، أَوْفَى بتأدية التنبيه على النعم لدلالته عليها

---

(1) البقرة:2.
(2) البقرة:2.
(3) الشعراء:132.
(4) الشعراء:133.

بالتفصيل حيث سميت بنوعها من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم؛ إذ ربما نسبوا تلك النعمة إلى قدرتهم جهلاً منهم، وينسبون له تعالى نعماً أخرى كالإحياء والتصوير، أو بدل اشتمال، نحو:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإن المراد بقوله: «ارحل» لازم معناه، وهو كمال إظهار الكراهة لإقامة المتحدث عنه لديهم.

وقوله: «لا تقيمن عندنا» يدل مع تأكيده بالنون على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة العرفية حيث يقال: «لا تقم عندي»، ولا يقصد عرفاً كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره. ولما كان من حيث كونه دالاً على هذا المقصود بالمطابقة أوفى من دلالة «ارحل» عليه التزاماً، وهو مع ذلك ليس بعض مدلول «ارحل» ولا نفسه بل هو ملابسه للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه، والجملة الأولى وهي «ارحل» في البيت، وإن كان لها محل من الإعراب باعتبار الحكاية عما يقوله في زمان الاستقبال؛ لأن أقول: متسلط عليها على المشهور إلا أنها مستأنفة لا محل لها باعتبار المحكي كما قال السيد، فافهم.

وأما بدل الكل: فقيل: لا يدخل في كمال الاتصال:

إما لأنه لا يتحقق في الجمل مطلقاً لإغناء التوكيد فيها عنه؛ لأن ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد اللفظي في المفردات من وجوب مغايرة اللفظين، وكون التابع هو المقصود بالحكم في البدل بخلاف التوكيد لا يتحقق في الجمل؛ لأن التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائماً، وكل من الجمل مستقل، فيكون كل منها مقصوداً، وهو ما ذهب إليه صاحب التلخيص.

وإما لأن كمال الاتصال إنما يعتبر فيما لا محل له من الإعراب، وبدل الكل إنما يتحقق فيما له محل من الإعراب؛ لأنه يتأتى فيه قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل إليها بخلاف التي لا محل لها من الإعراب، فإنه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل إلى مضمون الجملة الثانية، وهو ما ذهب إليه السيد حيث قال في حاشية الكشاف: ثم

الظاهر أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [1] بَدَلُ كُلٍّ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [2]، وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها من الإعراب انتهى.

وذهب بعضهم إلى دخول بدل الكل في كمال الاتصال؛ لأنه يتحقق في الجمل مطلقاً.

أما التي لها محل: فلما علمت.

وأما التي لا محل لها: فلأنها وإن كانت لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل للجملة الثانية إلا أنه ينزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل الحكم إلى مضمون الثانية، ومثل لبدل الكل فيما لا محل له بقول القائل: قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء، فإذا قصد الإخبار بالأولى، ثم بالثانية لكون الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إبهام ما، والمقام يقتضي الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلاً لما فيه من تشويق المخبر، أو نحو ذلك كانت بدل كل.

وأما بدل الغلط: فقيل: لا يدخل في كمال الاتصال؛ لأنه لا يقع في الفصيح، وفيه أن الذي لا يقع في الفصيح الغلط الحقيقي.

وأما إن كان غير حقيقي بأن تغالط بأن يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الأغراض، فهذا واقع في الفصيح إلا أنه نادر، وندرته لا تقتضي عدم دخوله في كمال الاتصال، فافهم.

**قوله: (نَحْوُ: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ إلى آخره)** اي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود لقومه، وجملة ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [3] لا محل لها؛ لأنها صلة الذي في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [4] إلى آخره.

وقد صرح ابن هشام: بِأَنَّ الْمَحَلَّ لِلْمَوْصُولِ دُونَ الصِّلَةِ.

---

(1) البقرة:14.

(2) البقرة:14.

(3) الشعراء:132.

(4) الشعراء:132.

وصرح العلامة السيد: بِأَنَّ الْمَحَلَّ لِمَجْمُوعِ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ: فَمُجَرَّدُ الصِّلَةِ لاَ مَحَلَّ لَهَا، دسوقي.

**قوله: (أَوْ بِأَنْ تَكُونَ)** أي الثانية.

وقوله: بياناً لها، أي للأولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام إزالته من غير أن يقصد بها استئناف الإخبار بنسبتها، كما في البدل.

والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من البدل منه والمبين: أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الثَّانِي لاَ الأَوَّلُ، وَالْمَقْصُودَ فِي الْبَيَانِ هُوَ الأَوَّلُ، وَالثَّانِي تَوْضِيحٌ لَهُ، فَالإِيضَاحُ فِي الْبَدَلِ حَاصِلٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ، وَحَاصِلٌ مَقْصُودٌ بِالذَّاتِ فِي الْبَيَانِ.

**قوله: (نَحْوُ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[1] إِلَى آخِرِهِ)** ضمن «وسوس» معنى «ألقى»، فعدى بـ«إلى»، فكأنه قيل: فألقى إليه الشيطان وسوسته، وهذه الجملة فيها خفاء؛ إذ لم تتبين تلك الوسوسة، فبينت بقوله: ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ﴾[2]، وأضاف الشجرة للخلد بادعاء أن الأكل منها سبب لخلود الآكل وعدم موته، ومعنى ﴿ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ﴾[3] لا يتطرق إليه نقصان فضلاً عن الزوال. والآية مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بياناً بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا، وإلا فالجملة الأولى في محل جر لعطفها على جملة.

قلنا: المضاف إليها «إذ» عن قوله تعالى في سورة طه: ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ﴾[4]، الآية، فافهم.

**قوله: (بِأَنْ تَكُونَ)** أي الثانية.

وقوله: مؤكدة لها، أي للأولى:

إما تأكيداً معنوياً بأن يختلف مفهوم الجملتين، ولكن يلزم من تقرير معنى

---

(1) طه:120.
(2) طه:120.
(3) طه:120.
(4) البقرة:34.

إحداهما تقرير معنى الأخرى لدفع المتكلم توهم السامع التجوز في الأولى، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ [1]، إذا جعلت «ألم» طائفة من الحروف واقعة في أوائل السور إشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف، أو جعلت جملة مستقلة على تقدير «ألم هذا»، أو «هذا ألم»، أو «أذكر ألم»، أو «أقسم بألم».

وإنها إما اسم للسورة، أو القرآن، أو اسم من أسمائه تعالى، أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف، و﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [2] جملة ثانية يجعل المبتدأ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه، والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة، والخبر الكتاب المعرف باللام للدلالة على الانحصار كما مر. والمراد أنه الكتاب الكامل في الهداية الذي يستحق أن يسمى كتاباً كأن ما عداه من الكتب السماوية في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب، ثم إنه لما كانت هذه الجملة بسبب ما فيها من المبالغة المذكورة لو صدرت من غير علام الغيوب لتوهم السامع قبل التأمل في كمالات الكتاب أن مفادها من المبالغة مما يرمى به جزافاً، وكان توهم الجزاف فيها بمنزلة توهم التجوز في «جاءني زيد» لاشتراكهما في المساهلة أكدت بجملة ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [3] دفعاً لذلك التوهم جرياً على قاعدة ما تجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق، نعم دفع هذا التوهم بـ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [4] ظاهر على تقدير عود ضمير فيه إلى الكلام السابق، أعني ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [5]، كأنه قيل: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [6]، ولا مجازفة.

وأما على تقدير عوده للكتاب كما هو الظاهر: فمبني على أنه إذا لم يكن ريب كونه كاملاً غاية الكمال لم يكن قولك: ذلك الكتاب بالمجازفة، فمرتبة لا ريب فيه مع

(1) البقرة:2.
(2) البقرة:2.
(3) البقرة:2.
(4) البقرة:2.
(5) البقرة:2.
(6) البقرة:2.

ذلك الكتاب في دفع توهم الجزاف مرتبة نفسه مع زيد في قولك: «جاء زيد نفسه».

وإما تأكيداً لفظيّاً بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى، نحو: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [1] حيث لم يقصد بالثانية استئناف الإخبار بنسبتها، وإلا كانت بدل كل من الأولى، ونحو: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [2]، أي هو هدى للضالين الصائرين إلى التقوى لاتحاد هذه الجملة مع جملة ذلك الكتاب في المعنى؛ لأنه لما كان مدلول ذلك الكتاب المطابقي أنه الكتاب لا غير، وهو محال، وإنما الغرض وصفه بالكمال في الهداية، ومدلول هو هدى أنه نفس الهداية، وهو محال أيضاً، وإنما الغرض كونه كاملاً في إفادة الهداية صارا متحدين في عدم إرادة الظاهر، وفي إرادة الكمال في الهداية، وصارت مرتبة هدى مع ذلك الكتاب مرتبة «زيد» الثاني في «جاءني زيد زيد»، فلذا لم يعطف ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [3] على ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [4] كما لم يعطف على ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [5]، وإن اشْتَرَكَا في التأكيدية؛ لأنه لا يعطف تأكيد على تأكيد، فلا يقال: «جاء القوم كلهم وأجمعون» لإيهام العطف على المؤكد، فافهم.

**قوله: (وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ)** أي المنحصر في الأقسام الثلاثة المذكورة، أعني:

1 - كون الثانية بدلاً.

2 - أو بياناً.

3 - أو تأكيداً من الأولى.

**الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ تَامٌّ بِأَنْ يَخْتَلِفَا خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً، كَقَوْلِهِ:**

لاَ تَسْأَلِ الْمَرْءَ عَنْ خَلاَئِقِهِ ... فِي وَجْهِهِ شَاهِدٌ مِنَ الْخَبَرِ

(1) الطارق:17.
(2) البقرة:2.
(3) البقرة:2.
(4) البقرة:2.
(5) البقرة:2.

**وَكَقَوْلِ الآخَرِ:**

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَحَتْفُ امرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

**أَوْ بِأَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: «عَلِيٌّ كَاتِبٌ، الْحَمامُ طَائِرٌ»، فَإِنَّهُ لاَ مُنَاسَبَةَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ كِتَابَةِ عَلِيٍّ وَطَيَرَانِ الْحَمامِ.**

**وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الانْقِطَاعِ.**

**قوله: (يَكُونَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ تَامٌّ)** أي إما بين نسبتي الجملتين، وإما بين طرفي كل منهما.

وصور الأول بقوله: بأن يختلفا خبراً وإنشاء.

وصور الثاني بقوله: أو بأن لا يكون بينهما مناسبة في المعنى.

وإنما منع التباين التام الوصل بالواو لحصول التنافي عند العطف بالواو بين ما تقتضيه الواو من المناسبة، وما بين الجملتين من كمال الانقطاع.

وكذا يقال في شبه كمال الانقطاع؛ لأن شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء.

**قوله: (بِأَنْ يَخْتَلِفَا خَبَراً أَوْ إِنْشَاءً)** أي لفظاً ومعنى بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى، نحو:

«لا تسألِ المرءَ» البيت

ونحو:

«وقال رائدهم» البيت

أو تكون إحداهما خبراً لفظاً إنشاء معنى، والأخرى إنشاء لفظاً خبراً معنى، نحو: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[1] «رحمك الله» لم يعطف «رحمك الله» على «أليس الله» إلى آخره؛ لأنه إنشاء معنى خبر لفظاً، و«أليس الله» إلى آخره خبر معنى، أي الله كافٍ عبده إنشاء لفظاً أو معنى فقط بأن تكون إحداهما خبراً معنى، والأخرى إنشاء معنى.

وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً، نحو: «مات فلان رحمه الله»، ونحو: «أليس الله بكافٍ عبده» «اتق الله أيها العبد»، فلم يعطف «رحمه الله» **على** «مات»؛ لأن

(1) الزمر:36.

إنشاء معنى، و«مات» خبر معنى.

وإن كانتا خبريتين لفظاً، ولم يعطف «اتق الله» على «أليس الله» إلى آخره؛ لأنه إنشاء معنى، و«أليس الله» إلى آخره خبر معنى، أي الله كاف عبده.

وإن كانتا إنشائيتين لفظاً.

**قوله: (لاَ تَسْأَلِ الْمَرْءَ إِلَى آخِرِهِ)** لم يعطف «في وجهه شاهد» من الخبر على «لا تسأل» إلى آخره؛ لأنه خبر لفظاً ومعنى، و«لا تسأل» إنشاء لفظاً ومعنى، وكلاهما لا محل له من الإعراب.

**قوله: (وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا إِلَى آخِرِهِ)** لم يعطف «نزوالها» على «أرسوا»؛ لأنه خبر لفظاً ومعنى، و«أرسوا» إنشاء لفظاً ومعنى؛ لأنه أمر، وكل أمر كذلك، وقد مر عن صاحب عروس الأفراح: أن ذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين باعتبار مقتضى البلاغة، وما يجب أن يراعى.

وأما عند أهل اللغة: ففيه الخلاف المار؟

قال: ومن منع العطف منهم فمنعه بالنظر للبلاغة، ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال.

ومن جوزه منهم فتجويزه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة، ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال فلا خلاف بين الفريقين، وفيه نظر؛ لأن الجائز لغة إذا لم يكن نادراً لا ينافي البلاغة.

فإن قيل: أراد أن الفصل عند كمال الانقطاع واجب في مقام ممتنع في آخر؟

قلنا: هذا مما لم يذكروه، ولم يتعرضوا له أصلاً تأمل، دسوقي.

والرائد: هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ.

وأرسوا: أي أقيموا بهذا المكان المناسب للحرب، وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها في البحر بالمرساة، وهي حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة، فتقف.

ونزوالها: أي نحاول أمر الحرب ونعالجها.

**قوله: (فَحَتْفِ كل إِلَى آخِرِهِ)** علة لمحذوف، أي ولا تخافوا من الحتف؛ لأن حتف كل أي موت كل امرئ، أي نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه.

قال في عروس الأفراح: والجملة الأولى وهي أرسوا في البيت، وإن كان لها محل باعتبار الحكاية؛ لأن قال: متسلط عليها على المشهور إلا أنها مستأنفة لا محل لها باعتبار المحكي، والمقصود هنا إنما هو تعليل عدم وصل المحكي عنه، انتهى بتصرف.

**قوله: (أَوْ بِأَنْ لاَ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ فِي الْمَعْنَى)** أي مع اتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية لئلا يدخل القسم الأول في هذا أيضاً بأن لا تكون مناسبة بين المسندين والمسند إليهما معاً، نحو: «زيد قائم، العلم حسن».

ومنه: مثال الكتاب حيث لا مناسبة في المعنى بين **علي** والحمام كما لا مناسبة بين الكتابة والطيران، أو بين المسند إليهما فقط، نحو: «زيد طويل، وعمرو قصير» حيث لا مناسبة بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها، وإن تحقق بين الطول والقصر التضاد، أو بين المسندين فقط، نحو: «زيد طويل وعمرو قائم» عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو.

**قوله: (وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِع)** أي بقسميه، أعني ما إذا كان بين نسبتي الجملتين تباين تام، وما إذا انتفت المناسبة بين طرفي كل من الجملتين مع اتفاق نسبتيهما في الخبرية والإنشائية.

**قوله: (أَنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الانْقِطَاعِ)** أي كما يقال ذلك في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام.

**الثَّالِثُ: كَوْنُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ نَشَأَ مِنَ الْجُمْلَةِ الأُولَى، كَقَوْلِهِ:**

جَـزَى اللهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ   عَـرَفْتُ بِهَا عَـدُوِّي مِـنْ صَـدِيقِي

**وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ.**

**قوله: (كَوْنُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ إِلَى آخِرِهِ)** أي أما عن مطلق سبب الحكم أي المحكوم به الكائن في الجملة الأولى بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلاً للسائل إلا أنه جاهل حقيقة السبب، فيطلب بـ«ما» المقدرة شرح ماهيته،

والتصديق الحاصل بوجود سبب معين حينئذ ضمني ليس مقصوداً للسائل، نحو:

قَـالَ لِـي كَـيْفَ أَنْـتَ قُلْـتُ عَلِـيلُ سَـهرٌ دَائِـمٌ وَحُـزْنٌ طَـوِيلُ

فـ«عليل» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أي أنا عليل، وهذه الجملة منشأ السؤال، أي ما بالك عليلاً، أو ما سبب علتك، وذلك أنه إذا قيل: «فلان مريض» لم يتصور السامع منه إلا مجرد المرض، ويبقى السبب مجهولاً، فيقول: ما سبب مرضه؟ فيكون السؤال عبارة عن طلب تصور السبب لكونه جاهلاً به، وإجابة ذلك السؤال التصوري بسبب خاص يحصل مطلوب السائل، أعني تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سبباً إلا أن هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل للسامع قبل السؤال لم يكن هذا السؤال إلا لتصور ماهية السبب، وحينئذ يكون السائل خالي الذهن من السبب، وطالباً لتصور السبب المطلق، فلا يؤكد الكلام الملقى إليه؛ لأن التأكيد إنما يجيء لطالب الحكم، والجملة الاسمية في الجواب، أعني سهر دائم إلى آخره، وإن كانت من المؤكدات كما مر إلا أنها لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكد وإلا فلا، كما هنا، فعدم التأكيد هنا دليل على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقاً، فافهم.

ومن ذلك:

«جَزَى اللهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ» البيت، أي لِمَ تقول هذا، ويحك وما الذي اقتضاك أن تخالف غيرك بالترضي عن الشدائد، وعدم بغضها.

وأما عن سبب خاص لهذا الحكم أي المحكوم به الكائن في الجملة الأولى يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل؟ فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته، فلذا يستحسن الإتيان بجوابه مؤكداً بمؤكد واحد، نحو: ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾ [1]، فجملة ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي ﴾ [2] إلى آخره منشأ السؤال أي هل استحقوا العذاب.

وقوله: ﴿ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾ [3]، أي محكوم عليهم بالإغراق، فلا سبيل إلى كفه، هذا

(1) هود:37.
(2) هود:37.
(3) هود:37.

هو الاستئناف.

ونحو: ﴿ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ (1)، فجملة ﴿ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ ﴾ (2) منشأ السؤال.

وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ (3) هذا هو الاستئناف، والسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الأمر بالسوء، فلا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة.

فأجيب: نعم، أن جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه، فيكون هو السبب لنفي التبرئة، وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك على ما سبق إليه الوهم؛ لأنه معلوم، وهو الهم المفهوم من قوله: ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا ﴾ (4)، عبد الحكيم.

إن قلت: ما وجه تأكيد الاستئناف في هذه الآية بـ«إن» واللام واسمية الجملة، وهو مقام تردد، وطلب تنزيلي لا يحسن فيه إلا مؤكد واحد؟

قلت: وجهه: والله أعلم هو وجود الظن القوي في خلاف الحكم المؤكد هنا؛ لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد في كون نفسه عليه السلام تأمر بالسوء، ولكن لما نفى تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه كما نقله الدسوقي عن تقرير شيخه العدوي.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما قال: ليعلم أني لم أخنه بالغيب، قال له جبريل عليه السلام أو ملك آخر: ولا حين هممت، فقال: ﴿ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ ﴾ (5)، انتهى.

وفي البيضاوي: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ (6) من حيث إنها بالطبع مائلة إلى الشهوات فتهم بها، وتستعمل القوى والجوارح في أثرها كل الأوقات إلا ما رحم ربي

(1) يوسف:53.
(2) يوسف:53.
(3) يوسف:53.
(4) يوسف:24.
(5) يوسف:53.
(6) يوسف:53.

إلا وقت رحمة ربي، أو إلا ما رحمه الله من النفوس، فعصمه من ذلك.

وقيل: الاستثناء منقطع، أي ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة، انتهى. يعني أن الأمر مجاز عن الهم، أي القصد والعزم الذي يتبعه استعمال القوى والجوارح غالباً، وهو إشارة لوجه الشبه، فإن في الأمر استعمالاً لها بالقول، وفي الهم استعمال لها بالحمل عليه، وكونه في كل الأوقات مأخوذ من صيغة المبالغة، خفاجي.

وبيان ذلك: أن استحسان التأكيد بمؤكد في مقام التردد والطلب لا يشترط فيه عند الجمهور وجود الظن في خلاف الحكم المؤكد خلافاً للشيخ عبد القاهر، وعليه فيكون التأكيد بمؤكد واحد في المقام المذكور حيث لم يوجد الظن في خلاف الحكم المؤكد.

أما إذا وجد الظن في ذلك كما هنا، فإنه يحسن الزيادة على مؤكد واحد بحسب قوة الظن وضعفه؛ لأن المخاطب يكون بمنزلة المنكر بالنظر إلى الظن المذكور، وإن كان المقام مقام تردد باعتبار أصل المعنى، كذا ظهر لي فتأمله بإنصاف، وسيأتي عن ابن يعقوب: أن الظن في خلاف الحكم يقتضي التأكيد، فلله الحمد.

وأما عن غيرهما أي غير السبب الخاص وغير السبب المطلق، وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه: إما عام: نحو: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ ﴾[1]، أي قال الرسل أعني الملائكة المرسلين لقوم لوط نسلم عليك يا إبراهيم سلاماً، وهذه الجملة هي منشأ السؤال، أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟

فقيل: قال: سلام عليكم أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبات.

كذا قيل: ولا شك أن قول إبراهيم «سلام» ليس سبباً لسلام الملائكة لا عامّاً ولا خاصّاً، وعام في حد ذاته.

وإما خاص: كقوله:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

وقوله:

(1) هود:69.

جَـــاءَ شَـــقِيقٌ عَارِضـــاً رُمْحَـــهُ    إِنَّ بَنِـــي عَمِّـــكَ فِـــيهِمْ رِمَـــاحُ

فجملة «زعم العواذل» إلى آخره منشأ سؤال مقدر؛ لأن الزعم مطية الكذب، فيفهم إن ما زعموه يحتمل الصدق وعدمه، فكأنه قيل: أصدقوا في ذلك الزعم أم لا؟

وقوله: صدقوا جواب ذلك السؤال المقدر، وأتى به فعلاً ليطابق السؤال ولم يؤكد مع أن الأنسب بكون الزعم مطية الكذب الظن في خلاف الحكم لا مجرد الشك، وذلك الظن يقتضي التأكيد كما في ابن يعقوب على التلخيص؛ لأن التأكيد تقديري معه بمثل القسم، أي صدقوا والله مثلاً.

وجملة: «جاء شقيق» إلى آخره منشأ سؤال صادر من شقيق مقدر، أي هل في بني عمي رماح أم لا.

وقوله: إن بني عمك إلى آخره جواب ذلك السؤال المقدر.

**قوله: (نَشَأَ مِنَ الْجُمْلَةِ الأُولَى)** أي فوجب فصل الجملة الثانية عن الجملة الأولى، ويسمى الفصل لذلك استئنافاً، كما تسمى الجملة الثانية نفسها استئنافاً ومستأنفة.

وإنما وجب فصلها عنها:

إما لتنزيلها منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له كما قال صاحب التلخيص.

وإما لتنزيل ذلك السؤال الذي تقتضيه، وتدل عليه بالفحوى أي بالمفهوم منزلة السؤال الواقع كما قال السكاكي، والسؤال والجواب المحققان إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال؛ إذ كما أن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة التي انحصر فيها كمال الاتصال، أعني البدل والبيان والتأكيد مستتبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال، وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال، وإن نظر إلى لفظيهما، فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء، والجواب خبراً، وإن نظر إلى قائليهما، فكل منهما كلام متكلم، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر غالباً، ومن غير الغالب ما يقال: وعليكم السلام عطفاً على السلام عليكم، فعلى جميع التقادير الفصل متعين، وليست الواو للعطف في قول الشاعر:

فَـلاَ صَـبْرَ يَـبْدُو وفـي الـيأسِ راحَـةٌ [وَلاَ وَصْـلُهُ يَـبْدُو لَـنَا فَـنُكارِمهْ]

مع أن قوله: «وفي اليأس راحة» جواب لسؤال مقدر اقتضته الأولى، أي ما تصنع به، وإنما هي للاستئناف.

وليس قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ [1] الآية جواباً لسؤال نشأ من الآية الأولى، أعني قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [2]، وذلك لأن الآية الأولى نزلت في منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه، ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم محتجين في ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما في الكشاف، فالآية الأولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والأقربين، والثانية جواب لتمسكهم باستغفار إبراهيم، فعطف الثانية عليها للتناسب، فافهم هذا.

وتنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال أو تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع إنما يكون لنكتة:

1 - كإغناء السامع عن أن يسال تعظيماً له أو شفقة عليه.

2 - أو إرادة أن لا يسمع من السامع شيئاً تحقيراً له وكراهة لكلامه.

3 - أو إرادة أن لا ينقطع كلامك بكلام السامع لئلا يفوت انسياق الكلام الذي قصد أن لا ينسى منه شيء.

4 - أو إرادة تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وذلك بسبب تقدير السؤال وترك العاطف.

5 - أو إرادة التنبيه على فطانة السامع، وأن المقدر عنده كالمذكور.

6 - أو إرادة التنبيه على بلادة السامع، وعدم تنبهه لذلك إلا بعد إيراد الجواب عنه حيث لم يورد السؤال بعد إلقاء المتكلم الجملة الأولى التي هي منشأ السؤال.

**قوله: (كَقَوْلِهِ: جَزَى اللهُ الشَّدَائِدَ إِلَى آخِرِهِ)** أي فجملة «جزى الله» إلى آخره منشأ سؤال مقدر عن مطلق سبب الحكم، أي ما سبب دعائك للشدائد على

(1) التوبة:114.

(2) التوبة:113.

خلاف ما اعتاده الناس.

وقوله: عرفت بها إلى آخره، هذا هو الاستئناف.

**قوله: (وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ)** أي الأولى التي هي منشأ السؤال المقدر، والثانية التي هي مستأنفة جواباً لذلك السؤال المقدر.

**قوله: (شِبْهُ كَمَالِ الاتِّصَالِ)** أي لما علمت من أنه كما أن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة التي انحصر فيها كمال الاتصال، أعني البدل والبيان والتأكيد مستتبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال، وكذلك ما كان بمنزلة الجواب والسؤال، وهو الاستئناف، وما قبله، وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال، وليست صورة الجواب والسؤال داخلة في صورة البيان كما قيل، لأن الجواب لا يدفع الإبهام الذي في السؤال؛ إذ لا إبهام فيه إنما يدفع الإبهام الذي في مورد السؤال، أفاده الدسوقي عن عبد الحكيم.

**الرَّابِعُ: أَنْ تَسْبِقَ جُمْلَةٌ بِجُمْلَتَيْنِ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى إِحْدَاهُمَا لِوُجُودِ الْمُنَاسَبَةِ، وَفِي عَطْفِهَا عَلَى الأُخْرَى فَسَادٌ، فَيُتْرَكُ الْعَطْفُ دَفْعاً لِلْوَهْمِ، كَقَوْلِهِ:**

وتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا ... بَدَلاً أَرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيمُ

**فَجُمْلَةُ «أَرَاهَا» يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى «تَظُنُّ» لَكِنْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا تَوَهُّمُ الْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةِ «أَبْغِي بِهَا»، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ مِنْ مَظْنُونَاتِ «سَلْمَى» مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَاداً.**

**وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ.**

**قوله: (لِوُجُودِ الْمُنَاسَبَةِ)** أي الجامع العقلي، أو الوهمي، أو الخيالي بين المسندين والمسند إليهما في الجملة المسبوقة، وإحدى السابقتين عليها كما سيتضح لك، والمناسبة التي لا تناسب كمال الانقطاع، ولا شبهه هي المصححة للعطف بخلاف هذه المناسبة، فإنها غير مصححة للعطف؛ لأن معها الإبهام المنافي للعطف، فيصح وجودها هنا، فافهم.

**قوله: (فَسَادٌ)** أي خلل في المعنى، كما سيتضح ذلك في المثال الآتي.

**قوله: (فَيُتْرَكُ الْعَطْفُ)** أي للجملة المسبوقة على إحدى السابقتين التي تناسبها في كل من المسند والمسند إليه.

وقوله: «دفعاً للوهم» أي وهم السامع عطفها على غير المقصود، ويسمى الفصل، أي ترك العطف لدفع الوهم قطعاً:

إما لقطعه لتوهم السامع خلاف المراد.

وإما لأن كل فصل قطع، فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق.

**قوله: (كَقَوْلِهِ: وتَظُنُّ سَلْمَى إِلَى آخِرِهِ)** فكل من قوله: «وتظن سلمى»، وقوله: «أراها في الضلال تهيم» جملة خبرية، وبينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة، وهي الاتحاد بين مسنديهما، وهي تظن وأرى؛ لأن معنى أرى أظن، وشبه التضايف بين المسند إليهما فيهما، وهو الضمير المستتر في تظن وأراها، فإن الأول عائد على سلمى، وهي محبوبة، والثاني عائد على الشاعر، وهو محب، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر، فلو عطف جملة أراها على جملة تظن سلمى لكان صحيحاً؛ إذ لا مانع من عطفها عليها؛ إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا، وأظنها كذا، وهذا المعنى صحيح، ومراد للشاعر إلا أنه قطعها، ولم يقل: وأراها لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغي وحينئذ يفسد المعنى المراد؛ إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن أنني أبغي بها بدلاً، وتظن أيضاً أنني أظنها تهيم في الضلال، وليس هذا مراد الشاعر؛ لأن مراده أنني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أني أبغي بها بدلاً، ويدل على أن مراده ما ذكر قوله قبل ذلك:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ... عنها طلال باللوى ورسوم

ودعوى أن الوصل كما يوهم هنا خلاف المراد كذلك الفصل يوهم خلاف المراد؛ لأنه يجوز أن يكون أراها خبراً؛ لأن بعد خبر أو حالاً أو بدلاً من أبغي مدفوعة بأن الأصل في الجمل الاستقلال، وإنما يصار إلى كونها في حكم المفرد إذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخباراً لا يجوز، دسوقي عن عبد الحكيم.

نعم، كما يجوز أن تكون جملة أراها غير استئناف بأن يقصد بها الأخبار كالتي

قبلها، أعني جملة تظن من غير تقدير سؤال منشؤه جملة تظن تكون هي جواباً عنه، فيكون المانع من العطف هو الإبهام السابق، ويكون البيت من أمثلة شبه كمال الانقطاع، كذلك يجوز أن تكون مستأنفة بأن يقدر سؤال تكون هي جواباً عنه، فيكون المانع من العطف كون جملة أراها كالمتصلة بجملة تظن لاقتضاء جملة تظن السؤال عن غير السبب العام والخاص، أو تنزيلها بمنزلة السؤال عن ذلك كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن أهو صحيح أم لا؟

والجواب: ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال كما علمت، ويكون البيت من أمثلة شبه كمال الاتصال.

**قوله: (مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَاداً)** أي بدليل قول الشاعر قبل ذلك زعمت هواك البيت، كما علمت.

**قوله: (وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطَاعِ)** أي باعتبار اشتماله على مانع من العطف، وهو إيهام خلاف المراد مع وجود المصحح للعطف، وهو التغاير الكلي إلا أن ذلك المانع لما كان خارجياً عن ذات الجملتين.

يمكن دفعه بنصب قرينة بخلاف المانع في كمال الانقطاع، فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً، وهو كون إحداهما خبرية، والأخرى إنشائية أو لا جامع بينهما لم يجعل هذا من كمال الانقطاع.

**الْخَامِسُ: أَنْ لاَ يُقْصَدَ تَشْرِيكُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْحُكْمِ لِقِيَامِ مَانِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ...وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[1].**

**فَجُمْلَةُ ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[2] لاَ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى ﴿ إِنَّا مَعَكُم ﴾ لاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِهِمْ، وَلاَ عَلَى جُمْلَةِ ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ لاقْتِضَائِهِ إِنَّ اسْتِهْزَاءَ اللهِ بِهِمْ مُقَيَّدٌ بِحَالِ خُلُوِّهِمْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ.**

(1) البقرة:14 - 15.
(2) البقرة: 15.

**وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: تَوَسُّطٌ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ.**

**قوله:** (**فِي الْحُكْمِ**) يعني حكم الإعراب أي الأمر الموجب للإعراب كالخبرية والحالية إن كان للأولى محل من الإعراب أو قيد زائد على مفهوم الجملة الأولى إذا لم يكن لها محل من الإعراب.

**وقوله:** (**لِقِيَامِ مَانِعٍ**) أي من العطف، وهو لزوم تشريك الثانية في حكم الأولى وهو غير مراد.

**قوله:** (**فَجُمْلَةُ ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[1] لاَ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى ﴿ إِنَّا مَعَكُم ﴾ لاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِهِمْ، وَلاَ عَلَى جُمْلَةِ ﴿ قَالُواْ ﴾ إِلَى آخِرِهِ**) أي ولا على مجموع جملة الشرط والجواب التي هي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[2] مع صحة العطف على جملة الشرط والجزاء معاً، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[3]، فقوله: ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[4] معطوف على مجموع الشرط والجزاء لا على الجواب؛ إذ لا معنى لقولنا: «إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَقْدِمُونَ» ومع وجود الجامع، فإن الاستهزاء في الثانية موافق في المعنى لقولهم في خلوتهم؛ إذ قولهم ذلك استهزاء واستخفاف بحق المؤمنين بالله تعالى، والاستهزاء بالمؤمن بالله تعالى استهزاء بجانبه تعالى في نفس الأمر، فالاستخفاف في الجملة مشترك بين الجملتين والمسند إليهما بينهما مناسبة العداوة التي هي كالتضايف لئلا يتوهم أنه معطوف على جملة ﴿ قَالُواْ ﴾ أو جملة ﴿ إِنَّا مَعَكُم ﴾، فيفيد الأول الاختصاص بحال الخلوة، والثاني بكونه مقول الكفرة، وكل ذلك غير صحيح، وتكون الآية على هذا من أمثلة شبه كمال الاتصال، نعم، قد يقال: إن ما ذكر في تقرير الجامع هنا يقتضي أن الجامع إنما يعتبر بين جملتي الجواب والمعطوف، وهو إن كان موافقاً

(1) البقرة: 15.

(2) البقرة:14.

(3) الأعراف:34.

(4) الأعراف:34.

لجعل أهل العربية جملة الشرط فضلة كسائر الفضلات، فلا يعتبر لها جامع إلا أنه يستلزم عدم الفرق بين عطف جملة ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [1] على جملة الجواب فقط، أو عليه مع الشرط مدرجاً في الجواب حتى كأنه فضلة من الفضلات المعدودة في حيزه في كون كل يفيد تقييد المعطوف به، وهو ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [2] بحال خلوهم إلى شياطينهم، وهو غير صحيح.

ويجاب: بأنه وإن سلم عدم الفرق المذكور إلا أن التقييد عند اعتبار العطف على مجموع جملة الشرط والجواب لا على الجواب فقط إذا انتفى لمانع واضح كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [3] اقتضى العطف، وإذا لم يتضح المانع كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [4] منع العطف للإيهام، وذلك أنه وإن كان الظاهر المتبادر في الخطابيات تقييد المعطوف بقيد المعطوف عليه المتقدم عليه إلا أنه قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما في الآية الأولى، أعني ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ [5] إلى آخره، فإن التقديم إذا جاء الأجل مستحيل استحالة ظاهرة، فلا فائدة في نفيه بخلاف استهزاء الله بهم ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾[6] في الآية الثانية، فإنه ليس بهذه المثابة، فافهم، ابن يعقوب بتلخيص وتوضيح.

**قوله: (لاقتِضَائِهِ)** أي عطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [7] على ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [8]، وقوله: أنه أي ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [9] من مقولهم أي الكفرة، والحال أنه ليس كذلك، بل

---

(1) البقرة:15.
(2) البقرة:15.
(3) الأعراف:34.
(4) البقرة:15.
(5) الأعراف:34.
(6) البقرة:14.
(7) البقرة:15.
(8) البقرة:14.
(9) البقرة:15.

من مقول الله تعالى.

**وقوله:** (**لاقْتِضَائِهِ**) أي عطف ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾[1] على جملة ﴿ قَالُوٓاْ ﴾.

**قوله:** (**إِنَّ اسْتِهْزَاءَ اللهِ بِهِمْ مُقَيَّدٌ بِحَالٍ إِلَى آخِرِهِ**) أي كما قيد المعطوف عليه به، وذلك لأن المتعارف في الخطابيات تقييد الجواب بمضمون إذا مع الشرط، وإذا قدم متعلق الفعل، وهو «إذا» هنا، وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا: يوم الجمعة سرت، وضربت زيداً بدلالة الفحوى والذوق؛ لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما، وقدم على الآخر، فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له، فلا دليل، ولا قرينة على طلب المتأخر له، هذا ما يفيده كلام السعد.

قال سم[2]: وانظر هل هذا أمر واجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف، نحو: جاءني يوم الجمعة، أو راكباً زيد وعمرو، ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما إذا تأخر عن المعطوف عليه، فإنه لا يجب أن يكون معتبراً في المعطوف، فهل عطف الجمل الذي الكلام هنا فيه كذلك محل تردد، انتهى كلامه.

**قوله:** (**وَيُقَالُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: تَوَسُّطٌ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ**) أي كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل غير أن الفصل هنا لقصد عدم التشريك كذا قيل، وفيه نظر من وجهين:

**الأول:** أنه قد مر لك في الحاصل أنه إذا قصد عدم التشريك وجب الفصل في الأحوال الستة، أعني: التوسط بين الكمالين، وكمال الانقطاع مع الإيهام، وبدونه، وكمال الاتصال، وشبه كل من الكمالين لا في خصوص التوسط بين الكمالين.

**والثاني:** أن التوسط بين الكمالين عبارة عن أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشاء، ويكون بينهما جهة جامعة أي مناسبة تامة، كما مر في الكتاب، وليس هو عبارة عن أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم لقيام مانع كما يفهم صريحاً من قوله: ويقال بين الجملتين في هذا الموضع إلى آخره، فتأمل بإنصاف.

---

(1) البقرة:15.

(2) أي ابن قاسم العبادي.

# الباب السادس في الإيجاز والإطناب والمساواة

**كُلُّ مَا يَجُولُ فِي الصَّدْرِ مِنَ الْمَعَانِي يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِثَلاثِ طُرُقٍ:**

قوله: (**فِي الإِيجَازِ إِلَى آخِرِهِ**) الإيجاز لغة: التقصير، يقال: أَوْجَزْتُ الْكَلاَمَ، أي قصرته.

يستعمل لازماً ومتعدياً.

والإطناب لغة: المبالغة، يقال: أَطْنَبَ فِي الْكَلاَمِ، أي بالغ فيه.

وقدم في الترجمة الإيجاز تنبيهاً على أنه المبتغي في الكلام، وأردفه بالإطناب لكونه مقابلاً له، فلم يبق للمساواة إلا التأخير.

وقدم فيما يأتي المساواة نظراً لكونها الأصل المقيس عليه؛ لأنها الكلام المتعارف، فما زاد عليه إطناب، وما نقص عنه إيجاز، ثم الإيجاز لما سبق.

وحاصل ما ذكره هنا: أن لأداء المراد ست طرق، وذلك لأن المراد:

إما أن يؤدى بلفظ مساوٍ له أو لا.

والثاني: إما أن يكون ناقصاً عنه، أو زائداً عليه.

والناقص: إما وافٍ، يسمى إيجازاً، أو غير وافٍ، ويسمى إخلالاً.

والزائد: إما لفائدة، ويسمى إطناباً أو لا.

والثاني: إما معين مفسداً كان أو لا، ويسمى حشواً، وإما غير معين، ويسمى تطويلاً.

المقبول منها ثلاثة: وهي: **المساواة، والإيجاز، والإطناب.**

وغير المقبول ثلاثة: وهي **الإخلال، والتطويل، والحشو.**

وقبولها وعدم قبولها: إما بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغاً، أو من الأوساط.

وإما بالنظر لخصوص البليغ، فافهم، انتهى، دسوقي.

**1 - الْمُسَاوَاةُ: وَهِيَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِعِبَارَةٍ مُسَاوِيَةٍ لَهُ بِأَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي جَرَى بِهِ عُرْفُ أَوْسَاطِ النَّاسِ، وَهُمُ الَّذِينَ لَمْ يَرْتَقُوا إِلَى**

دَرَجَةِ الْبَلاغَةِ، وَلَمْ يَنْحَطُّوا إِلَى دَرَجَةِ الْفَهَاهَةِ.

نَحْوُ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [1] .

**قوله:** (مُسَاوِيَةٍ لَـهُ) أي للمعنى المراد، أي لفائدة، وهي كون المأتي به هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، فليست المساواة مقبولة مطلقاً، بل إنما تقبل حيث لا يوجد في المقام مناسبة سواها.

وكذا يقال في الإيجاز وإن قصر هنا التقييد بالفائدة على الإطناب؛ إذ كيف يقبلان عند البلغاء مع عدم الفائدة، ولذا قال السبكي في عروس الأفراح: الذي يظهر لي من كلام المصنف - يعني صاحب التلخيص - : وهو الصواب أن قوله: لفائدة تتعلق بالثلاثة من جهة المعنى، وما اقتضته عباراته من تعلقه بالزائد فقط فليس كذلك، انتهى.

وقوله: «بأن تكون على الحد» إلى آخره، أي بأن تؤدى بما وضع لإجزائها مطابقة، فقولنا: جاءني إنسان، وجاءني حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة، وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل؛ لأن كلاً تأدية للمعنى المقصود بما وضع لإجزائه مطابقة.

وكذا قولنا: سقياً للحسين، وشكراً له مساوٍ لأصل المراد غير ناقص عنه؛ لأن تقدير الفعل إنما هو لرعاية قاعدة نحوية: وهو أنه مفعول مطلق لا بد له من ناصب، والعرب القح تفهم أصل المراد من ذلك، وهو حمد الحسين من غير تقدير، وهو متعارف الأوساط أيضاً، دسوقي.

نعم قد يقال: للأكثر حروفاً أنه مطنب، وللأقل أنه موجز، وإن كان كل منهما على تفسير الكتاب مساواة، أو إيجازاً، أو إطناباً، فافهم.

**قوله:** (وَهُمُ الَّذِينَ لَمْ يَرْتَقُوا إِلَى آخِرِهِ) المراد بهم العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعربون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال، وتختلف العبارات بالطول والقصر بسبب التصرف فيها؛ لأنهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى، فعبارتهم محدودة بذلك،

(1) الأنعام:68.

وليس في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر، بل اختلافها بذلك إنما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم في لطائف الاعتبارات.

**قوله:** (**الْفَهَاهَةِ**) أي العجز عن الكلام.

**قوله:** (﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ ﴾ [1] **إِلَى آخِرِهِ**) مثال للمساواة التي اقتضاها المقام لكونها الأصل، ولا مقتضى فيه للعدول عنه لا لمطلق المساواة، ولا لما جرى به عرف أوساط الناس؛ إذ عدم ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال في الآية بعيد جدّاً، كيف والقرآن في أعلى طبقات البلاغة، فافهم.

**2 - وَالإِيجَازُ: وَهُوَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ نَاقِصَةٍ عَنْهُ مَعَ وَفَائِهَا بِالْغَرَضِ. نَحْوُ:**

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[2]]

**فَإِذَا لَمْ تَفِ بِالْغَرَضِ سُمِّيَ إِخْلاَلاً، كَقَوْلِهِ:**

[عِشْ بِجَدٍّ لاَ يَضِرْكَ النَّوْكُ مَا أُولِيتَ جَدّا]
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلاَ لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدّا[3]

---

(1) الأنعام:68.

(2) قفا: أمر للاثنين بالوقوف.
الذكرى: التذكر.
وسقط اللوى والدخول وحومل مواضع يقول لرفيقه: قفا وأعيناني بالبكاء لتذكر حبيب فارقته ومنزل خرجت منه، وهذا المنزل بين هذه المواضع.

(3) بِجَدٍّ: أي: بحظٍّ من الدنيا، كالنعمة والسّعة.
لاَ يَضِرْكَ: أي: لا يُنْزِلْ بكَ ضَرَراً، من «ضارَهُ يَضِيرُهُ».
النَّوْكُ: الحماقة من قلة العقل.
قال في البيت الأول: إذَا كان لك حظٌّ من الدّنيا يُسْعِدُك وكُنْتَ أحْمَق فَعِشْ بحظّك، فإنّ حماقَتَك لا تَضِيرُكَ.
وقال في البيت الثاني: والعيشُ مع الحظّ السعيد في ظلال النَّوْك (=الحمق) خَيْرٌ ممن عَاشَ عَيْشاً كدّاً مُضْنِياً بعَقْلٍ ورُشْدٍ دُونَ أن يكون محظوظاً بما يُسْعِده في دُنْيا.
لكنّ هذا المعنى الذي أراده لا تدلُّ عليه عبارات البيت الثاني مَهْما تكلّفْنَا في استخراج اللّوازم الذهنيّة، لكثرة المحاذيف فيه، مع عدم وجود قرائن تدلُّ عليها، ولولا البيت الأوّل لصَعُبَ جدّاً
=

**مراده: أَنَّ الْعَيْشَ الرَّغَدَ فِي ظِلاَلِ الْحُمْقِ خَيْرٌ مِنَ الْعَيْشِ الشَّاقِّ فِي ظِلاَلِ الْعَقْلِ.**

**قوله:** (**بِعِبَارَةٍ نَاقِصَةٍ عَنْهُ**) أي عن مقدار أصل المعنى المراد:

إما بإسقاط لفظ منه.

أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار، فيشمل إيجاز القصر وإيجاز الحذف، عبد الحكيم.

**قوله:** (**مُرَادُهُ: أَنَّ الْعَيْشَ الرَّغَدَ إِلَى آخِرِهِ**) أي والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبار الرغد في المصراع الأول، وفي ظلال العقل في المصراع الثاني لا دليل عليه.

ولا نسلم أن القرينة هنا: وهي عدم صحة ظاهر الكلام تدل على تعيين ذلك المحذوف.

سلمنا أنها تدل لكن دلالة ظنية لا يهتدي إليها إلا بمزيد نظر وتأمل، فهو لا يخلو عن الخلل بهذا الاعتبار، هذا وذكر العلامة السيوطي في شرح عقود الجمان: أنه لا إخلال في البيت، بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت مقابله في الآخر، فما ذكره في كل محل قرينة للمحذوف من المحل الآخر.

**3 - وَالإِطْنَابُ: وَهُوَ تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ زَائِدَةٍ عَنْهُ مَعَ الْفَائِدَةِ.**

**نَحْوُ:** ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [1]، **أَيْ كَبُرْتُ.**

**فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ سُمِّيَ تَطْوِيلاً إِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مُتَعَيِّنَةٍ، وَحَشْواً إِنْ تَعَيَّنَتْ.**

**فَالتَّطْوِيلُ: نَحْوُ:**

---

=

إدْراكُ مُرَادِه، فهُو من الإيجاز المخلّ.

ولدى إبراز المحاذيف نقول: والعيْشُ بِجَدٍّ في ظلال النَّوْكِ خيرٌ ممن عاش عيشاً كدّاً غير محظوظٍ في ظلال العقل والرُّشد.

(1) مريم:4.

[وَقَـــدَّمَتِ الأَدِيـــمَ لِرَاهِـــشَيهِ] وَأَلْفَـــى قَـــوْلَها كَـــذِباً وَمَيْـــنَا

**وَالْحَشْوُ: نَحْوُ:**

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ الْـيَوْمِ وَالأَمْـسِ قَـبْلَهُ [وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَـدٍ عَمِـي]

**قوله:** (**وَحَشْواً إِنْ تَعَيَّنَتْ**) أي سواء أفسدت المعنى كالندى في قول أبي الطيب:

وَلاَ فَـضْلَ فِـيهَا للـشَّجَاعَةِ وَالـنَّدَى وصَـبْرِ الْفَتَـى لَـولاَ لِقَـاءُ شَـعُوبِ

أي لقاء الموت.

فالندى وإن لم يكن مدلولاً على معناه بغير إلا أنه غير محتاج إليه هنا، وهذا هو معنى الزيادة هنا، ومع هذا هو مفسد لمعنى البيت، وذلك لأن عدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة، والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ما له إذا تيقن بالخلود، وعرف احتياجه إلى المال دائماً، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا لم يتيقن بالموت وتخليف المال فافهم، أو لم تفسد المعنى كما في مثال الكتاب، فإن لفظ «قبله» حشو غير مفسد.

أما كونه غير مفسد فظاهر.

وأما كونه حشواً: فلأن الأمس يدل على القبلية لليوم لدخولها في مفهومه، وهو متعين للزيادة؛ إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الأمس بحيث يكون التقدير، وأعلم علم قبله بالإضافة إلا بالتعسف، وأيضاً المناسب في مقابلة كل من الغد واليوم هو ذكر الأمس لا لفظ قبله، فيتعين للزيادة، فلا يقال هو كالميت بالنسبة للكذب، ابن يعقوب.

**وَمِنْ دَوَاعِي الإِيجَازِ:**

**1 - تَسْهِيلُ الْحِفْظِ.**

**2 - وَقَرِيبُ الْفَهْمِ.**

**3 - وَضِيقُ الْمَقَامِ.**

**4 - وَالإِخْفَاءُ.**

**5 - وَسَآمَةُ الْمُحَادَثَةِ.**

وَمِنْ دَوَاعِي الإِطْنَابِ:

1 - تَثْبِيتُ الْمَعْنَى.

2 - وَتَوْضِيحُ الْمُرَادِ.

3 - وَالتَّوْكِيدُ.

4 - وَرَفْعُ الإِيهَامِ.

# أقسام الإيجاز

الإِيجَازُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَضَمُّنِ الْعِبَارَةِ الْقَصِيرَةِ مَعَانِيَ كَثِيرَةً، وَهُوَ مَرْكَزُ عِنَايَةِ الْبُلَغَاءِ، وَبِهِ تَتَفَاوَتُ أَقْدَارُهُمْ، وَيُسَمَّى إِيجَازَ قِصَرٍ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [1].

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَذْفِ كَلِمَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ مَعَ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمَحْذُوفَ، وَيُسَمَّى إِيجَازَ حَذْفٍ، فَحَذْفُ الْكَلِمَةِ كَحَذْفِ «لاَ» فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وَحَذْفُ الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [2]، أي فتأسَّ واصبر.

وَحَذْفُ الأَكْثَرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ [3]، أَيْ أَرْسِلُونِي إِلَى يُوسُفَ لأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَفَعَلُوا، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: يَا يُوسُفُ.

قوله: (**الإِيجَازُ إِلَى آخِرِهِ**) أي من حيث هو على ضربين، وذلك لأن اللفظ الناقص عن مقدار أصل المراد الوافي بذلك المعنى المراد:

---

(1) البقرة:179.

(2) فاطر:4.

(3) يوسف:45 - 46.

قد ينظر فيه إلى كثرة معناه بدلالة الالتزام أو التضمن من غير أن يكون في نفس التركيب حذف يتوقف عليه أصل المعنى المراد عرفاً، ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر لوجود الاقتصار في العبارة مع كثرة المعنى.

وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف يتوقف عليه فهم أصل المراد، ويتوصل إليه بسهولة لا بتكلف، وإلا كان إخلالاً، ويسمى إيجاز الحذف.

والفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر.

وكذا الفرق بين مقاميهما؛ أن مقام المساواة هو مقام الإتيان بالأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، ومقام إيجاز الحذف هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات.

وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما: فهو أن المساواة: ما جرى به عرف الأوساط الذين لا يتنبهون لإدماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير، والإيجاز بالعكس.

ومقام المساواة كثير: مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم الإيجاز أو لا يتعلق غرضه بإدماج المعاني الكثيرة.

ومقام الإيجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة، ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها، ولا يحتاج معه إلى بسط.

**قوله:** (قِصَرٍ) بكسر القاف على وزن عِنَبٌ.

**قوله:** (﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ ﴾ [1]) أي في نفسه حياة، ولا يقدر في مشروعيته، وإلا كان فيه حذف، والموضوع أنه لا حذف فيه.

وأما تقدير متعلق المجرور من فعل أو اسم فاعل فلأمر لفظي أي لمراعاة القاعدة النحوية المتعلقة بالتراكيب، وهو أَنَّ الْمَجْرُورَ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ، ولم يحتج لتقديره لعدم احتياج إفادة المعنى في العرف إليه، وهذا ظاهر، فإنه لو قيل: «زيد كائن في الدار» كان تطويلاً في عرف الاستعمال، وحشواً في عرف البلغاء؛ لأن الواجب إسقاطه، و«لكم» خبر أول، و«في القصاص» ثان، و«حياة» مبتدأ مؤخر، وذلك أن معناه

(1) البقرة:179.

الذي قصد أن يفيده، ولو بالالتزام كثير، ولفظه يسير؛ لأنه لما دل بالمطابقة على الحكم بأن القصاص كانت فيه الحياة للناس استفيد منه أن الحياة الكائنة في القصاص ليست اتفاقية، وإلا ساواه كل شيء في صحة اتفاق وجود الحياة فيه، فتؤمل في وجه كونه سبباً للحياة، فاستفيد من حقيقته التي هي أن يقتل القاتل ظلماً، إن ذلك إنما هو لما جبلت عليه النفوس من أن الإنسان إذا علم أنه إن قتل قتل وحده، ولا يقتل غيره فيه، لم يترخص في أن يفعل ما يتلف به نفسه، فحينئذ ينكف عن القتل، فتحصل له الحياة، وتحصل معه للذي يعزم على قتله، والحياة الثانية بهذا الوجه غالبية لا كلية لإمكان الإقدام من السفيه على إتلاف نفسه.

ثم هذا المعنى يستوي فيه جميع العقلاء، فعم ثبوت الحياة جميع الناس، وهذا المعنى كثير استفيد من لفظ موجز، وقد نطقت العرب بكلام قصدوا به إفادة المعنى المشار إليه في الآية الكريمة على وجه الإيجاز، وهو القتل أنفى للقتل إلا أن الآية الكريمة تفضل الكلام المذكور من وجوه:

**أحدها**: أن عدة حروف ما يناظره منها، وهو في القصاص حياة عشرة في التلفظ، وعدة حروفه أربعة عشر.

**وثانيها**: ما فيها من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها، فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

**وثالثها**: ما يفيده تنكير حياة من التعظيم، وذلك لمنعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد أو النوعية، وهي الحياة الحاصلة للقاتل بانكفافه، والمقتول بالكف عنه.

**ورابعها**: اطرادها بخلاف قولهم، فإن القتل الذي ينفي القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره.

**وخامسها**: سلامتها من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم.

**وسادسها**: استغناؤها عن تقدير محذوف بخلاف قولهم، فإن تقديره: القتل أنفى للقتل من تركه.

**وسابعها**: أن القصاص ضد الحياة، فالجمع بينهما إطباق.

وزاد في الإيضاح وجهاً آخر: وهو جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة

بإدخال «في» عليه.

وهناك وجوه أخر قد تمحلها الناس.

ومن هذا الضرب من الإيجاز آية حار جميع البلغاء في فصاحتها، وهي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا ﴾ [1] ، أي لما يئسوا من يوسف وإجابته إياهم اعتزلوا الناس خالصين لا يخالطهم أحد يتناجون في تدبير أمرهم، وماذا يقولون لأبيهم في شأن أخيهم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ [2] ، فجمع مكارم الأخلاق بأسرها؛ لأن في العفو:

1 - صلة القاطعين.

2 - والصفح عن الظالمين.

3 - وإعطاء المانعين.

وفي الأمر بالعرف: تقوى الله، وصلة الرحم، وصون اللسان عن الكذب، وغض الطرف عن الحرمات، والتبرؤ من كل قبيح؛ لأنه لا يجوز أن يأمر بالعرف، وهو يلابس شيئاً من المنكر.

وفي الإعراض عن الجاهلين: الصبر، والحلم، وتنزيه النفس عن مقابلة السفيه بما يوتغ الدين، ويسقط القدر.

ومثل هذا في القرآن كثير.

ومنه: قوله صلى الله عليه وسلم: «إياكم وخضراء الدمن.

قيل: وما ذاك؟

قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء».

وقول الشريف الرضي:

مالوا إلى شعب الرحال وأسندوا      أيدي الطعان إلى قلوب تخفق

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام عبر عن

(1) يوسف:80.

(2) الأعراف:199.

ذلك بقوله: «أيدي الطعان».

**قوله: (بِحَذْفِ كَلِمَةٍ)** أي اسماً كانت، أو فعلاً، أو حرفاً، عمدة كانت أو فضلة. فشمل حذف المسند إليه والمسند، والمفعول غير المضاف، وحذف المضاف، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (1) ، أي أهل القرية، وحذف المضاف إليه، نحو: ﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (2) ، وكذلك كل ما قطع عن الإضافة مما وجبت إضافته معنى لا لفظاً، وحذف الموصوف، نحو:

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ [وَطَـلاَّعُ الثَّـنايَا مَتَـى أَضَـعِ العِمَامَـةَ تَعرِفُونِـي]

أي أنا ابن رجل جلا، أي ظهر وانكشف أمره واتضح بحيث لا يجهل، أو كشف معاني الأمور، وبينها، وحذف الصفة، نحو: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (3) ، أي كل سفينة صحيحة، أو سليمة، أو غير معيبة، أو جيدة، أو نحو ذلك بدليل ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (4) ، فإنه يدل على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة، وحذف حرف النفي بشرطه المشار إليه بقوله:

ويحـذف نَـافٍ مـع شـروط ثلاثـة إذا كـان لا قـبل المـضارع فـي قـسم

كما في قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (5) ، أي لا تفتؤ إلى آخره، وبيت امرئ القيس الآتي في الكتاب.

**وقوله: (أَوْ جُمْلَةٍ)** يشمل حذف الشرط وحده، نحو: «إن خيراً فخير»، وحذفه مع أداته:

1 - بعد التمني: نحو: «ليت لي مالاً أنفقه»، أي أن أرزقه أنفقه.

2 - وبعد الاستفهام: نحو: «أين بيتك أزرك» أي أن تعرفنيه أزرك.

---

(1) يوسف:82.

(2) الأنبياء:33.

(3) الكهف:79.

(4) الكهف:79.

(5) يوسف:85.

3 - وبعد الأمر: نحو: «أكرمني أكرمك»، أي إن تكرمني أكرمك.

4 - وبعد النهي: نحو: «لا تشتمني يكن خيراً لك»، أي أن لا تشتمني يكن خيراً لك.

5 - وبعد العرض: نحو: «ألا تنزل عندنا تصب خيراً»، أي إن تنزل عندنا تصب خيراً.

6 - وبعد الدعاء: نحو:

رب وفقنـــي فـــلا أعـــدل عـــن ســـنن الـــساعين فـــي خيـــر ســـنن

أي إن توفقني فلا أعدل إلى آخره.

7 - وبعد الالتماس: نحو: «أقرضني ديناراً أقض به لبانتي».

8 - وبعد الترجي عند بعض النحاة: نحو: «لعلي أراجع الشيخ يفهمني المسألة».

9 - وبعد الخبر الذي بمعنى الطلب: نحو: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه» بناء على القول بأن الجزم بعد هذه الأمور بالأداة المقدرة مع فعل الشرط.

وقيل: إن الجازم نفس تلك الأمور من غير حاجة إلى تقدير شرط أصلاً، وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته.

وقيل: الجزم بهذه الأمور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين.

وهذان القولان متقاربان.

وقيل: إن الجازم لام مقدرة.

**وقوله: (أَوْ أَكْثَرَ)** أي من كلمة كحذف الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً صَٰلِحًا﴾ [1]، أي بسيء، وآخر سيئاً، أي بصالح.

ومن بعد أفعل التفضيل، كقولك: الله أكبر، أي من كل شيء حيث قصد التعميم في المفضل عليه لا نفس الزيادة، وإلا كان من إيجاز القصر كما إذا قلت: «زيد أفضل»، وقطعت أفعل التفضيل عن متعلقه قصداً لنفس الزيادة لا أن تقديره: زيد أفضل من كل أحد، مثل قولك الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت: عادلا بني

(1) التوبة:102.

مروان، فيكون كالفعل المتعدي إذا جعل قاصراً للمبالغة، نحو: فلان يعطي ويمنع، أو أكثر من جملة كمثال الكتاب الآتي.

ويشترط في كون الحذف إيجازاً كما مر أمران:

**أحدهما:** أن يتوقف على المحذوف فهم أصل المراد عرفاً.

**والثاني:** أن يتوصل إليه بسهولة بأن تدل عليه قرينة قريبة واضحة لا بعيدة خفية بحيث يكون الفهم منها تعسفاً وتكلفاً، وإلا كان الحذف إخلالاً، وإلى هذا الشرط أشار في الكتاب بقوله: «مع قرينة تعين المحذوف».

ولا بد للحذف من نكتة كمجرد الاختصار في نحو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [1]، فحذف جواب الشرط، أي أعرضوا اختصاراً فراراً من العبث لظهور المراد مما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [2]، وكون المحذوف كالجواب في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [3] ترى شيئاً لا يحيط به الوصف، وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً مر هو بأمنه في مقام الوعيد، أو مرغوباً فيه في مقام الوعد، والقرائن تدل على هذا المعنى.

ويلزم من كونه بهذه الصفة نكتة أخرى، وهي ذهاب نفس السامع أن تصدى لتقديره كل مذهب ممكن، فما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك.

فهاتان النكتتان أعني كونه لا يحيط به الوصف، وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف، ومصدوقهما متحد، قد يقصدهما البليغ معاً، وقد يخطر بباله أحدهما فقط، فتنبه.

---

(1) يس:45.
(2) يس:46.
(3) الأنعام:27.

**قوله: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ ﴾[1] إِلَى آخِرِهِ)** أي فليس قوله: ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ ﴾[2] جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه.

ويجب أن يكون مضمون الجواب مترتباً على مضمون الشرط، وإنما تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف، وهو التأسي والصبر، وذلك لأن المكروه إذا عم هان، فأقيم ذلك السبب مقام الجواب المحذوف مع كون فعل الشرط مضارعاً ليسوغ حذفه؛ إذ لا يحذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعاً ما لم يقم شيء مقامه.

وبالجملة فالحذف على وجهين:

1 - أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر في قوله أنا ابن جلا إلى آخره، وقوله: يمين الله أبرح إلى آخره، وسيأتي في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ ﴾[3].

2 - وأن يقام نحو: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾[4] إلى آخره.

**قوله: ( ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾[5] )**، أي فهذا الكلام حذف فيه خمس جمل مع ما لها من المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها، أشار المؤلف إلى تقديرها بقوله: إلى يوسف إلى آخره.

**الأولى:** لاستعبره الرؤيا، أي لأطلب منه تعبيرها وتفسيرها.

**والثانية:** ففعلوا.

**والثالثة:** فأتاه.

**والرابعة:** فقال له.

**والخامسة:** يا، فإنها نائبة عن جملة «أدعوا».

---

(1) الحج:42.
(2) الحج:42.
(3) يوسف:45 - 46.
(4) الحج:42.
(5) يوسف:45 - 46.

وأما قوله: «إلى يوسف» فمتعلق «أرسلون» المذكور، وقوله: يوسف الذي هو المنادى هو المذكور.

قال اليعقوبي: ودليل تلك المحذوفات ظاهر؛ لأن نداء يوسف يقتضي أنه وصل إليه، وهو متوقف على فعل الإرسال، والإتيان إليه، ثم النداء محكي بالقول، ومعلوم أنه إنما طلب الإرسال للاستعبار، فحذف كل ذلك اختصاراً للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلاً لعدم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به، دسوقي.

## أقسام الإطناب

**الإِطْنَابُ يَكُونُ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ:**

**مِنْهَا: ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ.**

**نَحْوُ: اجْتَهِدُوا فِي دُرُوسِكُمْ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.**

**وَفَائِدَتُهُ: التَّنْبِيهُ عَلَى فَضْلِ الْخَاصِّ، كَأَنَّهُ لِرِفْعَتِهِ جِنْسٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ.**

**قوله: (مِنْهَا: ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ)** يعني على سبيل العطف بخصوص الواو كمثال الكتاب، أو بـ«حتى»، نحو: «مات كل أب لي حتى آدم»؛ لأنه هو المفتقر لما ذكره المؤلف بعد في فائدته من اعتبار التغاير.

وأما ذكره على سبيل البدل أو غيره مما ليس بعطف، فلا يفتقر إلى ذلك؛ لأنه متصل بما قبله على نية طرح الأول أو لا، فكيف يعتبر فيه ما يوجب كونه جنساً آخر، ابن يعقوب.

**قوله: (التَّنْبِيهُ عَلَى فَضْلِ الْخَاصِّ)** أي أو انحطاطه.

**وقوله: (كَأَنَّهُ لِرِفْعَتِهِ)** أي أو خسته جنس آخر إلى آخره، بمعنى أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة أو الرذيلة صار كأنه شيء آخر مغاير لأفراد العام بحيث لا يشمله ذلك العام، ولا يعلم حكمه منه تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات على حد ما سلكه المتنبي في قوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

وبذلك صح ذكره على سبب العطف المقتضي للتغاير، نعم هذا مبني على الراجح عند الأصوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيص.

وأما على مقابله من أنه تخصيص؛ لأن العطف عليه يبين أن هذا الخاص لم يرد بالأول، فلا حاجة للتنزيل، فافهم ابن يعقوب بزيادة من عروس الأفراح.

**وَمِنْهَا: ذِكْرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ.**

**كَقَوْلِهِ: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[1] .**

**قوله:** (**وَمِنْهَا: ذِكْرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ**) أي على سبيل العطف بالواو خاصة.

**وقوله:** (**كَقَوْلِهِ: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾ إلى آخره**) فائدته هنا الإشارة إلى التعميم بعد التخصيص المطلوبين في الدعاء لما في حديث: «ابدا بنفسك»، وحديث: «اذا دعوتم فعمموا فقمن أن يستجاب لكم».

**ومنها: الايضاح بعد الابهام.**

**نحو: ﴿ ...أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾[2] .**

**قوله:** (**وَمِنْهَا: الإِيضَاحُ بَعْدَ الإِبْهَامِ**) أي ليرى المعنى في صورة مبهمة، ثم في صورة موضحة، وعلمان خبر من علم واحد، أو ليتمكن المعنى في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهماً، ثُمَّ بين كان أوقع عندها من أن يبين أوَّلاً؛ إذ الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذة العالم بالمعنى؛ إذ نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ من نيله بدون ذلك؛ لأن فيه لذتين: لذة الحصول، ولذة الراحة بعد التعب، أو لإيهام الجمع بين المتنافيين: الإيجاز والإطناب، أو الإجمال والتفصيل؛ إذ هو كإيقاع المحال، وهو مما يستغرب، والأمر الغريب تستلذ به النفس، أو لإبراز الكلام في معرض ذي الاعتدال أي المتوسط بين الإيجاز المحض والإطناب المحض، كما في أفعال المدح والذم، نحو: «نعم الرجل

(1) نوح:28.
(2) الشعراء:132 - 133.

زيد» و«بئست المرأة حمالة الحطب» عند من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، وذلك لما فيه من الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام والإيجاز بحذف المبتدأ أو الخبر، ومن الإيضاح بعد الإبهام التوشيع، وهو لغة لف القطن المندوف.

واصطلاحاً: أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل»، أو يجمع كذلك، نحو: «إن في محمد ثلاث خصال حميدة: الكرم والشجاعة والحلم».

**وَمِنْهَا: التَّكْرِيرُ لِغَرَضٍ كَطُولِ الْفَصْلِ فِي قَوْلِهِ:**

وَإِنَّ امْــرَأً دَامَــتْ مَوَاثِــيقُ عَهْــدِهِ عَلَــى كُــلِّ مَــا لاَقَيْــتُهُ لَكَــرِيمُ

**وَكَزِيَادَةِ التَّرْغِيبِ فِي الْعَفْوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

**وَكَتَأْكِيدِ الإِنْذَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾[2].

**قوله: (وَمِنْهَا: التَّكْرِيرُ لِغَرَضٍ)** لما كان التطويل ظاهراً في التكرير عند عدم النكتة، والغرض قيده بالغرض، ولما كان كل من الإيضاح بعد الإبهام، وذكر العام بعد الخاص، والخاص بعد العام لا يكون تطويلاً أصلاً؛ لأنه لا بد فيها من النكتة، والغرض لم يقيدها بالغرض، دسوقي.

**قوله: (كَطُولِ الْفَصْلِ)** أي كمجرد طول الفصل بين اسم «إن» الأولى وخبرها مثلاً، في قوله: إن امرأ إلى آخره، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾﴾[3]، ﴿ثُمَّ

(1) التغابن:14.
(2) التكاثر:3 - 4.
(3) النحل:119.

إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ ﴾[1] الآية.

قوله: لكن[2] من حيث إنه يوقع لبساً في الخبر المتأخر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ ﴾[3] إِلَى آخِرِهِ الشاهد في ﴿ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ ﴾[4]، فإن الثلاثة بمعنى ترك الذنب، وعدم المعاقبة عليه كررت في الترغيب في العفو.

**قوله: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾[5] إِلَى آخِرِهِ)** وذلك أن المخاطبين لما تكاثروا في الأموال، وألهاهم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر، أي ماتوا زجرهم الله عن الانهماك في تحصيل الأموال، ونبههم على أن اشتغالهم بتحصيلها، وإعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله: ﴿ كَلَّا ﴾[6]، فإنها هنا مفيدة للردع والزجر، وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله: ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[7]، وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار، وفي «ثم» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد من الأول باعتبار زيادة اهتمام المنذر به، لا باعتبار أنه زاد شيئاً في المفهوم تنزيلاً لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ «ثم» في مجرد التدرج في درج الارتقاء، لا يقال حيث كانت الثانية تأكيداً كان بين الجملتين كمال الاتصال، فكيف تعطف على الأولى؛ لأنا نقول: قد مر أن الاتحاد التام إنما يمنع من العطف بالواو دون العطف بغيرها، فلا يضر العطف به معه.

**وَمِنْهَا: الاعْتِرَاضُ: وَهُوَ تَوَسُّطُ لَفْظٍ بَيْنَ أَجْزَاءِ جُمْلَةٍ أَوْ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُرْتَبِطَتَيْنِ مَعْنًى لِغَرَضٍ.**

---

(1) النحل:110.

(2) قوله: لكن إلى آخره هكذا هو بالأصل، ولكن ذلك ليس بنسخ المتن التي بأيدينا، فلعلها بنسخة وقعت له انتهى، مصححه.

(3) التغابن:14.

(4) التغابن:14.

(5) التكاثر:3.

(6) التكاثر:3.

(7) التكاثر:3.

نَحْوُ:

إِنَّ الثَّمَانِينَ، وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانْ[1]

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[2].

قوله: (وَهُوَ تَوَسُّطُ لَفْظٍ إِلَى آخِرِهِ) أي جملة فأكثر بشرط أن لا يكون للجملة، وكذا الجمل محل من الإعراب جزماً ليخرج التتميم لوجود الإعراب فيه.

قوله: (لِغَرَضٍ) أي يشترط أن تكون تلك الجملة، أو الجمل المعترضة لغرض سوى دفع الإيهام ليخرج بعض صور التكميل، وهو ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء؛ لأنه لدفع الإيهام، وذلك الغرض:

إما الدعاء كما في البيت.

وإما التنزيه كما في الآية.

وإما تخصيص أحد المذكورين لزيادة تأكيد في أمر علق بهما، نحو: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾[3].

إوما الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب:

وخفوق قلبي لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما

فقوله: «يا جنتي» اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم، ولاستعطاف محبوبه بالإضافة للياء، وتسميته جنة لبرق فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال.

وإما التنبيه للمخاطب على أمر يؤكد الإقبال على ما أمر به، كما في قوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

قوله: «فعلم المرء ينفعه» اعتراض بين «اعلم» ومفعوله لأجل تنبيه المخاطب

(1) فجملة: «وَبُلِّغْتَهَا» جملةٌ اعتراضيةٌ دُعَائية، استغلت فيها المناسبة استغلالاً حسناً ليدعو لمن يخاطبه بطول العمر.

(2) النحل:57.

(3) لقمان:14.

على أمر يؤكد إقباله على ما أمر به، وذلك لأنه مما يزيد المخاطب إقبالاً على طلب العلم، فالفاء فيه اعتراضية، ومع ذلك لا تخلو هنا عن شائبة السببية.

فعلم أن الاعتراض يكون مع الفاء، كما يكون مع الواو وبدونها، وجميع ما ذكر أمثلة للاعتراض بين أجزاء الجملتين، ومن الاعتراض الواقع بين كلامين متصلين، وهو أكثر من جملة.

أيضاً قوله تعالى: ﴿ ...فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [1].

فقوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [2] بيان لقوله: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [3]، فهي كلامان متصلان وقع ما بينهما، وهو كلام يشتمل على جملتين اعتراضاً. ونكتته: تنبيه المخاطب على أمر يؤكد الإقبال على ما أمر به.

**وَمِنْهَا: التَّذْيِيلُ: وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِأُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا تَأْكِيداً لَهَا.**

**وَهُوَ:**

**إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَارِياً مَجْرَى الْمَثَلِ لاسْتِقْلاَلِ مَعْنَاهُ وَاسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [4].**

**وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ لِعَدَمِ اسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ۝ ﴾ [5].**

قوله: (**وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِأُخْرَى إِلَى آخِرِهِ**) أي جعل الجملة عقب الأخرى.

---

(1) البقرة:222 - 223.
(2) البقرة: 223.
(3) البقرة: 222.
(4) الإسراء:81.
(5) سبأ:17.

**وقوله: (بِأُخْرَى)** أي بجملة أخرى بشرط أن لا يكون لها محل من الإعراب.

**وقوله: (تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا)** أي من وصف تلك الجملة المذيل بها أنها تشتمل على معنى الجملة الأولى.

**وقوله: (تَأْكِيداً)** أي لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية، وذلك عند اقتضاء المقام للتأكيد، فبينه وبين الإيغال الذي هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها عموم من وجه، فيجتمعان في قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ** ﴾ [1]، فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها، وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة ولغير التأكيد كما في قوله:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ... وأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بحملة كقولك: «مدحت زيداً أثنيت عليه بما فيه، فأحسن إليّ، ومدحت عمراً أثنيت عليه حتى بما ليس فيه، فأساء إلي» انتهى، ابن يعقوب.

**قوله: (لاسْتِقْلاَلِ مَعْنَاهُ)** اقتصر على الاستقلال ولم يذكر معه فشو الاستعمال كما فعل السعد اعتماداً على قول ابن يعقوب.

الحق أن المشترط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال.

وأما فشو الاستعمال: فلا دليل على اشتراطه فيه، انتهى.

**قوله: (وَاسْتِغْنَائِهِ عَمَّا قَبْلَهُ)** أي بأن يكون غير متقيد بالجملة الأولى، وهو عطف لازم على ملزوم.

**قوله: (﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾** [2]) أي بناء على أن المراد: وهل يعاقب ذلك العقاب المخصوص أو المراد، وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة إلا الكفور.

---

(1) سبأ:17.
(2) سبأ:17.

وأما إذا كان المعنى: وهل يعاقب مطلق العقاب أو المعنى، وهل يكافأ بالشر مطلقاً إلا الكفور، فإنه على كل من المعنيين يكون من المستقبل الجاري مجرى الأمثال، لا يقال: إن الجزاء في: «وهل يجازى» إن فسر بالمكافأة كان شاملاً للثواب والعقاب، وتخصيصه بالعقاب إنما يفهم من قوله: ﴿ جَزَيْنَٰهُم ﴾[1] الذي هو بمعنى عاقبناهم، فلا يكون قوله: «وهل يجازى إلا الكفور» مستقلاً سواء كان المراد المكافأة المخصوصة، أي العقاب الأشد أو المكافأة بالشر مطلقاً؛ لأنا نقول: كون ﴿ جَزَيْنَٰهُم ﴾[2] قرينة على تقييد المكافأة بالشر مطلقاً لا ينافي الاستقلال بالإفادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضاً، فافهم، ابن يعقوب بتوضيح.

**وَمِنْهَا: الاحْتِرَاسُ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ.**

**نَحْوُ:**

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[3]

**قوله: (الاحْتِرَاسُ إِلَى آخِرِهِ)** سمي هذا النوع بذلك؛ لأن حرس الشيء حفظه، وهذا النوع فيه حفظ للمعنى، ووقاية له من توهم خلاف المقصود، ويسمى بالتكميل أيضاً لتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود منه.

**قوله: (بِمَا يَدْفَعُهُ)** أي يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره، وقد يكون في أوله، وفي كل: إما أن يكون جملة أو مفرداً، فبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون في الختم لدفع إيهام خلاف المقصود، وانفراد الإيغال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما في قولها:

(1) سبأ:17.
(2) سبأ:17.
(3) الصوب: المطر بقدر ما ينفع ولا يؤذي.
الديمة: المطر يدوم زمانهُ في سكون.
تَهْمِي: تسيل.

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رأْسِهِ نَارُ

وانفراد الاحتراس بما في الوسط كما في قوله: فسقى ديارك إلى آخره، وهو أعم مطلقاً من التذييل؛ إذ الاحتراس كما يدفع ما يوهمه الكلام كذلك يدفع توهم السامع أن الكلام مجاز، ويدفع سهوه أو غفلته عن السماع.

والحق الفرق بين الدفع الأول والثاني والثالث: والتذييل إنما يدفع الأول فقط، وأيضاً الاحتراس يكون بغير جملة بخلاف التذييل فافهم، والاحتراس يباين التكرار والإيضاح كمباينة الإيغال والتذييل لهما، ابن يعقوب ودسوقي بتصرف وحذف.

**قوله: (نَحْوُ: فَسَقَى دِيَارَكِ إِلَى آخِرِهِ)** فصوب الربيع أي نزول المطر ووقوعه في الربيع، فاعل «سقى»، وغير مفسدها نصب على الحال من الفاعل المذكور أتى به، وهو مفرد لا جملة في وسط الكلام بين الفعل وفاعله لدفع إيهام خلاف المقصود من حيث إن المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها.

وقوله: وديمة - بكسر الدال - المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعاً.

وقيل: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق.

وقوله: تَهمي - بفتح التاء من همى الماء - والدمع إذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الربيع، كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

# علم البيان

**الْبَيَانُ: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ، وَالْمَجَازِ، وَالْكِنَايَةِ.**

**قوله: (يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ التَّشْبِيهِ، وَالْمَجَازِ، وَالْكِنَايَةِ)** أي من حيث تأتي اختلاف الطرق، أي التراكيب في الوضوح بكل منها في أداء أي معنى يقصد المتكلم مطابقته لمقتضى الحال.

أما التشبيه: فتأتي اختلاف الطرق في الوضوح به ببعد وجه الشبه ودقته.

وذلك:

إما أن يكون لكثرة التفصيل في الوجه بأن يعتبر فيه ما يزيد على وصف واحد.

وإما من جهة وجود الكل لموصوف واحد، كما في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، فإن وجهه كثير التفصيل لما فيه من الإشراق والاستدارة وغير ذلك، ولذلك لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً.

وإما من جهة وجود البعض وعدم البعض لموصوف واحد كتشبيه سنان الرمح بسنا اللهب في قوله:

حَمَلْتُ رُدَينياً كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

فاعتبر في اللهب، وهو موصوف واحد الشكل واللون واللمعان، ونفي الاتصال بالدخان.

وإما من جهة عدم الكل لموصوف واحد كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع.

وقس على ما ذكر وجود الكل، أو وجود البعض وعدم البعض، أو عدم الكل لموصوفين، أو ثلاثة، أو أكثر.

وإما أن يكون بعد وجه الشبه ودقته لندور حضور المشبه به:

إما عند حضور المشبه لبعد المشابهة، كما في تشبيه البَنَفْسَج بنار الكبريت في قوله:

ولازَوَرْدِيّةٌ تزهُو بزُرقتها بين الرّياض على حُمْرِ اليواقيت

كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفنَ بها أوائلُ النار في أطراف كبريت

فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند حضور البنفسج، فالشأن في هذا التشبيه أن لا يتضح الانتقال فيه إلا بروية وبصيرة، ولو ممن يعرض له حضور الطرفين عنده حال التشبيه.

وإما مطلقاً لكون المشبه به وهمياً، وهو ما لا وجود له ولا لأجزائه في الخارج، لكنه لو وجد في الخارج وأدرك لكان مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، كما في قوله:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أغْوَال؟

فإن أنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك

إلا بحس البصر أو خياليّاً، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور، كل واحد منها مما يدرك الحس كما في قوله:

وَكَأنّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ ... ـقِ إذا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْلامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ ... نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ[1]

فإن كلاًّ من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، فلا يدرك كلاًّ من المشبه به الوهمي والخيالي ليشبه به إلا المتسع في المدارك، فيستحضره في بعض الأحيان، فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادراً غير مألوف، أو مركباً عقليّاً، نحو: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ ﴾[2]، فإن المراد بالمثل الصفة، والصفة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملاً لشيء، وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به، وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به، وكون الحمل بمشقة وتعب، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية، وإن كان متعلقها حسيّاً، وهذه الاعتبارات المشار إليها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص، ولا يحصل سرعة الانتقال إلا نادراً.

وإما أن يكون بعد الوجه ودقته لقلة تكرر المشبه به على الحس، كقوله:

والشَّمْسُ كالمِرْآة في كَفِّ الأَشَلّ ... [مُقَلَّدَاتِ القِدِّ يَقْرُونَ الدَّغَلْ]

فإن الرجل ربما ينقضي عمره، ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد الأشل، فالغرابة في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الشل من وجهين: كثرة التفصيل في الوجه، وقلة تكرر المشبه به على الحس المقتضي ندرة حضوره في الذهن، فيندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما، ويصلح سبباً للتشبيه بينهما.

---

(1) مُحْمَرَّ الشقيق: أي: الشقيق الْمُحْمَرّ، والمراد به شقائق النعمان، وهو وردٌ أحمر في وسطه سواد.
إِذَا تَصَوَّبَ: أي: إذا مال إلى أسفل.
أو تَصَعَّدَ: أي: أو نَهَضَ إلى الأعْلَى مستقيماً.
شبّهَ شقائق النعمان تُحَرِّكُها الرّياح راكعةً ناهضة بأعلام من ياقوتٍ أحمر نُشِرْنَ على رِمَاحٍ من زبَرْجَدٍ أخضر.

(2) الجمعة:5 - 6.

وأما المجاز والكناية: فتأتي اختلاف الطرق في الوضوح بكل منهما لكون كل عبارة عن استعمال اللفظ في جزء معناه الأصلي، أو لازمه بأن يراد به نفس الجزء، أو اللازم:

إما مع القرينة المانعة من إرادة المعنى المطابقي، كما في المجاز.

وإما مع القرينة غير المانعة من إرادته، كما في الكناية.

فدلالة كل منهما: إما تضمنية أو التزامية، وكل من الدلالتين يتأتى به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه بسبب تفاوت التراكيب في كل بحسب الذات.

أما في التضمنية: فلأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى الكل أوَّلاً، ومن الكل إلى الجزء ثانياً، ومن الجزء إلى جزء الجزء ثالثاً.

ففي دلالة اللفظ على جزء المعنى انتقالان، وعلى جزء جزئه ثلاثة، وكون فهم الجزء سابقاً **على** فهم الكل، محله إذا أريد باللفظ معناه المطابقي، فيكون فهمه موقوفاً **على** فهم أجزائه.

أما إذا أريد باللفظ نفس الأجزاء بعد تحويله من مجموعه، فكون الجزء أقرب ما يستعمل فيه اللفظ، ويفهم منه عند الاستعمال دون جزء الجزء ظاهر؛ إذ ليس فيه بهذا الاعتبار إلا طلب أقرب الأجزاء، وأقرب اللوازم ليستعمل له اللفظ، ويتبع ذلك سهولة الفهم على السامع بمعنى أن انتقال السامع فهم الجزء من لفظ الأصل تبعاً لإرادة المستعمل قريب، أو طلب أبعدها، فيتبع ذلك صعوبته على السامع، فيصعب.

أما في الالتزامية: فلأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أوَّلاً، ومن الملزوم إلى اللازم ثانياً، ومن اللازم إلى لازم اللازم ثالثاً، ففي دلالة اللفظ **على** لازم المسمى انتقالان، وعلى لازم لازمه ثلاثة.

وتزيد الالتزامية بحصول تفاوت التراكيب فيها بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم في بعض أطول من زمن الانتقال في بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها.

والمراد باللازم التابع الفرع، وبالملزوم المتبوع الذي هو الأصل معتبراً في كل منهما اللازمية، فيشمل ما قررناه في وجه تأتي اختلاف الطرق في الالتزامية استعمال

لفظ اللازم لينتقل منه إلى الملزوم كوصف زيداً بهزال الفصيل، أو بجبن الكلب، أو بكثرة الرماد لينتقل منه إلى الملزوم الذي هو الاتصاف بالجود، واستعمال ملزوم لشيء في ملزوم لشيء آخر بين اللازمين تشابه، نحو: «رأيت أسداً يتكلم»، كما شمل استعمال لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم، وليس المراد هنا اللازم الأعم؛ إذ لا ينتقل منه، ابن يعقوب بتصرف وزيادة.

ووجه تخصيص الالتزامية بذلك هو أن اللازم البعيد قد يكون بسبب وضوح القرينة أوضح من اللازم القريب.

ألا ترى أن قرينة مدح زيد بالكرم واضحة في دلالة كثرة الرماد على الكرم مع كونه لازماً بعيداً، وخفية في دلالة هزال الفصيل وجبن الكلب عليه مع كونه أقرب لزوماً لها من كثرة الرماد، كما يؤخذ من ابن يعقوب والدسوقي، ولا يتأتى مثل هذا في دلالة التضمن.

كذا يظهر من كلامهم، لكن مقتضى قول الدسوقي: إن المعتبر في التضمنية التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان، انتهى، أن التفاوت الزماني متأتٍ في التضمنية أيضاً إلا أنه غير معتبر، وعليه فالخفاء في كل من الدلالتين، والوضوح بخفاء كل من العلاقة والقرينة ووضوحه.

فتحصل من هذا أن التشبيه مقصد برأسه من مقاصد علم البيان كالمجاز والكناية مطلقاً، ولو كانا[1] مفردين لتأتي اختلاف الطرق في الوضوح بكل، لكن لا بد مع تلك المفردات من نسبة تامة لتصح فيها المطابقة لمقتضى الحال التي لا تكون إلا في النسبة التامة.

فمن هنا قال ابن يعقوب: ينبغي أن يعلم أن من سمى المجاز مطابقة أو الكناية كذلك لا يريد بذلك المطابقة التي تمنع من الاختلاف في الدلالة، وهي الأصلية. وإنما يعني ما يصح معه ما قررناه من صحة الاختلاف، انتهى.

ولا يمنع من عد التشبيه مقصداً باعتبار تأتي الإيراد المذكور به توقف أحد نوعي المجاز، وهو الاستعارة بقسميها التحقيقية والمكنية عليه من حيث إنها إنما تكون بعد

(1) أي المجاز والكناية.

المبالغة في التشبيه وإدخال المشبه في جنس المشبه به؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدماً للفن.

ألا ترى أن مبحث التصديقات في علم المنطق يتوقف على مبحث التصور فيه مع أنهم عدوا كلاً منهما مقصداً برأسه، وكون التشبيه ليس من أقسام اللفظ لا يقتضي كونه ليس من مباحث الفن؛ إذ البحث عن الشيء في الفن لا يقتضي كونه من موضوعه كما في البحث عن المجاز والكناية المفردين مع أن المجاز المفرد هو معظم مباحث البيان، وذلك لأنه وإن اشتهر كما في الأطول: أن موضوع هذا الفن اللفظ البليغ، ومر أن البلاغة لا يوصف بها من اللفظ إلا الكلام التام إلا أن المراد بمعنى الكلام البليغ أعم من المعنى المطابقي بأن يكون التجوز في التركيب بتمامه كالمجاز المركب، ومن المعنى التضمني، أي المعنى المدلول عليه بالكلام المركب على وجه التضمن كأن يكون التجوز في مفرد من مفردات الكلام والمركب، فتكون الطرق المختلفة هي الطرق المفردات التي في ضمن المركب، ومن المعنى الالتزامي أي المعنى المدلول عليه بالكلام المركب على وجه الالتزام كأن يكون التجوز في لازم من لوازم الكلام المركب، فتكون الطرق المختلفة هي الطرق التي في لوازم المركب، فحينئذ مباحث المجاز والكناية المفردين.

وكذا التشبيه مقاصد بالذات لا بالتبع، هذا خلاصة تحقيق المقام، فاحفظه.

## التشبيه

**التَّشْبِيهُ: إِلْحَاقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ فِي وَصْفٍ بِأَدَاةٍ لِغَرَضٍ.**

**وَالأَمْرُ الأَوَّلُ: يُسَمَّى الْمُشَبَّهَ.**

**وَالثَّانِي: الْمُشَبَّهَ بِهِ.**

**وَالْوَصْفُ: وَجْهُ الشَّبَهِ.**

**وَالأَدَاةُ: الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا.**

**نَحْوُ: «الْعِلْمُ كَالنُّورِ فِي الْهِدَايَةِ».**

**فَالْعِلْمُ: مُشَبَّهٌ.**

**وَالنُّورُ: مُشَبَّهٌ بِهِ.**
**وَالْهِدَايَةُ: وَجْهُ الشَّبَهِ.**
**وَالْكَافُ: أَدَاةُ التَّشْبِيهِ.**
**وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّشْبِيهِ ثَلاَثَةُ مَبَاحِثَ.**
**وَالأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِهِ.**
**وَالثَّانِي: فِي أَقْسَامِهِ.**
**وَالثَّالِثُ: فِي الْغَرَضِ مِنْهُ.**

**قوله: (إِلْحَاقُ أَمْرٍ)** أي سواء كان ذلك الإلحاق لفظياً بأن صرح فيه بالأركان الأربعة، نحو: «العلم كالنور في الهداية»، أو تقديرياً بأن لم يصرح فيه بجميعها، نحو: «زيد أسد».

وخلاصة ما في البيانية الصبانية والأنبابي عليها: أن في التشبيه الصريح كالمثال الأول ثلاثة مذاهب:

**أحدها:** كونه حقيقة، وهو المختار.

**وثانيها:** كونه كناية عن كون العلم مثلاً في غاية الهداية مع جواز إرادة حقيقته، وهو تشبيه العلم بالنور في الهداية.

**وثالثها:** كونه مجازاً بناء على ما يتخيل من أن حقيقته مشابهة العلم بالنور في جميع الأمور، وذلك متعذر، وهو ساقط.

وإن في التشبيه الغير الصريح كالمثال الثاني أربع اعتبارات:

**أحدها:** أنها من مجاز الحذف.

**والثاني:** أنه استعارة للرجل الشجاع بقرينة زيد، فليس هو المشبه، بل كليه، وهو الرجل الشجاع، فافهم.

**والثالث:** أنه مجاز مرسل لعلاقة الملزومية؛ إذ الشجاعة لازمة للأسد.

**والرابع:** أنه مجاز عقلي في نسبة الأسد لزيد.

# المبحث الأول في أركان التشبيه

أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ:

1 - الْمُشَبَّهُ.

2 - وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَيُسَمَّيَانِ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ.

3 - وَوَجْهُ الشَّبَهِ.

4 - وَالأَدَاةُ.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ: هُوَ الْوَصْفُ الْخَاصُّ الَّذِي قُصِدَ اشْتِرَاكُ الطَّرَفَيْنِ فِيهِ كَالْهِدَايَةِ فِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ.

وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: هِيَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمُشَابَهَةِ كَالْكَافِ وَكَأَنَّ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا.

وَالْكَافُ يَلِيهَا الْمُشَبَّهُ بِهِ بِخِلاَفِ «كَأَنَّ» فَيَلِيهَا الْمُشَبَّهُ.

نَحْوُ:

كَأَنَّ الثُّرَيَّا رَاحَةٌ تَشْبُرُ الدُّجَى ... لِتَنْظُرَ طَالَ اللَّيْلُ لِي أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا

وَكَأَنَّ: تُفِيدُ التَّشْبِيهَ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا جَامِداً؛ وَالشَّكَّ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مُشْتَقّاً.

نَحْوُ: «كَأَنَّكَ فَاهِمٌ».

**قوله: (أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ)** قيل: المراد بها المعاني، وعليه فإطلاق الأركان عليها مع أن التشبيه التشريك المخصوص، وتلك الأربعة خارجة عنه نظراً لكونها داخلة في مفهومه.

وقيل: المراد بها الألفاظ، وعليه فإطلاق الأركان عليها؛ لأنها أركان للكلام الدال على التشبيه؛ إذ هي أجزاء مادية له كاليد والرجل للإنسان، وإنما أضافوها للتشبيه، فقالوا: أركان التشبيه بتنزيل المدلول الذي هو التشبيه منزلة الدال الذي هو الكلام، وهذا دأب أئمة العربية، وجعل الدال على التشبيه مجموع الأربعة مع أن الدال

عليه ليس إلا واحداً منها نظراً لكون ذلك الدال، وهو الأداة كثيراً ما يكون حرفاً لا يؤدي معناه إلا بمعونة الطرفين، والوجه كما هو شأن الحروف، كذا في الأطول.

ولا يخفى أن مدلول الكلام ثبوت المشاركة لا التشريك، والأقرب أن المراد بالطرفين: والوجه المعاني لا الألفاظ الدالة عليها، وبالأداة اللفظ، وإنما سيمت أركاناً مع أنها لم تدخل في ماهية التشبيه نظراً لتوقفه عليها مع عدم استقلاله بكل منها، فأشبهت الأركان، الأنبابي عن أبي يعقوب.

**قوله: (الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ)** هما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لأن وجه الشبه معنى قائم بهما، والأداة آلة لبيان ذلك، ولأن ذكر أحدهما في الكلام الدال على المشاركة واجب البتة بخلاف الوجه والأداة، الأنبابي.

**قوله: (هُوَ الْوَصْفُ الْخَاصُّ إِلَى آخِرِهِ)** أي اختصاصاً ادعائيّاً لا واقعيّاً بأن يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء، ثم يشبه به غيره، الأنبابي.

**قوله: (وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ)** أي آلته، سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسماً كان، أو فعلاً، أو حرفاً مجازاً لغويّاً، أو حقيقة عرفية.

**قوله: (وَكَأَنَّ: تُفِيدُ التَّشْبِيهَ إِلَى آخِرِهِ؛ وَالشَّكَّ إِلَى آخِرِهِ)** أي على قول الزجاج، وذلك لأن المشتق في نحو: «كأنك فاهم» عين المخاطب، ولا يشبه الشيء بنفسه بخلاف الجامد في نحو: «كأن زيد أسد»، فإنه غير زيد، فيصح تشبيهه.

وقال بعضهم: إنها للتشبيه مطلقاً، ولا تكون لغيره، وأن نحو: «كأنك فاهم» **على** حذف الموصوف، أي كأنك شخص فاهم، فلما حذف الموصوف، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى اسم «كأن» لا إلى الموصوف المقدر.

وذكر السعد في المطول أن استعمالها للتشبيه كثير، وللظن قليل مطلقاً سواء كان الخبر جامداً أو مشتقّاً لكثرة استعمالها من المولدين للظن مطلقاً، نحو: «كأن زيداً أخوك» و«كأنه قائم»، فهي في هذين المثالين ونحوهما للظن لا للتشبيه، وإلا كان من تشبيه الشيء بنفسه، دسوقي بتصرف.

**وَقَدْ يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّشْبِيهِ.**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾[1].
وَإِذَا حُذِفَتْ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ وَوَجْهُهُ سُمِّيَ تَشْبِيهاً بَلِيغاً.
نَحْوُ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝ ﴾[2]، أَيْ كَاللِّبَاسِ فِي السَّتْرِ.

قوله: (وَقَدْ يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّشْبِيهِ) أي يدل عليه من غير ذكر أداة، فيكون الفعل قائماً مقامها، والمراد فعل غير الأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة ونحوها، وكان الأولى للمؤلف أن يقول: وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول «أنا عالم»، «إن زيداً أسد»، و«زيد أسد حقاً أو بلا شبهة»، و«كأن زيداً أسد» إذا كانت كلمة «كأن» للظن مطلقاً، أطول.

قوله: (سُمِّيَ تَشْبِيهاً بَلِيغاً)

إما من البلاغة مصدر بلغ كظرف، لكن فيه وصف الشيء بوصف صاحبه، أي البليغ صاحبه مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم، أي التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده.

وإما من البلوغ مصدر بلغ كدخل بمعنى الواصل إلى درجة القبول، وإنما كان هذا النوع من التشبيه بليغاً بأحد المعنيين المذكورين؛ لأن حذف الوجه والأداة يوقع في ذهن السامع تحقق دعوى اتحاد الطرفين بلا شائبة فتور.

أما حذف الوجه: فلأنه يشعر بأن اشتراك الطرفين ليس في صفة واحدة فقط، بل في جميع الصفات، وعند ذكره لا يجوز التجاوز عما ذكر.

وأما حذف الأداة: فلأنه يقتضي أن يحل المشبه به على المشبه بطريق المواطأة، وهذا النوع من الحمل لا يصح إلا باتحاد المحمول والموضوع في الخارج: إما حقيقة أو إدعاء، هذا ما ذكره القوم مع قولهم بتقدير المحذوفين: الوجه والأداة، فدعوى الاتحاد عندهم حاصلة بحسب البناء على الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع من التقدير، وعليه فالفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة المبنية على تناسي التشبيه ظاهر.

ومذهب العصام والعلامة عبد الحكيم: أن دعوى الاتحاد وكمال المبالغة لا

(1) الإنسان:19.
(2) النبأ:10.

توجد في نحو «زيد أسد» إلا إذا جعل المحذوفان نسياً منسيّاً غير مقدرين، أي في نظم الكلام، ونظيره «زيد عدل» إذا أبقى العدل على معناه المصدري، فدعوى الاتحاد عندهما منظور فيها للواقع من عدم التقدير للمحذوفين، أو أحدهما، وعليه فالتشبيه البليغ والاستعارة المبنية على تناسي التشبيه، وإن اتحدا في حصول دعوى الاتحاد وكمال المبالغة لا بحسب البناء على الظاهر، بل بالنظر للواقع من حذف الأداة والوجه وعدم التقدير لهما فيهما إلا أنه يفرق بينهما بنية المحذوفين: الوجه والأداة في التشبيه البليغ، وعدم نيتهما في الاستعارة.

وأما إذا قدر في نحو «زيد أسد» المحذوفان كلاهما، أو أحدهما، فإنه بالنظر للواقع من التقدير، وكون المقدر كالثابت يعري عن دعوى الاتحاد وكمال المبالغة؛ إذ هو عند الثبوت عارٍ، فكذا عند التقدير؛ لأن كلاً من الوجه والأداة ينبئ عن المغايرة، فلا يجامع تقديرهما، أو أحدهما دعوى الاتحاد وكمال المبالغة، ولا يوجد في الحذف جينئذ فائدة سوى الأخصرية، ونظيره «زيد عدل» إذا جعل بمعنى العادل، أو على تقدير مضاف، أي ذي عدل، فتحصل أن تسميه نحو «زيد أسد» تشبيهاً بليغاً لا يشترط فيها عند القوم عدم تقدير المحذوفين كليهما، أو أحدهما نظراً لحصول دعوى الاتحاد فيه بحسب البناء على الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع فيه من التقدير.

ويشترط فيها عند العصام وعبد الحكيم عدم التقدير المذكور نظراً لعدم الاعتداد بحصول دعوى الاتحاد بحسب الظاهر وقطع النظر عما هو الواقع من التقدير فيه، بل بحصوله بحسب الواقع من عدم تقدير المحذوفين كليهما، أو أحدهما في نحو: «زيد أسد» ثلاث اعتبارات.

أما تقدير المحذوفين: فيخلو عن دعوى الاتحاد، أو نية المحذوفين بدون تقدير، فيكون تشبيهاً بليغاً، أو عدم كل من التقدير والنية، فيكون استعارة، ومما يوضح لك الفرق بين التقدير والنية بدونه وعدمهما ما قاله بعض النحاة في الفرق بين التضمين المعنوي لمعنى الحرف المقتضي مرة لبناء الاسم ومرة لعدم بنائه، والتضمين اللفظي لذلك الذي لا يقتضي البناء أصلاً من أن التضمين اللفظي: عبارة عن ملاحظة لفظ الحرف بعد حذفه توسعاً، كما في المنصوب بِنَزْعِ الْخَافِضِ، فيكون نظير تقدير المحذوفين كليهما أو أحدهما هنا كما لا يخفى، وأن التضمين المعنوي الذي لا

يقتضي بناء الاسم عبارة عن الإشارة لمعنى الحرف بالاسم مع نية الحذف بحيث يكون دالاً على معناه بنفسه من غير توسع بحذفه سواء أمكن النطق به أم لا، كما في نحو الظروف المتصرفة وغيرها، فيكون نظير نية المحذوفين هنا بحيث يكون الطرفان مشيرين لهما، وإن دل المحذوفان على معناهما بأنفسهما مع عدم تقدير لأحدهما أو كليهما في نظم الكلام المقتضي لبلاغة التشبيه، وأن التضمين المعنوي المقتضي بناء الاسم عبارة عن كون الاسم دالاً على معنى الحرف الجزئي الغير المستقل بنفسه مع دلالته على معناه المستقل بحيث لم يكن لتقدير الحذف ولا لنيته حاجة، فلذا استحق نحو اسم الاستفهام واسم الإشارة البناء للشبه المعنوي، فيكون نظير الاسم المستعار للمشبه في الاستعارة في دلالته على باقي أركان التشبيه بنفسه بحيث لا يحتاج لنيتها، ولا لتقديرها في نظم الكلام، فافهم هذا، واحفظه، فهو غاية تحقيق المقام.

## المبحث الثاني في أقسام التشبيه

**يَنْقَسِمُ التَّشْبِيهُ باعْتِبَارِ وَجْهِ الشَّبَهِ: إِلَى تَمْثِيلٍ وَغَيْرِ تَمْثِيلٍ.**

**فَالتَّمْثِيلُ: مَا كَانَ وَجْهُهُ مُنْتَزَعاً مِنْ مُتَعَدّدٍ كَتَشْبِيهِ الثُرَيَّا بِعَنْقُودِ الْعِنَبِ الْمُنَوَّرِ.**

**وَغَيْرُ التَّمْثِيلِ: مَا لَيَسَ كَذَلِكَ كَتَشْبِيهِ النَّجْمِ بِالدِّرْهَمِ.**

**وَيَنْقَسِمُ بِهَذَا الاعْتِبَارِ أَيْضاً إِلَى مُفَصَّلٍ وَمُجْمَلٍ.**

**فَالأَوَّلُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ.**

**نَحْوُ:**

وَثَغْـــــرُهُ فِـــــي صَـــــفَاءٍ وَأَدْمُعِـــــي كَاللَّآلِـــــي

**وَالثَّانِي: مَا لَيَسَ كَذَلِكَ.**

**نَحْوُ: النَّحْوُ فِي الْكَلاَمِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ.**

قوله: (**نَحْوُ: النَّحْوُ فِي الْكَلاَمِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ**) أي فقد حذف منه وجه الشبه، وهو الصلاح بإعمال كل من النحو والملح على الوجه اللائق والفساد بإهمالهما. فمعنى هذا المثال: أن الكلام لا تحصل منافعه من الدلالة على المقاصد إلا

بِمُرَاعَاةِ القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية على وجه الكمال ما لم يصلح بالملح.

**وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِلَى:**
**مُؤَكَّدٍ: وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ.**
**نَحْوُ: هُوَ بَحْرٌ فِي الْجَوَدِ.**
**وَمُرْسَلٍ: وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.**
**نَحْوُ: هُوَ كَالْبَحْرِ كَرَماً.**
**وَمِنَ الْمُؤَكَّدِ: مَا أُضِيفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ.**
**نَحْوُ:**

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ[1].

**قوله:** (وَمُرْسَلٍ) أي مطلق عن التأكيد، أي خالياً عنه.

# المبحث الثالث في أغراض التشبيه

**قوله:** (فِي أَغْرَاضِ التَّشْبِيهِ) الأغراض: جمع غرض، وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل، وباعثة له على إيجاده، وهو هنا نوعان:

1 - **ما يرجع إلى المشبه**، وتحته سبعة أقسام، ذكر المؤلف منها ستة:

1 - بيان إمكان المشبه.
2 - أو حاله.
3 - أو مقدارها.
4 - أو تقريرها.
5 - أو تزيينه.
6 - أو تشويهه.

(1) أي وقد جرَى شُعاع الأصيل الذي يُشْبِه الذهب، على الماء الذي يشبه اللّجين، وهي الفضة.

وبقي السابع، وهو استطرافه، أي عده طريفاً حديثاً بديعاً:

إما لإبرازه في صورة الممتنع عادة، كما في تشبيه فحم سرت النار فيه سرياناً يتوهم فيه الاضطراب كاضطراب الموج ببحر من مسك ذائب موجه الذهب الذائب؛ إذ لا شك أن إبراز الشيء المبتذل، وهو الفحم المذكور في صورة الممتنع عادة، وهو البحر المذكور يتخيل أنه كهو يوجب غاية الاستطراف.

وإما لإبرازه: وهو شيء تافه محتقر في وصف شيء رفيع لا تصل إليه الأَثْمَان، كما في تشبيه الفحم المذكور بالبحر المذكور أيضاً.

وإما لندور حضور المشبه به مطلقاً في الذهن، كما في تشبيه الفحم المذكور بالبحر المذكور أيضاً.

وإما لندور حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه فيه، كما مر في تشبيه البنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت.

2 - **وما يرجع إلى المشبه به**، وتحته قسمان:

1 - إيهام أن المشبه به أتم من المشبه، وهو ما اقتصر عليه هنا.

2 - وبيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً بالبدر في الإشراق، والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا إظهار المطلوب.

**الْغَرَضُ مِنَ التَّشْبِيهِ:**

**1 - إِمَّا بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ.**

**نَحْوُ:**

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

**فَإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ الْمَمْدُوحَ مُبَايِنٌ لأَصْلِهِ بِخَصَائِصَ جَعَلَتْهُ حَقِيقَةً مُنْفَرِدَةً احْتَجَّ عَلَى إِمْكَانِ دَعْوَاهُ بِتَشْبِيهِهِ بِالْمِسْكِ الَّذِي أَصْلُهُ: دَمُ الْغَزَالِ.**

**2 - وَإِمَّا بَيَانُ حَالِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:**

فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ ... إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

**3 - وَإِمَّا بَيَانُ مِقْدَارِ حَالِهِ.**

**نَحْوُ:**

فِـيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُـونَ حَلُـوبَةً ... سُـوداً كَخَافِـيَةِ الْغُـرَابِ الأَسْـحَمِ

**شُبّهَ النَّوْقُ السُّودَ بِخَافِيَةِ الْغُرَابِ بَيَاناً لِمِقْدَارِ سَوَادِهَا.**

**قوله:** (كَخَافِيَةِ) في المختار: الخوافي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح، انتهى.

**4 - وَإِمَّا تَقْرِيرُ حَالِهِ.**

**نَحْوُ:**

إِنَّ الْقُلُـوبَ إِذَا تَنَافَـرَ وُدُّهَـا ... مِـثْلُ الـزُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لاَ يُجْبَـرُ

**شُبّهَ تَنَافُرُ الْقُلُوبِ بِكَسْرِ الزُّجَاجَةِ تَثْبِيتاً لِتَعَذُّرِ عَوْدَتِهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوَدَّةِ.**

**5 - وَإِمَّا تَزْيِينُهُ.**

**نَحْوُ:**

سَـوْدَاءُ وَاضِـحَةُ الْجَبِـيـنِ كَمُقْلَـةِ الظَّبْـيِ الْغَرِيـرِ

**شُبّهَ سَوَادُهَا بِسَوَادِ مُقْلَةِ الظَّبْيِ تَحْسِيناً لَهَا.**

**6 - وَإِمَّا تَقْبِيحُهُ.**

**نَحْوُ:**

وَإِذَا أَشَـارَ مُحَـدِّثاً فَكَأَنَّـهُ ... قِـرْدٌ يُقَهْقِـهُ أَوْ عَجُـوزٌ تَلْطِـمُ

**وَقَدْ يَعُودُ الْغَرَضُ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ إِذَا عَكَسَ طَرَفَا التَّشْبِيهِ.**

**نَحْوُ:**

وَبَـدَا الـصَّبَاحُ كَـأَنَّ غُـرَّتَهُ ... وَجْـهُ الْخَلِـيفَةِ حِـينَ يُمْـتَدَحُ

**وَمِثْلُ هَذَا يُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ.**

# المجاز

هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى السَّابِقِ.

كَالدُّرَرِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ فِي قَوْلِكَ: «فُلاَنٌ يَتَكَلَّمُ بِالدُّرَرِ»، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ، وَقَدْ وُضِعَتْ فِي الأَصْلِ لِلآلِئِ الْحَقِيقِيَّةِ، ثُمَّ نُقِلَتْ إِلَى الْكَلِمَاتِ الْفَصِيحَةِ لِعَلاَقَةِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُسْنِ، وَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ قَرِينَةُ يَتَكَلَّمُ.

وَكَالأَصَابِعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الأَنَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾[1]، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلاَقَةِ أَنَّ الأَنْمُلَةَ جُزْءٌ مِنَ الأُصْبُعِ، فَاسْتُعْمِلَ الْكُلُّ فِي الْجُزْءِ، وَقَرِينَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ جَعْلُ الأَصَابِعِ بِتَمَامِهَا فِي الآذَانِ.

وَالْمَجَازُ: إِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ وَالْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ كَمَا فِي الْمِثَالِ الأَوَّلِ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً، وَإِلاَّ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ، كَمَا فِي الْمِثَالِ الثَّانِي.

قوله: (هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ إِلَى آخِرِهِ)لم يزد قيد «في اصطلاح التخاطب» مع أنه لإخراج نحو: «الصلاة في الأفعال المخصوصة» باصطلاح الشرع، فإنه حقيقة مع أنه يصدق عليه أنه مستعمل في غير ما وضع له بحسب أن الصلاة في اللغة: الدعاء، فيكون التعريف غير مانع لولا قيد «في اصطلاح التخاطب به».

وأجيب: بأن كل أمر اعتباري يلاحظ في تعريفه قيد الحيثية، أعني من حيث إنه غير ما وضع له، وهو يغني عن زيادة «في اصطلاح التخاطب به»، ولم يصرحوا بقيد الحيثية مع قولهم بلزوم التصريح بجميع القيود في التعاريف، وإن فهمت مما ذكر فيها

---

(1) البقرة:19.

بطريق اللازم نظراً لكون قيد الحيثية عندهم بمنزلة الضمير المستتر عند النحويين، فكما أن الضمير المستتر عند النحويين ينزل اصطلاحاً منزلة اللفظ الموجود بالقوة القريبة من الفعل، فافهم.

# الاستعارة

**الاسْتِعَارَةُ: هِيَ مَجَازٌ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[1]، أَيْ مِنَ الضَّلاَلِ إِلَى الْهُدَى.**

**قَدِ اسْتُعْمِلَتِ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ.**

قوله: (**أَيْ مِنَ الضَّلاَلِ إِلَى الْهُدَى**) يقال في إجرائها: شبهت الضلالة بالظلمة بجامع عدم الاهتداء في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الظلمة للمشبه، وهو الضلالة على طريق الاستعارة الأصلية.

**وَالْعَلاَقَةُ: الْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الضَّلاَلِ وَالظَّلاَمِ وَالْهُدَى وَالنُّورِ.**

**وَالْقَرِينَةُ مَا قَبْلَ ذَلِكَ.**

**وَأَصْلُ الاسْتِعَارَةِ تَشْبِيهُ حَذْفِ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَوَجْهِ شِبْهِهِ وَأَدَاتِهِ.**

**وَالْمُشَبَّهُ: يُسَمَّى مُسْتَعَاراً لَهُ.**

**وَالْمُشَبَّهُ بِهِ: مُسْتَعَاراً مِنْهُ.**

**فَفِي هَذَا الْمِثَالِ الْمُسْتَعَارُ لَهُ: الضَّلاَلُ وَالْهُدَى.**

**وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ هُوَ مَعْنَى الظَّلاَمِ وَالنُّورِ، وَلَفْظُ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ يُسَمَّى مُسْتَعَاراً.**

**وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:**

**1 - إِلَى مُصَرَّحَةٍ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:**

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤاً مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ ... وَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بِالْبَرَدِ[2]

(1) إبراهيم: 1.

(2) العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان. وهذا البيت وجد عليه =

**فَقَدِ اسْتَعَارَ اللُّؤْلُؤَ وَالنَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالْعُنَّابِ وَالْبَرْدِ لِلدُّمُوعِ وَالْعُيُونِ وَالْخُدُودِ وَالأَنَامِلِ وَالأَسْنَانِ.**

**2 - وَإِلَى مَكْنِيَةٍ: وَهِيَ مَا حُذِفَ فِيهَا الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [1]، فَقَدِ اسْتَعَارَ الطَّائِرُ لِلذُّلِّ، ثُمَّ حَذَفَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ الْجُنَاحُ، وَإِثْبَاتُ الْجُنَاحِ لِلذُّلِّ يُسَمُّونَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً.**

قوله: (**فَقَدِ اسْتَعَارَ الطَّائِرُ لِلذُّلِّ إِلَى آخِرِهِ**) أي بعد تشبيه الذل بالطائر، وادعاء أن الذل فرد من أفراد الطائر على مذهب السلف.

وأما على مذهب الخطيب: فيقال: شبه الذل بالطائر تشبيهاً مضمراً في النفس مرموزاً له بإثبات الجناح لذل استعارة تخييلية.

وعلى مذهب السكاكي: يقال: فقد استعار الذل بعد تشبيهه بالطائر، وادعاء أنه فرد من أفراد الطائر للطائر الادعائي على طريق الاستعارة المكنية الأصلية، ثم شبه الجناح الادعائي المدعى إثباته للذل عند ادعاء أنه طائر بجناح الطائر الحقيقي، ثم استعير لفظ الجناح المحقق للجناح الادعائي استعارة تصريحية تخييلية، فتحصل في المكنية ثلاثة مذاهب:

**الأول:** للخطيب أنها التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه.

**والثاني:** للقوم أنها لفظ المشبه به المطوي من الكلام المرموز إليه بذكر لازمه.

**والثالث:** للسكاكي أنها نفس لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي.

وفي التخييلية مذهبان:

**أحدهما:** للقوم والخطيب أنها مجاز عقلي في إثبات اللازم الذي هو قرينة

---

=

من الحسن والرونق ما لا خفاء به، وهو من باب الاستعارة، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث، وذاك أنا نقول: فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس وسقت خداً كالورد وعضت على أنامل مخضوبةٍ كالعناب بأسنان كالبرد، وفرق بين هذين الكلامين للمتأمل واسع.

(1) الإسراء:24.

المكنية لغير ما هو له، ويسمى استعارة تخييلية بطريق الاشتراك اللفظي.

**والثاني**: للسكاكي أنها نحو جناح الذل وأظفار المنية لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه الوهمي الادعائي استعارة تخييلية، وفي نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾[1] عبارة عن لفظ البلع المستعار لغور الماء استعارة تحقيقية، كما أن الماء استعارة تحقيقية كما أن الماء استعارة بالكناية للغذاء، وفي نحو: «هزم الأمير الجند، وأنبت الربيع البقل» عبارة عن لفظ الهزم والإنبات مستعملين في معناهما الحقيقي، وأنه يجوز انفراد المكنية عن التخييلية، كما يجوز انفراد التخييلية عن المكنية في نحو: أظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بزيد، فالأظفار في مثل هذا عند السكاكي استعارة تخييلية مع صريح التشبيه لا مع المكنية، وهي عند القوم والخطيب في مثل هذا ترشيح للتشبيه لا استعارة.

وبقي مذهبان في المكنية:

**أحدهما**: للعصام أنها لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية، والقرينة على الاستعارة ذكر ملائم المشبه المقلوب، وعلى الكناية حالية هي كون المقام مقام إفادة المعنى الكنائي.

ففي: نحو: «أنشبت المنية أظفارها بزيد» يشبه السبع بالمنية في اغتيال النفوس قهراً، ويتناسى التشبيه، ويدعي أن السبع من جنس المنية، ويستعار للسبع الحقيقي لفظ المنية، ويجعل مجموع «أنشبت المنية» إلى آخره من حيث معناه المجازي، وهو إنشاب السبع الحقيقي أظفاره بزيد كناية عن تحقق الموت بلا ريبة، أي بالقوة القريبة من الفعل، أو في المستقبل بحيث لا يتخلف ولا يلاحظ الخلاص منه، والقرينة على الاستعارة ذكر الأظفار المستعمل في حقيقتها المنسوبة لمن هي له، وعلى الكناية كون المقام مقام إفادة تحقق الموت بقطع النظر عن أسبابه.

وقيل: عدم وجود السبع الحقيقي عند زيد وقت التكلم بهذا الكلام.

**وثانيهما**: لصاحب الكشف أخذه من كلام صاحب الكشاف على ما ذكره السعد، وحققه عبد الحكيم أنها لازم المشبه به المذكور المستعار للازم المشبه المحقق

---

(1) هود:44.

أو الموهوم استعارة غير مقصودة في نفسها، بل قصد بها الدلالة على لازمها، وهو إثبات وصف المشبه به للمشبه، فهي عنده استعارة تصريحية متلبسة بكناية عن النسبة.

ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [1]، وقولك: «عالم يغترف منه الناس»، وقولك: «شجاع يفترس أقرانه».

النقض: مستعار للإبطال.

والاغتراف: مستعار لانتفاع الناس بالعالم.

والافتراس: مستعار لبطش الشجاع، وفتكه استعارة تصريحية تحقيقية.

وفي قولك: «أظفار المنية نشبت بزيد»، أو «مخالب المنية نشبت به».

وقول لبيد:

[وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ وَزَعتُ، وَقِرَّةٍ] إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

الأظفار، والمخالب، واليد مستعارات لأظفار ومخالب، ويد موهومة مشبهة بمعانيها المحققة استعارة تصريحية تخييلية، ثم النقض في الآية كناية عن استعارة الحبلية للعهد، والاغتراف كناية عن استعارة البحرية للعالم، والافتراس كناية عن استعارة الأسدية للشجاع، والأظفار والمخالب كناية عن استعارة السبعية للمنية، واليد كناية عن استعارة الإنسانية للشمال، هذا ما صرح به صاحب الكشف المنسوب له هذا القول كما يؤخذ من السيد وغيره.

وبقي في التخييلية مذهبان:

**أحدهما**: لصاحب الكشاف على ما فهمه السعد من ظاهر كلامه أنها في نحو: «أظفار المنية نشبت بزيد» مجاز في الإثبات يسمى استعارة تخييلية على طريق الاشتراك اللفظي كالسلف.

وفي نحو: ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [2]:

إما استعارة تحقيقية تصريحية باستعارة النقض للإبطال.

وإما مجاز مرسل لعلاقة التقييد والإطلاق بمرتبتين، أو لعلاقة التقييد

(1) البقرة:27؛ الرعد: 25.

(2) البقرة:27؛ الرعد: 25.

فقط بمرتبة.

وإما كناية بإطلاق النقض، وإرادة لازم معناه الذي هو الإبطال.

وإما باستعمال النقض في معنى عام يشترك فيه الطرفان على طريق الاستعارة، أو على طريق المجاز المرسل برتبة، أو على طريق الكناية، وقرينة المجاز في التابع المذكور إن لم تكن حالية.

إما لفظ المشبه في المكنية كلفظ العهد في الآية.

وإما غيره إن كان كلفظ «بعلمه» في قولك: «عالم اغترف الناس بعلمه»، فافهم.

**وثانيهما:** للعصام صرح به في شرح السمرقندية أنها حقيقة لغوية، وإثباتها للمشبه حقيقة عقلية دائماً، فلا تجوز عنده في نحو الأظفار لغة، ولا في إضافتها للمنية عقلاً، والظاهر أنه لا يوافق على تسميتها استعارة تخييلية، والإ فلا وجه له حينئذ، كما أشار لذلك حفيده والدلجي وغيرهما.

**وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:**

**1 - إِلَى أَصْلِيَّةٍ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا الْمُسْتَعَارُ اسْماً غَيْرَ مُشْتَقٍّ كَاسْتِعَارَةِ الظَّلَامِ لِلضَّلَالِ، وَالنُّورِ لِلْهُدَى.**

**2 - وَإِلَى تَبَعِيَّةٍ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا الْمُسْتَعَارُ فِعْلاً، أَوْ حَرْفاً، أَوْ اسْماً مُشْتَقّاً.**

**نَحْوُ: «رَكِبَ فُلَانٌ كَتِفَي غَرِيمِهِ»، أَيْ لَازَمَهُ مُلَازَمَةً شَدِيدَةً.**

**وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ ﴾[1]، أَيْ تَمَكَّنُوا مِنَ الْحُصُولِ عَلَى الْهِدَايَةِ التَّامَّةِ.**

**وَنَحْوُ قَوْلِهِ:**

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً ... فَلِسَانُ حَالِي فِي الشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

**أَيْ أَدَلُّ.**

(1) البقرة:5؛ لقمان: 5.

**قوله: (وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ: إِلَى أَصْلِيَّةٍ إِلَى آخِرِهِ)** ظاهره: سواء كانت تصريحية، أو مكنية وهو كذلك.

فالمكنية الأصلية: ما كان مسماها سواء.

قلنا: إنه لفظ المشبه به، أو لفظ المشبه، أو لفظ التشبيه المضمر في النفس اسماً جامداً غير مشتق، نحو: «أنشبت المنية أظفارها بزيد»، فإن مسماها الذي هو السبع المحذوف المرموز إليه بالأظفار أو المنية، والتشبيه المضمر في النفس اسم جامد غير مشتق.

والتبعية: ما كان مسماها اسماً مشتقّاً، أو اسماً مبهماً، أعني الضمير، أو اسم الإشارة، أو اسم الموصول، نحو: «أعجبني إراقة الضارب دم زيد».

فيقال على مذهب الجمهور: شبه في النفس الضرب الشديد بالقتل في شدة الإيذاء، واستعير القتل له في النفس، ورمز إليه بإراقة الدم، واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضرباً شديداً، أو فسرى التشبيه لحدثي الوصفين، فاستعير القاتل للضارب، وطوي، ورمز له بلازمه، وهو إراقة الدم.

وعلى مذهب السكاكي: شبه الضرب بالقتل، وادعى أنه من جنسه، فصار للقتل فردان حقيقي وادعائي، وهو الضرب المدعى أنه قتل، واستعير الضرب من معناه للقتل الادعائي، واشتق منه ضارب بمعنى قاتل ادعاء.

وعلى مذهب الخطيب: شبه في النفس الضرب بالقتل، فسرى التشبيه إلى ما في ضمني الوصفين، ونحو: هذا المال العسر المنال مطلوب منك الاجتهاد في السير إليه، ونحو: أعجبني تكلم ما عندك من الدواب، وكقولك: لجليسك المشغول قلبه عنك: أنت مطلوب منك أن تسير الآن إلينا.

فتقول على مذهب السلف: شبه مطلق مخاطب بمطلق غائب، فسرى التشبيه للجزئيات، واستعير بالبناء على ذلك ضمير الغائب للمخاطب وحذفته، وذكرت المخاطب، ورمزت إلى المحذوف بذكر لازمه مثبتاً للمخاطب، وهو طلب السير منه إليك.

وعلى مذهب السكاكي: شبه المطلق بالمطلق، وادعى أن للمشبه به فردين حقيقيّاً، وهو مطلق غائب وادعائياً، وهو مطلق مخاطب ادعى أنه غائب، واستعير مطلق

مخاطب لمطلق غائب ادعائي، واستعمل الضمير الموضوع لجزئي من جزئيات مطلق مخاطب في جزئي من جزئيات مطلق غائب ادعائي.

وعلى مذهب الخطيب: شبه المطلق بالمطلق في النفس، فسرى التشبيه للجزئيات، وقس على ذلك. نعم، لا تجري المكنية في الفعل واسمه ولا في الحرف خلافاً لمن وهم في ذلك؛ لأن المكنية لا بد فيها من إثبات لازم المشبه به للمشبه، ووضع الفعل واسمه والحرف على أن لا يثبت لمعناها شيء بوجه ما لا بإسناد إليه، ولا بإيقاع عليه، ولا بإضافة إليه، كما لا يخفى الأنبابي على البيانية.

**قوله:** (**وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا الْمُسْتَعَارُ فِعْلاً إِلَى آخِرِهِ**) أما وجه كونها تبعية في الحرف: فهو أن الحرف موضوع لمعنى غير مستقل بنفسه لا يصلح للموصوفية التي يقتضيها التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة من حيث إنه لا يتحقق إلا باتصاف طرفيه بوجه الشبه الذي هو المعنى الجامع بينهما، وعليه فلا تتأتى الاستعارة في الحرف إلا إذا جرى التشبيه أوَّلاً في متعلق معناه الكلي المعبر به عنه كالظرفية لـ«في»، والاستعلاء لـ«على». ألا ترى أن مطلق الظرفية مثلاً ليس هو معنى «في» وإلا كانت اسماً لا حرفاً، بل معناها ظرفية خاصة بظرف ومظروف خاصين، ثم يسرى التشبيه من متعلقه إلى معناه الخاص، فيستعار من معناه الخاص الحقيقي إلى معناه الخاص المجازي، فافهم.

وأما وجه كونها تبعية في الفعل: فهو أن معناه ملاحظ فيه النسبة إلى فاعل ما، فلذا كان معناه متوقفاً على غيره لا يصلح للموصوفية، فلا يصلح للاستعارة إلا إذا أجري التشبيه أوَّلاً بين معنى المصدرين الحقيقي والمجازي، ثم يسري منه إلى ما في ضمني الفعلين، ثم يستعار الفعل من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي على ما للعصام، أو بعد تشبيه المصدرين يستعار لفظ المشبه به للمشبه، ثم يشتق منه الفعل على ما للقوم، فافهم.

وأما وجه كونها تبعية في الاسم المشتق: فهو أن المقصود منه الحدث لا الذات، وحدثه ملاحظ فيه النسبة إلى فاعل أو نائبه، فيكون باعتبار ذلك غير صالح للموصوفية، فلا يصلح للاستعارة إلا إذا أجرى التشبيه أوَّلاً بين معنى المصدرين نظير ما قيل في الفعل، فافهم.

**قوله:** (**فِعْلاً أَوْ حَرْفاً أَوْ اسْماً مُشْتَقّاً**) بقي رابع، وهو اسم الفعل.

ووجه كون الاستعارة فيه تبعية:

إما ما سبق في الفعل بناء على القول بأن مدلوله معنى الفعل أو لفظه من حيث دلالته على معناه لا من حيث هو لفظ.

وإما كون الحدث الذي هو مدلوله بناء على أن مدلوله معنى المصدر ليس موضوعاً لأن يحكم عليه، بل لأن يحكم به، فلا يجري فيه التشبيه المستدعي للحكم عليه أصالة، فلذلك أجري التشبيه أوَّلاً في المصدر كذا قيل، ولكن الظاهر أن حكمه على هذا القول حكم المصدر في كون استعارة كل تبعية، كما يشير إليه كلام العلامة الأمير، فتأمل الأنبابي.

وخامس: وهو الاسم المبهم، أعني الضمير، أو اسم الإشارة، واسم الموصول على قول معرب فارسية العصام، وبه يشعر كلام عبد الحكيم.

ووجه تبعية الاستعارة فيه: قيل: أمران:

**أحدهما:** أن معناه جزئي، والأصلية مختصة بالكلي الجامد.

**وثانيهما:** أنه لا يتم انفهام معناه الجزئي إلا بضم ضميمة إليه كالمرجع والتكلم والخطاب والصلة والإشارة الحسية ولو تقديراً، كأن يكون مرجع الضمير غير مصرح به، بل يكون معلوماً من السياق مثلاً، وهذه أمور خارجية عن مفهومه لا توجد إلا عند التركيب والاستعمال، ولا يتأتى التشبيه في معناه الجزئي لعدم فهم تلك الأمور الخارجية عن معناه الجزئي عند التشبيه، فلذا لم يعتبر التشبيه أوَّلاً إلا في كليات مفهومات المبهمات الجزئية، وكانت الاستعارة في الأسماء المبهمة تبعية، وإن كانت معانيها مقصودة لذاتها يحكم عليها وبها.

وقيل: هو أنه في تأويل المشتق، فهذا في تأويل مشار إليه، وأنا في تأويل متكلم، وأنت في تأويل مخطاب، والذي قام في تأويل القائم، وقس، فتكون الاستعارة فيها كالمشتقات تابعة لاستعارة المصادر.

وقد شنع معاوية على جعل الاستعارة في مثل ذلك تبعية، وأطال في البيان، فعليك بالتأمل والإمعان الأنبابي.

مثلاً في استعارة «هيهات» لمعنى عسر:

إما أن تقول تشبه العسر بالبعد، واستعير البعد للعسر، واشتق من البعد بمعنى

العسر بعد بمعنى عسر، وجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر.

وإما أن تقول: شبه مطلق العسر بمطلق البعد في منع التحصيل وعدم النيل، فسرى التشبيه إلى فرديهما:

إما الذين في ضمني بعد وعسر.

وإما الذين في ضمني هيهات وعسر، واستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية.

إما بعد لعسر، وجعل هيهات بعد المستعار لمعنى عسر.

وإما هيهات نفسه من معنى «بعد» لمعنى عسر تقليلاً للكلفة، ومثلاً في استعارة لفظ هذا لأمر معقول، تقول: شبه مطلق المعقول بمطلق المحسوس في قبول التمييز والتعيين، فسرى التشبيه إلى جزئياته، فاستعير لفظ هذا الموضوع لجزئي للمشبه به الذي سرى إليه التشبيه من كليه لجزئي المشبه الذي قصد المبالغة في بيان تعيينه، ومثلاً في استعارة لفظ «أنتِ» بكسر التاء لخطاب المذكر، تقول: شبه مطلق مخاطب فيه تخنث بمطلق مخاطبة فيها تخنث بجامع مطلق التخنث، وعدم الشهامة في كل، فسرى التشبيه إلى جزئياتهما، فاستعير لفظ «أنتِ» بكسر التاء من المخاطب المؤنث الجزئي الذي سرى إليه التشبيه من كليه للمخاطب المذكر الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان تخنثه، وعدم شهامته، وتقول في استعارة لفظ «أنتَ» بفتح التاء لخطاب المؤنث: شبه مطلق مخاطبة فيها شهامة، وعدم تخنث بمطلق مخاطب فيه ذلك بجامع مطلق الشهامة وعدم التخنث في كل، فسرى التشبيه إلي جزئياتهما، فاستعير لفظ «أنتَ» بفتح التاء من المخاطب المذكر الجزئي الذي سرى إليه التشبيه من كليه للمخاطبة المؤنثة الجزئية التي قصد المبالغة في بيان شهامتها وعدم تخنثها، وعلى هذا قياس استعارة لفظ الذي للأنثى لشبهها به في الشهامة وعدم التخنث، واستعارة لفظ التي للمذكر لشبهه بها في التخنث وعدم الشهامة.

والمراد الاسم المشتق ولو تأويلاً، فيشمل المصغر والمنسوب: ففي نحو استعارة رجيل للكبير المتعاطي ما لا يليق به، واستعارة قرشي للمتخلق بأخلاق قريش.

إما أن تقول: شبه تعاطي ما لا يليق، والتخلق بأخلاق قريش بالصغر والانتساب إليهم، واستعير الصغر والانتساب للتعاطي والتخلق، واشتق الصغير والمنتسب إلى

قريش بمعنى المتعاطي ما لا يليق، والمتخلق بأخلاق قريش من الصغر والانتساب بمعنى التعاطي والتخلق، وجعل رجيل وقرشي بمعنى المتعاطي والمتخلق.

وإما أن تقول: شبه مطلق تعاطي ما لا يليق، ومطلق التخلق بأخلاق قريش بمطلق الصغر ومطلق الانتساب إليهم، فسرى التشبيه إلى فردي المشبه والمشبه به اللذين في ضمني متعاطي ما لا يليق ورجيل، وضمني متخلق وقرشي، واستعير بناء على التشبيه الحاصل بالسراية لفظ رجيل للمتعاطي ما لا يليق، ولفظ قرشي للمتخلق بأخلاق قريش.

**قوله:** (فِعْلاً) أقسام استعارته ثمانية:

**الأول:** استعارته باعتبار مادته فقط، أي حروفه الدالة على الحدث، كما في استعمال قتل في معنى ضرب شديداً، فيقال: شبه مطلق الضرب الشديد بمطلق القتل، فسرى التشبيه منهما إلى الضرب الشديد، والقتل اللذين في ضمني ضرب وقتل، فصار هذا الضرب الشديد الجزئي الضمني بسبب السراية مشبهاً، والقتل الجزئي الضمني مشبهاً به، واستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ قتل لمعنى ضرب شديداً.

القسم **الثاني:** استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الزمان فقط، كما في استعارة الفعل الماضي للمستقبل في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ ﴾[1]، فيعتبر حينئذ:

إما تشبيه مطلق الزمان المستقبل بمطلق الزمان الماضي في مطلق تحقق الوقوع في كل وسريانه إلى الزمانين الجزئيين اللذين في ضمن «فتحنا» و«نفتح»، فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ «فتح» لمعنى «نفتح».

وإما تشبيه مطلق الفتح في المستقبل بمطلق الفتح في الماضي، واستعارة لفظ الثاني للأول، فيشتق الفعل من المصدر المستعار.

وإما تشبيه مطلق الفتح في المستقبل بمطلق الفتح في الماضي وسريان التشبيه

(1) الفتح:1.

إلى ما في ضمني «فتحنا» و«نفتح»، فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ «فتحنا» لمعنى «نفتح».

القسم **الثالث**: استعارته باعتبار الهيئة من حيث دلالتها على النسبة، كما في استعمال «هزم الأمير الجند» في معنى «هزم الجيش الجند» على ما للعضد، ويلزمه أن لا يقول بالمجاز العقلي، نعم له أن يسمي هذا القسم من المجاز اللغوي مجازاً عقليّاً؛ لأن التجوز فيه باعتبار أمر معقول يدرك بالعقل، وهو الإسناد، فيعتبر حينئذ إما تشبيه النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة في شدة احتياج الفعل إليهما، أو في كمال الملابسة وقوتها، وسريان التشبيه إلى النسبتين الجزئيتين اللتين في ضمني هزم المسند إلى الفاعل الحقيقي، وهزم المسند إلى السبب، فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية هزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية.

وأما تشبيه الهزم المنسوب إلى السبب مطلقاً بالهزم المنسوب إلى الفاعل مطلقاً، واستعارة لفظ الثاني لمعنى الأول، فيشتق «هزم» في «هزم الأمير الجند» من المصدر المستعار.

وأما تشبيه الهزم المنسوب إلى السبب مطلقاً بالهزم المنسوب إلى الفاعل مطلقاً، وسريان التشبيه إلى ما في ضمني هزم المسند إلى السبب، وهزم المسند إلى الفاعل، فيستعار بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية هزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية.

وما ذهب إليه العضد في نحو: «هزم الأمير الجند» هو أحد أقوال ستة فيه.

**والثاني**: ما سيأتي من مذهب الجمهور من أن التجوز فيه في أمر معنوي فقط، وهو إسناده لغير من هو له لملابسة بينهما.

**والثالث**: مذهب ابن الحاجب أن التجوز فيه في أمر لفظي هو الفعل باعتبار الحدث بأن يجعل الهزم بمعنى الأمر به.

**والرابع**: مذهب السكاكي أن التجوز فيه في أمر لفظي هو المسند إليه بجعل الأمير مستعاراً للجيش الادعائي بقرينة نسبة الهزم إليه على طريق المكنية عنده.

**والخامس**: مذهب الشيخ عبد القاهر أن التجوز فيه في الهيئة التركيبية بأن تشبه هيئة تدبير الأمير في كسر العدو، وأمره بتحصيل الآلات بهيئة كسر الجيش للعدو

وملاقاتهم له، ويستعار التركيب الدال على الثاني للأول بناء على أن الأصل هزم الجيش الجند؛ لأن هذا هو اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها، فحذف الجيش اتكالاً على ظهوره. وذكر الأمير قرينة للتجوز، وعلى هذه الأقوال: فالتجوز فيه بمعنى جعل الشيء في غير موضعه بتأول.

**والسادس**: لبعضهم أن التجوز فيه بمعنى خلاف **الأصل** بحذف المضاف، والأصل هزم جيش الأمير، فاعرف ذلك.

القسم **الرابع**: استعارته باعتبار مادته، وهيئته من حيث الزمان فقط كـ«قتل زيد عمراً» بمعنى يضربه ضرباً شديداً.

القسم **الخامس**: استعارته باعتبار مادته وهيئته من حيث النسبة فقط كـ«قتل الأمير زيداً» بمعنى ضربه خدمته ضرباً شديداً، ونسب للأمير لكونه الآمر.

القسم **السادس**: استعارته باعتبار المادة والهيئة من حيث الزمان والنسبة معاً كـ«قتل الأمير زيداً» بمعنى سيضربه خدمته ضرباً شديداً.

القسم **السابع**: استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث الزمان والنسبة معاً كـ«قتل الأمير العدو» بمعنى سيقتله خدمته وإجراء الاستعارة في هذه الأقسام الأربعة ظاهر من جريانها في الأقسام الثلاثة قبلها بطريق المقايسة.

القسم **الثامن**: استعارته من الحدث المتحقق في الماضي إلى الحدث المفروض فيه لترتب على المفروض ما يرتب على المحقق، كما استخرجه الخفاجي من تقرير صاحب الكشاف لقول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري في كاتبه النصراني مات النصراني والسلام بقوله يعني هب أنه قد مات، فما كنت صانعاً فاصنعه الساعة، واستغن عنه بغيره انتهى، وهو صريح في أن استعمال الألفاظ في معانيها الفرضية مجازي، ولا يظهر إلا على القول بأن مدلولات الألفاظ الأمور الخارجية، فيعتبر بعد تشبيه الحدث المفروض في الماضي بالحدث المحقق فيه بجامع ترتب العزل والاستغناء على كل.

إما استعارة لفظ المصدر من المحقق للمفروض، ثم يشتق مات من المصدر المستعار.

وإما سريان التشبيه لما في ضمني الفعلين، واستعارة مات من الحدث المحقق في الماضي للحدث المفروض فيه.

وإما على القول بأن مدلولات الألفاظ الأمور الذهنية فلا يظهر إلا إذا جعل من قبيل استعمال الكلي في فرده من حيث خصوصه مجازاً مرسلاً علاقته العامية لا استعارة كالإنسان في زيد من حيث تشخصه لا من حيث كونه فرداً، فافهم.

وقال بعضهم: الذي يفيده قول صاحب الكشاف المذكور: إن قول عمر رضي الله عنه مات خبر استعمل في إنشاء، فيكون من المجاز المركب لعلاقة غير المشابهة، كما سيأتي.

**قوله: (أَوْ حَرْفاً)** اعلم أن الحرف:

إن كان له معنى واحد فقط كـ«لم» كان فيه حقيقة، وفي غيره مجازاً تبعيّاً.

وإن كان له معان متعددة متبادرة منه كان فيه من قبيل استعمال المشترك فيما وضع له على التحقيق، وفي غيرها مجازاً تبعيّاً.

إن كان الحرف من غير حروف الجر والجزم والنصب وإلا بأن كان منها فالكوفيون على جواز نيابة بعضها عن بعض بلا شذوذ، وفي اتفاقهم على أنها في غير المتبادر منها حقيقة، أو اختلافهم في أنها في غير المتبادر حقيقة أو مجازاً قَوْلاَ الأمير والصبان.

**ثالثها:** قول الخضري أنها في غير المتبادر مجاز عندهم.

وعند بعض المتأخرين والبصريون على منع نيابة بعضها عن بعض، وحمل ما ورد منه على التجوز في غير الحرف كجعل الفعل في نحو: «وقد أحسن بي» مضمناً معنى لطف والجذوع في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَـٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [1] استعارة بالكناية بتشبيهها في النفس بالظرف الحقيقي بجامع التمكن، وفي تخييل أو على التجوز في

(1) طه: 71 - 72.

الحرف شذوذاً.

**قوله: (أَوْ اسماً مُشْتَقّاً)** بما أن الاسم المشتق مطلقاً يدل على الحدث بمادته، وعلى الذات، والنسبة بهيئته تكون أقسام استعارته أيضاً سبعة:

**الأول:** استعارته باعتبار مادته فقط كما في استعارة لفظ القاتل لمعنى الضارب ضرباً شديداً، أو لفظ المرقد اسم مكان الرقود لمعنى الممات اسم مكان الموت بأن يعتبر بعد تشبيه الموت بالرقود بجامع تعطل القوى البدنية وانغزالها عن أعمالها الطبيعية لكل:

إما استعارة الرقود للموت، واشتقاق المرقد من الرقود المستعار للموت.

إما سريان التشبيه لما في ضمني المرقد والممات، واستعارة الأول للثاني بناء على التشبيه الحاصل بالسراية.

القسم **الثاني**: استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الذات فقط، كما في استعارة الْمِرقد - بكسر الميم - اسم آلة لمعنى الْمَرقد - بفتحها - اسم مكان قصداً للمبالغة في وصف مكان الرقود بأن له دخلاً عظيماً في أرقاد كل من استقر به بحيث كأنه يتوسط بين الحدث الذي هو الرقود، وفاعله الذي هو الراقد في اتصافه به توسط الآلة بأن يعتبر تشبيه المكان مطلقاً بالآلة مطلقاً، وسريانه إلى ما في ضمني الْمَرقد - بالفتح - والْمِرقد - بالكسر - .

واستعارة لفظ الثاني لمعنى الأول بناء على التشبيه الحاصل بالسراية، أو يعتبر بعد تشبيه الرقاد المتعلق بالمكان لحصوله فيه بالرقاد المتعلق بالآلة لتوسطها بينه وبين فاعله.

إما استعارة لفظ الرقاد المتعلق بالآلة لمعنى الرقاد المتعلق بالمكان، ويشتق من المستعار الْمِرقد - بكسر الميم - ، والحق أن الحدث المتعلق بالآلة الذي هو المشبه به مغاير بالذات للحدث المتعلق بالمكان الذي هو المشبه، فتم القياس.

وإما سريان التشبيه لما في ضمني المشتقين، أعني الْمَرقد - بفتح الميم - والْمِرقد - بكسرها - ، واستعارة الثاني لمعنى الأول بناء على التشبيه الحاصل بالسراية.

القسم **الثالث:** استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث النسبة فقط، نحو: «الأمير

هازم للجند»؛ لأن نسبة اسم الفاعل هي نسبة الحدث المفهوم منه لمن قام به، وهو الذات المفهومة منه أيضاً، وقد تجوز فيه من تلك النسبة إلى النسبة للسبب بأن اعتبر تشبيه النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة في شدة احتياج الحدث إليهما مثلاً، وسريانه إلى ما في ضمني الوصفين، أعني هازم المسند إلى الفاعل الحقيقي، وهازم المسند إلى السبب، واستعارة هازم من النسبة الفاعلية الجزئية للنسبة السببية الجزئية، أو اعتبر بعد تشبيه الهزم المنسوب إلى السبب مطلقاً بالهزم المنسوب إلى الفاعل مطلقاً.

إما استعارة لفظ الثاني للأول، ويشتق من المستعار الوصف.

وإما سريان التشبيه إلى الهزم المنسوب إلى السبب، والهزم المنسوب إلى الفاعل الجزئيين اللذين في ضمني هازم المسند إلى السبب، وهازم المسند إلى الفاعل، واستعارة هازم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية بناء على التشبيه الحاصل بالسراية، فافهم.

القسم **الرابع**: استعارته باعتبار المادة الدالة على الحدث والهيئة من حيث دلالتها على خصوص الذات كاستعارة مِقتل - بكسر الميم - لمعنى الْمَضرب - بفتحها - أي مكان الضرب الشديد الذي كأنه آلة في حصوله.

القسم **الخامس**: استعارته باعتبار المادة الدالة على الحدث والهيئة من حيث دلالتها على خصوص النسبة، كما في نحو: «الأمير قاتل زيد» بمعنى أن خدمته ضاربوه ضرباً شديداً.

القسم **السادس**: استعارته باعتبار المادة الدالة على الحدث والهيئة من حيث دلالتها على الذات والنسبة معاً كاستعارة مِقتل - بكسر الميم - لمعنى الضارب ضرباً شديداً، أي الآمر بالضرب الشديد الذي كأنه آلة في حصوله.

القسم **السابع**: استعارته باعتبار الهيئة فقط من حيث دلالتها على الذات والنسبة معاً كاستعارة مِقتل - بكسر الميم - لمعنى القاتل، أي الآمر بالقتل الذي كأنه آلة في حصول القتل.

هذا خلاصة ما في رسالتي البيانية الملخصة من بيانية الصبان وحاشية الأنبابي عليها، وإن أردت زيادة تحقيق فعليك بمراجعة حاشية الأنبابي مع بيانية الصبان، فافهم.

**قوله:** (**نَحْوُ:** «**رَكِبَ فُلاَنٌ كَتِفَي غَرِيمِهِ**») ويقال في إجرائها على مذهب القوم: شبه اللزوم الشديد بالركوب بجامع السلطة والقهر، واستعير لفظ المشبه به، وهو الركوب للمشبه، وهو اللزوم، ثم اشتق من الركوب بمعنى اللزوم ركب بمعنى لزم على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

وأما على مذهب العصام: فيقال: شبه اللزوم بالركوب بجامع السلطة والقهر، فسرى التشبيه من معنى المصدرين الذي هو الحدث المطلق إلى معنى الفعلين الذي هو الحدث المقيد بالزمن الماضي، ثم استعير بناء على التشبيه الحاصل بطريق السراية، والتبع ركب لمعنى لزم على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

**قوله:** (﴿ **أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ** ﴾) بناء على أن «على» هنا مستعارة من الاستعلاء الحسي للاستعلاء المعنوي، ويقال في إجرائها: شبه مطلق ارتباط بين مهدي وهدى بمطلق ارتباط بين مستعلٍ ومستعلى عليه بجامع التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات، ثم استعير «على» من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية، وفيه أن «على» هنا حقيقة لا مجاز لما نقله العلامة الخضري عن المحقق الدماميني من أن «على» للاستعلاء، وهو:

1 - **حقيقي**: إن كان العلو على نفس المجرور حسّاً، نحو: «زيد على السطح»، أو معنى كـ﴿ **فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ** ﴾[1]، ﴿ **وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ** ﴾[2].

2 - **ومجازي**: إن كان العلو على ما يقرب من المجرور، نحو: ﴿ **أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى** ﴾[3]، أي هادياً، انتهى.

ولا شك أن «على» هنا للعلو على نفس المجرور معنى، فالمناسب التمثيل بنحو: ﴿ **أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى** ﴾[4]، وإجراء الاستعارة فيه أن يقال: شبه مطلق ارتباط بين مستعل، وما يقرب من المستعلى عليه بمطلق ارتباط بين المستعلي، ونفس

(1) البقرة:253.

(2) الشعراء:14.

(3) طه:10.

(4) طه:10.

المستعلى عليه بجامع مطلق التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، ثم استعيرت «على» من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

**وَتَنْقَسِمُ الاسْتِعَارَةُ:**

**إِلَى مُرَشَّحَةٍ: وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا مُلائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ.**

**نَحْوُ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[1]، فَالاشْتِرَاءُ: مُسْتَعَارٌ لِلاسْتِبْدَالِ، وَذِكْرُ الرِّبْحِ وَالتِّجَارَةِ تَرْشِيحٌ.**

**وَإِلَى مُجَرَّدَةٍ: وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا مُلائِمُ الْمُشَبَّهِ.**

**نَحْوُ: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾[2]، اسْتُعِيرَ اللِّبَاسُ لِمَا غَشِيَ الإِنْسَانَ عَنِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ، وَالإِذَاقَةُ تَجْرِيدٌ لِذَلِكَ.**

**وَإِلَى مُطْلَقَةٍ: وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهَا مُلائِمٌ.**

**نَحْوُ: ﴿ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ ﴾[3].**

**وَلاَ يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ وَالتَّجْرِيدُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ بِالْقَرِينَةِ.**

**قوله: (إِلَى مُرَشَّحَةٍ)** اعلم أن الترشيح قسمان: تفريع وصفة.

**والصفة:** عبارة عن كون ملائم المشبه به من أجزاء الجملة المشتملة على المجاز كاللبد في نحو قولك: «رأيت أسداً يرمي له لبد»، فـ«يرمي» قرينة على الأسد بمعنى الرجل الشجاع، واللبد ترشيح، وهو جزء الجملة.

**والتفريع:** عبارة عن كون ملائم المشبه به مذكوراً في جملة غير جملة المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[4] بعد قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ

(1) البقرة:16.

(2) النحل:112.

(3) البقرة:27؛ الرعد: 25.

(4) البقرة:16.

ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾[1]، وكذا يقال في التجريد، فافهم.

قوله: (لِمَا غَشِيَ الإِنْسَانَ) أي من النحول والاصفرار.

قوله: (وَالإِذَاقَةُ تَجْرِيدٌ لِذَلِكَ) فيه أن الإذاقة ليست من ملائمات المشبه الذي هو النحول والاصفرار، فكيف يكون تجريداً، ودعوى أنه من ملائماته بعد أن يستعار له ما هو موضوع للطعم المر البشع كلفظ الصبر برد عليها أن الإذاقة حيئنذ قرينة المكنية، وهي من ملائمات المشبه به الذي هو الطعم البشع لا من ملائمات المشبه الذي هو النحول والاصفرار، فافهم.

## المجاز المرسل

قوله: (الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ) أخذ العلامة السمرقندي من كلام السكاكي في المفتاح، وكلام السعد في شرح التلخيص: أنه ينقسم إلى أصلي وتبعي كالاستعارة، وأيده جمهور المحققين بعده بأن المجاز المرسل لما كان لا بد له من علاقة يتصف بها الطرفان المنقول عنها والمنقول إليه، ولا يصلح لكونه موصوفاً ومحكوماً عليه إلا المستقل أصالة كالمصدر، ونحو الرقبة والأصابع واليتامى والخمر، وكان مفهوم المشتق حقيقة أو حكماً، والاسم المبهم والحرف غير مستقل لما مر في الاستعارة لزم أن يكون الأصل الذي تعتبر فيه علاقته أوَّلاً أيضاً في الحرف هو متعلق معناه الكلي كالابتداء والتعليل، وفي الاسم المبهم:

إما متعلق معناه الكلي كالحرف.

وإما مصدر المشتق الذي هو في تأويله، وفي المشتق حقيقة أو حكماً هو المصدر، وصرح شيخ الإسلام بأنه لا تبعية عند البيانيين والأصوليين إلا في الاستعارة، فافهم.

قوله: (الْمُرْسَلُ) أي المطلق عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل أَنْهَى بعضُهُمْ علاقاته إلى نيف وثلاثين علاقة.

والتحقيق: أنها عشرون علاقة فقط، وهي مجموعة في قولي:

---

(1) البقرة:16.

علـــق بكــــل ســـــبب أول بــــدل ... ولازم عمــــوم إطــــلاق المحـــــل
مقابـــــل لـــــذي تعلـــق حـــــصل ... جـــــواز اســــتعداد آلـــــة العمـــــل

اقتصر المصنف منها على ثمانية.

9 - **الآلية**: أي كون الشيء واسطة في إيصال المؤثر للمتأثر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ۝ ﴾[1]، أي ذكراً صادقاً وثناءً حسناً، ولم يعدوا كون الشيء ناشئاً عن آلة من العلاقات لعدم وروده.

10 - **الملزومية الخاصة**: أي كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر، كما في إطلاق النار على الحرارة.

11 - **اللازمية الخاصة**: أي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر، كما في إطلاق الحرارة على النار.

12 - **المطلقية**: أي كون الشيء مجرداً عن القيود كلها في الحقيقي كالجوهر في الجسم، أو بعضها في الإضافي، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[2]، أي العاملون.

13 - **المقيدية**: أي كون الشيء مقيداً بقيد، أو قيود، وهو أيضاً:

**حقيقي**: كزيد في إنسان.

**وإضافي**: كإنسان في حيوان، ومما علاقته التقييد التجريد بمعنى الكلمة المجردة عن بعض معناها لا المعدود من أنواع البديع، فإنه قد يكون:

- **حقيقة**: نحو: «لقيت من زيد عالماً».
- **ومجازاً**: نحو: «لقيت من زيد أسداً».
- **وكناية**: نحو: «لقيت من زيد كثير الرماد».

14 - **العامية**: أي كون الشيء شاملاً لكثيرين، وهو أيضاً حقيقي: كالجوهر في

---

(1) الشعراء:84.
(2) فاطر:28.

الجسم النامي، وإضافي كقوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ [1]، يعني محمداً صلى الله عليه وسلم.

15 - **الخاصية**: أي كون الشيء له تعيين بحسب ذاته، وهو أيضاً حقيقي كزيد في كل إنسان، وإضافي كإنسان في كل حيوان.

16 - **المستعدية**: أي كون الشيء بحيث يمكن أن يتصف بوصف كان مما يؤول للاتصاف به قطعاً، كما في إطلاق الميت على الحي، أو ظنّاً كما في إطلاق الحر على عبد البخيل، أو احتمالاً، كما في إطلاق المسكر على خمر أريقت.

17 - **المجاورية**: أي كون الشيء مجاوراً لشيء آخر في مكانه، يعني متصلاً به اتصالاً يعد في العرف مجاورة، كما في إطلاق الشجر والنبات على الأرض المجاورة لهما.

18 - **البدلية**: أي كون الشيء بدلاً عن آخر، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [2]، أي أديتم بناء على ما قيل: إن المراد القضاء الشرعي، وهو فعل الشيء بعد وقته على ما فيه.

19 - **المبدلية**: أي كون الشيء بدلاً عنه آخر كقولك: «أكلت دم زيد»، أي ديته.

20 - **التعلق الاشتقاقي**: بمعنى تعلق أحد المعنيين بالآخر بسبب الاشتقاق، كما في إطلاق اسم المفعول على اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿ حِجَابًا مَّسۡتُورًا ﴾ [3]، أي ساتراً.

وهذه العلاقات مع علاقة الاستعارة التي هي المشابهة ترجع إلى نوعين:

**الأول**: ما لا يتأتى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه تارة، ومن جهة المنقول إليه أخرى، وهو اعتبار ما كان، وما يكون، والمجاورة، والآلية، والتعلق الاشتقاقي،

---

(1) النساء:54.
(2) النساء:103.
(3) الإسراء:45.

والمشابهة.

**والثاني**: ما يتأتى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه تارة، ومن جهة المنقول إليه أخرى.

والراجح: أن الأولى فيه الاعتبار من جهة المنقول عنه؛ لأن المعنى الحقيقي أولى بالاعتبار.

وقيل: من جهة المنقول إليه؛ لأنه المراد من اللفظ.

وقيل: من جهتهما رعاية لحق كل منهما.

وهذه **العلاقات** مع كثرتها، وإن كانت ترجع إلى اللزوم بمعنى الملابسة في الجملة، لكن هذا اللزوم العام من حيث كونه لا إشعار له بخاص لم يكتفوا به في الانتقال، بل اشترطوا نوعاً من أنواعه المذكورة؛ إذ المعنى المجازي لا يكون إلا نوع لازم خاصّاً ومراداً من حيث خصوصه النوعي، واللازم الخاص إنما ينتقل إليه بلزومه الخاص به، ولا بد من سماع ذلك النوع المنتقل به في ضمن فرد من أفراده، فمتى كان استعمال اللفظ في غير ما وضع له لملاحظة علاقة سمع نوعها، وقرينة مانعة أيضاً كان مجازاً صحيحاً إلا إذا علم، أو ظن وجود مانع: إما من الصحة رأساً كفوات شرط تثنية أو جمع، وإلزام اللفظ تعدية بالنفس، أو بحرف جر على خلاف ما كان عليه بجعل تلك التعدية هي قرينة المجاز، كما في التضمين على رأي غير الأكثرين ممن يقول بعدم قياسيته، أو من القبول عند البلغاء، كما في الانتقال من معنى اللفظ إلى غير ما التزموا الانتقال إليه في عرفهم في قوله:

[سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا] وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[1]

حيث تجوز بجمود العين إلى السرور، وهو غير المعنى الذي اعتيد الانتقال إليه

(1) أي: سأطْلُبُ بُعْدَ الدّار عنكم وأتحمَّلُ آلامَ الفراق وأصْبِرُ عليه، لأنّ عاقبة الألم والصبر الفرجُ، وحين يأتي الفرجُ يكون قُرْبٌ دائم، ووصلٌ مستمرٌ مصحوبٌ بسرور لا ينقطع، وقد أبعد في هذه الكناية لكثرة لوازمها الذهنيّة التي لا تُدْرَكُ إلاّ بإجْهادٍ ذهْنِي، على أنّ هذا المعنى حَسنٌ طرقَهُ الشعراء والأدباء وأهل الفكر، منه ما أجاب به الربيع بن خيثم، وقد صلَّى ليلةً حَتّى أصْبَح، إذْ قيل له، أتْعَبْتَ نفْسَكَ. فقال: راحَتَهَا أطْلُبُ. أي: أطلبُ راحَتَها الدائمة يوم الدين بإتْعَابِها في العبادة في الدنيا.

حتى صار الذهن لا ينتقل من معنى اللفظ في عرفهم إلا إليه، وهو بخلها بالدموع حال إرادة البكاء، أو علم امتناع استعماله مع العلاقة، فحكم بوجود مانع هناك إجمالاً، كما في إطلاق الشبكة على الصيد للمجاورة، والأب على الابن للسببية، والابن على الأب للمسببية، وكما في استعمال نحو: أحاد وسداس المعدول عن ألفاظ العدد ليدل على التكرار في واحدة وست مفردين للكلية، كما قاله الشيخ عبد الهادي تجافي القصر تبعاً لصاحب المغني في جعله الاستعمال المذكور في قول المتنبي:

أُحَادُ أمْ سُدَاسُ فِي أُحَادِ ... ليْلتنا الْمَنُوط بالتّنادِي

لحناً، وخالف في ذلك العلامة الأمير المانع كونه لَحْناً نظراً لكون علاقته الكلية سمع نوعها، والمجاز لا يشترط سماع شخصه، فتأمل.

**هُوَ مَجَازٌ عَلاَقَتُهُ غَيْرُ الْمُشَابَهَةِ:**

**1 - كَالسَّبَبِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: «عَظُمَتْ يَدُ فُلاَنٍ عِنْدِي»، أَيْ نِعْمَتُهُ الَّتِي سَبَبُهَا الْيَدُ.**

**2 - وَالْمُسَبِّبِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: «أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتاً»، أَيْ مَطَراً يَتَسَبَّبُ عَنْهُ النَّبَاتُ.**

**3 - وَالْجُزْئِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: أَرْسَلَتِ الْعُيُونَ لِتَطْلُعَ عَلَى أَحْوَالِ الْعَدُوِّ، أَيْ الْجَوَاسِيسَ.**

**قوله:** (**وَالْجُزْئِيَّةِ**) لهذه العلاقة شرطان:

**أحدهما:** كون التركيب حسيّاً حقيقيّاً.

**وثانيهما:** أحد أمور ثلاثة:

**الأول:** أن يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل عرفاً.

**الثاني:** أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى المطلوب من الكل.

**الثالث:** أن يكون أشرف من بقية الأجزاء، فتحقق الأمر الأول في نحو قوله

تعالى: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ [1]، أي ذات لانعدام الذات بانعدام الرقبة، وتحقق الثاني في مثال الكتاب، ألا ترى أن العين لها مزيد اختصاص بذات الجاسوس، وتحقق الثالث في نحو قول معن بن أوس:

وكم علمته نظم القوافي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

أي فلما قال بيتاً، فأطلق القافية على البيت لكونها أشرف أجزائه.

**4 - وَالْكُلِّيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [2]، أَيْ أَنَامِلَهُمْ.**

**5 - وَاعْتِبَارِ مَا كَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾ [3]، أَيْ الْبَالِغِينَ.**

**قوله:** (وَاعْتِبَارِ مَا كَانَ) شرط هذه العلاقة أن لا ينعدم المعنى الأصلي بالكلية، بل يزول منه البعض، ويبقى البعض، ألا ترى أن اليتيم إذا بلغ لم يزل عنه إلا الصغر.

وأما موت الأب فباق، وعليه فلا يجوز إطلاق الشاب على الكبير، فافهم.

**6 - وَاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [4]، أَيْ عِنَباً.**

**7 - وَالْمَحَلِّيَّةِ فِي قَوْلِكَ: «قَرَّرَ الْمَجْلِسُ ذَلِكَ»، أَيْ أَهْلُهُ.**

**8 - وَالْحَالِّيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [5]، أَيْ جَنَّتُهُ.**

# المجاز المركب

**الْمُرَكَّبُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ سُمِّيَ مَجَازاً مُرَكَّباً كَالْجُمَلِ الْخَبَرِيَّةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الإِنْشَاءِ.**

(1) البلد:13.
(2) البقرة:19.
(3) النساء:2.
(4) يوسف:36.
(5) آل عمران:107.

**نَحْوُ قَوْلِهِ:**

هَـوَايَ مَـعَ الـرَّكْبِ الْيَمَانِـينَ مُـصْعِدُ جَنِـيبٌ وَجُثْمَانِـي بِمَكَّـةَ مُوثَـقُ

**فَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ الإِخْبَارَ، بَلْ إِظْهَارَ التَّحَزُّنِ وَالتَّحَسُّرِ.**

**وَإِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ: أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى.**

**قوله:** (**الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ**) هو بقسميه من المجاز اللغوي.

**قوله:** (**وَإِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ الْمُشَابَهَةَ إِلَى آخِرِهِ**) اعلم أنه متى تحققت في المجاز المركب علاقة المشابهة، ولو تحقق معها غيرها لا يصح العدول عنها إلى غيرها؛ لأنها علاقة التمثيلية، والتمثيلية هي محط ركاب البلغاء ومطمح نظرهم، فلا يلتفتون معها لغيرها، ألا ترى أن قولهم: «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» قد تحققت فيه علاقة المشابهة، كما تحققت فيه علاقة الملزومية؛ إذ تقديم الرجل وتأخيرها يستلزم التردد، ومع ذلك لم يقولوا: إن المعتبر منهما ما لحظه المتكلم كما قالوا ذلك في المجاز المفرد إذا تحققت فيه عَلاَقَتَا الْمُشَابَهَةِ وَغَيْرِهَا، كما في نحو: «رأيت أسداً يرمي»، بل إنما قالوا: إنه استعارة تمثيلية فقط، فافهم.

**قوله:** (**سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً**) ذهب بعض البيانيين إلى أنها لا تكون إلا أصلية بناء على أن تركيب لفظها من متعدد، ولو تقديراً شرط، ومعنى المركب لا يكون إلا مستقلاً، وكل استعارة جرت في المستقبل أصلية.

وذهب بعض آخر إلى أنها تارة تكون أصلية، وتارة تكون تبعية بناء على أنه لا يشترط في لفظها التركيب من متعدد، بل الشرط دلالته على هيئة منتزعة من متعدد، فيجعل نحو «في» من قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [1] استعارة تمثيلية بتشبيه هيئة الاستعلاء المركبة من المستعلي والمستعلى عليه بهيئة الظرفية المركبة من ظرف ومظروف بجامع مطلق التمكن في كل إلى آخره، فتكون استعارة في الحرف، وكل استعارة في الحرف تبعية، فافهم.

(1) طه: 71.

قوله: «أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى» أي وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى، ويقال في إجراء الاستعارة: شبهنا صورة تردده في هذا الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب، فيقدم رجلاً، وتارة لا يريده، فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى بجامع مطلق التردد في كل، ثم استعرنا اللفظ الدال على صورة المشبه به لصورة المشبه، والأمثال السائرة كلها من قبيل الاستعارة التمثيلية مثل الصيف ضيعت اللبن، وأحشفاً وسوء كيل، ولذا قالوا: الأمثال لا تغير، وذلك إن لفظ المستعار في كل استعارة يستعمل في معناه المجازي على حالته عند استعماله في معناه الأصلي، ولا يجوز تغييره بوجه، فتنبه.

# المجاز العقلي

**هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ لِعَلاَقَةٍ.**

**نَحْوُ قَوْلِهِ:**

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ ... كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيّ

**فَإِنَّ إِسْنَادَ الإِشَابَةِ وَالإِفْنَاءِ إِلَى كَرِّ الْغَدَاةِ وَمُرُورِ الْعَشِيِّ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ؛ إِذْ الْمَشِيبُ وَالْمَنْفِيُّ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى.**

**وَمِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيّ: إِسْنَادُ مَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ.**

**نَحْوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[1].**

**وَعَكْسُهُ، نَحْوُ: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ».**

**وَالإِسْنَادُ إِلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «جَدُّ جِدِّهِ».**

**وَإِلَى الزَّمَانِ، نَحْوُ: «نَهَارُهُ صَائِمٌ».**

**وَإِلَى الْمَكَانِ، نَحْوُ: «نَهْرٌ جارٍ».**

---

(1) الحاقة: 21؛ القارعة: 7.

وَإِلَى السَّبَبِ، نَحْوُ: «بَنَى الأَمِيرُ الْمَدِينَةَ».
وَيُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمَجَازَ اللُّغَوِيَّ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَجَازَ الْعَقْلِيَّ يَكُونُ فِي الإِسْنَادِ.

**قوله: (هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِهِ)** أي النسبة الحاصلة من ضم لفظ الفعل الاصطلاحي لغير ما هو له، والنسبة الحاصلة من ضم ما، أي لفظ ثبت في معناه، أي معنى الفعل التضمني أو المطابقي اللغوي، وهو الحدث من مصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة، واسم تفضيل، وظرف، وجار ومجرور، ونحو ذلك لغير ما هو له كانت النسبة إنشائية أو خبرية ثبوتية أو سلبية؛ لأنه يقدر فيما فيه سلب أن الإثبات كان قبل النفي فيصدق على قولنا: ما ربحت تجارة زيد، أو ما تجارته رابحة إن فيه إسناد الربح في التقدير لغير ما هو له، وهو التجارة.

**وقوله: (إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ)** أي إلى غير الفاعل الذي هو أي ذلك الفعل، أو ما في معناه مبني له، ويتبادر من هذا إن ذلك الغير غير في الواقع وفي نفس الأمر، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً، كقول المؤمن: «أنبت الله البقل» لمن يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد، فيكون علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره، وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي: «خلق الله الأفعال كلها» لمن يعرف حاله، وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله، فيكون ذلك قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط، ولا ما لم يطابق شيئاً منهما، فلما زاد قوله: «عند المتكلم» دخل به ما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل بالمؤثر القادر: «أنبت الربيع البقل» لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله، وعلم ذلك القائل باعتقاده، وكان المطابق لهما باقياً على دخوله في التعريف، وخرج ما طابق الواقع فقط بعد أن كان داخلاً، ولما زاد قوله: «في الظاهر» أي فيما يفهم من مظاهر حال المتكلم دخل به ما طابق الواقع فقط، وما لم يطابق شيئاً منهما كقولك: «جاء زيد»، وأنت تعلم أنه لم يجئ، وأظهرت للمخاطب الكذب، ونصبت قرينة على إرادة الكذب، وصار التعريف متناولاً للأقسام الأربعة المذكورة، أعني:

1 - ما يطابق الواقع والاعتقاد.

2 - وما لم يطابق شيئاً منهما.

3 - وما يطابق الواقع فقط.

4 - وما يطابق الاعتقاد فقط، دسوقي بتوضيح.

**قوله:** «**الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى آخِرِهِ**» تبع الخطيب في تخصيصه المجاز العقلي كالحقيقة العقلية بإسناد الفعل أو ما في معناه، وعليه فتثبت الواسطة بينهما، وفيها على مذهبه طريقتان:

**الأولى**: ومشى عليها ابن يعقوب والصبان والدسوقي: أنها إسناد الخبر ونحوه مطلقاً، ولو مشتقّاً إلى المبتدأ ونحوه، وعلى هذه الطريقة.

فَمَبْنَى الحقيقة والمجاز العقليين على دخول النسبة في مفهوم المسند حقيقة أو حكماً.

ومَبْنَى الواسطة بينهما على عدم دخولها في مفهومه لا حقيقة ولا حكماً، فنسبة الجملة الفعلية الواقعة بين أجزائها في نحو: «زيد يضرب» توصف بهما دون نسبتها إلى المبتدأ لكونها خارجة عنه، ونسبة المشتق إلى ضمير المبتدأ توصف بهما دون نسبته إلى المبتدأ لكونها خارجة عنه، والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار في حكم ما دخلت النسبة في مفهومه، والنسبة التعليقية في الأفعال، أو ما في معناها ملحقة بالإسنادية، وإن كانت خارجة عن مدلولاتها.

**الطريقة الثانية**: وتؤخذ من ظاهر كلام لابن قاسم أنها إسناد الخبر الجامد إلى المبتدأ وعليها، فمبنى الحقيقة والمجاز على عدم اتحاد المسند والمسند إليه حقيقة أو تنزيلاً، ومبنى الواسطة على اتحادهما كذلك فنحو: إنما هي إقبال وإدبار من قبيل زيد أسد، فكما أن زيد أسد لا يعتبر فيه تجوز عقلي بدعوى أن زيداً تجسم عما تجسم عنه الأسد، بل يجعل تشبيهاً بليغاً بإيهام دعوى الاتحاد كذلك إنما هي إقبال وإدبار، ولما لم يَجْرِ في النسبة الاتحادية التجوز العقلي ناسب أن تكون بمعزل عن اعتبار الحقيقة العقلية فيها، فخص اعتبار كل منها بغيرها.

ومذهب الجمهور نفي الواسطة، وإن إسناد الخبر مطلقاً إلى المبتدأ يكون أيضاً حقيقة عقلية إن كان لما هو له عند المتكلم في الظاهر، ومجازاً عقليّاً إن كان لملابس غير ما هو له بتأول، وعلى هذا مشى السكاكي فعرف الحقيقة العقلية بأنها إسناد الشيء

إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمجاز العقلي بأنه إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون فعلاً، أو ما في معناه، أو خبراً جامداً، أو مشتقّاً، أو جملة.

**قوله:** (لِعَلاَقَةٍ) هي المشابهة بين المسند إليه المجازي والمسند إليه الحقيقي في مطلق الملابسة، وذلك أن للفعل ملابسات شتى، فيلابس الفاعل من حيث قيامه به، أو وقوعه منه، والمفعول به من حيث وقوعه عليه، والزمان والمكان من حيث وقوعه فيهما، والسبب من حيث إنه يحصل به، والمصدر من حيث إنه جزء معناه.

ثم الفعل وما في معناه إن بنيا للفاعل كان إسناد كل للفاعل حقيقة، ولما عداه مجازاً لمشابهته للفاعل في مطلق الملابسة؛ وإن بنيا للمجهول كان إسناد كل للمفعول حقيقة، ولما عداه مجازاً لمشابهته للمفعول به في مطلق الملابسة، هذا مذهب صاحب الكشاف، ووافقه الخطيب في إيضاحه، وظاهر كلامه في تلخيصه، واختاره العلامة يس أنها ملابسة الفعل وارتباطه بالمسند إليه الذي ليس هو له، ولو بواسطة حرف الجر، وعليه فهل لا بد من تبين الجهة بأن يقال: العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه، أو فيه، أو به كما قالوا: بعدم كفاية اللزوم والتعلق علاقة للمجاز اللغوي، أو يكفي هنا جعل مطلق الملابسة علاقة تردد في ذلك العلامة يس، وجعل المشابهة علاقة لا يقتضى كون هذا المجاز استعارة؛ لأنها لفظ استعمل في غير الموضوع له إلى آخره، والإنسان ليس بلفظ، وما وقع من تسميته استعارة تخييلية في قرينة المكنية عند القوم والخطيب.

فعلى طريق النقل والاشتراك اللفظي وقول الفناري: إن مجرد الملابسة المذكورة وإن كفت في حرف الإسناد الذي هو حق ما هو له إلى غيره إلا أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل، وأتم فيه انتهى. يفيد أن مجرد الملابسة المذكورة شرط في الصحة، والمشابهة المذكورة شرط في الكمال، ولا يبعد أنه أراد بهذا جعل الخلاف في كون العلاقة هنا المشابهة، أو الملابسة لفظيّاً بحمل الأول على شرط الكمال، والثاني على شرط الصحة.

وترك المصنف اشتراط القرينة المعبر عنها في كلام السكاكي والخطيب بالتأول لفهمه من قوله: عند المتكلم في الظاهر، نعم المفهوم من كلام الفناري وغيره، وصرح

به الشنواني وغيره أن الشرط نصبها لا مجرد وجودها، ولا تشترط هنا المعينة لما هو المجازي، ولا لما هو الحقيقة، فافهم.

**قوله:** (**نَحْوُ قَوْلِهِ**) أي الصلتان العبدي الحماسي كما في المطول نسبة لعبد القيس، ونسبه الجاحظ في الكتاب الحيوان للصلتان الضبي، وقال: هو غير الصلتان العبدي وغير الصلتان الفهمي والصلتان في الأصل الماضي في أمره وشأنه، ومنه سيف صلتاني.

وفي عروس الأفراح: أنه قول الصلتان العبدي.

وقيل: السعدي.

**وقوله:** (**أَشَابَ الصَّغِيرَ**) أي أوجد الشيب في الصغير.

**وقوله:** (**وَأَفْنَى الْكَبِيرَ**) أي أوجد الفناء في الكبير.

**وقوله:** (**كَرُّ الْغَدَاةِ**) فاعل «أشاب»، أو «أفنى» و«كر الغداة» رجوعها بعد ذهابها بالأمس.

**وقوله:** (**وَمَرُّ الْعَشِيّ**) معطوف على الفاعل، ومر العشي ذهابها بعد حضورها، وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان.

**وقوله:** (**فَإِنَّ إِسْنَادَ الإِشَابَةِ وَالإِفْنَاءِ إِلَى آخِرِهِ**) فيه أنه ليس كل إسناد لغير ما هو له مجازاً عقلياً حتى ينتج المطلوب، بل لا بد فيه من أن يعلم، أو يظن أن المتكلم مؤمن لا يعتقد الظاهر ليتحقق بذلك التأويل، أي القرينة على إرادة خلاف الظاهر المشترط في المجاز، وإلا بأن علم أو ظن أنه دهري يعتقد ظاهره، وهو تأثير الزمان أوشك في كونه مؤمناً أو دهرياً لم يحمل على الإسناد المجازي، نعم قد علم هنا أن الشاعر لم يرد ظاهر الإسناد، وأنه موحد من قوله بعد عدة أبيات من قصيدته:

أَلَـمْ تَـرَ لُقْمَـانَ أَوْصَـى بَنِـيهِ ... وَأَوْصَـيْتُ عَمْـراً وَنِعْـمَ الوَصِـي

ومراده بوصاية لقمان قوله: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ ﴾[1] إلى آخره، ومن قوله أيضاً:

فملتـنا أنـنا المـسلمون ... علـى ديـن صـديقنا والنبـي

---

(1) لقمان:13.

فإن هذا كله صريح في أنه موحد، فكان على المصنف أن يقول: فإن الشاعر موحد لم يرد ظاهر إسناد الإشابة والإفناء إلى كر الغداة ومرور العشي، بل أراد الإسناد لغير ما هو له؛ إذ المشيب إلى آخره، فافهم.

**قوله:** (**وَيُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ**) توضيحه: أن نحو راضية من قوله تعالى: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1]:

إن اعتبر فيه أن لفظ اسم الفاعل أريد به اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقي كان مجازاً مرسلاً لغوياً.

وإن اعتبر فيه أن إسناد «راضية» إلى ضمير العيشة لعلاقة المشابهة بين الملابس الواقع عليه الرضا والملابس الواقع منه الرضا كان مجازاً عقليّاً، وقس.

## الكناية

> **هِيَ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لازِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.**
> **نَحْوُ: «طَوِيلُ النِّجَادِ»، أَيْ طَوِيلُ الْقَامَةِ.**

**قوله:** (**هِيَ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لاَزِمُ مَعْنَاهُ إِلَى آخِرِهِ**) هذا التعريف لصاحب التلخيص.

وفي رسالة الصبان البيانية: أنه جارٍ على الطريق الأول من طريقي الكناية، وهو أنها اللفظ المستعمل، أو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، أي وضعاً تحقيقيّاً لملاحظة علاقة مع جواز إرادة الموضوع له، وعليه فتكون الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز بالمعنى المتعارف لا حقيقة لعدم استعمال اللفظ في الموضوع له، ومجرد جواز إرادته لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه، نعم إذا أريد الموضوع له بالفعل مع لازمه كان اللفظ مستعملاً في الموضوع له وغيره، فيكون حقيقة وواسطة باعتبارين ولا مجازاً لجواز إرادة الموضوع له فيها.

فالفرق بينها وبين المجاز على هذا صحة إرادة الموضوع له مع غيره فيها للأخبار بكل على أن يكون الغير هو المقصود الأعظم والحقيقي تابعاً له في القصد

(1) الحاقة:21؛ القارعة: 7.

مستطرداً في الذكر، فيكون محط صدق وكذب، كما أن الغير محط صدق وكذب، ولا تستلزم تلك الإرادة الجمع الممنوع عندهم بخلاف المجاز، فلا يصح فيه إرادة المعنى الحقيقي للأخبار؛ لأنه يلزم أن يكون فيه قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، ولا حاجة إليه للانتقال؛ إذ ليس انتقال ذهن السامع من المعنى الحقيقي إلى غيره متوقفاً على الاستعمال في المعنى الحقيقي؛ إذ يكفيه حضور المعنى الحقيقي في ذهن السامع عند سماعه اللفظ، ولا شبهة في ذلك، فـ«الأسد» مثلاً في نحو: «رأيت أسداً يرمي» ليس مراداً منه المعنى الحقيقي لا للانتقال ولا للأخبار، فإن «يرمي» يمنع منه، ولا حاجة إليه للانتقال بخلاف كثير الرماد مثلاً، فإنه يصح فيه من حيث إنه كناية أن يراد منه المعنى الحقيقي والكنائي، وإن كان قد يمنع من ذلك مانع خارج كلزوم الكذب على إرادة المعنى الحقيقي.

وفي حاشية العلامة الأنبابي على نيابة الصبان: أن قوله: «لفظ أريد به لازم معناه» إلى آخره ظاهر في الجريان على الطريق الثاني من طريق الكناية، وهو أنها اللفظ المستعمل، أو استعمال اللفظ في الموضوع له وضعاً تحقيقيّاً ولو مع انتفائه واستحالته؛ لأن تحقق المعنى وعدم تحققه أمر خارج عن مدلول اللفظ بناء على أنه موضوع للمعنى الذهني لا الخارجي، لكن لا ليكون مقصوداً بالذات، بل لينتقل منه إلى لازمه المقصود بالذات بحيث يكون مناط الإثبات والنفي والصدق والكذب لما بينهما من علاقة الملزومية، وذلك أن صاحب التلخيص عبر هنا، أي في تعريف الكناية المذكورة بالإرادة دون الاستعمال عكس ما صنع في الحقيقة والمجاز، وعليه فتكون الكناية عنده من الحقيقة لا واسطة؛ إذ لم يعرف عن أحد من القوم اشتراط قصد المعنى الحقيقي لذاته في الحقيقة، وتخرج عن تعريف المجاز بقولنا: «في غير ما وضع له».

وقول السكاكي: لا نقول في عرفنا: استعملت الكلية في كذا حتى يكون المقصود الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه انتهى، لا يخالف الطريق الثاني، كما زعم بل يوافقه كما يوافق الطريق الأول، وذلك لأن حاصل قول السكاكي المذكور كما هو صريح لفظه: إن استعمال اللفظ في المعنى يقتضي كون المقصود الأصلي طلب دلالته على ذلك المعنى، وذلك أعم من أن يكون ذلك هو المقصود بالذات أوّلاً، وليس فيه تعرض بوجه لاستلزام الكون مراداً بالذات للاستعمال حتى تثبت

مخالفته للطريق الثاني، وبقي في الكناية مذهبان:

**أحدهما:** أنها مجاز دائماً بمعنى أنه لا فرق بينها وبين بقية أقسام المجاز في عدم جواز إرادة المعنى الحقيقي.

**وثانيهما:** أنها تارة تكون من قبيل الحقيقة، وتارة تكون من قبيل المجاز، فهو مركب من القول بأنها حقيقة مطلقاً، والقول بأنها مجاز مطلقاً، فافهم، هذا خلاصة ما في بيانية الصبان وحاشية الأنبابي عليها، وسيأتي في الكناية مذهب خامس للعلامة عبد الحكيم.

**قوله: (لأَزِمُ مَعْنَاهُ إِلَى آخِرِهِ)** أي فالانتقال فيها عند الخطيب من الملزوم إلى اللازم، وتعريف السكاكي في المفتاح لها بأنها ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك، وإن أفاد أن الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم لا يخالف تعريف الخطيب الذي في الكتاب إلا لفظاً، وذلك لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم يعتمد مساواته إياه؛ إذ لا يتصور انتقال من العام باقياً على عمومه إلى الخاص؛ لأنه لا دلالة للعام من حيث ذاته على الخاص، بل لا بد أن يعتبر معه ما يصير به مساوياً له، وعند المساواة يكونان متلازمين، فحينئذ يكون الانتقال من اللازم إلى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كما في شرح السيد على المفتاح، وليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك، بل المراد الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي، أو عادي، أو اعتقادي، أو ادعائي، كما قاله السعد في شرح المفتاح، الأنبابي.

**قوله: (مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى)** أي معنى اللفظ الحقيقي.

والمراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية: أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي إرادته، كما أن المجاز من حيث إنه مجاز ينافي إرادته، ولكن قد تمتنع إرادة المعنى الحقيقي من حيث خصوص المادة:

إما لاستحالته كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] إذا لم تجعل الكاف زائدة، ولم يجب عن اقتضائها المحال حينئذ، وهو ثبوت مثل له تعالى بحسب الظاهر

(1) الشورى:11.

بأن المثل عين الذات، والمعنى ليس كذاته شيء، بل أجيب عن ذلك بأنها من باب الكناية، وقررت بأحد وجهين: أن مِثْلَ الْمِثْلِ مِثْلٌ متى كان وجه المثلية واحداً، فيلزم من نفي مثل المثل نفي المثل مع قطع النظر عن كون المثلين في أخص الصفات حكمهما واحد.

وإما بأن يقال: إن نفي الشيء عن أحد المتماثلين يقتضي نفيه عن الآخر؛ لأن حكم الأمثال واحد، والحق أن في معنى هذا الوجه الثاني الوجه الثالث، وهو أن يقال: إن ثبوت المثل ملزوم، وثبوت مثل المثل لازم، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، وذلك لأنه لا تتأتى الكناية في الآية على هذين الوجهين إلا إذا قامت القرينة على انتفاء المثل، وعليه فلا يلزم من نفي المثل المحقق عن المثل الفرضي، أو الوهمي نفي المثل المحقق عن الله تعالى إلا إذا اعتبر أن حكم الأمثال واحد، فيرجع هذا الوجه الثالث للثاني قطعاً، وينبني على عدم تأتي الكناية في الآية إلا على فرض المثل، أو اعتبار توهمه أمران:

**الأول**: أن الآية الكريمة على جعلها من باب الكناية لا تستلزم حقيقتها محالاً.

**والثاني**: أن جعل صاحب الكشاف الآية من باب الكناية لا يخالف مذهبه من أنه لا بد فيها من إمكان المعنى الحقيقي، فافهم.

وأما للزومه الكذب كما في قولك: «زيد جبان الكلب ومهزول الفصيل» إذا لم يكن له كلب ولا فصيل، فلا يصح هنا إرادة الحقيقة للزوم الكذب حينئذ.

وقيل: المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي فيها جواز إرادته في الجملة، ولو في محل آخر باستعمال آخر، ولا يضر عدم جواز إرادته في المحل الذي استعملت فيه، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾[1] ، وقوله عز وجل: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[2] ونظائرهما بخلاف المجاز، فإنه لا تجوز فيه إرادته في كل محل واستعمال؛ لأنه مشروط بقرينة مانعة عن إرادته، وعلى كل من الوجهين المذكورين في معنى جواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية المستفادين من الكشاف

(1) طه:5.
(2) الزمر:67.

والمفتاح يندفع الاعتراض على التعريف بما يمتنع فيه إرادة الموضع له.

وبالجملة: فالمراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع، وليس المراد عدم الامتناع، والكناية على أنها واسطة قد يراد بها الموضوع له مع لازمه بالفعل، نحو قولك: «زيد طويل النجاد» إذا كان له نجاد، فيكون اللفظ مستعملاً في الموضوع له وغيره على أنه حقيقة وواسطة إلا أن غيره أصل في الإرادة ومقصود بالإفادة، وإرادة الموضوع له تبع ووسيلة لينتقل منه إلى ذلك الغير المقصود، فلا يكون من قبيل الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره المختلف فيه، وقد لا يراد بها إلا غير الموضوع له، وهذا هو الغالب، هذا ما ذهب إليه السعد والسيد ومن وافقهما.

واستظهر الفاضل عبد الحكيم أن المراد بالجواز عدم الامتناع، فيجامع وجوب إرادة الموضوع له مع غيره، وأنه لا تخالف بين طريقي الكناية المارين، وذلك لأنه لما كان المعنيان مرادين في الكناية صح أن يقال: إنها مستعملة في الموضوع له؛ إذ الأصل في اللفظ إرادته عند عدم القرينة المانعة عنه، وأنها مستعملة في غير الموضوع له بالنظر إلى القرينة الدالة على إرادته، فهي بخلاف المجاز، فإن معه القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، فتمتنع إرادته، وبخلاف الحقيقة المصرحة لانتفاء القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له.

وحاصله: أن الكناية يجب فيها إرادة المعنى الموضوع له مع لازمه بحيث يكون اللفظ مستعملاً فيهما لا في المعنى الموضوع له فقط، ولا في لازمه فقط، وهذا جدير بأن يكون مذهباً آخر في الكناية، فتكون جملة المذاهب في الكناية خمسة:

**الأول**: أنها تارة تكون واسطة فقط، وتارة تكون جمعاً بين الحقيقة والواسطة.

**الثاني**: أنها حقيقة فقط.

**الثالث**: أنها مجاز فقط.

**الرابع**: أنها تارة تكون من قبيل الحقيقة، وتارة تكون من قبيل المجاز.

**الخامس**: أنها تكون حقيقة وواسطة دائماً.

هذا خلاصة ما في حاشية الأنبابي على بيانية الصبان مع زيادة.

**قوله**: (**النِّجَادِ**) بكسر النون وتخفيف الجيم حمائل السيف.

**وَتَنْقَسِمُ باعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ إِلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:**
**الأَوَّلُ: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا صِفَةً، كَقَوْلِ الْخَنْسَاءِ:**

طَويلُ النِّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ ... كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

**تُرِيدُ أَنَّهُ طَوِيلُ الْقَامَةِ سَيِّدٌ كَرِيمٌ.**

**قوله:** (**إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ**) أي بحكم الاستقراء، وتتبع موارد الكنايات.

وأما قولنا: كثرة الرماد في ساحة زيد، أو في ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على أن المراد بالعالم زيد، فإن المثال الأول كنايتان:

**إحداهما:** طلب بها النسبة، وهي إثبات كثرة الرماد في ساحة زيد التي هي الفسحة بين بيوت داره.

**والأخرى:** طلب بها نفس المضيافية، وهي التصريح بكثرة الرماد لينتقل منها إلى المضيافية لاستلزامها إياها، والمثال الثاني ثلاث كنايات: الكنايتان المذكورتان، وذكر العالم كناية عن الموصوف، فافهم.

**قوله:** (**صِفَةً**) أي معنوية، وهي المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لا خصوص مدلول النعت النحوي، ومعنى كون المكني عنه صفة لا نسبة أن يكون المقصود بالذات، هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة، فصار تصور المثبتة، أعني المكني عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكني بها، وذلك كأن يذكر جبن الكلب، أو كثرة الرماد لينتقل منه للجود.

**قوله:** (**تُرِيدُ إِلَى آخِرِهِ**) أي تريد الخنساء أن الممدوح وهو أخوها صخر، فكنت بطول النجاد عن كونه طويل القامة، وبرفع العماد عن كونه سيد، وبكثير الرماد عن كونه كريماً.

**وَالثَّانِي: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا نِسْبَةً.**
**نَحْوُ: «الْمَجْدُ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ وَالْكَرَمُ تَحْتَ رِدَائِهِ»، تُرِيدُ نِسْبَةَ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ إِلَيْهِ.**

**قوله: (يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا نِسْبَةً)** أي لا صفة، وذلك فيما إذا صرح بالصفة، وقصد الكناية بإثباتها لشيء عن إثباتها للمراد بحيث يصير الإثبات للمراد بسبب الإثبات لغيره هو المقصود بالذات.

**وَالثَّالِثُ: كِنَايَةٌ يَكُونُ الْمَكْنِيُّ عَنْهُ فِيهَا غَيْرَ صِفَةٍ وَلاَ نِسْبَةٍ، كَقَوْلِهِ:**

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مخْذَمٍ ... وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

**فَإِنَّهُ كَنَى بِمَجَامِعِ الأَضْغَانِ عَنِ الْقُلُوبِ.**

**قوله: (غَيْرَ صِفَةٍ وَلاَ نِسْبَةٍ)** أي ولا نسبة صفة لموصوف، وذلك بأن يكون المكني عنه فيها موصوفاً، كما في مجامع الأضغان في بيت الكتاب، فإن المكني عنه القلوب، وهي موصوفه بمجامع الأضغان، وكذا قولنا: كناية عن الإنسان حي مستوى القامة عريض الأظفار، أو يكون المكني عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [1] ، فإن المكني عنه نفي المثل، وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل، ولا صفة ولا نسبة.

**قوله: (الضَّارِبِينَ)** أي أمدح الضاربين.

وقوله: بكل أبيض أي بكل سيف أبيض وقوم.

مُخْذِم: - بضم الميم وسكون الخاء وكسر الذال المعجمة - أي قاطع.

وقوله: «والطاعنين» أي وأمدح الطاعنين أي الضاربين بالرمح.

وقوله: «مجامع الأضغان» المجامع جمع مجمع اسم مكان من الجمع، والأضغان جمع ضغن، وهو الحقد ومجامع الأضغان، وإن كان مشتقاً، ومصدوقه القلوب، وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة لا كناية إلا أنه ليس المراد منه هنا الذات الموصوفة بالصفة، بل المراد منه خصوص الصفة، وهي جمع الضغن، وهذه لا تطعن، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، وأراد محلها، وهو الموصوف كناية، دسوقي.

**وَالْكِنَايَةُ:**

**1 - إِنْ كَثُرَتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ سُمِّيَتْ تَلْوِيحاً.**

---

(1) الشورى:11.

نَحْوُ: «هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ»، أَيْ كَرِيمٌ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الرَّمَادِ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الإِحْرَاقِ، وَكَثْرَةَ الإِحْرَاقِ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الطَّبْخِ وَالْخُبْزِ، وَكَثْرَتَهُمَا تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الآكِلِينَ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ كَثْرَةَ الضِّيفَانِ، وَكَثْرَةَ الضِّيفَانِ تَسْتَلْزِمُ الْكَرَمَ.

**قوله:** (**وَالْكِنَايَةُ: إِنْ كَثُرَتْ إِلَى آخِرِهِ**) يعني أن الكناية من حيث هي تتنوع:

1 - إلى ما يسمى تلويحاً.

2 - وإلى ما يسمى رمزاً.

3 - وإلى ما يسمى إيماء وإشارة.

4 - وإلى ما يسمى تعريضاً.

وهذه الأنواع وإن استوت في كونها كناية إلا أنها يقع التفاوت فيها في الجملة، أي أنه يفوق بعضه بعضاً في رتبة دقة الفهم وظهوره، وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها، وذلك مما يؤدي إلى التفاوت في الأبلغية؛ لأن الخطاب بها يختلف يناسب بعضها الذكي وبعضها الغبي، وما يكون خطاباً لذكي يفوق ما كان خطاباً لغبي في الأبلغية، وإن كان كل في مقامه بليغاً، فتأمل، دسوقي عن ابن يعقوب.

**قوله:** (**الْوَسَائِطُ**) أي بين اللازم الذي استعمل لفظه، وبين الملزوم الذي أطلق اللفظ عليه كناية.

**قوله:** (**سُمِّيَتْ تَلْوِيحاً**) أي لأن التلويح في الأصل: هو أن يشار إلى الشيء من بعد، وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً.

قال صاحب روح المعاني: جعل السكاكي التلويح اسماً للكناية الكثيرة الوسائط اصطلاح جديد خلاف المشهور من تسمية التعريض تلويحاً انتهى، بتصرف.

**قوله:** (**نَحْوُ: «هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ» إِلَى آخِرِهِ**) أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعمل فيها اللفظ كناية أربع وسائط، كما بينه في الكتاب ومثله هو جبان الكلب، فإن بين جبان الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها أربع وسائط:

1 - وهو عدم جراءة الكلب.

2 - وأنس الكلب بالناس.

3 - وكثرة مخالطة الواردين.

4 - وكثرة الأضياف.

وكذا مهزول الفصيل، فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها ثلاث وسائط:

1 - وهي عدم اللبن.

2 - وكثرة شاربيه.

3 - وكثرة الأضياف.

**2 - وَإِنْ قَلَّتْ وَخَفِيَتْ سُمِّيَتْ رَمْزاً.**

**نَحْوُ: هُوَ سَمِينٌ رَخْوٌ، أَيْ غَبِيٌّ بَلِيدٌ.**

**قوله:** (**وَإِنْ قَلَّتْ**) أي الوسائط بمعنى أنها لا تكون كثيرة، فيصدق بانعدامها رأساً، كما في قولك: «هو عريض القفا» أي أبله، فإنه يكنى عن البله بذلك، وليس بينهما واسطة عرفاً، وبوجود الواسطة مع القلة، نحو: «هو عريض الوسادة»، أي أبله؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا، وعرض القفا يستلزم البله، فبينهما واسطة واحدة، ومنه مثال الكتاب، فإن سمينا رخواً يستلزم عرض القفا المستلزم للغباوة والبلادة.

**وقوله:** (**وَخَفِيَتْ**) أي الوسائط أو الكناية، والمراد خفاء اللزوم، أي بين المستعمل فيه والأصل.

**قوله:** (**سُمِّيَتْ رَمْزاً**) لأن الرمز في الأصل: أن تشير إلى قريب منك بالشفة، أو الحاجب، والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

**3 - وَإِنْ قَلَّتْ فِيهَا الْوَسَائِطُ أَوْ لَمْ تكُنْ وَوَضُحَتْ سُمِّيَتْ إِيمَاءً وَإِشَارَةً.**

**نَحْوُ:**

أَوَ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ ... فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

**كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِمْ أَمْجَاداً.**

**قوله:** (**أَوْ لَمْ تَكُنْ**) أي لم توجد الوسائط رأساً.

**قوله:** (**وَوَضُحَتْ**) أي الواسطة حيث كانت، أو ووضحت الكناية بمعنى ظهر اللزوم فيها بين المستعمل فيه والأصل.

**قوله:** (**سُمِّيَتْ إِيمَاءً وَإِشَارَةً**) أي لأن أصل الإشارة، وكذا الإيماء أن تكوم حسية، وهي ظاهرة.

**قوله:** (**نَحْوُ: أَوَ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ إِلَى آخِرِهِ**) مثال لما فيه واسطة واحدة بينة بنفسها، فقلت فيه الوسائط مع الظهور، وذلك لأن إلقاء المجد رحله على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم، ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم، فهو كناية في النسبة بالواسطة، وفيه استعارة بالكناية تشبيهاً للمجد بالإنسان الراحل، عبد الحكيم.

قال معاوية: والكنايتان تصحان بدون الاستعارة بالكناية، لكن فيها مزيد حسن، فإن الجامع فيها من الترحيل والترحل والتنقل تحقيقاً في المشبه به، وادعاء في المشبه منبه على أن المجد جال في كل مجال يتخير جياد الرجال حتى صادف آل طلحة، فألقى وأبقى فيهم رحله، وما عليه المعول، ثم لم يتحول فقر، واستقر فيهم كل وقت يوافيهم يفوته حقه، ويوافيهم، انتهى.

ومثال ما لا واسطة فيه أصلاً مع الظهور، قولك: «زيد عريض القفا» كناية عن البله بناء على ظهوره عرفاً فيه، كما قيل ابن يعقوب.

**وقوله:** (**كِنَايَةٌ إلى آخره**) حال من ضمير القول المقدر، والأصل نحو قوله: أو ما رأيت إلى آخره حال كونه كأنيابه عن كونهم، أي آل طلحة أمجاداً.

**وَهُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ يَعْتَمِدُ فِي فَهْمِهِ عَلَى السِّيَاقِ يُسَمَّى تَعْرِيضاً، وَهُوَ إِمَالَةُ الْكَلَامِ إِلَى عُرْضٍ أَيْ نَاحِيَةٍ، كَقَوْلِكَ لِشَخْصٍ: «يَضُرُّ النَّاسَ خَيْرَ النَّاسِ مَنْ يَنْفَعُهُمْ».**

**قوله:** (**وَهُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ إِلَى آخِرِهِ**) يحتمل أن المراد نوع جارٍ على طريق الكناية في إرادة كل من المعنى الأصلي والفرعي، وليس منها حقيقة؛ لأن الإرادة فيه للمعنى الأصلي لفظية للمعنى الفرعي سياقية بخلاف الكناية، فإن إرادة كل من المعنى الأصلي والفرعي لفظية كما هو مذهب المحققين، وهذا الاحتمال هو الظاهر، كما يشهد له قوله: «يعتمد في فهمه على السياق».

وقوله: (وَهُوَ إِمَالَةُ الْكَلَامِ إِلَى عُرْضٍ أَيْ نَاحِيَةٍ) أي توجيه الكلام إلى عُرض - بضم العين - أي جانب وناحية يدل ذلك العرض على المقصود، وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلاً قولك لمن يضر الناس المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، أو خير الناس من ينفعهم.

معنى الأول: الصريح حصر الإسلام في غير المؤذي، ويلزم منه نفي الإسلام عن كل مؤذٍ، وهذا هو المعنى الكنائي، والمقصود من السياق نفي الإسلام عن المؤذي العين كالمخاطب.

ومعنى الثاني: الصريح حصر الخبرية في غير المؤذي، ويلزم منه نفيها عن كل مؤذٍ، وهذا هو المعنى الكنائي، والمقصود من السياق في الخبرية عن المؤذي المعين كالمخاطب، وهذا المقصود من السياق في المثالين هو المعرض به، وليس اللفظ مستعملاً فيه، بل مستعمل في المعنى الكنائي، فالمعنى المعرض به ليس حقيقيّاً للفظ ولا مجازيّاً ولا كنائيّاً، فالكناية العرضية على هذا غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكي تسميتها به لوجود معناه فيها.

وبالجملة: فالمعتبر على هذا هو كون المعنى التعريضي مقصوداً من الكلام إشارة وسياقاً لا استعمالاً، فيجوز أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه المكني عنه، كما علمته أو في معناه المجازي، نحو: «جاءنا الأسد أو البحر» تعريضاً بجبن غير الجائي من الجالسين، أو في معناه الحقيقي، نحو: «لست أنا بجاهل» إذا قصد التعريض لشخص معين بالجهل، وقد دل بالمعنى المستعمل فيه اللفظ من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق التلويح وإشارة السياق، وفي الأطول ما معناه، ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة التركيب على مناسبة الخواص للمقامات كدلالة الحذف على تعظيم المحذوف أو إهانته، وكدلالة قولك: «إن زيداً قائم» على مناسبة التأكيد، وهي إنكار المخاطب، فإنه إفادة من غير استعمال فيه.

قال معاوية: فخروج التعريض عن الحقيقة والمجاز، والكناية معقول، وقد ذهب إليه الفحول كصاحب الكشاف وابن الأثير، فهو عندهما من قبيل التلويح والإشارة بنفس العبارة إلى معنى هو من قبيل مستتبعات التراكيب التي ذكرها السيد قدس سره،

وليست هي كما زعمه عبد الحكيم المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقية من غير تعلق قصد المتكلم بها؛ إذ لا عبرة لنا في فننا بما لم يقصد، بل هي التي تراد من معانيها لا من مبانيها، فلا تكون مبانيها مستعملة فيها، فهي تدل عليها دلالة صحيحة بالإشارة لا بالعبارة، فلا خفاء في خروجها عن الثلاثة.

ثم قال: والظاهر أن هذا هو مراد السكاكي، وأن ما خالفه من ظاهر كلامه يجب تأويله.

ثم قال: وما مر عنه من أنا لا نقول في عرفنا: استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها عليه لا ينافيه بل يقتضيه؛ لأن ظاهره كون دلالتها بلفظ لا بعرضها، والمعنى التعريضي غرض أصلي من العرض لا من اللفظ، فليس مستعملاً فيه، والحقيقي بعكسه ولو لأجله فهو مستعمل فيه، وكونه لأجله لا ينافيه انتهى، لكن في شرح ابن يعقوب على التلخيص: أن الصواب كون دلالة التركيب على مناسبة الخواص للمقامات كدلالة اللفظ المؤكدة في مقام الإنكار على مناسبة التأكيد التي هي الإنكار عقلية، وإلا لم تفتقر إلى الذوق، وأنها من باب الكناية؛ لأن اللفظ لم ينقل للمناسبة انتهى، وهو مما يوضح ويؤيد كلام السعد وعبد الحكيم، فتأمل.

ويحتمل أن المراد أن هناك نوعاً من الكناية حقيقة هو التعريض، كما أن التمثيل نوع من الاستعارة حقيقة، كما هو مذهب السعد في شرحيه على تلخيص المعاني، وتبعه عبد الحكيم، وحَمْلاً عليه كلام السكاكي والخطيب، وعليه فالتعريض عبارة عن استعمال التركيب في لازم معناه الذي هو المعنى التعريضي، فهو كناية مركبة، كما أن التمثيل استعارة مركبة.

وأما الكناية: فعبارة عن استعمال التركيب باعتبار جزئه سواء كان لفظاً أو نسبة في لازم معنى ذلك الجزء، فهي كناية في التركيب لا كناية مركبة.

قال في المطول: وذلك لأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة، فلا بد من أن يكون حقيقة فيه، أو مجازاً، أو كناية.

قال السيد قدس سره: وقد غفل عن مستتبعات التراكيب، فإن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة، وليس حقيقة فيها، ولا مجازاً، ولا كناية؛ لأنها مقصودة تبعاً لا أصالة، فلا يكون مستعملاً فيها، والمعنى المعرض به وإن كان مقصوداً أصليّاً إلا أنه ليس

مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعملاً فيه، وإنما قصد إليه من السياق بجهة التلويح والإشارة، انتهى.

وقد أطال في الرد عليه، وناقشه عبد الحكيم، ثم بين وجهاً آخر في معنى كلام السكاكي والخطيب غفل عنه الناظرون، ولكن قد انتصر معاوية للسيد، ولولا خوف الملل والملام لتلوت عليك ما وقع لهم في هذا المقام.

وحمل كلام المصنف على هذا المذهب لا ينافيه قوله: «يعتمد في فهمه على السياق»؛ إذ يمكن أن يراد به أن السياق دال عليه، ولا قوله: «وهو إمالة الكلام إلى عرض أي ناحية» لإمكان أن يراد منه أن التعريض توجيه الكلام إلى عرض، أي ليدل على جانب غير الموضوع له لازم للموضوع له مع دلالته على جانب الموضوع له بقرينة السياق الذي لا يمنع من إرادتهما، هذا ومن الكناية المركبة المركبات التي قصد بها إفادة لازم فائدة الخبر، نحو: «حفظت التوراة» تريد إفادة المخاطب العالم بأن ما حفظه هو التوراة أنك تعلم أنه يحفظ التوراة على ما قاله جماعة.

وقال آخرون: إن المركبات المذكورة من باب الحقيقة التعريضية على حد لست أنا بجاهل، وادعى الزيباري أن ظاهر كلام القوم أن نحو: «حفظت التوراة» مستعمل في اللازم على سبيل المجاز.

فقال الشيرانسي: المجاز مفرد مرسل تبعي في الفعل، فإن «حفظت» مجاز مرسل عن علمت حفظك تبعية جعل الحفظ مجازاً مرسلاً عن العلم به من قبيل إطلاق اسم اللازم على الملزوم، فإن العلم اليقيني بالحفظ يستلزم تحققه، فهو نظير ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [1] في أن المعنى المجازي فيه إرادة القراءة لا مطلق الإرادة، فتنبه. هذا حاصل ما في الأنبابي وبيانية الصبان بزيادة وتوضيح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

# علم البديع

**قوله: (علم البديع)** إنما سمي بذلك؛ لأنه باحث عن أحوال الكلام من حيث

(1) النحل:98.

تحسينه المقتضي لغرابته في جنسه.

والبديع: لغة: الشيء المستغرب.

**الْبَدِيعُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلاَمِ الْمُطَابَقِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ.**

**قوله:** (عِلْمٌ إِلَى آخِرِهِ) أي ملكة يستحضر بها تلك الوجوه المعرفة بتلك التعاريف عند الحاجة إليها.

قيل: ولا يراد بها هنا الإدراك ولا المسائل.

أما **الأول**: فلأن الإدراك هنا عبارة عن تصورات تعاريف تلك الوجوه وتعاريف تلك الوجوه، وإن كانت لا شك في كونها سبباً في معرفة الوجوه وتصورها، لكن الوجه أن يكون العلم هو تلك الوجوه المعرفة لا تعاريفها؛ لأن التعاريف مبادئ للمعرفات كالأدلة للمسائل إلا أن يراد بالإدارك هنا المدركات.

وأما **الثاني**: فلأن هذا العلم من قبيل التصورات كما يفيده قول السعد في شرح هذا الحد، أعني علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، أي يتصور به معانيها، ويعلم بها أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، انتهى.

وذلك العلم الذي يتصور به تلك الوجوه ليست إلا تعاريفها وحدودها، وهي من قبيل المعلومات التصورية، نعم يلوح من قول السعد، ويعلم به أعدادها وتفاصيلها أنه بعد تصور الوجوه يبحث عن أحوالها كعددها وتفاصيلها، فيكون البديع عبارة عن مجموع تصورات وتصديقات، ولا مانع منه مع أنه هو المتبادر من سردهم أنواع هذا الفن وتفاصيلها، فإنهم إنما يشرحون معاني تلك الوجوه، ويقسمونها وأكثرهم يحصرها عدداً، كما أفاده بعد الحكيم، وهذا يقتضي أنه ليس له مسائل، نعم يمكن أن يجعل مسائله الوجوه التي يسأل عن حقائقها ويطلب تصورها، وتسميتها مسائل على ضرب من التسمح كتسمية الأمر الإجمالي الذي ترجع إليه أنواع العلم التصوري موضوعاً.

وقال بعضهم: والأوجه أنه متى أمكن حمل هذا العلم على التصديقات وإجراؤه على نسق غيره من العلوم، ولو بالتأويل لا يعدل عنه، وذلك بأن يقال في شرح هذا الحد: أي قواعد كلية يعرف بها أحوال الكلام التي تورثه حسناً بعد رعاية مطابقته لما يقتضيه المقام عملاً بفن المعاني، وبعد رعاية وضوح دلالته على معناه عملاً بفن

البيان، وذلك كقولنا: الكلام الذي يراد تحسينه يعرض له طباق التضاد؛ لأن الذوق يحكم بأنه محسن للكلام، وقوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [1] كلام أريد تحسينه، فلحقه الطباق بين اليقظة والنوم، وكقولنا: الكلام الذي يراد تحسينه يعرض له الجناس كذلك، وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [2] كلام أريد تحسينه، فجاء على وجه المجانسة بين لفظي الساعة، هذا هو المتبادر في تصور مسائل هذا الفن حيث جعلوا موضوعه الكلام.

وحاصله: جعل الكلام موضوعاً، وحمل وجوه التحسين عليه، ويمكن تصورها على وجه آخر، كقولك: الطباق محسن للكلام بشهادة الذوق، والوجه الذي ورد عليه قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [3] من قبيل الطباق، فهو محسن له، وكقولك: الجناس محسن للكلام كذلك، والوجه الذي أتى عليه قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [4] إلَى آخره من الجناس، فهو محسن له.

وحاصله: جعل وجوه التحسين موضوعات للمسائل، ويحمل عليها كونها محسنة للكلام بشهادة الذوق، وعليه فيكون جعل أحوال تلك الوجوه أحوالاً للكلام؛ لأن عارض العارض لشيء عارض لذلك الشيء، وجعلهم موضوع كثير من مسائله البحث في هذا الفن عن أحوال تلك الوجوه من حيث كونها معنوية تارة، ولفظية أخرى، وأن المقصود منه معرفة ذلك إلا أنه يجب تأويله بأنهم لما رأوا تلك الوجوه ثابتة للكلام، ومحسنة له أمراً متقرراً لا يحتاج إلى التنبيه عليه عدلوا عنه إلى وجه يضبط تلك الوجوه، فالغرض منه ضبطها لا إثبات كونها معنوية أو لفظية، وذلك لأن المسائل التي على هذا الوجه لا ينطبق تعريف الفن عليها، ولا يشير إليها، وليس المراد معرفة جميع الوجوه المحسنة التي يمكن وجودها في الكلام؛ لأنها لا تزال تتجدد ولا تكاد تنحصر، بل المراد معرفتها بقدر الطاقة، كما مر عن السعد وكثير من العلوم غير

(1) الكهف:18.
(2) الروم:55.
(3) الكهف:18.
(4) الروم:55.

هذا العلم، وإن شاركه في تجدد المسائل وعدم انحصارها إلا أن له ضوابط ترجع إليها مسائله الموجودة والمتجددة.

وأما هذا العلم: فمسائله منتشرة قبل أن ترجع مسألة منها إلى الأخرى، فلذا خص هذا العلم بالتنبيه على ذلك، وعلى منواله علم اللغة انتهى بتصرف، وعلى كل حال يخرج بقوله: يعرف به وجوه تحسين الكلام ما عدا علم البديع من العلوم، والمراد بالكلام الكلام المعهود عند البلغاء وهو العربي، فيخرج به العلم الذي يعرف به تحسين غيره.

**قوله: (الْمُطَابَقِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ)** أي مع وضوح دلالته على معناه عملاً بِفَنّي المعاني والبيان.

قيل: وليس رعاية هذين الأمرين قيداً في التعريف، بل ذكرا فيه لكون رعايتهما شرطاً للعمل لا للعلم، أي شرطاً في كون الوجوه محسنة للكلام يترتب عليها قبوله، حتى تراعى فيه لا في معرفة الوجوه.

وقيل: رعاية هذين الأمرين قيد في التعريف:

إما لإخراج تلك الوجوه قبل رعاية الأمرين؛ لأنها لا تعد محسنة حينئذ، وإنما تعد محسنة بعدها.

وإما لإخراج العلوم التي توجب للكلام الحسن الذاتي بناء على أن المراد بوجوه التحسين الأحوال التي يحصل بها تحسين الكلام سواء كان ذاتيّاً، وهو الداخل في البلاغة، أو عرضياً، وهو التابع لها كون الحال قد يقتضي تحسين الكلام بتلك الوجوه، فيكون تحسينه بها ذاتيّاً، وداخلاً في البلاغة بدليل أنه ربما اقتضى المقام تركه، فيكون الإتيان به سمجاً ذلك؛ لأن البحث عنه من جهة كونه تحسيناً عرضيّاً تابعاً للبلاغة من فن البديع، ومن جهة أنه من مقتضيات الحال وتحسيناً ذاتيّاً، وداخلاً في البلاغة من فن المعاني.

وإما لإخراج علم العروض لأن تحسينه لم يشترط فيه كونه بعد رعاية هذين الأمرين، فإن وقع كذلك، فهو اتفاقي لا لازم، أفاده بعض الأفاضل.

**وَهَذِهِ الْوُجُوهُ:**

**1 - مَا يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى تَحْسِينِ الْمَعْنَى يُسَمَّى بِالْمُحَسَّنَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ.**

**2 - وَمَا يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَى تَحْسِينِ اللَّفْظِ يُسَمَّى بِالْمُحَسَّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ.**

قوله: (**وَهَذِهِ الْوُجُوهُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى آخِرِهِ**) أي هذه الوجوه التي بها التحسين العرضي، أي الزائد على تحسين البلاغة قسمان:

1 - قسم يبحث عن الوجوه المعنوية، أي التي يرجع تحسينها إلى المعنى.

2 - وقسم يبحث عن الوجوه اللفظية، أي التي يرجع تحسينها إلى مجرد اللفظ، وهذا بحسب القصد الأولى، فلا ينافي أن المعنوي قد يحسن اللفظ وبالعكس.

وعن السيوطي في شرح عقود الجمان: قسم جماعة وجوه التحسين إلى ثلاثة أقسام، فزادوا ما يتعلق باللفظ والمعنى معاً كالمطابقة والمقابلة، والأمر قريب، انتهى.

والبحث في ذلك كله عن محسنات الكلام، وقد يبحث عن محسناته من حيث أخذه ولو بالمعنى من كلام آخر، وهي مباحث السرقات الشرعية، وما يتعلق بها.

وقد يبحث عن تحسينه من حيث ابتداؤه، أو انتهاؤه، أو التخلص من بعضه إلى بعض، وما يفيده كلام المطول من أن مباحث السرقات الشعرية، وما بعدها ليست من البديع، وإنما هي من علائقه وتوابعه معناه أنها ليست من البديع المقصود بالذات الممكن في كل كلام، فلا ينافي صحة إطلاقه على ما يشملها؛ لأنها من مكملاته، وليس لها فن مستقل، ولذلك صرح في المختصر: بأنها منه، أفاده بعض الأفاضل.

## مُحَسنات معنوية

## {التورية}

**1 - التَّوْرِيَةُ: أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَيَانِ: قَرِيبٌ: يَتَبَادَرُ فَهْمُهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَعِيدٌ: هُوَ الْمُرَادُ بِالإِفَادَةِ لِقَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ.**

**نَحْوُ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾ [1] ، أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «جَرَحْتُمْ» مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ، وَهُوَ ارْتِكَابُ الذُّنُوبِ.**

**وَكَقَوْلِهِ:**

(1) الأنعام:60.

يَـــا سَـــيِّداً حَـــازَ لُطْفــاً     لَـــــهُ الْبَـــرَايَا عَبِـــيدُ
أَنْـــتَ الْحُـــسَيْنُ وَلَكِـــنْ     جَفَـــاكَ فِيــنَا يَـــزِيدُ

**مَعْنَى «يَزِيدُ» الْقَرِيبُ أَنَّهُ عِلْمٌ، وَمَعْنَاهُ الْبَعِيدُ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مِنْ زَادَ.**

**قوله:** (**التَّوْرِيَةُ**) ويقال لها: الإبهام والتوجيه والتخيير، ولكن التورية أولى في التسمية لقربها من مطابقة المسمى؛ لأنها لغة مصدر وريت الخبر تورية إذا سترته، وأظهرت غيره كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر.

واصطلاحاً: ما في الكتاب، وسيأتي توضيحه، والتورية من أغلى فنون الأدب، وأعلاها رتبة، وسحرها ينفث في القلوب، ويفتح بها أبواب عطف ومحبة، وما أبرز شمسها من غيوم النقد الأكل ضامر مهزول، ولا أحرز قصبات سبقها من المتأخرين غير الفحول.

قال الزمخشري: وهو حجة في هذا العلم، ولا ترى باباً في البيان أدق، ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع، ولا أعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام صحابته رضوان الله عليهم أجمعين، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾ [1]؛ لأن الاستواء على معنيين:

**أحدهما**: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورى به الذي هو غير مقصود؛ لأن الحق تعالى وتقدس منزه عن ذلك.

**والثاني**: الاستيلاء والملك، وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورى عنه بالقريب المذكور، انتهى.

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل في مجيئه عند خروجه إلى بدر فقيل لهم: ممن أنتم، فلم يرد أن يعلم السائل، فقال: من ماء، أراد أنا مخلوقون من ماء، فورى عنه بقبيلة يقال لها: ماء.

ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه في الهجرة، وقد سئل عن النبي صلى الله عليه

(1) طه:5.

وسلم من هذا؟ فقال: هاد يهديني، أراد أبو بكر رضي الله عنه هاد يهديني إلى الإسلام، فورى عنه بهادي الطريق، وهو الدليل في السفر، والتورية إجمالاً أربعة أنواع:

1 - مجردة.

2 - ومرشحة.

3 - ومبينة.

4 - ومهيأة.

وتفصيلاً تسعة أنواع، وذلك أن المجردة هي التي لم يذكر فيها لازم المورى به، وهو المعنى القريب ولا لازم المورى عنه، وهو المعنى البعيد حقيقة بأن لا يذكر فيها لازم أصلاً، كما مر من قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾ [1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: من ماء جواباً لمن سأله ممن أنتم؟

وقول أبي بكر في الهجرة هاد يهديني جواباً لمن سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: من هذا؟ أو حكماً بأن يذكر فيها لازم القريب ولازم البعيد معاً متكافئين بحيث لم يترجح أحدهما على الآخر، فيتعارضا ويتساقطا حتى كأنهما لم يذكرا كما في قول البحتري:

ووراءَ تَسْدِيَةِ الوشاحِ مَلِيَّةٌ ... بالحسنِ تَمْلُحُ في القلوبِ وتعذُبُ

فقوله: تملح يحتمل أن يكون من الملوحة، وهو المعنى القريب، ولازمه تعذب. ويحتمل أن يكون من الملاحة، وهو المعنى البعيد، ولازمه ملية بالحسن، وقد تعارض اللازمان.

فالمجردة قسمان، وأن المرشحة هي التي يذكر فيها لازم المورى به فقط، وهو المعنى القريب:

إما قبل لفظ التورية، وأعظم أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾ [2]، فقوله: «بأيد» معناه القريب الجارحة.

وقد ذكر لازمه، وهو البنيان ترشيحاً قبل لفظ التورية، والمراد منه القدرة وعظمة

(1) طه:5.

(2) الذاريات:47.

الخالق لتنزهه سبحانه وتعالى عن المعنى الأول.

وأما بعد لفظ التورية، ومن أمثلته قوله:

مـذ همـت مـن وجـدي فـي خالهـا ... ولـم أصـل مـنه إلـى اللـثم
قالـت قفـوا واسـتمعوا مـا جـرى ... خالـي قـد هـام بـه عمـي

فمعنى الخال القريب خال النسب، وقد ذكر لازمه ترشيحاً بعد لفظ التورية، وهو العم، والمراد منه المعنى البعيد، وهو الشامة، أي النقطة السوداء في الخد.

فالمرشحة أيضاً قسمان، وأن المبينة هي التي يذكر فيها لازم المورى عنه، ومن أحسن أمثلته قول شيخ شيوخ حماة الشيخ شرف الدين عبد العزيز رحمه الله:

قالـوا أمـا فـي جلـق نـزهة ... تنـسيك مـن أنـت بـه مغـرى
يـا عاذلـي دونـك مـن لحظـه ... سـهماً ومـن عارضـه سـطرا

أي فالمعنى البعيد للسهم والسطر الموضعان المشهوران بمتنزهات دمشق، وذكر النزهة بجلق قبلهما ما هو المبين لهما.

وأما المعنى القريب فسهم اللحظ وسطر العارض.

وأما بعد لفظ التورية ومن أمثلته البديعية قوله:

أرى ذنب السرحان في الأفق ساطعاً ... فهـل ممكـن أن الغـزالة تطلـع

فالمعنى البعيد لذنب السرحان أول ضوء الفجر، وللغزالة الشمس، وقد بين الشاعر الأول بذكر لازمه بعد قوله: «ساطعاً»، والثاني بذكر لازمه بعده بقوله: تطلع.

والمعنى القريب المورى به للأول ذنب الحيوان المعروف، وللثاني الحيوان المعروف.

فالمبينة أيضاً قسمان، وأن المهيأة هي التي لا تقع فيها التورية إلا باللفظ الذي قبلها، أو باللفظ الذي بعدها، أو تكون التورية في لفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية في الآخرة، فالمهايأة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام، ومن أمثلة القسم الأول قول ابن سنا الملك:

وسـيرك فيـنا سـيرة عمـرية ... فروحت عن قلب وأفرجت عن كرب
وأظهـرت فيـنا مـن سـميك سـنة ... فأظهرت ذاك الفرض من ذلك الندب

فالمعنى القريب للفرض والندب الحكمان الشرعيان، والبعيد للفرض العطاء،

وللندب صفة الرجل السريع في قضاء الحوائج الماضي في الأمور، ولولا ذكر السنة قبلهما لما تهيأت التورية فيهما، ولا فهم من الفرض والندب الحكمان الشرعيين اللذان صحت بِهما التورية.

ومنها أيضاً قول ابن حجة مورياً ومقتبساً ومكتفياً:

قالوا وقد فرطت في تصبري ... وما برى بوصله سقاما
اصبر عسى تسقى بما ريقه ... قلت لهم يا حسرتا على ما

فافهم.

ومن أمثلة القسم الثاني قول الإمام علي كرم الله وجهه في الأشعث بن قيس أنه كان يحوك الشمال باليمين، فالمعنى القريب للشمال إحدى اليدين، والبعيد له جمع شملة، ولولا ذكر اليمين بعده لما تنبه السامع لمعنى اليد.

ومن أمثلة القسم الثالث قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أيها المنكح الثريا سهيلاً ... عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يماني

فالمعنى البعيد للثريا بنت علي بن عبد الله بن الحرث بن أمية الأصغر، والقريب ثريا السماء، والمعنى البعيد لسهيل بن عبد الرحمن بن عوف.

وقيل: كان رجلاً مشهوراً من اليمن، والقريب النجم المعروف، ولولا ذكر الثريا التي هي النجم لم يتنبه السامع لسهيل، وكل واحد منهما صالح للتورية، والتورية هنا لا تصلح أن تكون مرشحة ولا مبينة؛ لأن الترشيح والتبيين لا يكون كل منهما إلا بلازم خاص.

والفرق بين اللفظ الذي تتهيأ به التورية واللفظ الذي تترشح به، واللفظ الذي تتبين به أن الذي تقع به التورية مهيأة لو لم يذكر لما تهيأت التورية أصلاً، واللفظ المرشح والمبين لو لم يذكرا لكانت التورية موجودة، وإنما الأول مقوٍّ، والثاني بمنزلة تجريد الاستعارة، فافهم انتهى ملخصاً من شرح بديعية ابن حجة مع تغيير ما.

**قوله: (أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ إِلَى آخِرِهِ)** أي أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً.

**قوله: (لَهُ مَعْنَيَانِ)** أي أو أكثر كما في الأطول، فهو أخذ بالأقل، وسواء كان المعنيان حقيقيين، أو مجازيين، أو أحدهما حقيقيّاً، والآخر مجازيّاً لا يعتبر بينهما لزوم

وانتقال من أحدهما للآخر.

وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية، ويعلم أن التورية ليست من إيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان، نعم إذا كان المعنيان مجازيين، أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة إلى المعنى الحقيقي لهما، أو لأحدهما.

وأما بالنسبة إلى المعنى الذي هو تورية بالقياس إليه، فلا؛ إذ لا علاقة بينهما، ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر، دسوقي عن عبد الحكيم.

**قوله: (قَرِيبٌ إِلَى آخِرِهِ)** أي لكثرة استعمال اللفظ فيه، فتكون دلالته عليه ظاهرة.

**وقوله: (وَبَعِيدٌ)** أي لا يتبادر فهمه من اللفظ لقلة استعمال اللفظ فيه، فتكون دلالته عليه خفية.

**وقوله: (هُوَ)** أي البعيد المراد، أي مراد المتكلم بالإفادة، أي بإفادة اللفظ له إلا أنه ورى عنه بالمعنى القريب ليتوهم السامع قبل النظر للقرينة الخفية أن المراد القريب، وليس كذلك فكأن المعنى القريب ساتر للبعيد، والبعيد خلفه، وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية، فإن إراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية، ومن هنا سمي هذا النوع إيهاماً، فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية، بل إجمالاً.

**وقوله: (لِقَرِينَةٍ)** أي مانعة من إرادة المعنى القريب، وهي التي تنصب لإرادة المعنى البعيد فقط على المشهور؛ إذ لولاها لم يفهم من اللفظ إلا القريب، فيخرج اللفظ عن التورية، والذي يفيده كلام العلامة الأمير في شرحه على غرامي صحيح صحة إرادة المعنيين معاً في التورية، وكذلك يؤخذ من قول الجلال على عقود الجمان.

والفرق بين التورية والاستعارة: أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها، وتجعل المعنى البعيد قريباً، والتورية ليست كذلك، والغالب عليها الترشيح بما يبعد إرادة المجاز، انتهى.

قال الشيخ الأبياري في سعود المطالع: وربما يؤيد هذا جعلهم قوله تعالى:

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ [2] من التورية المبنية على الكناية، أي أن جملة الكلام تورية مبنية على الكناية، كما فصلوه في الكلام على التورية في حواشي التلخيص، فلعلهما طريقتان في التورية، وإن لم تكن الثانية قديمة، فلا ضير في إحداثها، انتهى.

**وقوله:** (خَفِيَّةٍ) أي لأجل أن يذهب وهم السامع ولو غير مخاطب قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد بل ولا مجازاً ولا كناية لعدم العلاقة بين المعنى القريب والمعنى البعيد.

وبالجملة فالتورية على الطريقة الأولى التي مشى عليها المصنف، وهي المشهورة تباين الكناية والمجاز الذي منه الاستعارة لعدم وجود العلاقة فيها بخلافهما.

وعلى الطريقة الثانية تباين المجاز لعدم وجود العلاقة، والقرينة المانعة فيها بخلافه، وتباين الكناية لعدم وجود العلاقة فيها بخلاف الكناية، فافهم، والله أعلم.

**قوله:** (نَحْوُ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم ﴾ **إِلَى آخِرِهِ**) أي يقبض أرواحكم عند النوم بناء على أن في ابن آدم روحين:

1 - روح الحياة: وهي لا تخرج إلا بالموت.

2 - وروح التمييز: وهي تخرج بالنوم، فتفارق الجسد، فتطوف بالعالم، وترى المنامات، ثم ترجع إلى الجسد عند اليقظة، أو يقطع تعلق أرواحكم ببواطنكم بناء على أنه ليس في ابن آدم إلا روح واحدة يكون له بحسبها ثلاثة أحوال:

1 - حالة يقظة.

2 - وحالة نوم.

3 - وحالة موت.

فباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان وباطنه تعلقاً كاملاً تثبت له حالة اليقظة.

وباعتبار تعلقها بظاهر الإنسان فقط تثبت له حالة النوم.

---

(1) طه:5.

(2) الذاريات:47.

وباعتبار انقطاع تعلقها عن الظاهر والباطن تثبت له حالة الموت، ومعنى ثم يبعثكم على الأول يرد أرواحكم، وعلى الثاني يرد تعلقها، فاستعمل التوفي مجازاً مرسلاً في النوم؛ لأنه قبض أو قطع في الجملة، أو استعير التوفي من الموت للنوم لما بينهما من المشاركة في عدم ظهور الفعل، ويبعثكم ترشيح باعتبار أن المتبادر منه في عرف الشرع إحياء الموتى في الآخرة، فافهم انتهى، ملخصاً من الجمل بزيادة.

**قوله:** (﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾) أي ما كسبتم فيه خص الليل بالنوم، والنهار بالكسب جرياً على المعتاد، وإلا فقد يعكس.

**قوله:** (**أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «جَرَحْتُمْ» مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ إِلَى آخِرِهِ**) أي لا معناه القريب، وهو الجرح واحد الجروح، أي شق الجلد بقرينة، ثم ينبئكم بما كنتم تعملون، أي فيجازيكم به، فورى بالمعنى القريب عن المعنى المراد تورية مجردة.

**قوله:** (**أَنَّهُ عِلْمٌ**) أي لابن سيدنا معاوية عامله الله بما يستحقه، لكن لولا ذكر الحسين قبله لما فهم من يزيد المعنى القريب المذكور الذي صحت به التورية.

**وقوله:** (**وَمَعْنَاهُ الْبَعِيدُ الْمَقْصُودُ إِلَى آخِرِهِ**) أي بقرينة السياق.

## {الطباق}

**2 - الطِّبَاقُ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ.**

**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[1]، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[2].**

**قوله:** (**الطِّبَاقُ: هُوَ الْجَمْعُ إِلَى آخِرِهِ**) أخذ من طابق الفرس إذا كان تقع رجله في موضع يده في مشيه؛ لأنه وقعت رجله ويده في موطئ واحد كوقوع المختلفين في تركيب متحد أو كالمتحد في الاتصال، ويسمى بالمطابقة؛ لأنها لغة الموافقة، والمتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين، أو لموافقة الضدين في الوقوع في

(1) الكهف:18.

(2) الروم:6 - 7.

كلام واحد، أو ما هو مثله في الاتصال، واستوائهما في ذلك بعد الموافقة بينهما، ويسمى أيضاً بالتضاد والتطبيق والتكافؤ؛ لأن المتكلم يكافئ بين اللفظين، أي يوافق بينهما.

وكون الطباق من وجوه التحسين يعرف بالذوق، وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية.

**قوله: (بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ)** أي:

1 - من نوع اسمين: نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ﴾ [1] إلى آخره.

2 - أو فعلين: نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [2].

3 - أو حرفين: نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [3]، فإن في اللام معنى الانتفاع، وفي «على» معنى التضرر، أي لا ينتفع بطاعتها، ولا يتضرر بمعصيتها غيرها.

4 - أو من نوعين: نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [4]، أي ضالاً، فهديناه، فقد عبر عن الموت بالاسم، وعن الإحياء المتعلق بالحياة التي هي ضد، أو ملكة للموت بالفعل، فالتقابل بينهما اعتباري، فافهم.

**قوله: (مُتَقَابِلَيْنِ)** أي تقابلاً حقيقياً بأي نوع من أنواع التقابل الأربعة، أعني:

1 - تقابل التضاد: وهو الجمع بين أمرين وجوديين متواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض.

2 - وتقابل التضايف: وهو الجمع بين معنيين لا يتحقق أحدهما بدون الآخر كالأبوة والبنوة.

3 - وتقابل التناقض: وهو الجمع بين شيء ورفعه كالإنسان ولا إنسان.

4 - وتقابل العدم والملكة: وهو الجمع بين شيء وسلبه عما من شأنه أن يكون ذلك الشيء له.

---

(1) الكهف:18.
(2) البقرة:258.
(3) البقرة:286.
(4) الأنعام:122.

وقيل: إن تقابل التضايف من باب مراعاة النظير لا من الطباق، وليس بشيء؛ لأن مراعاة النظير كما يأتي الجمع بين أمور لا تنافي فيها كالشمس والقمر.

- أو تقابلاً اعتبارياً: وهو تقابل ما يشبه شيئاً مما ذكر يشعر بالتنافي لاشتماله بوجه ما على ما يوجب التنافي كهاتا وتلك في قوله:

مَهَا الوحشِ إلاَ أنَ هَاتَا أوانِسٌ قَنَا الخط إلاَ أنَ تلك ذَوَابِلُ

لما في «هاتا» من القرب و«تلك» من البعد، وكما في قوله تعالى: ﴿أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾[1] لما يشعر به الإغراق من الماء المشتمل على البرودة غالباً، وما يشعر به إدخال النار من حرارة النار.

- أو تقابلاً بين أحد المعنيين، وملزوم الآخر بأن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل الآخر:

إما تعلق لزوم السببية: نحو: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[2]، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة، لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة.

وإما تعلق لزوم غير السببية: كقوله:

لاَ تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ برَأسِهِ فَبَكَى

أي ظهر المشيب برأسه ظهوراً تامّاً، فبكى ذلك الرجل بتذكر الموت، أو للتأسف على زمان الشباب، فظهور المشيب لا يقابل البكاء، بل يكاد أن يدعي أن بينهما تلازماً، فلذلك سمي هذا إيهام التضاد؛ لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً إلى الظاهر، فهو محسن معنوي باعتبار إيهام الجمع، فلا يرد أنه جمع في اللفظ فقط، فيكون محسناً لفظيّاً.

وأما ما قبل هذا: فليس له اسم خاص، بل عام له، ولهذا وهو ملحق بالطباق، ولا فرق بين كون المتقابلين في كلام واحد، أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال كما مرت الإشارة إليه، والاقتصار على المعنيين المتقابلين أخذ بالأقل، كما في قولهم: الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، وإلا فالجمع بين الأمور المتقابلة مطابقة، ولو كثرت

(1) نوح:25.
(2) الفتح:29.

تلك المتقابلات، وقد خصوا الجمع بين الألوان المتضادة في معنى من المدح أو غيره لقصد الكناية، أو التورية باسم التدبيج من دبج المطر الأرض إذا زينها بألوان النبات، أو من الدبج وهو النقش؛ لأن ذكر الألوان كالنقش على البساط، فتدبيج الكناية كقوله:

تَرَدَّى ثِيابَ الْمَوْتِ حُمْراً فما أَتَى    لَها اللَّيلُ إلا وهْيَ مِن سُنْدُسٍ خُضْرُ

فجمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل، وبالثاني عن دخول الجنة.

وتدبيج التورية كقول الحريري فمذا غير العيش الأخضر، وأزور المحبوب الأصفر، أسود يومي الأبيض، وأبيض فودي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صفرة، والبعيد الذهب وهو المراد، وباقي الألوان المذكورة كنايات، ولا يجب في كل من تدبيج الكناية وتدبيج التورية أن جميع الألوان كنايات، أو توريات خلافاً لمن توهم ذلك.

**قوله:** (﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾) الإيقاظ جمع يقظ على وزن عضد، أو كتف بمعنى يقظان.

والرقود جمع راقد.

واليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازميهما، وبينهما باعتبار أنفسهما:

إما التضادان: قلنا: إن النوم عرض يمنع إدراك الحواس، واليقظة عرض يقتضي الإدراك بها.

وإما عدم وملكة حقيقة: إن قلنا: إن اليقظة نفي ذلك العرض، وقد دل على كل منهما بالاسم، دسوقي بتصرف.

**قوله:** (﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ **إِلَى آخِرِهِ**) أي ما أعد لهم في الآخرة من النعيم، وأشار بتعدد المثال إلى أن الطباق ضربان:

1 - طباق إيجاب: بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجب، كما في المثال الأول.

2 - وطباق السلب: بأن يجمع بين فعلي مصدر واحد: أحدهما: مثبت، والآخر: منفي، كما في هذا المثال، فإن العلم الأول منفي، والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات

تقابل باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي علم ينفع في الآخرة، والمثبت علم لا ينتفع به فيها، ولا تنافي بينهما، أو أحدهما أمر، والآخر نَهي، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ ﴾ (1) أمر بالخشية باعتبار كونها لله، ونَهي عنها باعتبار كونها للناس، فلا تنافي بين مادة استعمال الأمر والنهي، وإنما هو باعتبار أصلهما أيضاً، فافهم، دسوقي.

## {المقابلة}

**3 - وِمِنَ الطِّبَاقِ: الْمُقَابَلَةُ: وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يُؤْتَى بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ.**

**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلاً وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرًا ﴾ (2).**

**قوله: (وِمِنَ الطِّبَاقِ الْمُقَابَلَةُ)** أي لصدق تعريفه عليها، وليست قسماً برأسه من المحسنات البديعية خلافاً للسكاكي وغيره، كذا قال السعد.

وقال عبد الحكيم: والحق مع السكاكي في جعله المقابلة قسماً مستقلاً من البديعيات المعنوية، وذلك لأن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي، ولذا سمي بالطباق، وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق، ولذا سمي بالمقابلة، وفي كليهما إيراد المعنيين بصورة غريبة، فكل منهما محسن بانفراده، واستلزم أحدهما للآخر لا يقتضي دخوله فيه، فتأمل انتهى بتصرف.

**قوله: (أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ)** أي ليس بينهما تقابل، ولا تناف سواء كان بينهما تناسب، أو اختلفا ما صدقا، ومفهوماً كالشمس والقمر والسعيد والفقير، ولذلك توجد المقابلة مع مراعاة النظير الآتي، أو كان بينهما تماثل في أصل الحقيقة، وإن اختلفا مفهوماً فقط كإنسان وقائم، أو كانا متخالفين كالإنسان والطائر والضحك والقلة، فإنهما غير متماثلين وغير متناسبين، فلا يشترط في المقابلة تماثل المعنيين، ولا تناسبهما، كما لا يشترط فيهما تخالفهما، فافهم.

---

(1) المائدة:44.

(2) التوبة:82.

قوله: (﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً﴾ إِلَى آخِرِهِ) أتى بالضحك والقلة، وهما متوافقان لا متقابلان، ثم بالبكاء والكثرة، وهما كذلك، وقابل البكاء بالضحك والكثرة بالقلة، فهذا مثال لمقابلة اثنين باثنين.

ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دلامة:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا … وأَقْبَحَ الْكُفْرَ والإِفْلاَسَ بِالرَّجُلِ

أتى بالحسن والدين والغنى المعبر عنه بالدنيا، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب.

## {مراعاة النظير}

**4 - مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ: وَهِيَ جَمْعُ أَمْرٍ، وَمَا يُنَاسِبُهُ لاَ بِالتَّضَادِّ كَقَوْلِهِ:**

وَالطَّلُّ فِي سِلْكِ الْغُصُونِ كَلُؤْلُؤٍ … رَطْبٍ يُصَافِحُهُ النَّسِيمُ فَيَسْقُطُ

وَالطَّيْرُ يَقْرَأُ وَالْغَدِيرُ صَحِيفَةٌ … وَالرِّيحُ تَكْتُبُ وَالْغَمَامُ يَنَقِّطُ

قوله: (مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ) ويسمى التناسب، والتوفيق، والائتلاف، والتلفيق أيضاً.

قوله: (جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ) أي أن يجمع بين أمرين متناسبين، أو أمور متناسبة، فاقتصار المصنف على أمرين لأن ذلك أقل ما يتحقق فيه المناسبة، دسوقي.

قوله: (بِالتَّضَادِّ) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراكه، أو لمناسبته في شكل أو لترتيب بعض على بعض، أو ما أشبه شيئاً من ذلك، وبهذا القيد يخرج الطباق.

ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره بشبه، أو مناسبة سمي مراعاة النظير، دسوقي.

قوله: (وَالطَّلُّ إِلَى آخِرِهِ) أتى في البيت الأول: بحسن المناسبة بين الطل والغصون والسلك واللؤلؤ والمصاحفة والنسيم.

وفي البيت الثاني: بحسن المناسبة بين الطير والغدير والريح والغمام وبين القراءة والصحيفة والكتابة والنقط.

ومثله قول بعضهم في آل النبي صلى الله عليه وسلم:

أنــتم بــنو طــه ونــون والــضحى    وبــنو تــبارك فــي الكــتاب المحكــم
وبــنو الأبــاطح والمــشاعر والــصفا    والــركن والبــيت العتــيق وزمــزم

فأتى في البيت الأول: بحسن المناسبة بين أسماء السور.

وفي الثاني: بحسن المناسبة بين الجهات المجازية.

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه، نحو: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾[1]، فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار؛ لأن الخبير من له العلم بالخفيات، ومن جملة الخفيات، بل الظواهر الأبصار فيدركها.

ويلحق بمراعاة النظير إيهام التناسب، وهو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين في الكلام، نحو: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ ﴾[2]، أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم هنا، وإن كان بمعنى النبات الذي ينجم، أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، وهو لا يناسب الشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب، وهو مناسب لهما.

## {الاستخدام}

**5 - الاسْتِخْدَامُ: هُوَ ذِكْرُ اللَّفْظِ بِمَعْنًى وَإِعَادَةُ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ بِمَعْنًى آخَرَ أَوْ إِعَادَةُ ضَمِيرَيْنِ تُرِيدُ بِثَانِيهِمَا غَيْرَ مَا أَرَدْتَهُ بِأَوَّلِهِمَا.**

**فَالأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[3]، أَرَادَ بِالشَّهْرِ الْهِلاَلَ، وَبِضَمِيرِهِ الزَّمَانَ الْمَعْلُومَ.**

(1) الأنعام:103.
(2) الرحمن:5 - 6.
(3) البقرة:185.

**وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ:**

فَسَقَى الْغَضَى وِالسَّاكِنِيه وَإِن هُمُو ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

**الْغَضَى: شَجَرٌ بِالْبَادِيَةِ، وَضَمِيرُ سَاكِنِيهِ يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى مَكَانِهِ، وَضَمِيرُ شَبُّوهُ يَعُودُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى نَارِهِ.**

**قوله: (الاسْتِخْدَامُ)** هو لغة: استفعال من الخدمة.

واصطلاحاً: فيه طريقتان:

**الأولى**: لصاحب الإيضاح ومن تبعه، ومشى عليها كثير من الناس منهم المصنف حيث قال: هو ذكر اللفظ إلى آخره.

والطريقة **الثانية**: للشيخ بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى في المصباح، وتبعه جماعة، وهي أن الاستخدام: إطلاق لفظ مشترك بين معنيين، ثم الإتيان بلفظين قبله، أو بعده، أو أحدهما قبله، والآخر بعده، كل منهما قرينة تستخدم معنى تلك اللفظة المشتركة.

فالطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد، وهو استعمال المعنيين بضمير وغير ضمير، فمن هنا قال الشيخ صلاح الدين الصفدي في الفرق بين الاستخدام والتورية المشترك:

إذا لزم استعماله في مفهوميه معاً، فهو الاستخدام.

وإن لزم استعماله في أحد مفهوميه في الظاهر مع لمح الآخر في الباطن فهو التورية، انتهى.

ومن أعظم شواهد الاستخدام على طريقة ابن مالك ومن تبعه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ (1) ، فإن لفظة «كتاب» يحتمل أن يراد بها الأجل المحتوم، أي الأمد المقدر بقرينة ذكر الأجل فيها، وأن يراد بها الكتاب المكتوب بقرينة ذكر «يمحو» بعدها.

وكذا قوله من القصيدة النباتية:

---

(1) الرعد:38 - 39.

حـويت ريقـاً نباتـيّاً حـلا فغـدا يـنظم الـدر عقـداً مـن ثـناياك

فلفظة «نباتي» يحتمل أن يراد بها السكر بقرينة الريق وحلاوته، وأن يراد بها ابن نباتة الشاعر بقرينة الدر والنظم والعقد.

وكذا قول أبي العلاء:

قـصد الدهـر مـن أبـي حمـزة الأواب مولـى حجـي وخـدن اقتـصاد

وفقـيهاً أفكـاره شـدن للـنعما ـن مـا لـم يـشده شـعر زيـاد

فلفظة «فقيهاً» قرينة على إرادة أبي حنيفة، وشعر زياد أي النابغة قرينة على إرادة النعمان بن المنذر، ودعوى أن هذا من أمثلة الطريقة الأولى بتقدير ما لم يشده له تكلف.

**قوله: (ذِكْرُ اللَّفْظِ)** أي الذي له معنيان حقيقيان، أو مجازيان، أو أحدهما حقيقي والآخر مجازي، ولا مفهوم للمعنيين، بل الأكثر كذلك.

**قوله: (أَوْ إِعَادَةُ ضَمِيرَيْنِ)** أي أو ضمائر كما في الأطوال، ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين، وإلا كان أحدهما ليس استخداماً، سعد ودسوقي.

**قوله: (فَالأَوَّلُ)** أي عود الضمير الواحد على اللفظ المشترك بمعنى آخر.

**وقوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى إِلَى آخِرِهِ)** أي وقول القائل:

إِذَا نَـزَلَ الـسَّمَاءَ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ رَعَيْـنَاهُ وَإِنْ كَانُـوا غِـضَابَا

فلفظة «السماء» يراد بها المطر، وهو أحد المعنيين، والضمير في «رعيناه» يراد به المعنى الآخر، وهو النبات.

**قوله: (الزَّمَانَ الْمَعْلُومَ)** أي من رؤية هلال رمضان إلى رؤية هلال شوال كما أشار إلى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» الحديث.

**قوله: (وَالثَّانِي)** أي عود الضميرين على اللفظ المشترك مراداً بكل معنى غير ما أريد بالآخر، وغير ما يراد بذلك اللفظ.

**قوله: (كَقَوْلِهِ)** أي البحتري.

**وقوله: (الْغَضَى: شَجَرٌ بِالْبَادِيَةِ)** أي حقيقته ذلك.

**وقوله: (يَعُودُ إِلَيْهِ)** أي إلى الغضي.

**وقوله: (بِمَعْنَى مَكَانِهِ)** أي الوادي لكثرة نبته فيه.

**وقوله: (بِمَعْنَى نَارِهِ)** أي مجازاً لقولهم: جمر الغضي لقوة ناره، والتمثيل بهذا البيت، وكذا بقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءَ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

فإن «السماء» مجاز في كل من المطر والنبات مبني على قول شراح التلخيص بجواز كون لفظة الاستخدام دالة على المعنيين حقيقة، أو مجازاً، أو حقيقة في أحدهما، مجازاً في الآخر، كما مر، ولا يشترط أن يكون اشتراكها اشتراكاً أصليّاً.

وأما على قول الشيخ صفي الدين الحلي وتبعه ابن حجة: إن الشرط عند علماء البديع: أن يكون اشتراك لفظة الاستخدام اشتراكاً أصليّاً، فلا يظهر إلا التمثيل بقول ابن الوردي جامعاً بين الاستخدام في اللفظ ذي المعنيين وذي المعاني:

وَربَّ غَزالةٍ طَلَعتْ ... بِقلبي وَهْوَ مَرعاهَا

نَصبتُ لهَا شِباكاً مِنْ ... لُجينٍ ثُمّ صِدْناها

وقالتْ لِي وقدْ صِرْنا ... إلى عَينٍ قَصَدْناها

بذلْتَ العَينَ فاكْحلهَا ... بِطلْعتها ومجْراها

وقول بعض المتأخرين:

وللغزالة شيء من تلفته ... ونورها من ضيا خديه مكتسب

فتنبه.

## {الجمع}

**6 - الْجَمْعُ: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:**

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَه ... مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَه[1]

**قوله: (أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ)** أي اثنين فأكثر.

---

(1) الْجِدَة: السّعة في امتلاك المال، مصدر «وَجَدَ» وُجْداً وجِدَةً إذا صار ذا مالٍ. فاجتمعت هذه الثلاثة في كونها مَفْسَدَةً، فأعطيت في بديع القول حكماً واحداً.

**قوله:** (**فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ**) أي محكوم به واحد.

**قوله:** (**كَقَوْلِهِ: إِنَّ الشَّبَابَ إِلَى آخِرِهِ**) أي فجمع بين الشباب والفراغ والجدة، أي المال في المفسدة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[1]، فجمع سبحانه وتعالى المال والبنون في الزينة.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «من أصبح آمناً في سربه، معافى في بدنه، ويروى في جسده عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها»، فجمع الأمن، ومعافاة البدن، وقوت اليوم في حوز الدنيا بحذافيرها، وهي النواحي والواحد حذفار.

## {التفريق}

**7 - التَّفْرِيقُ: هُوَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:**

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ ... كَنَوَالِ الأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ ... وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

**قوله:** (**أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَى آخِرِهِ**) أي بفرق يفيد زيادة وترجيحاً فيما هو بصدده من مدح، أو ذم، أو نسيب، أو غير ذلك من الأغراض الأدبية.

**قوله:** (**كَقَوْلِهِ**) أي في المديح، وقول بدر الدين ابن النحوية في الغزل:

حسبت جماله بدراً منيراً ... وأين البدر من ذاك الجمال

**قوله:** (**بَدْرَةُ**) أي عشرة آلاف درهم، كما في صحاح الجوهري.

**وقوله:** (**عَيْنٍ**) في رواية مال، فالمراد بالعين أحد النقدين، ولا يخفاك ما فيه من عظم المباينة بين بدرة المال وقطرة الماء.

## {التقسيم}

**8 - التَّقْسِيمُ: هُوَ:**

(1) الكهف:46.

**1 - إِمَّا اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ.**

**نَحْوُ قَوْلِهِ:**

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

**2 - وَإِمَّا ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ وَإِرْجَاعُ مَا لِكُلٍّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ، كَقَوْلِهِ:**

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ ... إِلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الْحَيِّ والْوَتِدُ

هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

**3 - وَإِمَّا ذِكْرُ أَحْوَالِ الشَّيْءِ مُضَافاً إِلَى كُلٍّ مِنْهُمَا مَا يَلِيقُ بِهِ، كَقَوْلِهِ:**

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايِخٍ ... كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوا مُرْدُ

ثِقَالٍ إِذَا لاَقَوا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا ... كَثِيرٍ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٍ إِذَا عُدُّوا[1]

**قوله: (إِمَّا اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ)** هذه عبارة ابن أبي الأصبع.

**قوله: (أَقْسَامِ الشَّيْءِ)** أي كالزمان في المثال، فإنه قد استوفى فيه أقسامه، أعني الماضي، والحال، والاستقبال.

**قوله: (وَإِمَّا ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ إِلَى آخِرِهِ)** هذه عبارة صاحب التلخيص.

**قوله: (وَإِمَّا ذِكْرُ أَحْوَالِ إِلَى آخِرِهِ)** هذه عبارة السكاكي.

**قوله: (عَلَى التَّعْيِينِ)** أخرج به اللف والنشر.

**قوله: (وَلاَ يُقِيمُ إِلَى آخِرِهِ)** ذكر المتعدد بقوله: عير الحي والوتد، وأرجع ما لعير الحي بقوله: هذا على الخسف إلى آخره، وما للوتد بقوله: وذا يشج إلى آخره.

**قوله: (سَأَطْلُبُ إِلَى آخِرِهِ)** فقد ذكر أحوال المشايخ، وهي ثقال وخفاف وكثير وقليل، وأضاف إلى كل ما يليق به، فـ«إلى» الأول قوله: إذا لاقوا، وإلى الثاني قوله: إذا دعوا، وإلى الثالث قوله: إذا شدوا، وإلى الرابع قوله: إذا عدوا.

(1) الْتَثَمُوا: أي: وَضَعُوا اللِّثَامَ على وجُوههم، فيظهرون كأنَّهُمْ مُرْد.
إِذَا دُعوا: أي: إذا دُعُوا لمناصرته في قتال.
إذا شَدُّوا: أي: أقبلوا محاربين مقاتلين، يقال شَدَّ في الحرب، إذا أقبل بقوة.

# {تأكيد المدح بما يشبه الذم}

**9 - تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ ضَرْبَانِ:**

**أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ صِفَةِ مَدْحٍ عَلَى تَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ:**

وَلاَ عَـيْبَ فِـيهِمْ غَيْـرَ أَنَّ سُـيُوفَهُمْ ... بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الْكَـتَائِبِ

**ثَانِيهِمَا: أَنْ يَثْبُتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ، وَيُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى، كَقَوْلِهِ:**

فَتَـى كَمُلَـتْ أَوْصَـافُهُ غَيْـرَ أَنَّـهُ ... جَـوَادٌ فَمَـا يَبْقَـى عَلَـى الْمَـالِ بَاقِـيَا

قوله: (**أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَثْنَى إِلَى آخِرِهِ**) منه في المعنى وإن كان غيره بالنظر للصورة التركيبية أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم، فيكون الاستثناء حينئذ مفرغاً، نحو: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[1]، وذلك لأن المعنى: لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً، وإنما كان ما ذكر من تأكيد المدح؛ لأن نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى في المنفي عنه ذم مدح.

وبما تقرر من أن الاستثناء من النفي إثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم إثباتاً للمدح، فجاء تأكيد المدح، وإنما كان هذا التأكيد مشبهاً للذم، وفي صورته لأنه لما قدر الاستثناء متصلاً، وقدر أي فرض دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان الإتيان بهذا المستثنى لو تم التقدير وصح الاتصال ذمّاً؛ لأن العيب منفي، فإذا كان هذا عيباً كان إثباتاً للذم، لكن وجد مدحاً، فهو في صورة الذم وليس بذم.

وفائدة تقديره متصلاً: إفادة أن هذا المستثنى لا يثبت العيب إلا به إن صح كونه من جنس العيب، وكونه أي المستثنى هنا وهو صفة المدح من جنس العيب محال، فيفيد ذلك تعليق ثبوت العيب على المحال كما يقال: لا أفعل كذا حتى يبيض القار، أي الزفت، وحتى يلج الجمل في سم الخياط، فالتأكيد في هذا الضرب من وجهين:

---

(1) الأعراف:126.

**أحدهما:** أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه تعليق نقيض المدعي، وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب محقق.

والوجه الثاني: أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، وهو كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى **على** تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل فيه الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها، وهو المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبل الأداة، وهو المستثنى منه، فإذا ولي الأداة صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح **على** المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح، وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، ابن يعقوب بزيادة.

**قوله:** (**كَقَوْلِهِ**) أي الشاعر، وهو زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني نسبة إلى ذبيان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب، دسوقي.

**قوله:** (**فُلُولٌ**) جمع فل، وهو الكسر في حد السيف.

**قوله:** (**مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ**) أي مضاربة الجيوش، وفلول السيوف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأنه إنما يكون من المضاربة عند ملاقاة الأقران في الحروب، وذلك لازم لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم.

**فقوله:** (**لاَ عَيْبَ فِيهِمْ**) نفي لكل عيب، ونفي كل عيب مدح، ثم استثنى من العيب المنفي كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب **على** تقدير كونه عيباً.

ونظير هذا البيت قوله:

ولا عيب فيهم غير أن ضيوفهم ... تعاب بنسيان الأحبة والوطن

**قوله:** (**ثَانِيهِمَا: أَنْ يَثْبُتَ لِشَيْءٍ**) أي لموصوف.

**قوله:** (**صِفَةُ مَدْحٍ إِلَى آخِرِهِ**) وجه تأكيد المدح هنا: هو أن إثبات الصفة في مقام المدح يشعر بإثباتها على وجه الكمال المقتضي لانتفاء جميع أوجه النقصان عن تلك الصفة، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها؛ لأن الاستثناء أصله المخالفة، فلما كان المأتي به بعد الأداة صفة مدح أخرى لذلك الموصوف جاء التأكيد سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة للأولى ولو بطريق اللزوم كما

في مثال الكتاب، ونحو: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»، أو كانت غير ملائمة للأولى، كما في قوله:

هُـــوَ الْـــبَدْرُ إلاَ أنَّـــهُ البَحْـــرُ زاخِـــراً     سِـــوَى أنَّـــه الـــضِّرْغامُ لكـــنَّهُ الـــوَبْلُ

وذلك لأن تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانياً، ولو لم تكن ملائمة للأولى لحصول المدح بكل منهما، وإنما كان مدحاً بما يشبه الذم لما علمت من أن أصل ما بعد الأداة مخالفته لما قبلها، فإن كان ما قبلها إثبات مدح كما هنا، فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح، وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحاً في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة، فالتأكيد في هذا الضرب لا يحصل إلا من الوجه الثاني من الوجهين المارين في الضرب الأول، وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد.

وأما الوجه الأول: وهو أنه كدعوى الشيء ببينة فلا يحصل هنا؛ لأنه مبني **على** التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً، وهو غير ممكن هنا؛ لأن الأصل هنا أي الراجح الكثير الاستعمال أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بأن يكون ما قبلها صفة خاصة، وما بعدها كذلك، فلا يتصور شمول أحدهما للآخر، فلا يتصور الاتصال، ويمنع من أن يقدر في قولنا: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»، وشبهه إلا أن يكون كوني من قريش مخلاً بالفصاحة، فيثبت لي إخلال بها، لكن كونه مخلاًّ محال مانع، وهو كون ذلك غير معتبر في استعمال البلغاء، وإلا لصرح به يوماً ما.

ولو قيل: «أنا أفصح العرب إلا أني من قريش» إن كان مخلاً بالفصاحة كان ركيكاً بخلاف التعليق بعد العموم في نحو: «لا عيب في زيد إلا الكرم» إن كان عيباً، فإنه يفيد أن العيب منتفٍ عنه مع كل ما فيه من الأوصاف إلا إذا كان الكرم عيباً، وهو محال كما مر.

وقد يكون المستثنى هنا داخلاً في المستثنى منه كما في مثال الكتاب، نحو: «فلان له جميع المحاسن»، أو جمع كل كمال إلا أنه كريم، لكن دخوله فيه هنا خلاف الأصل، فافهم، ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، وفي الضرب

الأول من الوجهين معاً كان الأول أفضل من الثاني، ابن يعقوب بتصرف وزيادة.

**قوله:** (**وَيُؤْتَى بَعْدَهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ**) أي أو استدراك؛ لأنه في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء؛ لأن أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع بمعنى «لكن»، سعد.

**قوله:** (**تَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى**) أي تلي تلك الأداة، وتأتي بعدها صفة مدح أخرى كائنة لذلك الشيء الموصوف بالأولى لحصول تأكيد المدح بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانياً، ولم تكن ملائمة للأولى لحصول المدح بكل منهما، كما علمت.

**قوله:** (**فَتَى كَمُلَتْ إِلَى آخِرِهِ**) فاستثنى جوده الذي يستأصل ماله بعد أن وصفه بالكمال، وبهذا الاستثناء زاد كمالاً وتأكد حسناً.

## {حسن التعليل}

**10 - حُسْنُ التَّعْلِيلِ: هُوَ أَنْ يَدَّعِي لِوَصْفٍ عِلَّةً غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ فِيهَا غَرَابَةٌ، كَقَوْلِهِ:**

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ ... لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْها عِقْدَ مُنْتَطَقِ

**قوله:** (**أَنْ يَدَّعِي لِوَصْفٍ**) أي أن يثبت لوصف علة مناسبة له، ويكون ذلك الإثبات بالدعوى والإصرار لا بالشك، وإلا كان ملحقاً بحسن التعليل لا منه كقول أبي تمام:

رُبىً شَفَعَتْ رِيحُ الصَّبَا لِرِيَاضِها ... إِلَى المُزْنِ حَتَّى جَادَها وَهُوَ هَامِعُ

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبْنَ تحتَهَا ... حَبِيباً فَمَا تَرْقَا لَهُنَّ مَدَامِعُ

فإنه علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الربا، فهي تبكي عليها.

والوصف أربعة أنواع؛ لأنه:

1 - إما ثابت في نفسه لا يظهر له في العادة علة، وقصد بما أتى به بيان علته بحسب الدعوى، كقول أبي الطيب المتنبي:

لم يَحْكِ نائلَكَ السَّحابُ وإِنَّما ... حُمَّتْ بِهِ فَصبيبُها الرُّحَضاءُ

أي لم يشابه عطاءك السحاب، وإنما صارت محمومة بشهود نائلك، وعلمها

بكون نائلك فوق نائلها، فالمطر المصبوب، أي النازل منها من أجل الرحضاء، أي الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح، وهذه العلة غير مطابقة للواقع.

2 - وإما ثابت يظهر له في العادة علة غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل كقول أبي الطيب أيضاً:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلاَفَ مَا تَرْجُوا الذِّئَابُ

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم وصفوا لمملكة عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتله من الأعادي.

فالعلة هنا في الوصف الذي هو قتل الأعادي، وهي تحقيق ما تترجاه الذئاب غير مطابقة للواقع.

3 - وإما غير ثابت أريد إثباته، هو ممكن الحصول في ذاته كقول مسلم بن الوليد:

يَا وَاشِياً حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ

يريد أن إساءة الواشي إنما حسنت عنده، وإن لم يستحسنها الناس؛ لأنها أوجبت حذاره منه، فلم يبك لئلا يشعر الواشي بما عنده، ولما ترك البكاء نجا إنسان عينه من الغرق في الدموع، فقد أوجبت إساءة الواشي نجاة إنسان عين الشاعر من الغرق في الدموع، وغرق إنسان العين في الدموع كناية عن العمى، فاستحسان إساءة الواشي أمر ممكن، لكنه غير واقع عادة، ونجاة إنسان عين الشاعر من الغرق لحذاره علة لما ذكر من استحسان إساءته علة غير مطابقة للواقع، وهي لطيفة، كما لا يخفى.

4 - وإما غير ثابت ولا ممكن ادعى وقوعه، وعلل بعلة تناسبه كقول صاحب التلخيص مترجماً معنى بيت فارسي لو لم تكن البيت بناء على كون الانتطاق، وإن كان معلولاً ومسبباً عن نية الخدمة في الخارج إلا أن الشاعر جعله دليلاً على كون الجوزاء نيتها خدمة الممدوح وعلة للعلم بوجوده حتى يكون المعلول، وهو كون نية الجوزاء

الخدمة وصفاً غير ممكن.

وأما إذا جعلت نية خدمة الجوزاء للمدوح علة للانتطاق، فإن المعلول وهو الانتطاق يكون حينئذ وصفاً ثابتاً لا يظهر له في العادة علة، ويكون البيت من أمثلة الضرب الأول نظير قول المتنبي لم يحك نائلك البيت، وسيأتي زيادة توضيح لهذين الاحتمالين في بيت الكتاب.

هذا وبالجملة فالعلة المذكورة في الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده في نفسه كما في الضربين الأولين؛ لأن ثبوته معلوم، وقد يقصد كونها علة للعلم به، وذلك إذا كان المستدل عليه مجهولاً، فتكون تلك العلة من باب الدليل، وذلك كما في الضربين الأخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة، بل الغرض إثباتها، فافهم، سعد ودسوقي.

**قوله:** (**عِلَّةً**) أي مناسبة لذلك الوصف.

**قوله:** (**غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ**) أي غير مطابقة للواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الأمر، بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحاً، فلذا قال فيها غرابة، فلو كانت تلك العلة التي اعتبرت مناسبة للوصف حقيقية، أي علة له في نفس الأمر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه، دسوقي.

**قوله:** (**الْجَوْزَاءِ**) معلومة، وهي برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء.

**وقوله:** (**مُنْتَطَقِ**) - بفتح الطاء - اسم معفول من انتطق، أي شد النطاق أي المنطقة بوسطه، والنطاق والمنطقة ما يشد به الوسط.

وقد يكون مرصعاً بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر، أي لما رأيت عليها عقداً منتطقاً به، أي مشدوداً في وسطها كالنطاق أي الحزام، فالمراد بالانتطاق هنا الحالة الشبيهة بالانتطاق، وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كإحاطة النطاق الذي فيه جوهر، فصار كعقد من الدر بوسط الإنسان.

واعلم أن «لو» هنا:

إما أن تجري على المشهور المقرر فيها، وهو أن يكون جوابها معلولاً لمضمون شرطها، فتكون نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء، ويكون البيت من الضرب

الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بها كإحاطة النطاق بالإنسان، وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق، فهي محسوسة ثابتة، ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة.

وإما أن تجري على خلاف المشهور المقرر فيها بأن تجعل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشروط، وبوجوده على وجوده؛ لأن الشرط علة في الجزاء، فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط كما هنا، فإن الانتطاق وإن كان معلوماً مسبباً عن النية في الخارج إلا أن الشاعر جعله دليلاً لنية خدمة الجوزاء للممدوح، وعلة للعلم بوجودها، فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة، فكأنه قال: لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة، لكن كونها غير منتطقة باطل لمشاهدة انتطاقها، فبطل المقدم، وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نقيضه، وهو المطلوب، وبعدم الجزاء على عدم الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، أي لم توجدا، فإن انتفاء الفساد وإن كان انتفاء للازم، أي المعلول المسبب عن التعدد إلا أنه يكون علة للعلم بانتفاء الملزوم أي علة الفساد، وسببه الذي هو التعدد، فيثبت المراد الذي هو الوحدة، وذلك لأن وجود المعلول يدل على وجود علته، وعدم وجود المعلول يدل على عدم وجود علته.

قال ابن يعقوب: وهذا الاحتمال الثاني في البيت، ولو كان هو الأقرب لأن يحمل عليه البيت لتصحيح تمثيل صاحب التلخيص به للضرب الرابع، أي كون المعلول وصفاً غير ممكن، لكن فيه تمحل؛ لأن الظاهر أن مرادهم بالعلة هنا: ما يكون علة في الوجود لا في العلم، كما تشهد به الأمثلة السابقة، انتهى فتأمل.

## {ائتلاف اللفظ مع المعنى}

**11 - ائْتِلَافُ اللَّفْظِ مَعَ الْمَعْنَى: هُوَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ مُوَافِقَةً لِلْمَعَانِي، فَتَخْتَارُ الْأَلْفَاظُ الْجَزْلَةُ وَالْعِبَارَاتُ الشَّدِيدَةُ لِلْفَخْرِ وَالْحَمَاسَةِ، وَالْكَلِمَاتُ**

(1) الأنبياء:22.

**الرَّقِيقَةُ وَالْعِبَارَاتُ اللَّيِّنَةُ لِلْغَزَلِ وَنَحوِهِ كَقَوْلِهِ:**

إِذَا مَـــا غَـــضِبْنَا غَـــضْبَةً مُـــضَرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

إِذَا مَـــا أَعَـــرْنَا سَـــيِّداً مِـــنْ قَبِـــيلَةٍ ذُرَى مِنْبَـــرٍ صَـــلَّى عَلَيْـــنَا وَســـلَّمَا

**وَقَوْلُهُ:**

لَـــمْ يَطُـــلْ لَيْلِـــي، وَلَكِـــنْ لَـــمْ أَنَـــمْ وَنَفَـــى عَنِّـــي الْكَـــرَى طَـــيفٌ أَلَـــمّ

**قوله:** (**الأَلْفَاظُ الْجَزَلَةُ**) أي العظيمة الغير الركيكة.

**قوله:** (**وَالْعِبَارَاتُ الشَّدِيدَةُ**) عطف تفسير.

**قوله:** (**لِلْفَخْرِ**) أي الافتخار وعد القديم، كما في صحاح الجوهري.

**قوله:** (**وَالْحَمَاسَةِ**) أي الشجاعة.

**قوله:** (**وَالْعِبَارَاتُ اللَّيِّنَةُ**) عطف تفسيري لما قبله.

**وقوله:** (**لِلْغَزَلِ**) هو ذكر محاسن الشاب الحسن والشابة الحسنة.

**وقوله:** (**وَنَحْوِهِ**) أي كالمدح.

**قوله:** (**كَقَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ**) أي في الفخر والحماسة.

**وقوله:** (**وَقَوْلُهُ**) أي في الغزل، ففي تمثيله لف ونشر مرتب.

**قوله:** (**الشَّمْسِ**) أراد بها الحق بجامع الوضوح في كل بقرينة السياق.

**وقوله:** (**أَوْ قَطَرَتْ دَمَا**) يريد إلى أن يظهر لون الدم، وهو الحمرة، فهو ترشيح للاستعارة في الشمس، فافهم.

**وقوله:** (**ذُرَى مِنْبَرٍ**) أي صفة شرف، وذرى الشيء بالضم أعاليه الواحدة ذروة وذروة أيضاً بالضم، وهي أعلى السنام، صحاح.

**وقوله:** (**صَلَّى عَلَيْنَا وَسلَّمَا**) أي دعا لنا ونوه باسمنا في جماعة.

**قوله:** (**الْكَرَى**) أي النعاس.

**وقوله:** (**طَيَفٌ أَلَمّ**) أي طيف خيال المحبوب ألم، أي نزل.

قال في الصحاح: طيف الخيال مجيئه في النوم.

قال أمية ابن أبي عائذ:

ألا يـا لَقَوْمِـي لِطَـيْفِ الْخَـيا ... لِ أرَّقَ مـن نـازِحٍ ذِي دَلالِ

انتهى.

## {أسلوب الحكيم}

12 - أُسْلُوبُ الْحَكِيمِ: وَهُوَ تَلَقِّي الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَطْلُبُهُ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى بِالْقَصْدِ.

فَالأَوَّلُ: يَكُونُ بِحَمْلِ الْكَلاَمِ عَلَى خِلاَفِ مُرَادِ قَائِلِهِ كَقَوْلِ القَبَعْثَرِي لِلْحَجَّاجِ وَقَدْ تَوَعَّدَهُ بِقَوْلِهِ: لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَمِ مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَالأَشْهَبِ، فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: أَرَدْتُ الْحَدِيدَ.

فَقَالَ القَبَعْثَرِي: لأَنْ يَكُونَ حَدِيداً خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَلِيداً أَرَادَ الْحَجَّاجُ بِالأَدْهَمِ الْقَيْدَ، وَبِالْحَدِيدِ الْمَعْدَنَ الْمَخْصُوصَ، وَحَمَلَهُمَا القَبَعْثَرِي عَلَى الْفَرَسِ الأَدْهَمِ الَّذِي لَيْسَ بَلِيداً.

وَالثَّانِي: يَكُونُ بِتَنْزِيلِ السُّؤَالِ مَنْزِلَةَ سُؤَالٍ آخَرَ مُنَاسِبٌ لِحَالِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ (1).

سَأَلَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا بَالُ الْهِلاَلِ يَبْدُو دَقِيقاً، ثُمَّ يَتَزَايَدُ حَتَّى يَصِيرُ بَدْراً، ثُمَّ يَتَنَاقَصُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا بَدَأَ؟

فَجَاءَ الْجَوَابُ عَنِ الْحِكْمَةِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّهَا أَهَمُّ الْمَسَائِلِ، فَنَزَلَ سُؤَالُهُمْ عَنْ سَبَبِ الاخْتِلاَفِ مَنْزِلَةَ السُّؤَالِ عَنْ حِكْمَتِهِ.

**قوله: (أُسْلُوبُ الْحَكِيمِ)** سماه السكاكي الأسلوب الحكيم، وقال فيه: إن هذا الأسلوب لربما صادف المقام، فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور، وأبرزه في معرض المسحور، وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجي وسل سخيمته، أي

(1) البقرة:189.

ضغينته وموجدته عليه في نفسه حتى آثر أن يحسن على أن يسيء غير أن سحره بهذا الأسلوب، وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة.

ويسمى أيضاً القول بالموجب، أي اعتراف المتكلم بالموجِب - بكسر الجيم - اسم فاعل، أي بالصفة الموجَبة للحكم في كلام المخاطب، أو بالموجَب - بفتح الجيم - أي بالحكم الذي أوجبته الصفة مع كونه نافياً لمقصود المخاطب بإثبات تلك الصفة لغير من أثبتها له، أو مع حمل كلامه على خلاف مقصوده.

**قوله: (وَهُوَ تَلَقِّي الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُهُ)** أي وذلك:

إما بأن يخصص الصفة بعد أن كان ظاهرها في كلام المخاطب العموم بذكر مخصص يناسب معناها المحمولة هي عليه سواء كان متعلقاً اصطلاحيّاً كالمفعول والجار والمجرور، كما في قوله:

قُلْتُ ثَقَّلْتُ إذْ أَتَيْتُ مراراً ... قالَ ثَقَّلْتَ كاهِلِي بالأَيادِي

وقول الآخر:

غَالَطَتْنِي إِذْ كَسَتْ جِسْمِي الضَّنَا ... كِسْوَةً عَرَّتْ مِنَ اللَّحْمِ الْعِظَامَا
ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ عِنْدِي فِي الْهَوَى ... مِثْلُ عَيْنِي صَدَقَتْ لكن سَقَامَا

أو لم يكن متعلقاً اصطلاحيّاً، كما في قوله:

ولَمَّا أَتانِي العَاذِلُونَ عَدِمْتُهُمْ ... وما فيهمُ إلاَّ لِلَحْمِيَ قارِضُ
وقَدْ بُهِتوا لمَّا رأونِيَ شاحِباً ... وقالوا بِه عَيْنٌ فقلتُ وعارِضُ

أرادوا بالعين إصابة العائن، وحمله على إصابة عين المعشوق بذكر ملائم، وهو العارض في الأسنان التي هي كالبرد، فكأنه قال: صدقتم بأن بِي عيناً، لكن بِي عينها وعارضها لا عين العائن، وكما في قول الآخر:

جاء أهلي لما رأوني عليلاً ... بحكيم لشرح دائي يسعف
قال هذا به إصابة عين ... قلت عين الحبيب إن كنت تعرف

وهذا القسم هو الذي تداول بين الناس ونظمه أصحاب البديعيات، وأما بأن يقول أي يعترف بالصفة الموجبة للحكم، لكن بشرط أن يثبتها لغير من أثبتها له مخاطبه أوّلاً من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وانتفائه، نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ

لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

فالأعز: صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم.

والأذل: كناية عن المؤمنين.

وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة، أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين، ولا لنفيه عنهم.

ومنه قول القبعثري للحجاج لما توعده، فقال: لأحملنك على الأدهم، والمراد به القيد، فرأى القبعثري أن الأدهم يصلح للقيد والفرس، فحمله على الفرس، فقال: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فصرف الوعيد بالهوان إلى الوعد بالإحسان.

وفي هذا ما لا يخفى على المتأدب من حسن التلطف وشدة الباعث على فعل الخير؛ إذ لا يليق بمن له همة عالية أن يقال له: مثلك يفعل الخير، فيقول: لا، بل أفعل الشر.

**قوله: (تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ)** أي على أن ذلك الغير الذي لا يترقبه المخاطب من المتكلم، أو الذي لا يطلبه السائل من المسئول.

**وقوله: (الأَوْلَى بِالْقَصْدِ)** أي الأولى أن يقصد ويراد دون ما يترقب أو يطلب.

**قوله: (فَالأَوَّلُ)** أي تلقى المخاطب بغير ما يترقبه.

**قوله: (يَكُونُ بِحَمْلٍ إِلَى آخِرِهِ)** أي يحصل بسبب حمل الكلام، أي الصادر عن المخاطب على خلاف مراد قائله تنبيهاً للمخاطب على أن ذلك الغير هو الأولى بالقصد والإرادة، وذلك بأن يعمد المتكلم إلى كلمة مفردة من كلام مخاطبه، فيبني عليها من لفظه ما يوجب عكس معنى مخاطبه من ذكر ما يخصص عمومها مما يناسب ما حملت عليه، أو إثباتها لغير من أثبتها له مخاطبه أوّلاً بلا تعرض لثبوت حكمه أو نفيه، فشمل كلامنا القسمين المارين إلا أنه اقتصر على التمثيل للثاني فقط، فتنبه.

---

(1) المنافقون:8.

**قوله:** (**الْقَبَعْثَرِي**) كان من رؤساء العرب وفصحائهم، وكان من جملة من خرج على سيدنا علي كرم الله وجهه.

**قوله:** (**وَقَدْ تَوَعَّدَهُ بِقَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ**) جملة حالية من القبعثري، وذلك لأن القبعثري كان جالساً في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم أي العنب الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج، فقال القبعثري: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه، واسقني من دمه، فبلغ ذلك الحجاج.

فقال: أنت قلت ذلك؟

فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم، أي أردت بتسويد وجهه استواءه، وبقطع عنقه قطفه، وبدمه الخمر المتخذ منه، ولم أردك.

فقال: لأحملنك على الأدهم.

فقال القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب.

فقال له الحجاج: ويلك إنه الحديد، فقال: لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً.

فقال الحجاج لأعوانه: احملوه، فلما حملوه.

قال: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا ﴾[1] الآية.

فقال: اطرحوه على الأرض، فلما طرحوه، قال: ﴿ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾[2] ، فصفح عنه الحجاج، فقد سحر الحجاج بهذا الأسلوب، حتى تجاوز عن جريمته، وأحسن إليه على ما قيل، دسوقي.

**قوله:** (**مِثْلُ الأَمِيرِ إِلَى آخِرِهِ**) مقول قول القبعثري، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه أي واجهه بغير ما يترقبه الحجاج من مراجعته في الحمل على القيد، وذلك الغير هو الكلام الدال على مدح الأمير.

**قوله:** (**أَرَادَ الْحَجَّاجَ بِالأَدْهَمِ**) أي في قوله: لأحملنك على الأدهم.

---

(1) الزخرف:13.
(2) طه:55.

**وقوله:** (وَبِالْحَدِيدِ) أي في قوله: أردت الحديد.

**وقوله:** (وَحَمَلَهُمَا) أي كلاً من الأدهم والحديد في كلام الحجاج.

**قوله:** (عَلَى الْفَرَسِ إِلَى آخِرِهِ) أي فحمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض بقرينة ضم الأشهب إليه، أي الذي غلب بياضه، وحمل الحديد في كلامه على ذي الحدة الذي ليس هو بليداً.

**قوله:** (وَالثَّانِي) أي تلقى السائل بغير ما يطلبه تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد.

والفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب: أن تلقي السائل مبني على السؤال بخلاف تلقي المخاطب.

**وقوله:** (بِتَنْزِيلِ السُّؤَالِ إِلَى آخِرِهِ) أي السؤال التعليمي كما هنا لا الجدلي، فإنه يجب أن يطابقه جوابه بخلاف التعليمي، فإنه يبني المجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله، فتجوز المخالفة فيه، والسؤال عن الأهلة من هذا القبيل؛ لأنه من المسلمين للنبي صلى الله عليه وسلم.

**قوله:** (مَنْزِلَةَ سُؤَالٍ آخَرَ إِلَى آخِرِهِ) وذلك أن السائل له سؤالان:

**أحدهما:** ما سأل عنه، ولم يجب عنه.

**والآخر:** ما لم يسأل عنه، وأجابه المجيب عنه، وكل من السؤالين للسائل اهتمام به، لكن اهتمامه بالأول أقوى، فإذا أجيب عنه بغير ما يطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو الثاني لا الأول الذي سأل عنه.

**قوله:** (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ إِلَى آخِرِهِ) أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق السدي عن الكلبي وأبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم بوزن قفل سألا النبي صلى الله عليه وسلم، فقالا: «ما بال الهلال يبدو دقيقاً كالخيط، ثم يزيد حتى يستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا؟»، وهذا بظاهره سؤال عن السبب والعلة، لا عن الغاية والفائدة.

وقد أجيبوا ببيان الغاية والفائدة المآلية ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ

﴿لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾[1]، وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر، فيتميز كل شهر عما سواه، ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهراً هي مجموع العام، ويتميز كل عن الآخر باسمه وخاصته، فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك، ولم يجابوا بالسبب والعلة الذي هو أن نور القمر لما كان مستفاداً من نور الشمس، فنصف دائرته الموازية لمركز العالم إذا سامت القمر الشمس لم يظهر في ذلك النصف شيء من نور الشمس، وإذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء من طرف نصف الدائرة كالقوس نور الشمس، فيبدو فيه نورها، ولذلك يرى دقيقاً منعطفاً كالقوس، ثم كلما ازداد البعد ازدادت المقابلة، فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة، فيرى النور فيها جميعاً، ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره في فلك البروج كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها، فيضمحل جميعاً، ثم لا يزال كذلك تدبير الحكيم الخبير، وإنما لم يجابوا بالسبب والعلة؛ لأنه أمر لا يتعلق بمنصب النبوة؛ إذ العلوم قسمان:

1 - قسم يعلم من الشرع كالعلوم الدينية.

2 - وقسم يعلم من غيره؛ إذ لا تعلق له بمعرفة الله وأمور الدين كمثل هذا أو لأنهم ليسوا ممن يقف على مثل هذه الدقائق الموقوفة على الأرصاد والأدلة الفلسفية؛ إذ هو من أسرار علم الهيئة، والاطلاع عليه بسهولة لا يكون إلا بالوحي، والوحي ليس إلا للأنبياء، وليسوا من أهل النبوة، وليس هذا مما ينقص من قدرهم كما توهمه بعض الناس مع أن كثيراً من أدلتهم مطعون فيها عندهم أيضاً، والحكم المسكوت عنها لا تحصى، فعدل عن الجواب بالغرض تنبيهاً على أن الأولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لا أن يسألوا عن السبب والعلة في نفس الأمر.

والمحققون من المفسرين على أن المسؤول عنه إنما هو السبب الغرضي والفائدة المآلية في ذلك؛ لأنه اللائق؛ إذ مثلهم لا يستبعد منه السؤال عن ذلك، وعبارة السؤال في سبب النزول لا تنافيه؛ إذ محصله حينئذ: لم جعله الله كذلك بخلقه على حالة تقتضيه، ولم يدم على حالة واحدة كالشمس، فأجيبوا: بأنه للمواقيت ونحوها،

(1) البقرة:189.

فلم يكن الكلام من تلقي السائل بغير ما يطلبه، وهو ظاهر، فما قيل: إن المذكور في سبب النزول لا يساعده، فليس بشيء كما علمت، ولذا قال النحرير: وأنا لا أزيد على التعجب سوى أن أقول، أي دلالة لقولهم ما بال الهلال إلى آخره على أنه سؤال عن السبب والفاعل دون الغاية والحكمة، انتهى، ابن يعقوب بزيادة من عناية الخفاجي.

**قوله:** (**بَعْضُ الصَّحَابَةِ**) تقدم أن ذلك البعض هو معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم بوزن قفل.

**قوله:** (**مَا بَالُ الْهِلاَلِ إِلَى آخِرِهِ**) أي فقال ذلك البعض: ما بال إلى آخره؟ وهذا بظاهره سؤال عن السبب الموجب للوقوع، وهو السبب الفاعلي لا عن السبب الغرضي، والفائدة المآلية في ذلك.

**وقوله:** (**فَجَاءَ الْجَوَابُ**) أي في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ** ﴾[1].

**وقوله:** (**عَنِ الْحِكْمَةِ**) أي عن بيان الحكمة، أي السبب الغرضي والفائدة المآلية.

**وقوله:** (**الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى ذَلِكَ**) أي اختلاف الأهلة.

**وقوله:** (**لأَنَّهَا إِلَى آخره**) أي وإنما جاء الجواب عن الحكمة، ولم يجيء عن السبب الفاعلي طبق السؤال؛ لأنها أي الحكمة أهم للسائل من السبب الفاعلي الذي سأل عنه، لما مر.

**وقوله:** (**عَنْ سَبَبِ الاخْتِلاَفِ**) أي عن السبب الموجب لاختلاف الأهلة، وهو السبب الفاعلي.

**وقوله:** (**عَنْ حِكْمَتِهِ**) أي حكمة الاختلاف وسببه الغرضي.

(1) البقرة:189.

# مُحَسنات لفظية

## {الجناس}

**13 - الْجِنَاس: هُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُّطْقِ لاَ فِي الْمَعْنَى.**
**وَيَكُونُ تامّاً وَغَيْرَ تَامٍّ.**
**فَالتَّامُّ: مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ فِي الْهَيْئَةِ وَالنَّوْعِ وَالْعَدَدِ وَالتَّرْتِيبِ، نَحْوُ:**

لَمْ نَلْقَ غَيْرَكَ إِنْسَاناً يُلاَذُ بِهِ ... فَلاَ بَرِحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانَا

**وَنَحْوُ:**

فَدَارُهُمْ مَا دَامَتْ فِي دَارِهِمْ ... وَأَرْضُهُمْ مَا دَامَتْ فِي أَرْضِهِمْ

**وَغَيْرُ التَّامِ، نَحْوُ:**

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ... تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ[1]

**قوله: (الْجِنَاسُ: هُوَ تَشَابُهُ إِلَى آخِرِهِ)** قال الشيخ محمد بنيس في شرح الهمزية: وفائدته: أن مماثلة الألفاظ تفيد ميلاً وإصغاء إليها، انتهى، أي النوع المسمى بالجناس - بكسر الجيم - مصدر جانس كقاتل قتالاً ومقاتلة.

قال في الخلاصة:

لفاعل الفعال والمفاعله

والمجانسة مفاعلة من الجنس؛ لأن إحدى الكلمتين إذا شابهت الأخرى في النطق وقع بينهما مفاعلة الجنسية.

وقيل: التجانس التفاعل من الجنس أيضاً؛ لأنه مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا في جنس واحد.

---

(1) عَوَاصٍ: جَمْعُ «عاصِيَة» من: «عَصَاهُ» إذا ضرَبَهُ بالعصا فَهُوَ عَاصٍ، وهي عَاصِيَة.
عَوَاصِم: جمع «عاصِمة» وهي الحافظة الحامية.
قواضٍ: جمع «قاضية» من «قضى عليه» إذا قتله.
قواضِب: جمع «قاضِبَة» من «قَضَب» بمعنى «قطع» أي: قواطع.

والجناس لما انقسم خمسة أقسام، وذلك أن اللفظين:

1 - إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها: فهو التام.

2 - وإن اختلفا في الهيئة فقط: فهو المحرف.

3 - وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف: فهو الناقص.

4 - وإن اختلفا في نوع من الحروف: فهو ما يشمل المضارع واللاحق.

5 - وإن اختلفا في ترتيب الحروف: فهو المقلوب، وكان في كل منها تفصيل يأتي نزل منزلة الجنس الذي يصدق على كل واحد من أنواعه، وهو نوع متوسط بالنسبة إلى ما فوقه من أنواع البديع كالتورية والاستخدام والاستعارة والتشبيه، فلذا قال علامة عصره الشهاب محمود: إنما يحسن الجناس إذا قل، وأتى في الكلام عفواً من غير كد، ولا استكراه، ولا بعد، ولا ميل إلى جانب الركة، انتهى.

وقال الشيخ عمر بن الوردي:

إذا أحببت نظم الشعر فاختر ... لنفسك كل سهل ذي امتناع
ولا تقصد مجانسة ومكن ... قوافيه وكله إلى الطباع

وقال الأسعد بن مماتي أيضاً:

طبع المجنس فيه نوع قيادة ... أو ما ترى تأليفه للأحرف

**وقوله: (تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُّطْقِ)** أي بهما لكون المسموع فيهما من الحروف متحد الجنسية كلاً أو جلاً.

**وقوله: (لاَ فِي الْمَعْنَى)** بل اختلاف المعنى شرط فيه كما دلت عليه الأمثلة، فكأنه يقول: هو أن لا يشتبه اللفظان إلا في النطق، فيخرج ما إذا اشتبها في المعنى فقط، نحو: الأسد والسبع، فإنهما اشتبها في المعنى دون النطق بمعنى أن المعنى في هذا هو المعنى في ذاك كما يخرج التشابه في مجرد العدد مع اختلاف الوزن كـ«ضرب» مبنياً للمفعول، وعلم مبنياً للفاعل، والتشابه في الوزن والعدد دون النطق كـ«ضرب» و«قتل» مبنيين للفاعل.

**قوله: (مَا اتَّفَقَتْ حُرُوفُهُ فِي الْهَيْئَةِ إِلَى آخِرِهِ)** فإن كان اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين، أو فعلين، أو حرفين سمي

مماثلاً جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع، فالذي بين الفعلين نحو لما قال لديهم، قال لهم: «عَزَّ مَنْ قَنَعَ، ذَلَّ مَنْ طَمَعَ»، فقال: الأول من القيلولة، وقال: الثاني من القول، والذي بين الحرفين، نحو: قد يجود الكريم، وقد يعثر **الجواد** فـ«قد» الأولى للتكثير، و«قد» الثانية للتقليل، والذي بين الاسمين:

إما في جمعين كقوله:

حـــدق الآجـــال آجـــال والهـــوى للمـــرء قـــتال

فالآجال الأول جمع إِجل - بكسر الهمزة - ، وهو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أجل - بفتحها - ، وهو أمد العمر.

وإما في مفرد وجمع كقوله:

وذا ذِمــامٍ وفَـــتْ بالعَهْـــدِ ذمّـــتُهُ ولا ذِمـامَ لـهُ فـي مـذهَبِ العـرَبِ

فالذمام الأول: مفرد بمعنى العهد، والثاني: جمع ذمة، وهي البئر القليلة الماء.

وإما في مفردين نحو:

لَــمْ نَلْــقَ غَيْـرَكَ إِنْـسَاناً يُـلاَذُ بــه [فَـلاَ بَـرِحْتَ لِعَـيْنِ الدَّهْـرِ إِنْـسَانَا]

البيت.

وإن كانا من نوعين اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف سمي مستوفى لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر.

وإن اختلفا في النوع: فالذي بين اسم وفعل نحو:

فدارهم ما دامت في دارهم البيت.

والذي بين اسم وحرف: نحو: رب رجل شرب رب رجل آخر.

فرب الأولى: حرف جر.

والثانية: اسم للعصير المعلوم.

والذي بين حرف وفعل: نحو: علا زيد على جميع أهله، أي ارتفع عليهم.

فـ«علا» الأولى: فعل، والثانية: حرف.

وأيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً، والآخر مفرداً، ولو تنزيلاً سمي جناس التركيب، وهو نوعان:

1 - متشابه: إن اتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط كقوله:

إِذا ملــــكٌ لـــــمْ يكُـــنْ ذاهِـــبهْ فدَعْـــــهُ فدَوْلـــــتهُ ذاهِـــــبهْ

فمعنى ذاهبة الأولى: صاحب هبة وعطاء، والثانية: غير باقية اسم فاعل المؤنث من ذهب، وكتابتهما متفقة في الصورة.

2 - ومفروق: إن لم يتفقا في الخط، وكان المركب منهما مركباً من كلمتين، كقوله:

كُلُكُـــمْ قَـــدْ أَخَـــذَ الْجَـــا ـــــمَ وَلاَ جَـــامَ لَــــنا
مَـــا الَّـــذِي ضَـــرَّ مُدِيـــر الْجَـــا ـــــمِ لَـــــوْ جَامَلَـــــنا

أي عالمنا بالجميل.

فجام لنا: الأول: مركب من اسم لا وخبرها، وهو الجار والمجرور.

والثاني: مركب من فعل ومفعول، لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، ومرفوعان لم يتفقا خطّاً، والمركب منهما مركب من كلمة وبعض كلمة أخرى كقولك: أهذا مصاب أم طعم صاب.

فالمصاب مفرد، وهو قصب السكر، والصاب جمع صابة، وهو شجر مر، وهو مركب من صاب والميم في طعم، ولم يتفقا خطّاً.

قال ابن يعقوب: ووجه حسن الجناس التام مطلقاً: أن صورته صورة الإعادة، وهو في الحقيقة للإفادة.

**قوله: (فِي الْهَيْئَةِ)** هيئة الحروف: وهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف، أو اختلفت.

وأما هيئة الكلمة: فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها، وتقديم بعضها على بعض.

ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا سكونه؛ لأن الحرف الأخير عرضة للتغير؛ إذ هو محل الإعراب والوقف، فلا يشترط اتفاق الكلمتين في هيئته.

وخرج باتفاقهما في هيئة الحروف الجناس المحرف، وهو ما اختلف ركناه في هيآت الحروف، واتفقا في النوع والعدد والترتيب لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى، والحرف المشدد في باب التجنيس في حكم المخفف، والاختلاف المذكور قد يكون بين حركتين، كقولهم: جبة البرد جنة البرد، فبين البرد بالضم والفتح

جناس محرف.

وقد يكون بين سكون وحركة، نحو: الجاهل: إما مفرط أو مفرط، ففاء مفرط الأولى: ساكن، والثاني: مفتوح.

وقد يكون بين حركتين وحركة وسكون معاً، كقولهم: البدعة شَرَك الشِّرْك، فشِينُ الأول: مفتوح، والثاني: مكسور، وراء الأول: مفتوح، والثاني: ساكن.

**قوله: (وَالنَّوْع)** المراد بالنوع هنا: النوع اللغوي، ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته، أو يقال: إن كلاً من الحروف التسعة والعشرين نوع برأسه، تحته أصناف؛ إذ الألف: إما مقلوبة عن واو، أو عن ياء، أو أصلية.

والباء: إما مدغمة، أو لا مشددة أو لا، وعلى هذا القياس.

وخرج باتفاقهما في نوع الحروف اختلافهما في حرف واحد لا أكثر من حرف، وإلا لم يكن من التجنيس في شيء لبعد ما بينهما حينئذ عن التشابه الجناسي كلفظي «نصر» و«نكل».

والجناس الذي اختلف ركناه في حرف واحد مضارع إن كان الحرفان المختلفان فيه متقاربين في المخرج سواء كانا في الأول نحو بيني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس، فإن دال دامس وطاء طامس حرفان متباينان إلا أنها متقاربان في المخرج؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان، وهما في أول اللفظين، أو كانا في الوسط، نحو: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ [1]، فإن همزة يَنْأَوْنَ، وهاء يَنْهَوْنَ حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما حلقيان، وهما وسط اللفظين، أو كانا في الآخر، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فإن لام الخيل وراء الخير حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من الحنك واللسان، وهما في آخر اللفظين، ولاحق إن لم يكن الحرفان متقاربين في المخرج، بل كانا متباعدين فيه سواء كانا في الأول، نحو: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [2]، فإن هاء همزة ولام لمزة متباينان ومتباعدان في المخرج؛ لأن الهاء

(1) الأنعام:26.

(2) الهمزة:1.

من أقصى الحلق، واللام من طرف اللسان، وهما في أول اللفظين، أو كانا في الوسط نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝ ﴾ [1]، فإن هاء شهيد، ودال شديد الأولى متباينان ومتباعدان مخرجاً؛ إذ الأولى: من الحلق، والثانية: من اللسان مع أصول الأسنان، وهما وسط اللفظين، أو كانا في الآخر كقول البحتري:

هل لما فات من تلاق تلاف ... أم لشاك من الصبابة شافي

فإن قاف تلاق، وفاء تلاف متباينان ومتباعدان مخرجاً؛ إذ الأولى: من الحلق، والثانية: من الشفتين، وهما في آخر اللفظين.

**قوله: (وَالْعَدَدِ)** خرج به الجناس الناقص، وهو ما اختلف ركناه في أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد، أو أكثر على حروف اللفظ الآخر إذا سقط حصل الجناس التام، والحرف الزائد في أحدهما.

أما الأول: نحو: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ۝ ﴾ [2] بزيادة الميم.

وأما الوسط، نحو: «جدي جهدي» بزيادة الهاء.

وأما الآخر: كعواص وعواصم في البيت الآتي في الكتاب بزيادة الميم، وربما سمي هذا القسم مطرفاً لتطرف الزيادة فيه، أي لكونها في الطرف، وزيادة أكثر من حرف لم يذكروا منه إلا ما كان آخراً كقول الخنساء:

إِن الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ... ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْنَ الجَوَانِح

فزيد في الجوانح بعدما يماثل الجوى منه النون والحاء، وربما سمي هذا النوع مذيلاً؛ لأن الزيادة كانت في آخره كالذيل.

**قوله: (وَالتَّرْتِيبِ)** أي تقديم بعض الحروف على بعض، وتأخير الآخر عن البعض الأول، فتبين من كلام المصنف أن شرط الجناس التام أربعة:

1 - الاتفاق في أنواعه الحروف.

2 - والاتفاق في أعدادها.

---

(1) العاديات:7 - 8.

(2) القيامة:29 - 30.

3 - والاتفاق في هيئتها.

4 - والاتفاق في ترتيبها.

وبهذا يخرج الجناس المقلوب، وهو ما اتفق ركناه نوعاً وعدداً وهيئة لا ترتيباً، بل قدم في أحدهما بعض الحروف، وأخر في الآخر، وهو ضربان: لأنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أول الثانية، والذي قبله ثانياً، وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل، نحو: حسامه فتح لأوليائه، حتف لأعدائه، وإلا سمي قلب البعض، نحو: «اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا»، وإذا وقع أحد المتجانسين قلباً في أول البيت، واللفظ الآخر في آخره سمي مقلوباً مجنحاً؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحي البيت، كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال

كما أنه إذا ولي أحد المتجانسين بأي تجانس المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجاً ومكرراً ومردداً، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[1]، ونحو: «تقوم الساعة في ساعة»، ونحو: «هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد»، ونحو: «جدي جهدي»، ونحو: «هذا السيف للأعداء والأولياء حتف وفتح».

**قوله: (لَمْ نَلْقَ غَيْرَكَ إِلَى آخِرِهِ)** البيت للمعري، والشاهد فيه الجمع بين إنسان بمعنى الحيوان الناطق، وبمعنى إنسان العين، وقد اتفقا هيئة ونوعاً وعدداً وترتيباً، وهما من نوع الاسم.

**قوله: (فَدَارُهُمْ إِلَى آخِرِهِ)** الشاهد فيه الجمع بين دراهم الأول، وهو فعل أمر من المداراة، ودراهم الثاني وهو اسم لمحل المثوى، وبين أرضهم الأول، وهو فعل أمر من الإرضاء، وأرضهم الثاني، وهو اسم لموضع الاستيطان، وقد اتفقا فيهما هيئة ونوعاً وعدداً وترتيباً، فافهم.

**قوله: (وَغَيْرُ التَّامِ)** دخل فيه ما يشمل المضارع واللاحق، وكذا الجناس المحرف والمقلوب والناقص إلا أنه لم يمثل إلا للناقص، والمثال لا يخصص.

**قوله: (يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ)** البيت لأبي تمام، والشاهد في الجمع بين عواص

---

(1) النمل:22.

وعواصم بزيادة الميم، ولا اعتبار بالتنوين في عواص؛ لأنه في حكم الانفصال، أو بصدد الزوال بسبب الوقف، أو الإضافة، وفي الجمع أيضاً بين قواض وقواضب بزيادة الباء. والمعنى يمدون للضرب يوم الحرب أيديّاً، أو سواعد من أيد عواص، أي ضاربات للأعداء بالعصى، يعني السيف بدليل ما بعده عواصم أي حاميات وحافظات للأولياء من كل مهلكة ومذلة تصول على الأعداء بسيوف قواض بمعنى قواتل من قضى عليه قتله، قواضب أي قواطع لكل مضروب بها من الأعداء.

## {السجع}

**14 - السَّجْعُ: هُوَ تَوَافُقُ الْفَاصِلَتَيْنِ نَثْراً فِي الْحَرْفِ الأَخِيرِ.**
**نَحْوُ: الإِنْسَانُ بِآدَابِهِ لاَ بَزِيِّهِ وَثِيَابِه.**
**وَنَحْوُ: «يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ، ويَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ».**

**قوله:** (**السَّجْعُ: هُوَ تَوَافُقُ إِلَى آخِرِهِ**) ويطلق أيضاً على نفس الفاصلة الموافقة لأخرى في الحرف الأخير منها، وعليه قول السكاكي السجع في النثر كالقافية في الشعر، وذلك لأن القافية لفظ في آخر البيت.

أما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها، أو غير ذلك على اختلاف المذاهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد، ومرجع المعنيين واحد.

**وقوله:** (**الْفَاصِلَتَيْنِ**) الفاصلة هي الكلمة الأخيرة من القرينة التي هي الفقرة، والقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى، والفقرة مثلها إن شرط مزاوجتها لأخرى، وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أو لا، كما هو ظاهر كلامهم.

**وقوله:** (**نَثْراً**) أي حالة كونهما من نثر سواء كان قرآناً أو غيره.

وقيل: السجع غير مختص بالنثر.

**وقوله:** (**فِي الْحَرْفِ الأَخِيرِ**) متعلق بـ«توافق».

والسجع ثلاثة أضرب:

**الأول**: المطرف: وهو اختلاف الفاصلتين في الوزن، نحو: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ

لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ ﴾[1]، ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾ ﴾[2]، فإن الوقار والأطوار مختلفان وزناً.

وكذا المثال الأول في الكتاب فإن آدابه وثيابه مختلفان وزناً.

الثاني المرصع: وهو أن يوافق جميع ما في القرينة الثانية، أو أكثره لما يقابله من القرينة الأولى في الوزن.

فمثال موافقة الجميع يطبع الأسجاع بجواهر لفظه إلى آخره، فإن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الأولى، وهي لفظه ويطبع موازن ليقرع، والقافية فيهما العين والأسجاع موازن للأسماع، والقافية فيهما العين أيضاً، وجواهر موازن لزواجر، والقافية فيهما الراء.

ومثال موافقة الأكثر يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الآذان بزواجر وعظه.

والثالث: المتوازي: وهو ما توازت فيه الفاصلتان، أي توافقتا وزناً وتقفية دون رعاية غيرهما بأن يختلف غيرهما وزناً وتقفية، نحو: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ ﴾[3] لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية مع توافق الفاصلتين، وهما مرفوعة وموضوعة وزناً وتقفية، ولفظ «فيها» لم يقابله شيء من القرينة الأخرى، أو يختلف غيرهما وزناً فقط، أو تقفية فقط.

فالأول: نحو: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴿٢﴾ ﴾[4] بناء على أن المعتبر هنا الوزن النحوي لا العروضي، فعرفاً وعصفاً متوازيان، والقافية فيهما واحدة، والمرسلات والعاصفات توافقا تقفية لا وزناً؛ لأن وزن مرسلات مفعلات ووزن عاصفات فاعلات.

والحق: أن المعتبر هنا الوزن العروضي، وهو مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن من غير نظر إلى اتحاد الحركة ولا لكون الحرف أصليّاً أو زائداً، وأن السجع في الآية المذكورة مرصع؛ لأن مرسلات وعاصفات متحدان وزناً وقافية.

(1) نوح:13.
(2) نوح:14.
(3) الغاشية:13 - 14.
(4) المرسلات:1 - 2.

والثاني: نحو: حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت.

وأحسن السجع: ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠﴾[1].

ثم ما طالت قرينته الثانية طولاً غير متفاحش، وإلا كان قبيحاً حيث وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة لا بعد فقرتين، وإلا لم يقبح؛ لأن الأوليين حينئذ بمثابة واحدة.

**قوله:** (**يَطْبَعُ**) أي يعمل، يقال: طبع السيف والدرهم عمله.

**قوله:** (**الأَسْجَاعَ**) أي الكلمات المقفيات.

**وقوله:** (**بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ**) من إضافة المشبه به للمشبه، والجواهر جمع جوهر الشيء النفيس، وإفراد اللفظ في موضع إرادة المتعدد لكونه في الأصل مصدراً.

**وقوله:** (**وَيَقْرَعُ**) أي يدق، والمراد لازم الدق، وهو التأثير، أي يؤثر في الأسماع بزواجر وعظه، عصام.

## {الاقتباس}

**15 - الاقْتِبَاسُ: هُوَ أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلاَمُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ لاَ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ:**

لاَ تَكُنْ ظَالِماً وَلاَ تَرْضَ بِالظُّلْمِ ... وَأَنْكِرْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ مَا لِظَلُومٍ ... مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ

**وَقَوْلِهِ:**

لاَ تُعَادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ ... قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيبُ الْوَطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشاً بَيْنَهُمْ ... خَالِقِ النَّاسَ بِخُلْقٍ حَسَنِ

**وَلاَ بَأْسَ بِتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ. نَحْوُ:**

(1) الواقعة:28 - 30.

| | |
|---|---|
| قَـدْ كَـانَ مَـا خِفْـتُ أَنْ يَكُـونَا | إِنَّـا إِلَـى اللهِ رَاجِعُـونَا |

وَالتِّلاَوَةُ: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾[1].

**قوله: (الاقْتِبَاسُ إِلَى آخِرِهِ)** قال الشيخ البناني المكي على منسك الخطاب: والتمثيل والاستشهاد بالقرآن.

والاقتباس قال بجوازها ابن عبد البر وابن رشيق والنووي.

قال الزرقاني على الموطأ ناقلاً عن السيوطي ما نصه: ولا أعلم خلافاً في جوازه في النثر في غير المجون والخلاعة وهزل الفساق وشربة الخمر واللاطة وألف في جواز ذلك قديماً أبو عبيد القاسم بن سلام كتاباً جمع فيه ما وقع للصحابة والتابعين من ذلك بالأسانيد المتصلة إليه، ومن المتأخرين الشيخ داود الشاذلي الباخلي كراسة قال فيها: لا خلاف بين الشافعية والمالكية في جوازه ونقله عن عياض والباقلاني، وقال: كفى بِهما حجة غير أنهم كرهوه في الشعر خاصة، وروى الخطيب البغدادي وغيره بالإسناد عن مالك أنه كان يستعمله، وهذا أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريمه، والعمدة في نفي الخلاف على الشيخ داود، وهو أعرف بِمذهبه.

وأما مذهب الشافعي: فأئمته مُجْمعون على الجواز، والأحاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة والتابعين تشهد لهم، قال: فمن نسب تحريمه لمذهب الشافعي فقد فشر، وأبان عن أنه أجهل الجاهلين، قاله السيوطي، ملخصاً.

قال الزرقاني: وهو يقضي عليه بالوهم في قوله في عقود الجمان:

| | |
|---|---|
| قلت وأما حكمه في الشرع | فمالك مشدد بالمنع |
| وليس فيه عندنا صراحه | لكن يحيى النووي أباحه |
| في الوعظ نثراً دون نظم مطلقا | والشرف المقري فيه حققا |
| جوازه في الزهد والوعظ وفي | مدح النبي ولو بنظم فاقتفي |

انتهى.

وبالجملة: فالاقتباس من القرآن:

إما مقبول: وهو ما كان في الخطب والمواعظ والعهود ومدح النبي صلى الله

(1) البقرة:156.

عليه وسلم ونحو ذلك.

وإما مباح: وهو ما كان في الغزل والرسائل والقصص.

وإما مردود: وهو على ضربين:

**أحدهما:** ما نسبه الله تعالى إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكاية من عماله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝﴾[1].

**والثاني:** تضمن آية كريمة في معنى هزل، ونعوذ بالله من ذلك كقول القائل:

أوحـــي إلـــى عـــشاقه طـــرفه ... هـــيهات هـــيهات لمـــا تـــوعدون

فافهم.

**قوله: (أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلَامُ إِلَى آخِرِهِ)** أي نظماً كان أو نثراً، أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن، أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام.

**قوله: (شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ)** أي كلاماً يشبه القرآن أو الحديث سواء أبقاه المقتبس على معناه كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو أقرب، حتى أنشد، فأغرب، فإنه كنى بها عن شدة القرب، وكذلك هو في الآية الشريفة، أو أخرجه عن معناه كقول ابن الرومي:

لـــئن أخطـــأت فـــي مدحـــيك ... مـــا أخطـــأت فـــي منعـــي

لقـــــد أنـــــزلت حاجتـــــي ... بـــــــواد غيـــــــر ذي زرع

فإنه كنى به عن الرجل الذي لا يرجى نفعه، والمراد به في الآية الكريمة أرض مكة شَرَّفَهَا الله تعالى وعَظَّمَهَا، فهو نوعان، وليس المضمن نفس القرآن أو الحديث، وإلا لما جاز نقله عن معناه، ولا التغيير لفظه بوجه، بل نقل القرآن حقيقة عن معناه كفر، وكذا تغيير لفظه.

**وقوله: (مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ)** قال العصام: ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئاً من كلام الذين يتبرك بهم، وبكلامهم خصوصاً الصحابة

(1) الغاشية:25 - 26.

والتابعين، انتهى.

وفي عروس الأفراح: قيل: وقد يكون الاقتباس بتضمين شيء من الفقه أو الأثر أو الحكمة، وفيه أن ذلك من العقد كما سيأتي، انتهى بتصرف وحذف، فالظاهر من كلامهم أن الاقتباس مقصور على القرآن والحديث.

**قوله: (لاَ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ)** أي بشرط أن يكون المأتى به على أنه من كلام المضمِّن - بكسر الميم - لا على أنه من القرآن والحديث، دسوقي عن السيرامي.

**قوله: (مَا لِظَلُومٍ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ)** مقتبس من قوله تعالى: ﴿لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾[1]، وهو باقٍ على معناه، وفيه بعض تغيير، كما لا يخفى، والحميم المحب، ومعنى يطاع يؤذن له في الشفاعة، أو تقبل شفاعته.

**قوله: (وَقَوْلِهِ)** أي الشاعر، وهو الشيخ شهاب الدين أبو جعفر بن مالك الأندلسي الغرناطي.

**قوله: (خَالِقِ النَّاسَ بِخُلْقٍ حَسَنٍ)** مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»، وهو حديث صحيح، ولم ينقل في الاقتباس عن معناه، ومثله في الاقتباس من الحديث قول الشيخ شهاب الدين الخفاجي في عنايته:

بنات الزمان مصيباته ... وفيها الكريم شديد الثبات
وكتمانها مثل دفن لها ... ودفن البنات من المكرمات

**قوله: (وَلاَ بَأْسَ بِتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ إِلَى آخِرِهِ)** وأما نظم القرآن أو الحديث مع التغيير الكثير، فيخرجه عن الاقتباس، ويدخله في العقد.

وكذا إذا نظم أحدهما مع التنبيه على أنه منه، كقول الشاعر:

أَنِلْني بالذي استقرضت حَظًّا ... وأَشهد مَعْشَراً قد شاهَدُوهُ
فإنَّ الله خلاَّقُ البَرايا ... عَنَتْ لَجَلالِ هَيْبَتِهِ الوجوهُ
يقولُ إذا تَدَايَنْتُمْ بدَيْنٍ ... إلى أَجلٍ مسمّى فاكتبُوهُ

(1) غافر:18.

وكما روي عن الشافعي رضي الله عنه:

عُمْـــدَةُ الخيـــرِ عـــندنا كلمـــاتٌ    أَرْبَـــعٌ قـــالَهُنَّ خيـــرُ البـــرِيَّةْ
اتَّـــقِ المـــشبهات وازهَـــدْ ودَعْ مـــا    لَـــيْسَ يَعنـــيكَ واعملـــنَّ بنـــيةْ

عقد قوله عليه السلام: «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات»، وقوله عليه السلام: «ازهد في الدنيا يحبك الله»، وقوله عليه السلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»، فإن ذلك يخرج بذلك أيضاً عن الاقتباس، ويدخل في العقد.

والحاصل: أن العقد هو عبارة عن نظم غير القرآن والحديث بلا قيد؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس؛ لأنه إنما يكون في القرآن والحديث وعن نظم القرآن والحديث إن نبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييراً كثيراً، وإلا كان نظمهما اقتباساً، دسوقي.

وأما إدخال القرآن أو الحديث في الكلام المنثور مع التغيير الكثير فليس باقتباس، ولا عقد، فتنبه.

**قوله: (نَحْوُ: قَدْ كَانَ إِلَى آخِرِهِ)** أي نحو قول بعض المغاربة حين مات صاحب له يريد قد وقع الموت الذي كنت أخاف أن يكون.

**قوله: (وَالتِّلاَوَةُ إِلَى آخِرِهِ)** أي فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية، وحذف منها ثلاثة أشياء:

1 - اللام من لله.

2 - وقوله: وإنا.

3 - والضمير من إنا إليه.

وزاد لفظ «إلى» لأجل استقامة الوزن، دسوقي.

# خاتِمة

## {حسن الابتداء}

**16 - حُسْنُ الابْتِدَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ مَبْدَأَ كَلاَمِهِ عَذْبَ اللَّفْظِ حُسْنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى، فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ إِلَى الْمَقْصُودِ**

**سُمِّيَ بَرَاعَةَ الاسْتِهْلَالِ، كَقَوْلِهِ فِي تَهْنِئَةٍ بِزَوَالِ مَرَضٍ:**

الْمَجْـدُ عُوفِـيَ إِذْ عُوفِـيتَ وَالْكَـرَمُ    وَزَالَ عَـنْكَ إِلَـى أَعْـدَائِكَ الـسَّقَمُ

**وَكَقَوْلِ الآخَرِ فِي التَّهْنِئَةِ بِبِنَاءِ قَصْرٍ:**

قَـصْرٌ عَلَـيْهِ تَحِـيَّةٌ وَسَـلامُ    خَلَعَـتْ عَلَـيْهِ جَمَالَهَـا الأَيَّـامُ

**قوله: (أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ)** أي شاعراً كان أو كاتباً.

**قوله: (عَذْبَ اللَّفْظِ)** متعلق بالمفردات بأن يكون في غاية البعد عن التنافر، والثقل، وعن مخالفة القياس.

**وقوله: (حُسْنَ السَّبْكِ)** متعلق بالمركبات، أي بأن يكون في غاية البعد عن التعقيد، وضعف التأليف، وتنافر الكلمات مطابقاً لما يقتضيه الحال.

**وقوله: (صَحِيحَ الْمَعْنَى)** بأن يسلم من التناقض والبطلان والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك.

**قوله: (فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى إِشَارَةٍ لَطِيفَةٍ إِلَى الْمَقْصُودِ إِلَى آخِرِهِ)** بأن يشتمل ابتداء الكلام المسوق لبيان علم الفقه مثلاً على ما يشعر به مثل أفعال المكلفين وأحكامها والمسوق لمدح النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً على ذي سلم وكاظمة، ونحو ذلك من محلاته وأراضي بلده.

**قوله: (لَطِيفَةٍ)** أي خفية لا خصوص الواضحة.

**وقوله: (سُمِّيَ بَرَاعَةَ الاسْتِهْلَالِ)** البراعة: معناها الفوقان.

والاستهلال في الأصل: عبارة عن أول ظهور الهلال، ثم نقل لأول كل شيء.

وفي الأطوال: الاستهلال: هو أول صوت الصبي حين الولادة، وأول المطر، ثم استعمل لأول كل شيء، فقولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة استهلال من إضافة الصفة للموصوف، ومعناه: أول وابتداء بارع وفائق لغيره من الابتداءات، أي التي ليست مشعرة بالمقصود، دسوقي.

**قوله: (كَقَوْلِهِ)** أي أبي الطيب المتنبي.

**قوله: (فِي التَّهْنِئَةِ)** بالهمز، وهي إيجاد كلام يزيد سروراً بشيء مفروح به.

**قوله:** (**الْمَجْدُ عُوفِيَ إِلَى آخِرِهِ**) الإشارة فيه إلى المقصود بذكر عوفيت وزوال السقم.

**قوله:** (**كَقَوْلِ الآخَرِ**) أي الشاعر الآخر، وهو أشجع السلمى.

**وقوله:** (**خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ**) ضمن خلع معنى طرح، فعداه للمفعول الثاني بـ«على»، والمعنى أن الأيام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر.

## {حسن الانتهاء}

**17 - حُسْنُ الانْتِهَاءِ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ الْكَلامِ عَذْبَ اللَّفْظِ حُسْنَ السَّبْكِ صَحِيحَ الْمَعْنَى.**

**فَإِنِ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِالانْتِهَاءِ سُمِّيَ بَرَاعَةَ الْمَقْطَعِ، كَقَوْلِهِ:**

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

**وقوله:** (**هُوَ أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ الْكَلامِ إِلَى آخِرِهِ**) أي نظماً كان أو نثراً.

**وقوله:** (**عَذْبَ اللَّفْظِ إِلَى آخِرِهِ**) يجري فيه نظير ما مر في تعريف حسن الابتداء، فلا تغفل.

**قوله:** (**فَإِنِ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِالانْتِهَاءِ إِلَى آخِرِهِ**) أي بأن الكلام قد انتهى، والمشعر بذلك:

إما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى، أو تَمَّ، أو كمل، ونحو: ونسأله حسن الختام.

وإما بالعادة كأن يكون مدلوله مفيداً عرفاً أنه لا يؤتى بشيء بعده، ولا يبقى للنفس تشوق لغيره بعد ذلك مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء، فإن العادة جارية بالختم به، كما في البيت الآتي.

**وقوله:** (**سُمِّيَ بَرَاعَةَ الْمَقْطَعِ**) يأتي فيه ما مر في براعة الاستهلال.

**قوله:** (**كَقَوْلِهِ**) أي الشاعر، قيل: هو أبو العلاء المعري.

وقيل: هو أبو الطيب المتنبي.

وقال في معاهد التنصيص: ولم أَرَ هذا البيتَ في ديوانِ واحدٍ منهما.

**قوله:** (**يَا كَهْفَ أَهْلِهِ**) أي يا كهفاً يأوى إليه غيره من أهله، والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده، والكهف في الأصل الغار في الجبل يؤوى إليه، ويلجأ إليه استعير هنا للملجأ، دسوقي.

**قوله:** (**وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ**) الإشارة لقوله: بقيت إلى آخره، ووجه شموله للبرية أنه لما كان بقاؤه سبباً لنظام البرية، أي كونهم في نعمة وسبباً لصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم، ودفع ظلم بعضهم عن بعض، وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم، ومراده بالبرية الناس، وإنما أشعر هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوق لشيء وراءه، دسوقي.

# فهرس المحتويات

## كتاب البلاغة

الحواشي النقية على كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية